
مصر
و
أوروبا
الجزء الأول
تأليف: ڤان بملن
ترجمة: عادل صبحى تكلا
مراجعة وتحقيق وتقديم
لطيفة محمد سالم
المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومي للترجمة
860





يعد هذا الكتاب من أهم المصادر التى تناولت تاريخ مصر الحديث، وهو بقلم القاضى الهولندى "فان بملن" الذى عمل فى المحاكم المختلطة منذ تأسيسها عام ١٨٧٥ وحتى مغادرته مصر عام ١٨٨٠. وقد استطاع أن يرسم صورة بانورامية للمجتمع المصرى بكل ما يحتويه، دلت على تمتعه بقدر كبير من الثقافة، بالإضافة إلى عينه التى رصدت ما يدور على الساحة فى مجال عمله بالمحاكم أو خارجه. وبصفة عامة فإنه أنصف المصريين عندما تعرض لما يعانونه، وفى الوقت ذاته كان قلمه قاسيا على غيرهم من الأجانب الذين استغلوا مصر والمصريين. ورغم محاولات التزامه الحياد، فإنه لم يخف أحيانا نظرة التعالى التى ميز بها جنسه عن الآخرين ومن منطلق تجربته فى مصر، وضع مشروعا إصلاحيا رأى فيه انتشالا لها مما ترزح تحته، وخصه بفترة انتقالية تتمكن فيها من أن تقبض على زمام أمورها، وتصبح سيدة نفسها.

الغلاف: محمود مراد

المشروع القومى للترجمة

مصر وأوروبا

الجزء الأول

تأليف: ڤان بملن

القاضى فى المحاكم المختلطة

(١٨٧٥ - ١٨٨٠)

ترجمة: عادل صبحى تكلا

مراجعة وتحقيق وتقديم: لطيفة محمد سالم



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٨٦٠
- مصر وأوروبا
  الجزء الأول
- ڤان بملن ـ القاضى فى المحاكم المختلطة (١٨٧٥ - ١٨٨٠)
- عادل صبحى تكلا
- لطيفة سالم
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب

L'EGYPTE ET L'EUROPE

PAR

UN ANCIEN JUGE MIXTE.

I.

شارع الجبلاية بالأوبرا ـ الجزيرة ـ القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396   Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

العمومية ــ المحامون ــ الطابع الأجنبى ــ السلطة الأجنبية ــ السيادة الأجنبية ــ الضغط الأجنبى ــ التوازن (الخير والشر) ــ عدالة للأجانب وليست للمصريين ــ نقص المحامين بالنسبة للأهالى ــ قيمة المحامين ــ وكلاء المحامين ــ فئران العدالة ــ موظفو قلم الكتاب ــ المحضرون ــ الإشهارات الرسمية ونقل الملكية والرهن العقارى ــ القضاة ــ العيوب الرئيسية ــ العدالة الحاسمة ــ الشكل يسبق المضمون ــ البطلان ــ الأحكام الغيابية ــ تهذيب أخلاق المتقاضين ــ سلطة القانون ومبادئ قضائه (تجاريا) ــ حوالة الحق ــ المصالح ــ الكمبيالة ــ الحجز التحفظى ــ المجتمعات والأسباب الاجتماعية ــ الأختام ــ الربا ــ قضايا ضد الدولة والخديو ــ التنفيذ على الممتلكات ــ الرهن العقارى.

الحماية ــ إصلاح قنصلى إصلاحات ماليــة: الدين العام ــ الوفورات ــ الجزية ــ الصندوق الأجنبى ــ الجيش والبحريــة ــ أجور الأوروبيين ــ بيت الخديوى ــ مجمل الوفورات ــ الأملاك ــ الضرائب ــ تحصيل الضرائب ــ القضاء الضريبى. الإصلاح الحكومى (ثلاث سلطات منفصلة): السجن ــ الأسرة العلوية ــ ملكية حقيقة ــ حكومة ــ مجلس دولة ــ التشريع ــ الوزراء ــ الحكومة الوطنية ــ الحضارة الوطنية ــ خدمة النيل. إصلاح قضائى: بين نظامين ــ قضاء أوروبى وقضاء مصرى ــ محاكم أوروبية ــ قانون أوروبى جديد ــ مراجعة مؤقتة للقانون المختلط ــ تنظيم قضائى ــ رئاسة ــ نسبة الفائدة ــ إلغاء الرهن ــ العدالة الوطنية. الاندماج: التنظيم القضائى ــ تكوين المحاكم ــ النيابة العمومية

تقديم

تضم الصفحات القادمة ترجمة لكتاب مهم يحمل عنوان "مصر وأوروبا" كتبه القاضى الهولندى فان بملن Van Bemmelen الذى عمل فى المحاكم المختلطة إبّان خمس السنوات الأولى من عمرها وهى المدة التى حُدِّدت لها فى البداية، أى منذ افتتاحها فى ٢٨ يونية ١٨٧٥ بدأ العمل بها فى فبراير من العام التالى حتى تركه لها، ومغادرته مصر فى ٢٦ أغسطس ١٨٨٠. ومن ثم فإن الأمر يتطلب استعراضا تاريخيا للفترة التى عالجها هذا الكتاب.

فالمعلوم أن محمد على قد استطاع أن يؤسس مصر الحديثة، ويقيم دولة لها مقوماتها وشأنها، وفقا لخطة سار على هديها، واستمرت فى نجاحاتها مما أقلق أوروبا التى وجدت أن مصالحها تفرض عليها وخاصة مع الثورة الصناعية ومتطلباتها أن تقف أمام الدولة المصرية الجديدة، وكان لها ما أرادت، إذ فرضت عليها تسوية ١٨٤٠/ ١٨٤١، وبالتالى أصبح على مصر أن تلتزم بالخط الذى رُسم لها، وأن تخضع للمؤثرات الخارجية.

وقد تفاوت هذا الخضوع، فى وقت كان التنافس الأنجلو فرنسى فى مرحلة النضج، وكل من لندن وباريس تعمل على اكتساب النقاط لصالحها فى مصر، وارتبط الأمر بولاتها، منذ عباس ومرورا بسعيد وإسماعيل إلى توفيق الذى وقع فى عهده الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢. وكانت لكل وال شخصيته التى أسهمت فى صنع تاريخ مصر، وبالتالى فإن الكتابات عن هؤلاء لها شكلان يكادان يتناقضان، بمعنى أن هناك الإشادة والمدح، وندركه فيما سُجِّل قبل ثورة يولية ١٩٥٢، وهناك القدح والذم، ونجده معها. وعليه غدا من الضرورى قياس أبعاد كل شخصية ومعايشتها وتقييمها تبعا لمنهج البحث التاريخى.

وبالطبع، ووفقا لمادة الكتاب المترجم الذى بين أيدينا، فإن إسماعيل استحوذ على النصيب الأكبر، وقبل التعرُّض له، لابد من الإشارة إلى الوالى عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) وكانت له السِّمات الخاصة فيما يتعلَّق بعلاقته السيئة مع الأجانب، وموقفه المعادى من فرنسا، وصلته الطيبة ببريطانيا، إذ رأى إمكانية مساندتها له ضد إستانبول، وأن يكون على يديها وراثة العرش لابنه إلهامى، وإقصاء تطبيق التنظيمات العثمانية على مصر. فانتهزت الفرصة وحصلت على امتياز السكك الحديدية، وعُدَّ هذا خدمة لنمو نفوذها، وبالذات الاقتصادى فى مصر، حيث يتيح لها الارتباط بمواصلاتها إلى الهند درَّة التاج البريطانى. أيضا فإن هذا الامتياز سجَّل لها نجاحا وتفوقا على فرنسا.

أما عن الوالى محمد سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) فقد تمتع بإيجابيات انعكست على المصريين، ومن أهمها إصداره "اللائحة السعيدية" عام ١٨٥٨، وبها بدأت حقوق الملكية للأراضى الزراعية، وتلك الإصلاحات التى أدخلها على الجيش، ومنها تعميم الخدمة العسكرية، ودخل تحتها أولاد العمد والمشايخ، مما كان له بالغ الأثر فيما بعد، كما فتح باب الترقى أمام الضباط المصريين.

وبالنسبة لعلاقته مع المتنافستين الإمبرياليتين، فإنه لم يدر ظهره تماما لبريطانيا، فقد تأسس البنك الإنجليزى عام ١٨٥٧، وبعد ثلاث سنوات حصلت شركة إنجليزية على امتياز سكة حديد الرمل بالإسكندرية. أما فرنسا، فقد ولَّى وجهه شطرها، إذ وجد فيها المساند، وخاصة أنه هو الآخر أصبح توّاقا لأن يرثه ابنه طوسون فى ولاية مصر، وكانت ثمرة الحب بين الطرفين، حصول فرنسا على امتياز حفر قناة السويس رغم معارضة بريطانيا والباب العالى. وبناء على سياسته تدفقت رءوس الأموال الأجنبية على مصر، وتعدَّدت الشركات التى حصلت على الامتيازات الكثيرة. وقد أثَّرت سياسة الانفتاح الاقتصادى التى توثَّقت عراها بالمصالح الأجنبية تأثيرا بالغا على المجتمع المصرى.

وأمام تلك السياسة، أصبح لابد من وجود موارد لسعيد، الذى ورث الحكم

وخزينة الدولة خاوية، بل والأكثر من ذلك فقد كان هناك ديْن داخلي سبق وأن اقترضه عباس. هذا بالإضافة إلى طبيعة سعيد المبذِّرة، والتزاماته للدولة العثمانية، والتعويضات التى كان عليه أن يسدِّدها للأجانب، مما اضطره إلى فتح باب القروض الدولية، وشجعه في ذلك القناصل الذين تحلَّقوا حوله. وتباعا ارتفعت القروض وفوائدها، ووصلت فى نهاية حكمه إلى مبلغ لا يستهان به.

واستلم إسماعيل حكم مصر (١٨٦٣-١٨٧٩) ووجد أمامه أوضاعا متدهورة، وضع أُسسها من سبقه. والواقع أن الحاكم الجديد كان له الطابع المختلف، بمعنى تمتعه بشخصية متفتحة، حيث تلقى تعليمه فى باريس، وعُهد إليه ببعثات سياسية، فاكتسب خبرة جيدة، زد على ذلك المناصب التى تولاها فى مصر، مما أعطاه الحنكة الإدارية، وبالتالى أصبح مزيجا من الخبرات والميول، وتشرَّبت نفسه اتجاهين: الأول، تلك الرغبة الأكيدة التى ترسَّبت فى أعماقه، وانغرس معها حب التطلع لأوروبا، ومحاكاة حكامها وتقليدهم فى المظاهر والأبهة والعظمة، سواء فى شخصياتهم أم فى عواصم بلادهم، دون التوصل إلى مناهجهم ونظمهم والثانى، الميراث الذى ورثه فيما يختص بطبيعة الحاكم الشرقى المستبد الذى يمتلك وحده مفتاح حياة المصريين، ومن ثم أصابه الترنُّح، وانعكس ذلك على تصرفاته، فهو يحتضن حينا المدرسة التركية القديمة، وما يلبث أن يفتح صدره حينا آخر للمثقفين، وسرعان ما يتركهما وينصرف كلية إلى الأجانب.

والواقع أن إسماعيل أضحى شخصية خلافية، وعليه لابد من وضعه فى الميزان، فإنه بلا شك قد تمكَّن من خلق ما يعرف باسم "الرنسانس Rénaissance" أى الولادة من جديد، فإذا كان محمد على قد ولدت النهضة على يديه، فإن إسماعيل أعاد هذه النهضة، ولكن بصورة مختلفة، ليس فقط باختلاف سياسة الحاكمين، وإنما كذلك بالدور الأوروبى الذى أدَّته الدول بمهارة وإتقان فى ظل ظروف مغايرة وجديدة.

منذ البداية، رأى إسماعيل أنه لا بد من الإصلاح، حيث شغف بتحقيق حلمه

فى التحديث والتمدين، وكيف يتم ذلك والخزينة ليست فقط خاوية، بل هناك ديون كانت من بين ميراثه، ودخل الأجانب تحت هذا الميراث حيث أحاطوا به من كل جانب، وخاصة أصحاب رءوس الأموال، فى وقت ازدهرت فيه المصالح الاقتصادية للرأسمالية الأوروبية، وبالذات أعقاب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ وكثرت المشروعات الأجنبية وتوسَّعت، وطغى عليها الطابع المالى، ووضحت فى الشركات الزراعية والتجارية والملاحية والبنوك ثم القروض الأجنبية. ومما يُسجَّل أن تلك النشاطات عبَّرت عن أشكال الرأسمالية الأوروبية التى حملت بين طياتها النفوذ السياسى.

وأصبحت مهمة البيوتات المالية الأجنبية فى مصر، تزويد أوروبا بالخامات المصرية، والتحكُّم فى زراعة المحاصيل وفقا لحاجة أسواقها، من حيث الإقبال أو الإعراض، وانجلى ذلك تماما بالنسبة للقطن المحصول النقدى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)، فارتفعت أسعاره ثم هوت بانتهائها. كذلك حرصت الرأسمالية الأوروبية على وصل مراكز الإنتاج الغربى بأماكن تموينها بالمواد الخام، وبأسواقها فى آسيا وأفريقيا، ومن هنا تعدَّدت مشروعات السكك الحديدية والخطوط التلغرافية والموانئ والمنائر.

وبدا كلية التنافس الأنجلو فرنسى على المشروعات، وكانت بريطانيا ثاقبة النظر، فبذلت المساعى من أجل تحقيق مصالحها، وركزت على ثقلها المالى المتمثل فى رأسماليتها التى غمرت مصر، ورعاياها على أرضها، والذين شكَّلوا قوة، فمنهم قضاة بالمحاكم المختلطة، ومنهم رؤساء للمصالح الحيوية مثل السكك الحديدية والتلغراف والبريد والجمارك والموانئ. ووضعت لندن نصب عينيها حتمية احتلال مصر، ومن هنا خططت لاستراتيجية بعيدة المدى. وكان منطقيا أن تحقد على فرنسا التى اختلف أسلوبها عن غريمتها، وذلك وفقا لطبيعة رأسماليتها، وغدا من البديهى أن يتدعم نفوذ باريس عن طريق قناة السويس، وأدوات الرأسمالية الأخرى، وفوق هذا بثقتها فى دلالها على إسماعيل، لتأثره الفرنسى الذى

انعكس على مصر، بالإضافة إلى أنه قد أصبح لرعاياها المكانة فى الإدارة المصرية ولم يقتصر أجانب مصر على الرعايا الإنجليز والفرنسيين، ولكنها تحولت إلى بلد ذى أجناس مختلفة، يتهافت على استغلاله الأوروبيون، وتفوّق منهم اليونانيون والإيطاليون.

وفى هذا المناخ المفعم بالتنافس، الذى صورته صحافة تلك الفترة، وأعطته الأبعاد من مختلف زواياها، فلم تترك رأسمالى أجنبى إلا وتتبَّعت خطواته، وسجَّلت حساباته وأرباحه. ومن اللافت للنظر أن الاقتصاد المصرى، وبالذات عمليات استثمار الأموال سواء فى الشركات أم البنوك والتى احتكرها الأجانب لم تجد أية مزاحمة من جانب المصريين نظرا لسببين: الأول، أن الرأسمالية المصرية ارتكزت على امتلاك الأراضى الزراعية، حتى التجار فإن مدخراتهم تحوّلت إلى شراء المزيد من الأراضى، وجاء ذلك بناء على أن مصر عبر عصورها بلد زراعى بطبعه أما الثانى، فقد انصب على الاعتقاد بأن استثمار الأموال فى غير ذلك يُعد رباً، والإسلام يُحرّمه. والنتيجة غلق الأبواب والنوافذ أمام هذا الميدان الجديد الذى أصبح مرتعا خصبا للأجانب وانتشرت ظاهرة البنوك الأجنبية التى كانت مراكزها الرئيسية فى الخارج، والبنوك الفردية ذات الصلة الوثيقة ببنوك لندن وباريس.

وبذلت السياسة الإمبريالية مساعيها، وخاصة البريطانية والفرنسية، فتوغلت داخل إسماعيل، إذ درست نفسيته جيدا، ووضعت يدها على نقاط ضعفه، وبالتالى فرشت له الطريق بالورود، تلك التى حملت أشواكها القروض، فكانت كالأخطبوط الذى أطبق عليه فى النهاية. لقد وجد فيها الأداة الموصلة لتحقيق أهدافه التى تشعَّبت، وأراد أن يحققها فى فترة وجيزة، لدرجة أن هذه الأهداف غدت ثورة على الأوضاع القائمة.

شغف إسماعيل بالتغيير، وكانت أولى تحركاته أن يبدأ بنفسه، وسرعان ما تبعه أبناء الأسر الأرستقراطية (الذوات)، فقرر ضرورة الخروج من الطابع

التركى بكل ما يحتويه من مكوّنات ومكونات، ووضع أمامه النموذج الأوروبـــى، وبالذات الفرنسى، وتمثّل فى بناء القصور التى ما زلنا نفتخر بها إلـــى الآن ومـــا تحتويه بما فيه مطابخها، والحفلات، والفنون، والعمارة، والحدائق، وخدمات المياه، والإنارة، والأزياء، والمعارض، واستخدام اللغة الفرنسية، وذلك بعد أن صمم على أن تكون القاهرة باريس أخرى.

وفى الوقت ذاته، حدثت طفرات فى مختلـــف المنـــاحى، الإدارة، والتعلـــيم بدرجاته ونوعياته ودخل تحته تعليم البنات حيث افتتحت أول مدرســـة لهـــن عـــام ١٨٧٣، والبعثات، وجرى الاهتمام بالآثار، والأرصاد، والمساحة، وأُنشئ مجلـــس شورى النواب.

ولما كانت الامتيازات الأجنبية التى نهشت فى مصر قد استفحل أمرها، تلك التى حصلت عليها الدول الأوروبية لصالح رعاياها بموجب معاهدات عقدتها مـــع الدولة العثمانية منذ عام ١٥٣٥ حتى عام ١٨٦٢، وصارت لها الانعكاسات المؤلمة على مصر، وتشعّبت فروعها، منها ما اختص بالضرائب والجمارك، ومنهـــا مـــا تعلّق بحرمة المسكن، وكان أقسى فرع قاست من مصر، هو الامتيـــاز القـــضائى الذى أعطى القنصليات الأجنبية التى بلغت سبع عشرة الحق فى محاكمة رعاياهـــا، وعدم مثولهم أمام مجالس الأقاليم (المحاكم المحلية)، وأيضا مثول المصريين أمامها فى حالة وجود نزاع بينهم وبين الأجانب، بالإضافة إلى ما لجأ إليه الأخيرون مـــن رفع دعاوى على الدولة مطالبين فيها بتعويضات اختلقوها لصالحهم وبناء على تلك الفوضى القضائية، وما خسره المصريون حكومة وشعبا نتيجـــة أحكـــام المحـــاكم القنصلية، تحرّك إسماعيل، وبذل المجهودات من أجل إيجاد نظام قـــضائى جديـــد ينتشل مصر مما تعانى منه، وأسفر ذلك عن تأسيس المحاكم المختلطة.

واتجه إسماعيل بنظره إلى أفريقيا، وضم لمصر الأراضى الكثيرة، واتسعت المناطق التى أصبحت تابعة لها، وحرصت على أن يكون لها الدور الحضارى فيها وقد واكبت هذه التحركات الرغبة الملحّة للخديو، والتى راودته دائما، وتمثّلت فـــى

الحصول على امتيازات من السلطان العثمانى ليكون لمصر تفرُّدها من ناحية، ولتعطيه الرخصة للمضى فى الحصول على استقلالها من ناحية أخرى، وعليه صدرت له فرمانات أعوام، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٧٢، ١٨٧٣ والتى أغدقت عليه بسخاء.

ووفقا لما حدث من تغييرات جوهرية ومهمة تلك التى دفعت المؤرخين إلى أن يطلقوا على فترة حكم إسماعيل عهد وما أصاب الخديو من وقوعه تحت أسر حب الأنا والإسراف والتبذير والبذخ واللامبالاة وحب الظهور وشهوة التملك، ثم التقلبات الاقتصادية عقب نهاية الحرب الأهلية الأمريكية، ذلك جميعه جعله يندفع بقوة نحو الاستدانة.

وارتمى إسماعيل فى أحضان القروض، وتلقفته البيوتات المالية الأجنبية التى أصبحت لها الكلمة فى سياسات الحكومة الخديوية، واستحوذت على أعلى الفوائد، وبدا واضحا أن بريطانيا قد أصبح لها النصيب الوفير فى تلك القروض، ومن المعروف أن العلاقة الحميمة بين السياسة والمال والإعلام قد وضعت مصر تحت بصرها. وتمثَّل أخطر استثمار مالى فى شكل الرهونات على الأراضى الزراعية. وتوافد المرابون الأجانب على مصر، وغدت الإسكندرية مأوى المقامرين، حيث البورصة واللعب بالأسعار ومحكمة الاستئناف المختلطة.

وبلغ عدد القروض تسعة، عقدت بين عامى ١٨٦٤، ١٨٧٨، فضلا عن القروض الداخلية، وكان بطلها إسماعيل المفتش القابض على زمام المالية، الذى سلك طرقا ملتوية، واستخدم حيلا متنوعة، حققت له ولسيده المكاسب الخيالية، بالإضافة إلى ابتداعه مصادر استمد منها الأموال مثل المقابلة التى عُدَّت قرضا إجباريا فُرض على ملاك الأراضى. وسرعان ما اضطر إسماعيل إلى بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس، واستولت عليها بريطانيا بثمن بخس، ملايين معدودة من الجنيهات، لم تتعد الأربعة. وارتفعت ديون مصر، وانهارت الأوضاع المالية.

وأمام هذا التدهور، وتبعا للموقف البريطانى المتربص من ناحية، والفتور الذى انتاب علاقة إسماعيل بفرنسا نظرا لظروف معينة، اختصت بموقفها المعارض من إنشاء المحاكم المختلطة، وهزيمتها فى الحرب السبعينية من ناحية أخرى، اتجه إلى بريطانيا، علَّها تبث الطمأنينة لدى الدائنين فطلب منها موظفا ماليا كفئا لدراسة أحوال مصر المالية، وعلى الفور تم التنفيذ، وحضرت لجنة كيف Cave فى ديسمبر ١٨٧٥، وتثبَّتت بذلك أولى خطوات التدخل الأجنبى السافر فى شئون مصر. وشخَّصت اللجنة الأمراض المالية، ووضعت الاقتراحات، وكحركة رد فعل، سارعت فرنسا، وأرسلت هى الأخرى أحد موظفيها ليُسهم فى تنظيم مالية مصر.

ولم يأت ذلك بنتيجة مثمرة، وفى ٨ أبريل ١٨٧٦ حدث توقف فى دفع سندات الخزانة، مما كان يعنى إعلان إفلاس مصر ومحاولة لتهدئة خواطر الدائنين، وفى مايو من العام نفسه، صدر مرسومان: الأول وحَّد الدين، فأصبح ٩١ مليون جنيه بفائدة ٧% ويسدد على ٦٥ سنة، والثانى إنشاء إدارة خاصة للدين، عرفت باسم صندوق الدين، وضم أعضاء أوروبيين، وخُصِّص لسداد الدين إيرادات أغنى مديريات مصر والسكك الحديدية والضرائب والجمارك والموانئ.

ومارست بريطانيا ضغطها على الخديو، إذ لم تكن ترتاح لدولية صندوق الدين، وفى الحين ذاته لم تكن فرنسا لتتركها بمفردها، ومن ثم أسفر الوضع عن لجنة جوشن Goschen وجوبير Joubert باعتبارهما ممثلين للدائنين الإنجليز والفرنسيين، وحُدِّدت مهمتهما بدارسة الحالة المالية فى مصر وتقديم الاقتراحات، وتوصلا إلى فرض الرقابة الثنائية الأنجلو فرنسية على المالية المصرية، وذلك بتعيين مراقبين ماليين، ولسون Wilson الإنجليزى ودى بلنيير de Blignières الفرنسى، وتم ذلك فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ولم يكتف المراقبان بالناحية المالية، وإنما مارسا نفوذهما السياسى أيضا.

وسارت الأمور من سيئ إلى أسوأ، وتشكَّلت لجنة تحقيق أوروبية فى ٢٧ يناير ١٨٧٨، وكان أبرز أعضائها المراقبين الماليين، وفرضت على إسماعيل

التنازل عن أملاكه هو وأسرته، وفى ذلك ضربة قوية آلمتــه، وأدرك أن التــدخل الأوروبى لن يتركه على أريكة الخديوية، وأنه آت وقريب.

وراحت بريطانيا تُكثِّف من تدخلها فى مصر، وتطالب صــحافتها بــإعلان الحماية عليها، وبخاصة بعد احتلالها قبرص وعلو مكانتها لدى السلطان العثمــانى أعقاب مؤتمر برلين. وبتخطيط منظَّم، رأت أن يحل مكان المراقبة الثنائية، وزارة مسئولة، تتمكن من سحب السلطة الخديوية نهائيا، وأن يدخلها وزير إنجليزى وآخر فرنسى، إذ كانت لندن على يقين من استحالة إبعاد النفوذ الفرنــسى عــن مــصر آنذاك.

ورضخ إسماعيل، وصدر أمره العالى بإنــشاء مجلــس النظــار فــى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨، وخوَّل له المسئولية، وعهد إلى نوبار بالرئاسة، وهو على علاقة وطيدة بالإنجليز، ودخل النظارة ولسون ناظرا للمالية، ودى بلنيير ناظرا للأشــغال العمومية، وامتلكا حق الڤيتو على جميع الإجراءات التى لا يوافقان عليها وطالبــت إيطاليا والنمسا بنظارتى الحقانية والمعارف، ولكن انتهى الأمــر بتعيــين إيطــالى مراقبا عاما للحسابات، ونمساوى مساعدا لناظر المالية، وبذلك لم تعــد الــسيطرة الأوروبية مالية فقط، وإنما سياسية كذلك.

وعانت مصر كثيرا من هذه النظــارة، إذ عملــت أولا وأخيــرا لمــصلحة الأجانب من حملة السندات وغيرهم وفصلت الضباط، وطردت الموظفين، وزدات من الاعتقالات، ووسَّعت دائرة الضرائب، وسبحت مع تيــار القــروض. ووقــف إسماعيل مكتوف الأيدى أمامها، حيث لا حول له ولا قوة، بعد أن اقتص التــدخل الأجنبى من سلطاته. وسرعان ما وجد فى مظاهرة الضباط المعادية لنظارة نوبــار التى وقعت فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ الورقة الرابحة للإطاحة بها حتى يلتقط أنفاســه، وهدَّد بعدم مسئوليته عما يتوقع أن يحدث من انهيار لأمن البلاد، وهو مــا يخــشاه المسئولون الأجانب، لما يمكن أن يصيب رعاياهم، وعليه قدَّم نوبار استقالة نظارته بعد خمسة أيام من مظاهرة الضباط.

وتولى النظارة الجديدة الأمير توفيق فى ١٠ مارس ١٨٧٩، وبضغط من الدولتين دخلهما الناظران الأجنبيان مرة أخرى. ووضع ولسون مشروعه المالى بعد إعلانه أن مصر أصبحت فى حالة إفلاس، وتحركت الجبهة الوطنية والتى قادها المثقفون بهُوياتهم المتعددة وأدواتهم المختلفة، وذلك بمساعدة وتدعيم أعضاء مجلس شورى النواب من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة، حيث تم التوقيع على عريضة ترفض إجراءات النظارة القائمة، وتطالب بأخرى مصرية، وقُدّمت إلى إسماعيل الذي استغل الموقف لصالحه وقبلها، وبيَّن لقناصل الدول خطورة الأوضاع، وعليه استقالت نظارة توفيق فى ٧ أبريل ١٨٧٩، وفى اليوم نفسه، كلَّف الخديو شريف بتشكيل النظارة، وبالطبع لم يدخلها الناظران الأجنبيان، وأصبح هناك بارقة أمل للحركة الوطنية.

وبعد أسبوعين أصدر إسماعيل مرسوما بشأن تخفيض الفائدة على الدين الموحَّد، فاعترضت الدول، وثار حملة السندات، وضغطوا على حكومات لندن وباريس وبرلين التى كانت تتشوق لانتهاز الفرصة حتى تُقصى الخديو الذى صار يشكل لها جبهة مشاكسة. وانتهى الأمر بالتدخل الأنجلو فرنسي لدى الدولة العثمانية، الذى ساندته ألمانيا والنمسا، فصدرت الإرادة السلطانية بعزل إسماعيل عن عرش الخديوية فى ٢٦ يونية ١٨٧٩، فى وقت كان السلطان عبد الحميد يتوق لسحب الامتيازات التى حصلت عليها مصر.

ووقفت بريطانيا وفرنسا أمام الرغبة السلطانية فى إحلال الأمير محمد عبدالحليم الابن الأصغر لمحمد على مكان الخديو المعزول وعودة فرمان ١٨٤١، وهددتا بإعلان استقلال مصر، وبالتالى صدر فرمان تولية توفيق خديوية مصر فى ١٤ أغسطس ١٨٧٩ دون الانتقاص من أية امتيازات. وقد وضح تماما التعاون بين لندن وباريس فى تلك الظروف من أجل تبادل المصالح، بريطانيا والسيطرة على طريق الهند، وفرنسا ووجودها فى البحر المتوسط.

ومنذ اللحظة الأولى التى تولى فيها توفيق عرش الخديوية (١٨٧٩-١٨٩٢)

أدرك أنه مدين بعرشه إلى هاتين الدولتين، ومن ثم سار فـــى ركابهمـــا، ورفــض المشروع الدستورى الخاص بلائحتى مجلس شورى النواب الذى قدّمـــه شــريف، بحجة أن الوقت غير مناسب. واستقالت النظارة فى ١٨ أغسطس ١٨٧٩، وتــولى الخديو بنفسه رئاسة النظارة فى اليوم ذاته، ولكن بشكل جديد، بمعنى أن يتحمل كل ناظر المسئولية عن تخصصه، ويجتمع النظّار لــدى المعيــة، إذ يــرأس توفيــق المجتمعين. ونتج عن ذلك أن أصبح ممثلا بريطانيا وفرنسا هما صحابا النفوذ عن طريق الخديوى، كما أطلّت المراقبة الثنائية برأسها مــن جديــد. ورغــم تطويـــع بريطانيا لتوفيق، فإنها لم تكن ترغب فى استمرار هذا الوضع النظارى، وما لبثــت أن وجدت فى رياض الرجل المناسب لنظارة جديدة.

ومعروف أن رياض ينتمى إلى المدرسة التركية الأوتقراطية، وشكّل نظارته فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩، وتولّى فيها عثمان رفقــى نظــارة الجهاديــة والبحريــة وسيكون له الدور مع الأحداث القادمة ونشطت المراقبــة الثنائيــة، وغــدت لهــا السلطات المطلقة على الإدارات، والمراقبة غير المحدودة على المصالح الحكومية، وخُصّص للمراقبين المكان والمكانة فى مجلس النظار، وعلى أيديهما بيعت حــصة مصر فى الأرباح السنوية لشركة قناة السويس والتــى كانــت مرهونــة لــبعض الماليين، ومن هنا انتهى آخر رباط بين مصر والقناة، وخلصت الأخيــرة للــشركة التى أصبحت تُكوِّن دولة داخل دولة.

وفى ٣١ مارس ١٨٨٠، شُكّلت لجنة دولية من عضوين إنجليزيين، ومثلهما فرنسيين، وعضو لكل من دولة النمسا والمجر ودولتى ألمانيا، بالإضافة إلى عضو مصرى، وعُرفت باسم لجنة التصفية لإعادة تنظيم الديون وواضح أن الثقل هو فى جانب الدولتين الأم. وخرجت اللجنة بقانون التصفية الذى شمل ٩٩ مادة، حــدّدت مصير مصر المالى والاقتصادى، إذ قسّمت الإيرادات والديون، وصــفّت الــديون السائرة، وألغت المقابلة، وزادت من الضرائب على الأراضى العشورية، وحرّمت عقد أى قروض جديدة.

وكان للقانون وجهان: الأول، ضمان الدول وخاصة بريطانيا وفرنسا حقوق رعاياها الدائنين، وتحقيق ذلك التسلط النافذ للهيمنة الخارجية على مصر.

والثانى، اختص بالمصريين بعد أن ذهب كل شيء إلى أصحاب السندات حتى فوائد الميزان التجارى وأصبحت الأعباء المالية سيفا على رقبتهم، وسجّلت أرقام ميزانية ١٨٨٠/١٨٨١ الضغط العالى الذى وقع على كاهلهم.

وتوهّج نشاط الأجانب بعد ذلك الانتصار الأجنبى المالى والسياسى، وأُنشئت فى عهد نظارة رياض الكثير من مؤسساتهم سواء شركات أم بنوك كبيرة وصغيرة، واتسعت أعمال المقاولات التى أضرّت بالبلاد وواصل السماسرة منهم طرق احتيالهم، وكان للمحاكم المختلطة الدور فى تدعيم ذلك، إذ أصدرت أحكامها لصالحهم على حساب مصر والمصريين. ومن ثم تجمعت عوامل السخط بأنواعها على الأوضاع القائمة التى كانت مصر ترزح تحتها، لتنصهر فى بوتقة الثورة الوطنية (١٨٨١/١٨٨٢) المعروفة بالثورة العرابية.

ذلك هو المناخ الذى عاشت فيه مصر، وقد أوحى للقاضى الذى مارس القضاء المختلط أن يخط بقلمه ما خبِره، ويقدمه لنا فى هذا الكتاب.

❊ ❊ ❊

كان أهم ما استلفت النظر أن المؤلِّف حرص على ألا يُسجَّل اسمه على الكتاب، وإنما كتب "قاض سابق فى المحاكم المختلطة"، والاسم الذى ذكره فى نهاية مقدمة مؤلفه هو "بطرس"، وكما يبدو فإن الاسم قبطى، ولم يكتب المؤلف بيير Pierre أو بيتر Peter، فالأول بالفرنسية وهى لغة الكتاب والثانى بالإنجليزية، ويعنيان نفس الاسم القبطى. إذن فالاسم مستعار، حيث حرص الكاتب على أن يكون مجهولا لأكثر من سبب: أولا، لأنه شاهد عيان، والتقطت عيناه ما يدور أمامه فى أروقة المحاكم مطابقا للواقع، تلك المحاكم التى لم يكن عهدها قد انقضى بعد ثانيا، أراد ألا يضع زملاءه فى موقف ربما يحرج الطرفين. ثالثا، رغبته فى إقصاء أى اتهام يوجه إليه، نظرا لرؤيته النقدية لدول أوروبية ورعاياها.

وبعد أن انتهى الكاتب المجهول من وضع كتابه باللغة الفرنسية وهى اللغة السائدة فى ذلك الوقت دفع به إلى دار بريل Brill للنشر فى ليدن بهولندا، وهى تحتل المكانة بالنسبة للمراكز الأوروبية التى تصدر عنها أعمال المستشرقين، وأشار إلى أنه الجزء الأول، وأن الجزء الثانى سوف يتبعه فى النشر، وخرج الجزء الأول إلى النور عام ١٨٨٢. وبعد سنتين وفى عام ١٨٨٤ نشرت الدار نفسها الجزء الثانى تحت العنوان ذاته ولم يفصح الكاتب عن شخصيته على الغلاف، وإنما استخدم طريقته السابقة إذ كتب "قاض سابق فى المحاكم المختلطة"، ولكنه سرعان ما كشف اسمه المجهول فى المقدمة، وسجَّل أنه القاضى الهولندى ڤان بملن Van Bemmelen الذى وقَّع باسم بطرس فى مقدمة الجزء الأول. ومن ثم أصبح كتاب "مصر وأوروبا" معروف النسب.

ويُعد هذا الكتاب من أهم مصادر العصر، لأنه منبع أساسى لمعلومات نقلتها شخصية متميِّزة، بمعنى أنه بالإضافة إلى عمل بملن بوصفة قاضيًا وصاحب ثقافة قانونية عالية، فإنه كان منفتحا تماما على ما يجرى حوله ليس فقط فى الميدان القضائى، ولكن أيضا فى عالم مصر الذى يعيش فيه، فنلمس صلاته بشخصيات مهمة، ودأبه على البحث فى المجتمع الذى عاش على أرضه خمس سنوات، واستعانته بالمصادر المتاحة له آنذئذ والتى جعلته يصيب أحيانا، ويخطئ أحيانا أخرى وقد تنبَّه لذلك وذكره فى مقدمته، إذ قال إنه يتطلع أن يرى أخطاءه مصححة، ولكن لم تتحقق له رغبته حينها.

واستمر الكتاب على رفوف المكتبات ردحا من الزمن، وأخيرا وبعد مرور قرن وأكثر من عقدين، نال المؤلف ما كان يتطلع إليه، حيث ينشر مؤلفه مترجما إلى اللغة العربية التى نادى بالاهتمام بها عبر صفحاته، بالإضافة إلى التحقيق الذى أخذ مكانه فى الهوامش، وانتهج طريقين: الأول، تسجيل الصواب، ولم يكن ذلك بالقدر الكبير، وكذلك الرد على المؤلف فى بعض المسائل التى لا نُقرّه فيها. والثانى تفسير ما يمكن أن يخدم القارئ، وذلك لكى تُستكمل الفائدة المرجوة من وراء هذا العمل الذى هو بمثابة تراث يخدم المكتبة العربية، وبالذات أن عيْنا

أجنبية هى الراصدة للمجتمع المصرى من ناحية، ولأهمية الأحداث التى عاصرها المؤلف وكان أحد الطهاة فى مطبخها من ناحية أخرى.

والكتاب يحمل صفة خاصة، فالعنوان يشير إلى أنه يتعلق بالعلاقة بين مصر وأوروبا، ولكن دون تحديد للفترة الزمنية، ورغم هذا فإن الارتباط واضح بخلفيات نشأة المحاكم المختلطة وفترتها الأولى. ومع ذلك فإنه انشغل فى الفصول الأربعة الأولى بالمجتمع المصرى، وكان الطابع الخاص للكتابة عن مصر حينئذ، التعرض لتاريخ هذا المجتمع، ونوعيات البشر الذين عاشوا على أرضه.

وكان أمرًا طبيعيًا أن بدأ بملن فى الفصل الأول بالمصريين منذ التاريخ القديم، مقتفيا أثر من دخل مصر من بوابتها الشرقية سواء غزاة أم مهاجرون، وكذلك من دخلها من الغرب والجنوب والشمال، وكيف أن لمصر القديمة تفرُدها الحضارى، ولكن مما يذكر أن المؤلف وقع فى أخطاء تخص تلك العصور، ولم يكن ذلك نتيجة لعدم دقته، لأنه فى الوقت الذى كتب فيه مؤلفه، لم يكن علم المصريات Egyptology قد أحرز كل هذا التقدم الذى نلمسه الآن. حقيقة أن إسماعيل اهتم بالآثار، وخاصة عندما أصبح لها المتحف الذى نظّمه ورعاه الأثرى الفرنسى ماريت Mariette، ولكن الدراسات المستفيضة لم تكن قد خرجت بعد، وأن ما انتجته المطابع عن مصر الفرعونية، اتّسم بالقلّة، وحمل بين طيّاته معلومات خضعت للتبديل والتغيير وبعد أن انتهى المؤلف من تاريخ مصر القديم، انتقل إلى دخولها تحت الحكم العربى، وتسلسل الدول الإسلامية عليها حتى العثمانيين، وركّز على العرب والأقباط والبربر والأتراك، ثم تعرض للأمة المصرية الحديثة، وعقد المقارنات مع أوروبا، والملاحظ أنه وجّه اهتمامه إلى أوضاع المسلمين والأقباط، وقد توصّل إلى أن الظروف الصعبة التى خضعوا لها، خلقت داخلهم الإحساس بالمواطنة، والانتماء إلى الأرض التى نشأوا عليها.

ولاكتمال عناصر المجتمع، انعطف المؤلف فى الفصل الثانى إلى الأجانب، وقسّمهم إلى قسمين: الأول، شرقيون سواء أكانوا مسلمين (أتراكا، مغاربة، نوبيين،

فُرْسنا) أم مسيحيين ليڤانتيين أى سكان شرق البحر المتوسط سريان، أرمن، يونانيين) أم يهودا. والقسم الآخر، غربيون (أوروبيون). ووضع يده على أسباب التنافر بين القسمين، وداخل كل قسم، ثم تعرَّض للبدو على أساس أنهم يعيشون على أطراف المجتمع ومما يؤخذ عليه فى تقسيماته للمجتمع أنه رسم لها خطوطا معيَّنة، وعدَّ النوبيين والبدو من الأجانب، ومن أجل ذلك، فإنه بالنسبة للأولين أخرج المنطقة التى تقع جنوب أسوان من حدود مصر الجنوبية، وهذا لا يتفق سواء مع تكوين الأمة المصرية أم مع حدودها. أما بالنسبة للأخيرين، فمن المعروف أن هناك بدوًا تسربوا إلى داخل مصر عبر حدودها. الشرقية والغربية واستقروا فيها منذ أزمنة بعيدة، وشكلوا جزءا من نسيجها.

ولم يكتف بملن الذى ارتدى ثوب عالم الاجتماع بهذا المسح الشامل لهؤلاء البشر، بل خصص فصلين لقيمهم وكأنه عالم نفسى، استطاع أن يتنقَّل بينهم، ويسبر غورهم، ويغوص فى داخلهم، ويقرأ ما بين سطورهم، ويُلمّ بكل صغيرة وكبيرة فى حياتهم ليخرج بتحليل موضوعى.

وبدأ بقيمة المصريين فى الفصل الثالث، واستعرض الصفات المحببة للإنسانية من عزة نفس وصدق مع ذكاء بمعنى أن الفلاح من الممكن أن يكذب مع المرابى الذى يمتص دمه، وقدَّر المؤلف صعوبة مثوله أمام المحكمة المختلطة، وعدّد العراقيل التى يواجهها وأمانة وإيمان وتسامح ومجاملة ومساواة منحها الإسلام ولكن فى الوقت ذاته، فإن بملن لا يغفل أمراض المجتمع فى الحياة العملية من رشوة خاصة بين الموظفين والتى يطلق عليها "بقشيش" واختلاس، وشهادة زور، وهى الآفات التى عانى منها المجتمع ويتناول الفلاحين والقاعدة العامة لسكان المدن والمثقفين والأرستقراطيين وظروفهم الاجتماعية، وطرق التربية والزواج وقوانين الأحوال الشخصية، ثم يُعرّج على التنظيمات والمؤسسات، فى التعليم والقضاء خاصة الأهلى والشرطة والإدارة والصحة. ومن اللافت للنظر أنه خصَّص للأقباط مكانا مستقلا فى الحديث عن صفات المصريين، ولم يتعرض لاندماجهم مع المسلمين إلا عندما تحدث عن الفلاحين.

ويتوقف المؤلف فى الفصل الرابع عند الأجانب، واختار فى البداية الأتراك، وما حدث فى البلقان وموقف الدول الأوروبية، والأوضاع فيما يختص بالتسامح إذا ما انعكس الأمر، وأن الأتراك فى مصر يمثّلون الطبقة الحاكمة، وينتقد تفضيلهم على أصحاب البلد، وأشار إلى محمد على وكان له الموقف السلبى منه، مما جعله يغفل إيجابياته تماما. وتعاطف مع عباس الأول لطرده الأوروبيين، ولم يرض عن سعيد، لعودة الأجانب إلى مصر فى عهده وتمتعهم بالامتيازات، ولأنه منح امتياز قناة السويس لشركة فرنسية، وعقد أول قرض دولى، وذلك فى وقت أبدى فيه ثناء على إسماعيل واتجه بلمن إلى الأجانب الشرقيين، ورصد تعاليهم وفضولهم وتعاملاتهم الربوية، وكان التركيز جليًا على اليونانيين، ثم انعطف إلى الأجانب الغربيين وفنّد أخلاقياتهم.

وبعد هذا التقييم الذى درس فيه المؤلف قسمات وخلجات سكان مصر، انتقل إلى الوجود الأوروبى على أرض مصر فى الفصل الخامس، وتتبَّع السيطرة والاستغلال الأجنبيين، وكيف أنهما مثلا الظلم بعينه لمصر، وأن القنصليات الأجنبية غدت مقرا لهما، تلك التى تمتعت بالامتيازات، وبالتالى استخدمتها بكل مساوئها لصالح رعاياها الذين اتّسعت دائرتهم عندما أسبغت حمايتها على أناس من غير جنسياتها، وما نتج عن ذلك من فوضى الجاليات التى أثرت على المصريين أسوأ التأثير وبطبيعة الحال، جاء تركيزه على اغتصاب القناصل للسلطة القضائية، وأحكامهم الجائرة التى نُفّذت على مصر، وهاجم الامتيازات الأجنبية، موضحا أنه لم تعد لها المكانة على الأرض المصرية.

وتطرّق بملن إلى المساوئ التى تمخضت عن اتصال المصريين بأوروبا، وهنا تعمّق فى السلبيات وكانت له وجهة نظره التى عبَّرت عن الكثير من الواقع. فالتقليد الذى اتبعه الخديو ومن اهتدى به من أصحاب المستوى الاجتماعى الراقى أى الأرستقراطيين، كاد أن ينصب على الجانب المادى الذى انعكس على امتلاك القصور والبيوت الفخمة وتأثيثها، والحفلات والاستقبالات والسفر إلى أوروبا

للتنزه، وغير ذلك من أدوات المدنية الحديثة، وبالتالى أصبحت البـصمة الأجنبيـة واضحة.

ويُظهر المؤلف التأثير الأوروبى الضار والمرير على الاقتصاد المـصرى من حيث الزراعة والصناعة والتجارة، وتسخير الأوروبيين لأهل البلد مـن أجـل إنجاح مشروعاتهم، ثم يذكر أن التأثير الأوروبى على عقول المصريين لـم يكـن عميقا وإنما سطحيا، إذ إن اهتماماتهم صُوِّبت إلى الاكتفاء بالحصول على قـشور الحضارة. أما عن التأثير الأوروبى على أخلاقياتهم، فيبيِّن أن سلبياته نجحت فـى إضعاف تقاليدهم، وكذلك ما أصابهم من أمراض اجتماعية، وأنهـم أخـذوا مـن أوروبا بريقها الزائف وبالتالى كان تأثيرها المجـدى علـيهم غائبـا. والواقـع أن المؤلف لم يُعط الجانب الإيجابى حقَّه، فمن المعروف أن البعثات التعليمية لأوروبـا كانت لها العديد من النتائج الطيبة.

ويتعمَّق بملن فى الشئون المالية لمصر عبر الفصل السادس، ويرى أن مـا أصابها وهوى بها كان السبب الجوهرى للتدخل الأجنبى فى سياستها ويوضح كيف بدأت الأوضاع تسوء فى عهد سعيد، واستفحال الأمر مع إسماعيل، ورغم ميـول المؤلف للأخير، فإنه يُحمِّله المسئولية على أساس أن تصرفاته المالية هى التى أدَّت إلى الإفلاس، ويرصد خطوات التوغل الأوروبى المالى والسياسى، وما أسفر عـن ذلك من تقارير وأرقام وشخصيات لعبت أدوارها بعناية حتى عزل إسماعيل، ومـا أعقبه من استمرار الهيمنة الأجنبية. وكانت وجهة النظر غير المتفائلة فيما يختص بقناة السويس، وأن ما وعد به دليسبس de Lesseps لسعيد وإسماعيل بأنها سـوف تصبح مصدرا لمجد مصر وثرائها غير صحيح، وأن هذه النبوءة بعيـدة التحقيـق، ويستفسر عمَّا سيكون عليه الحال عام ١٩٦٥ عند نهاية عقد امتياز شـركة قنـاة السويس.

وبحكم عمل المؤلف فى الميدان القضائى، فإنه أعطى صورة واضحة وثرية عن المحاكم المختلطة فى الفصل السابع، تلك التى شكَّلت تدخلا أجنبيا ذا شكل آخر

يختلف عن مثيله المالى والسياسى، ولكنه فى الوقت نفسه يعد مُكمــلا لــه. وفــى الحقيقة فإنها أدخلت مصر فى دائرة التقنين الأوروبى الحديث، وكانــت الأســاس الذى اعتمد عليه القضاء الأهلى، ومعها استقل القضاء عن الإدارة، وحــدَّت مــن فوضى القضاء القنصلى الذى جرف معه السيادة المصرية، وبالتالى خففَّــت مــن ضغط القضاء على السياسة، ولكن هذا لم يمنع أنها عملت لصالح الأجانب، ونقبَّت عنه فى كل مكان وبمختلف الطرق، وعانت مصر منها كثيرا إلى أن انتهى أجلهــا فى عام ١٩٤٩.

وانتقد بملن تلك المحاكم بأمانة، وبعــد أن تعــرَّض لتكوينهــا ودرجاتهــا واختصاصاتها ولغاتها وتشريعاتها وجهازها القضائى من قضاة أجانب ومــصريين ونيابة وقلم كتاب ومحضرين ومحامين ووكلائهم، استخدم ثلاث صفات ارتبطــت بها: الطابع الأجنبى، والضغط الأجنبى، والسيادة الأجنبية وبيَّن مدى تــأثير ذلــك على الأحكام التى أصدرتها، وذلك بناء على دعاوى الأجانب التى أقاموهــا ضــد الخديو وحكومته بصفة خاصة، والمصريين بصفة عامة، ووصف حــال هــؤلاء المتقاضين، والدور السيئ الذى أسهم به المرابون الأجانب فى بؤسهم، وما فرضــه القانون عليهم، فيما يتعلق بالرهن والحجز والتنفيذ، ثم تلك الأحكام الغيابيــة التــى سلبتهم أراضيهم.

وتأتى الإصلاحات فى الفصل الثامن والأخير، ليطرح المؤلــف مــشروعه الذى رأى فيه تذكرة علاج، وحدَّد من خلاله رؤيته المستقبلية، وأعطــى خلاصــة فكره فيما يمكن أن ينشل مصر مما تعانيه، وخاصة بعد أن خبرها، وانكشفت لــه نقاط ضعفها، والعلل التى أصابتها. وقد استغرقت آراؤه التى وجد فيهــا الطريقــة المُثلى للإصلاح والتقدم الصفحات الكثيرة، شغل فيهــا الحيِّــز القــضائى المكــان الواسع، والسبب معروف ومرتبط بشخصيته الوظيفية.

وجاءت البداية مع الشكل السياسى الذى تصوَّره، فالأحوال المترديَّــة التــى عايشها فى مصر والأطماع المصوَّبة تجاهها، جعلته يستبعد أن تكــون دولــة ذات كيان مستقل آنذاك، ورغم وضعها الشرعى De Jure فيما يتعلق بتبعيتهــا للدولــة

العثمانية، فإنه أقصاه جانبا، وخطط لنظام وقتى جديد، وكما تخيَّله، فإنه لم يكن أبديا، ولكنه عدَّه مرحلة انتقال لم يُحدِّد مدَّتها، وإنما وجده يُمثِّل فترة تأهيلية لمصر لتجهِّز نفسها لمرحلة النضج، تتمكن فيها من الوقوف بمفردها بقوة وصلابة على أرضها لتحكم نفسها بنفسها.

كانت مسألة إقصاء النفوذ الأنجلو فرنسى عن مصر، هو القاعدة فى نظامه الإصلاحى، ورأى أن التنافس بين لندن وباريس قد أسفر عن أضرار لحقت بمصر من تدهور وانحدار، وأن السبيل لإنقاذها مما حاق بها، أن تكون هناك حماية دولية مسئولة عنها، تشارك فيها خمس دول، هى ألمانيا والنمسا وإيطاليا بالإضافة إلى الدولتين المتنافستين بريطانيا وفرنسا سبق بذلك المؤلف ما يشبه الفكرة التى نفَّذتها عصبة الأمم والأمم المتحدة بشأن نظامى الانتداب والوصاية فى أعقاب الحربين الأولى والثانية والهدف من تلك الحماية، أن تأخذ بيد مصر وتحميها من الأجانب الغربيين والشرقيين من ناحية، واستبداد الحكم الشرقى من ناحية أخرى، وتمارس هذه الحماية عن طريق وزراء الدول المفوَّضين فى مصر، الذين يُشكِّلون هيئة إدارية لها تكوينها، وتقتصر سلطتها على مراقبة الحكومة المصرية. واستكمالا لذلك، تُلغى الامتيازات الأجنبية، وتُصلح القنصليات من نفسها، وتُضيِّق نطاق الداخلين تحتها، وأن يُطرد المرابون والأجانب المنحرفون.

ووكَّل بملن الدول الحامية مهمة الإصلاح المالى وإنقاذ مصر من غرقها، وذلك بإعادة جدولة الديون، وإيجاد موارد جديدة عن طريق إلغاء الجزية التى تدفعها مصر للدولة العثمانية، والحد من المصروفات، بتخفيض ميزانية الجيش والبحرية إذ إنه وفقا للحماية الخماسية، لن تحتاج مصر إلى جيش قوى أو تحصينات عسكرية وتحجيم الأجور الخاصة بالأجانب، وعدم التوسع فى الوظائف، وترشيد إنفاق القصور نظرا لإسرافها المتزايد عن مثيلاتها الأوروبية، وتوحيد الأملاك الواسعة المتنازل عليها. وهنا وضحت رُؤية المؤلف بشأن سوء توزيع الملكية، فقد وجد أن الحل يكمن فى توزيع الأراضى الزراعية الخصبة على الفلاحين، أما الأراضى الصحراوية والأخرى التى تغمرها البحيرات، فيمتلكها

الأجانب ويستصلحونها ويستثمرونها، وفى ذلك رؤية اجتماعية واقتصادية لها وزنها.

وكان للضرائب الموقع المهم على خريطة الإصلاح المالى، وساءت المؤلف فوضى توزيعها، والأعباء التى فُرضت على المصريين بشأنها، بينما الأجانب لا يدفعونها، ولم يعف إسماعيل من مسئولية ذلك، ووصفه بأنه ظالم، ورأى أنه لتلافى العيوب، لابد من تنظيم هذه المسألة فى ظل تشريع ضرائبى عادل، وركّز على ضرورة أن يكون هناك فصل فى الإدارات حتى يستقيم العمل.

أما عن وضع الأسرة الحاكمة فى المشروع الإصلاحى، فإن المؤلف أبقى عليها رغم الاتهامات التى وجّهها إليها، ونظر بعين الإعجاب للخديو توفيق إذ استبشر به خيرا، وخاصة أنه كتب مؤلفه فى النصف الأول من عام ١٨٨١، ولم تكن شخصية الخديوى الجديد قد انجلت تماما، حقيقة أنه بدر منه ما يشير إلى خذلانه للتيار الوطنى، ولكن بملن لم يتوقف أمام ذلك كما أنه علّل استمرار أسرة محمد على وفقا لرؤية الأجنبى الذى يرى أن مصر غير معدّة فى ذلك الوقت لأن يصبح الخديو ملكا دستوريا بالمفهوم الأوروبى، وأنه ليس من الحكمة أن يحل نظام برلمانى مكان الاستبداد القائم بشكل مفاجئ، إذ لابد من التدرج للوصول إلى الغاية، وأنه إبّان مرحلة الإعداد، تتبع مصر نظامًا يعتمد على مجالس بلدية وأخرى إقليمية، وتتعين سلطات الخديوى والوزراء، بحيث تكون هناك حكومة وطنية خاضعة للرقابة التى سبق وأن حمّلها المؤلف للدول الخمس الحامية، وذلك للوقوف أمام الفساد والتحضير للمستقبل.

وأراد بملن أن يكون الجيش خالصا للمصريين، ويُستبعد منه العنصر الأجنبى، وأن تُنظّم الخدمة العسكرية، وألحق بها السخرة العامة، وأن تخضع الأخيرة لنظام جديد وعرّج على التعليم، وضرورة الاهتمام به، وتعميمه فى المرحلة الابتدائية، والاهتمام باللغة العربية، ولم يكن من مؤيدى تلقى التعليم بأوروبا، طالما يوجد نظام تعليمى جيد فى مصر ويعود ويُؤكّد التوقف عن جعل مصر على الطراز الأوروبى، أى أن تُحدّث نفسها بذاتها دون استيراد التحديث من

الخارج، ووضع المؤلف نظامين اختصا بالإصلاح القضائى: الأول، إنشاء محاكم أوروبية وأخرى أهلية، المحاكم الأولى تقتصر على الأجانب، ووضع لها التشكيل والدرجات والسلك القضائى والتشريع الذى أدخل عليه ما يتفادى به عيوب القوانين المختلطة والمحاكم الأخرى، يُقنَّن لها وفقا لروح الشريعة الإسلامية، وتعتمد على المذاهب المُيسَّرة، وذلك فيما يختص بالقانون المدنى. أما القانون الجنائى، فيُستبعد القانون الفرنسى، وتنظم العقوبات بشكل لا يكون فيه الالتزام تماما بالشريعة الإسلامية فيما يختص بالجلد والإعدام وقد سجّل أن ما يعيب هذا القضاء المزدوج الأوروبى والأهلى وجود تشريعين على أرض واحدة.

وعن النظام القضائى الثانى الذى فضّله بملن، فإنه تمثّل فى دمج القضائين السابقين، وأدخل فيه قضاة أجانب، تنتدبهم الدول الخمس الحامية، وعليهم أن يدرسوا اللغة العربية التى سوف تُستخدم أمام المحاكم. وأن يكون انتقاء القضاة المصريين على المستوى الرفيع من خريجى مدرسة الحقوق التى يُوجَّه لها العناية، ويتم التوسع فى المحاكم الابتدائية، ويُحصر الاستئناف، وتُلغى النيابة المدنية، وتوضع تشريعات غير أوروبية، ويُستعان بالشريعة الإسلامية فى القانون المشترك الجديد، ويُعالج النقص والعيوب فى القانون المختلط فيما يختص بالإجراءات، ويُصلح من سوء أحوال الأوقاف، وتُستبعد فيما بعد أوقاف العائلة والأوقاف الخاصة.

ورأى المؤلف التفريق فى تطبيق العقوبات الجنائية بين الأوروبيين والمصريين والشرقيين، وجاءت التفرقة لصالح بنى جلدته وبعد أن كان ينتقد عقوبة الإعدام، رأى أن تُنفَّذ على من أصيبوا بأمراض الشرق من رشوة واختلاس وفساد وخلافه، إذ أقلقته كلية تلك الأمراض، وعدَّها من الأسباب الجوهرية لبلاء مصر ومع ذلك، فإن التمجيد بمكانتها كان واضحا عبر سطوره.

وأنهى بملن مؤلفه بملخص (خاتمة) حصر فيه النتائج التى توصّل إليها، فى إطار المحور الذى ارتكزت عليه كتابته، والمتمثّل فى المساوئ التى جلبتها أوروبا

ورعاياها على مصر، وكيف ساعد حكامها فى تدعيم هذا الأمر وأنه لابد من النهوض بالمصريين من كبوتهم، وإعادة هُويتهم إليهم، وذلك لن يتأتى إلا بحماية الدول الأوروبية الخمس التى سوف تكون بمنزلة سلطة رقابية على الحكومة المصرية حتى تلتزم بالقواعد المنضبطة، ومن ثم يتهيأ للمصريين المناخ الذى مع مرور الوقت يُتيح لهم أن يتسلّموا مفتاح إدارة بلادهم على الوجه الأكمل وفى الختام يشير المؤلف إلى أهمية مشروعه الإصلاحى من أجل مصر، الأرض والشعب، وذلك وفقا لما تصوَّره.

والواقع أن القاضى المختلط فان بملن استطاع بمهارة ومقدرة وكفاءة عالية أن يغوص فى أعماق المجتمع المصرى، ليس فى الكيان المادى فقط، ولكن فى الكيان المعنوى أيضا، وذلك فى فترة زمنية قصيرة، وهى مدة السنوات الخمس التى عمل بها قاضيا فى المحاكم المختلطة ومما يُميِّزه، تلك المقارنات التى عقدها بين المصريين والأوروبيين، ونجده قد التزم بالحياد إلى حد كبير، فهو عندما يتعرض لمساوئ الأولين، يذكر كذلك مساوئ الأخيرين، ولا يأتى برأى قاطع فيما يختص بنقد المصريين، وحينما يتعرَّض له، فإنه ينقله بناء على ما يعتقده ويردده الأوروبيون، ويقوم بالرد على أقوالهم، وخاصة التى تحط من شأن المصريين، ولكن ذلك لم يمنعه فى حالات معينة وقليلة أن تفلت منه بعض العبارات التى تقلِّل من شأنهم، وأيضا فإن له اللمسات الخفيفة بشأن النظرة المتدنية لهم.

ومما لا يلاحظ على المؤلف، أنه لجأ فى بعض الأوقات إلى التكرار، وخاصة فيما يتعلق بتقسيمات المجتمع، ولكن فى كل مكان مكرر، هناك تناول شبه مختلف، ثم تلك الفقرات الطويلة التى آثرت الترجمة أن تلتزم بها لتعطى الطابع كما أراده المؤلف، أيضا حرصها على تطبيق ما نوَّه به فى المقدمة فيما يتعلَّق بالأجزاء التى تعالج موضوعات تاريخية أو مالية أو قضائية والتى تعذَّر كتابتها فى الهوامش واحتلت المساحة فى المتن، بطبعها بحروف أصغر حتى لا تختلط بباقى معلومات المتن، وذلك بهدف اكتمال الشكل والمعنى اللذين حرص المؤلف على توصيلهما للمتلقى. ومن هذا المنطلق، آثرنا كذلك ترك قائمة المصادر التى اعتمد

عليها بملن كما رصدها، ولم نخضعها للترتيب الهجائى، إلا أننا فضّلنا نقل القائمة التى صدّر بها الكتاب إلى الموضع المألوف فى نهايته.

وبصفة عامة، فإن هذا الكتاب يرقى إلى مرتبة المصدر، ويُعد من أهم ما خطّه قلم أوروبى، حيث واجه بشجاعة التدخل الأجنبى الذى كان ينهش فى جسم مصر، فى وقت بلغت فيه الإمبريالية، وبالذات الأنجلو فرنسية ذروتها.

وأخيرا، فإننا نضع بين يدى القارئ ترجمة هذا العمل العلمى المُحقَّق، ويحدونا الأمل فى أن ينال القصد الذى سعينا إليه.

والله ولى التوفيق،

لطيفة محمد سالم

الإسكندرية فى ٢٠ يناير ٢٠٠٥

مقدمة

تُعد المحاكم المختلطة بمثابة لجنة تحقيق كبرى وقضاتها مفوضون محققون حتى لو أرادوا غير ذلك فمصر وأوروبا هما موضوع ما يقومون به من تحقيق والموقِّع على هذا قاض عمل بالقضاء المختلط فى فترة المحنة الخمسية[١]، وتأثر كثيرًا بما رآه وسمعه عن ظروف الحياة فى مصر أثناء خضوعها للتأثير الأوروبى كان من الممكن عند مغادرته لمصر قبل زملائه[٢]، أن يذهب طلبا للراحة فى أوروبا وهذا أكثر الاختيارات المناسبة له، ولكن فإن الخيار الآخر أمامه تمثَّل فى أن يحاول القيام بمهمة شاقة تتركز فى أن يكتب متوجها بخطابه إلى أوروبا عن نتائج تحقيقه الذى تم دون إرادة منه لقد بدا له أنه بالاختيار الثانى سوف يؤدى واجبا ضروريا نحو المصريين وأيضا الأوروبيين، والأخيرين ينسون دائما واجباتهم الأخلاقية.

وكان مقررًا نشر هذا الكتاب عام ١٨٧٩ فى القاهرة كنوع من أداء الواجب.

إن هذا المجلد يشمل أساس العمل وليس الكتاب بأكمله والفصول التالية مكملة له وهى تتعرض لموضوع أوروبا والشرق والمسئولية الدولية، والدفاع الوطنى فى المعركة السلمية من أجل البقاء ضد الوجود الأجنبى، وفوائد الديون

---

(١) هى الفترة الأولى فى حياة المحاكم المختلطة التى افتُتحت فى ٢٨ يونية ١٨٧٥، وقد اتفقت الدول فى البداية على أن تكون مدتها خمس سنوات، ولكن استمر تجديدها إلى أن أُلغيت الامتيازات الأجنبية بناء على قرارات مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧، وأصبحت هناك فترة انتقال للمحاكم المختلطة، حُددت باثنتى عشرة سنة تمارس فيها أعمالها حتى يتم تصفيتها وانتهى وجودها فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩. وقد وجد المؤلف أن السنوات الخمس الأولى لتلك المحاكم تمثل محنة عاشتها مصر لما عانته خلالها. (المحقق)

(٢) سبقه واحد فقط وهو السيد مورجانا Morgana من الولايات المتحدة الأمريكية.

الربوية، والمسألة المالية العليا وأخيراً الإسلام وقيمه ومستقبله أما الجــزء الثــانى فسوف ينشر إذا أمكن خلال عام ١٨٨٢[١].

لقد تم إعداد هذا المجلد وكتابته فى النصف الأول من عام ١٨٨١ فيما عــدا الفصل الأخير وبعض الإضافات التى تمت أثناء تصحيح المــسودات. ويجــب أن نضيف أنه قبل مغادرة المؤلف مصر فى ٢٦ أغسطس ١٨٨٠، فإن مــصر التــى تكلم عنها هى التى كانت حتى قبل مغادرته. واستمرت بعد ذلك المــسألة الماليــة متضمنة قانون التصفية الصادر فى شهر يولية ١٨٨٠.

إن كتابا يعالج مجموعة من المواد، يجب أن يكتب بحيث تتم قراءته سريعا، وبحيث يستطيع كل قارئ أن يأخذ منه ويترك منه ما لا يناسبه. ولهذا فإن الهوامش قد تم تجميعها بشكل "موجز"، أما الأجزاء التى تعالج موضوعات تاريخية أو مالية أو قضائية فلا يمكن وضعها فى الهوامش، ولكن تمت طباعتها بحروف صغيرة[٢].

علاوة على ذلك فإن المؤشرات السابقة تبدو محكومة بشيوع المواد العلميــة التى ترد فى أماكن عديدة عن الأشياء نفسها والدول ذاتها والشخصيات بعينها ولن يجد القارئ أى صعوبة فى تجميع هذه الملامح المبعثرة.

وأخيرا فإننا نجد قائمة بالكتب والمطبوعات التى ذكرها المؤلــف أو التــى اكتفى بقراءتها والاطلاع عليها ولم يذكرها فى الهوامش. وهو يُعد مــن موجبــات مهمته، واعترافا بعدم معرفة ما هو غير موجود بالقائمة، وهذا يُسهّل على القارئ الأمر، وكذلك على كل الذين يرغبون فى عمل دراسات جديدة.

ويجب أيضا أن نشير بدقة إلى المصادر غير المعروفة أو ضعيفة الانتــشار التى استخدمها المؤلف، وعلى الأخص فيما يتعلق بالمسائل المالية.

---

(١) نشر الجزء الثانى عن دار بريل Brill، ليدن (هولندا)، عام ١٨٨٤. (المحقق)

(٢) فى الفصل الأول يوجد تفاصيل عن السكان فى مصر وفى الفصلين السادس والثــامن توجــد تفاصــيل مالية وفى الفصلين السابع والثامن تفاصيل قضائية وقانونية.

ولما كان الهدف هو ذكر الحقيقة كاملة عن مصر وأوروبا، فإنه تكلم عــن كل شيء وجميع الناس بنفس القدر من الحرية كما لو كان قد أقام بعض الوقت فى الصين أو اليابان وبالرغم من ذلك، فإنه التزم بتلك القاعدة التى تقول إن كل ناقــد يتمتع بقليل من الحرية يجب أن يظل مجهولا بالنسبة لمن هم موضع نقده، فــضلا عن أن هناك موتى أصبحوا فى ذمة التاريخ، أو أحياء تمكّن منهم الرأى العام.

ينتمى إلى المجموعة الأخيرة مــثلا الخــديو الــسابق إســماعيل ووزراؤه(*) الرئيسيون السادة جلادستون Gladstone وجوشــن Goschen وولــسون Wilson وروتشيلد Rothschild وأخيرًا السيد المبجل ديلسبس de Lesseps الذى قدَّم خدمات لأوروبا أكثر مما قدَّم لمصر كلها أسماء بغيضة إذا أذعناها فى كتاب، فإننا نسلم إلى العلانية، هؤلاء الذين يعيشون فى صمت وظلام الحياة الخاصة. ولكن هذا الــبغض يتوقف بالنسبة للأسماء التى مازالت تحت رحمة العامة من الناس.

إن المؤلف قاض بالمحكمة المختلطة، وهو يهنئ نفسه على هذا الكتاب الذى لا يوجد به أى شيء ذاتى أو فردى إلا فى الشكل الخارجى، وزملاؤه الأوروبيون الراصدون المحايدون مثله لم يقدروا على تلقى انطباعات ولا علــى تكــوين آراء مختلفة اختلافا جذريا عما يعرفه المؤلف عن "مصر وأوروبا" بما فى ذلك طريقــة عمل المحاكم المختلطة. ومع ذلك فإنه لا يسعى إلى إخفــاء اســمه مثــل هــؤلاء العاملين فى الصحف المجهولة التى تُعد إحدى مصائب النصف الثانى من قرننا هذا إن الاسم المستعار "بطرس" الذى يظهر كتوقيع على هذه المقدمة، الذى اســتخدمه المؤلف من قبل فى مصر هو اسم شفاف بالقدر الكافى.

فهل هناك أحد لديه الجرأة على أن يتهم المؤلف بأنه رسم لوحات خيالية أو أنه قد بالغ فى تصوير الحقيقة؟ إن المؤلف ينظر إلى هذا الاتهام كما لو كان دفاعا عن كل الذين يشعرون أنهم متهمون أو مشاركون تماما كاعتذار المتهم. إن حقيقــة ما قاله المؤلف مثبتة بالدليل القاطع بتماثلها مع كل ما حدث فى تونس قبل الحملــة الفرنسية طبقا للرواية المحايدة لطبيب ألمانى، والتــى وردت فــى مجلــة دوتــش

(*) المقصود أنهم المدبرون لحكم دولته. (المحقق)

راندوشو Rundschou Deutche عام ١٨٨١. وعلى كل حال فإن كل ما استطاع قوله يعتبر أقل قوة من كلمات السيد دى لافلى M.E. de laveleye فى رسائله من إيطاليا: "إن مصر هى المكان الذى يمكن أن ندرس فيه ظاهرة (الإفقار عن طريق الديون) لأن استغلال الفلاحين وسلخهم تم بترتيب من لجنة إنجليزية فرنسية وطُبِّق بقسوة وبلا رحمة وهو أحد المشاهد الأكثر بغضا التى يمكن أن تقدمها الكرة الأرضية التى تظل فريسة لكثير من الظلم".

وإننا نرى من خلال هذا العرض أن سمعة أوروبا الحالية بالنسبة لعلاقتها بمصر ليست على مستوى ما يرغب فيه أى أوروبى. ولهذا فإن هذا الكتاب يطمئن النفوس، ويثبت أنه إذا كانت كلمات دى لافلى قابلة للتطبيق على السيد جوشن وعلى كل الذين طبقّوا نظامه البغيض، فإنها ليست كذلك بالنسبة للسيد دى بلنيير de Blignières وعلى سياسته العاقلة والإنسانية المحببة لمصر وللفلاحين.

إن المؤلف لا يتوهم عدم وجود أخطاء بالنسبة للحقائق وتقديراتها، وكذلك الاستنتاجات ولكنه يعتبر هذه الأشياء نادرة الحدوث فى مثل هذا الكتاب الذى وصفه أوروبى بعد سنوات قليلة من الإقامة المشحونة بالعمل فى إحدى دول الشرق، ولكن حيث إنه لم يُؤكِّد إلا ما بدا له مؤكدًا بالقدر الكافى، فإنه لا يقلق من عدم دقة هذا العمل وهو يتطلع إلى أن يرى أخطاءه مصححة. وسيكون سعيدًا جدًا أن يستشير أشخاصا أكثر معرفة منه، وأكثر قدرة فى أن يقوموا بدراسات ذات قيمة عالية عن مصر الحالية، ويتم نشرها. وفى المقابل فإن المؤلف لا يعتقد أنه أخطأ فيما يتعلق بمبادئ الأخلاق والعدالة المثارة فى هذا العمل، وأنه يدافع عن هذه المبادئ بصلابة ضد عدم المبالاة المالية، وضد عبادة Mammon(*) الذى يمثِّل الأمير الحقيقى للنصف الثانى من القرن التاسع عشر.

١٠ ديسمبر ١٨٨١ بطرس

(*) هو إله قديم عُبد فى الشام، وكان رمزا للتحكم فى الثروات، والمقصود هنا انتقاد المؤلف للأوضاع فى مصر، وجشع المال الذى أصبح المسيطر إبَّان تلك الفترة، وقد ساعدت عوامل عديدة فى نموه وازدهاره، وأهمها الغزو الرأسمالى الأوروبى الذى تدعم مع سياسة الانفتاح. (المحقق)

الفصل الأول

المصريون

الأمة المصرية الحالية

يوجد فى مصر على وجه الدقة التى تحدها من الجنوب أسوان[1] أمَّة مصرية تشمل على الغالبية العظمى من السكان وهى دولة تعى وطنيتها.

سلالة المصريين القدماء

العنصر الأساسى والرئيسى لغالبية السكان الأصليين للبلد هو قدماء المصريين الذين أطلقوا على أنفسهم بلغتهم الأصلية اسم Retou[2] وتظهر هذه الحقيقة أكثر فأكثر من الملاحظة، ومن دراسات علم الأجناس والدراسات التاريخية الحديثة. ومن الخطأ الكبير اعتبار المصريين المعاصرين نتاج تلاقى كل الأجناس التى عبرت أرض مصر، أو أنهم بالدرجة الأولى من سلالة العرب الذين غزوا[3] مصر فى القرن السابع الميلادى.

---

(١) الصحيح أن حدود مصر الأصلية الجنوبية فى ذلك الوقت عام ١٨٨١ هى خط عرض ٢١٥ درجة (وادى حلفا)، واعتمدت على الخريطة المرفقة بالفرمان العثمانى الذى صدر فى ١٣ فبراير ١٨٤١، واستمرت كذلك حتى عقد اتفاقية السودان فى ١٩ يناير ١٨٩٩، إذ أصبحت عند خط عرض ٢٢ درجة شمالا، والمؤلف هنا أسقط المساحة التى تقع جنوب أسوان وتشغلها النوبة، وهذا ما أوقعه بعد ذلك فى أن يُدخل النوبيين تحت الأجانب. (المحقق)

(٢) الاسم الصحيح باللغة الهيروغلوفية الرمت Rmt أى المصريون الأصلاء أصحاب الحضارة الذين لا ينتمون إلى قبائل. (المحقق)

(٣) كلمة غزوة مأخوذة من غزا يغزو وأطلقت الغزوة على المعركة التى خرج لها الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه وعندما بدأ الإسلام فى الانتشار آثر المؤرخون المسلمون استخدام كلمة الفتح على كلمة الغزو على أساس أن الفتح يتم لبلد غير إسلامى بهدف نشر الإسلام. أما المستشرقون، فقد آثروا=

التناسق البدائى

لم يكن المصريون القدماء شعبا مختلطا ناشئا عن خليط بدائى لعنصرين مختلفين تماما. ولا شيء يشير إلى أن هذا الشعب هو نتاج الاتحاد بين جنس أقل سوادًا أو يميل إلى السواد، وجنس أعلى أبيض، الأول أفريقى والثانى سامى أو حامى وعلى أى الحالات فالآسيوى قد دخل مصر عن طريق خليج السويس متجها إلى وادى النيل. إن المصريين القدماء ليسوا بكل تأكيد أكثر اختلاطا أو أقل أفريقية من السكان الأصليين لجيرانهم: الليبيون البربر فى الغرب، والنوبيون البرابرة أو الأثيوبيون فى الجنوب إنهم لم يستعيروا أى شيء لينقلوه إلى حضارتهم سواء من جيرانهم الساميين الآسيويين من ناحية أم من الزنوج من ناحية أخرى. حقيقة فإن البعض يدعى حتى اليوم أن الليبيين والمصريين والنوبيين ينتمون جميعا إلى الجنس الأفريقى أو الزنجى، وهم بالتالى أقرباء بعيدون للزنوج أكثر منهم للساميين والبعض الآخر يقول بأن المصريين من أصل قريب من السامية، أى أنهم فرع انفصل مبكرًا عن الجذع الرئيسى للساميين كما تثبت ذلك المقارنة بين اللغة المصرية القديمة الأكثر بدائية فى بنائها والمبكرة فى تطورها واللغات السامية الذين دخلوا إلى وادى النيل من خليج السويس واكتسحوا الجنس الأفريقى الشديد السواد الذى وجدوه مستقرا فى تلك الأنحاء. ودون انتظار لدراسة أعمق لهذه القضايا، يمكننا غض النظر من الآن عن كل القرابات لفترة ما قبل التاريخ، ونعتبر أن المصريين القدماء شعب متجانس سكن وادى النيل منذ أقدم الأزمنة فى المنطقة الواقعة شمال الشلال الأول.

وإذا لم يكن شعب مصر الأصلى متجانسا فى الأصل، فإن الوقت قد أتاح له أن يصبح متجانسا، وأن يتحد فى شكل دولة قبل أن يتعرض للغزو الخارجى، فإن تتويج أول

=كلمة غزو على أساس أن الإسلام انتشر بقوة السيف والواقع أن الدول المعادية للإسلام كانت إذا أبدت تأهبها للاعتداء على المسلمين، فإن المسلمين يعدون جيشهم ويعرضوا عليها ثلاثة اختيارات: إما الدخول فى الإسلام، وإما دفع الجزية لتمثل خضوعهم للدولة الإسلامية فى مقابل أن يدخل أفراد هذه الدول فى ذمتها ويصبحون تحت حمايتها، وإما الحرب وكانت هناك توجيهات تتلقاها القيادات الإسلامية، بألا يقتلوا إمرأة ولا رجلا مسنا ولا طفلا، وألا يتعرضوا للمسالمين ولا لرجال الدين فى معابدهم وكنائسهم. ومما يذكر أن الشعوب وخاصة تلك التى كانت تتعرض للظلم والاضطهاد استقبلت جيوش المسلمين بالترحاب والمودة وقد استخدم المؤلف عبر هذا الكتاب كلمة conquete والتى تعنى فى ترجمتها أيضا الفتح. (المحقق)

الملوك مينا وقع طبقا للحسابات الأقل اعتدالا منذ حوالى ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد[١]. وفى هذه الحقبة لم تكن مصر قد تكوّنت، ولكنها تشكّلت. وفيما عدا التقدم الذى حدث بعد ذلك، فإن الدولة تشكلت وأنتجت حضارتها المميزة، وأقامت نظامها الاقتصادى والاجتماعى، وحتى المقاطعات التى استمرت إلى الانتهاء الكامل للاستقلال الوطنى كانت ما تزال قائمة كدويلات صغيرة منفصلة الواحدة منها عن الأخرى إن ما فعله الفراعنة هو إضافة الوحدة الملكية بأعمالها العظيمة وما تضمنته من شقاء، والذين أحالوا المقاطعات إلى أقاليم تابعة للدولة. غير أنه طبقا للمعطيات التاريخية، فإن الساميين والنوبيين والليبيين لم يدخلوا مصر قبل غزو الهكسوس الذى وقع منذ حوالى ٢١٠٠ قبل الميلاد[٢]. فإذا كانت مصر قد استطاعت قبل هذا العصر أن ترد من وقت لآخر جيرانها الثلاثة من الشمال والجنوب والغرب، فإنها قد حققت ذلك بتفوق ولكن تلك الانتصارات التى حققتها على حسابهم، لم تكن مماثلة لما تحملته منهم وهكذا فإنه عند تاريخ بدء هذا الغزو كان الشعب المصرى له عمر طويل، حيث إنه تمتع بوجوده الوطنى نظيفا س + ١٩٠٠[٣] من السنين أى أكثر من ألفين سنة.

الهكسوس

بالرغم من أن سيطرة الهكسوس، هؤلاء الرعاة الصحراويون أو البدو الساميون استمرت خمسة قرون تقريبا[٤]. فإنهم لم يستطيعوا أن يدمجوا الشعب المصرى الذى امتد عمره طويلا عنصرًا ساميا له أهمية، فمن الثابت أن الهكسوس أخضعوا البلاد كلها، الدلتا

(١) المسمّى مينا فى اللغة المصرية القديمة بمعنى المؤسس، وقد أثار هذا الاسم جدلا طويلا، هل هو أول ملوك الأسرة الأولى (٣٠٥٠ ق.م) والتى تبدأ بها الفترة التاريخية فى مصر؟ أم هو لقب أطلق على الملوك الأوائل ؟ والواقع أن الحفائر الجديدة فى منطقة أم الكعاب بصعيد مصر، أثبتت أن هناك ملوكا حكموا مصر قبل الأسرة الأولى، ويعرفون الآن بملوك الأسرة صفر. (المحقق)
(٢) هذا التاريخ غير دقيق، انظر العنصر القادم. (المحقق)
(٣) حرف س يرمز إلى عدد من السنوات قبل الميلاد، ١٩٠٠ نهاية القرن التاسع عشر. (المحقق)
(٤) احتل الهكسوس مصر إبّان فترة ضعفها فى عصر الانتقال الثانى الممتد بين عامى ١٧٩٥، ١٥٤٠ ق.م، ونصّبوا أنفسهم ملوكا على الوجه البحرى، ومثّل حكمهم عصر الأسرتين ١٥، ١٦ واستمر لمدة ١٠٨ سنة. (المحقق)

ومصر العليا وطيبة على وجه الخصوص، وذلك بعد صراع عنيف، ثم بدأوا فى حكمهـا من مدينة ممفيس أولا ثم تانيس بعد ذلك وكان حكمهم بنفس طريقـة الملـوك أصـحاب الأرض. فقد ظلَّت المقاطعات والأقاليم على حالها، ولكنها أصـبحت تابعـة. ولـم يقـم الهكسوس إلا فى الجزء الشرقى من الوجه البحرى، حيث من الجنوب إلى الـشمال تقـع ممفيس وتانيس وأصبحت معسكراتهم هى النقاط التى تشرف على البلد كلّه، وتحولت أقلية من الغزاة إلى الإقامة الدائمة. أما العدد الأكبر منهم، فإنه استمر كبدو ورحّل سواء فـى الصحراء العربية أم على الأطراف المزروعة فى البلد والمحيطة بهذه الصحراء. ولم يكن عدد الهكسوس كبيرًا، ولكنهم ظلوا على صلة بأبناء عمومتهم المتواجدين خـارج خلـيج السويس. وفيما عدا النساء والأطفال والشيوخ، فإن الهكسوس البدو كانوا جميعا محاربين ودائما فى حالة استعداد للحرب. وهكذا فإنهم من معسكرهم فـى أفـاريس (Avaris)[١]، وبالاستعانة ببعض المواقع العسكرية وببعض المعسكرات المتحركة المتفرقة، كـان مـن السهل عليهم إخضاع البلد دون أن يحتلوها فعليا بالإضافة إلى أن طردهم النهـائى كـان حاسما[٢]. وأثناء الصراع الطويل الذى جاء بعد استعادة المصرين لممفيس، فـإن شـعب

---

(١) تعرف أيضا باسم أواريس. (المحقق)

(٢) يعتمد المؤلفون الذين يحبون أن يجعلوا كل الشمال الشرقى للدلتا منطقة سامية تحت سيطرة الهكـسوس (ليس فقط فى الطرف الشمالى الشرقى لمصر المجاور مباشرة لأسيا السامية، حيث استطاع الـساميون أن يتجمعوا على مدار القرون بعد الهكسوس) على ما ذكره العالم المؤلف بـول M.Poole فـى مقـال حديث له عن مصر فى دائرة المعارف البريطانية (الجزء السابع ١٨٧٧ ص ٤) إن طرد الهكسوس لـم يكن كاملا كما ذكر مانيتون Manéthon، لقد ادعى بول أن أسماء عديدة من أراضيهم ظلت سـامية، وأن الشعب لم يصبح مصريا إلا تحت حكم الأسرة التاسعة عشرة، فالعداء ضد الساميين كان قد اختفى، وأن رمسيس الأول موسس هذه الأسرة ربما كان من سلالة الملوك الرعـاة (ماسـبيرو Maspéro، التاريخ القديم، الطبعة الثالثة، ص ٢١٣)، ولكن ماذا تثبت الأسماء المحلية ؟ فقديما لـم تكـن الأسـماء تتغير كما تتغير اليوم أسماء شوارع باريس ويظل مطلوبا إثبات أن السكان كانوا سـاميين فـى أنحـاء عديدة بعد طرد الهكسوس. ويمكن للعنصر السامى الذى وجد فيما بعد فى الأطراف الـشمالية الـشرقية للدلتا، أن يتكون بعد الغزوات التالية التى قام بها المصريون فى فلسطين وبلاد الشام، وبالعلاقـات مـع الجيران الساميين. إن العداء للساميين لم يختص بكل تأكيد عند جموع الشعب، عن طريق نجاح بعـض أفراد حاشية البلاط الملكى فى استخدام لغة معينة، أو عـن طريـق بعـض المـصريين المقـربين أو المتآمرين الساميين إن احتمال أن يكون رمسيس الأول من ملوك الهكسوس. لـم يكـن إلا عقبـة فـى تتويجه.

فى كتاب حديث (تاريخ مصر ١٨٨١) نجد أن الأستاذ رولنسون Rowlinson يجعل الجزء الـشرقى من الدلتا منطقة سامية قبل غزو الهكسوس. ويؤكد أنه خلال فترة طويلة قبل هذا الغزو كانـت هنـاك هجرة آسيوية من أصل سامى على وجه الخصوص. وكان المهاجرون كثيرين لدرجة أن أسماء أماكن=

الهكسوس المطرود لجأ إلى أفاريس اللهم إذا كان قد أُبيد أو أُرغم على الخدمة والعمل فى الأشغال العامة إن بقايا الغزاة هربوا إلى أواريس بعيدا عن خليج السويس. فلا شيء يعلّل الجزم بأن الكثير من الهكسوس أقاموا فى الدلتا الشرقية دون أن يضطروا للقيام بأعمال الخدمة. ويمكننا أن نفترض أن سيطرة "الرعاة" قد وقعت فى الجزء الذى سكنوه من البلاد، وأنتجت هذه الإقامة شعبا مختلطا ساميًا مصريًا، مكث فى هذه المنطقة وليس لهذا الافتراض ما يبرره حيث إن نفورا وعدم انسجام كان يفصل بين الغزاة والمهزومين؛ البدو الساميين، والمصريين المقيمين المنظمين المتدينين المتحضرين.

لقد كان يكره بعضهم البعض، وكل جانب يحتقر الجانب الآخر. وذهب المصريون إلى ما هو أكثر من الكراهية. إذ كانوا يعتبرون أن هؤلاء البدو الرحل هم أكثر المخلوقات نجاسة بين البشر، مثلهم مثل الخنازير بين باقى الحيوانات، كانوا يشمئزون من نسائهم ويرفضون بناتهم والرجال الهكسوس من ناحيتهم لم يكن بإمكانهم الزواج من مصريات. لقد غزا هؤلاء البدو البلد مصطحبين معهم نساءهم وكل ما يمتلكون، ولكن إذا استطاعوا بالرغم من ذلك الحصول على بعض النساء من أصحاب الأرض فإن الأبناء من هذا

=وآلهة سامية دخلت لهذا الجزء من مصر. وأخيرا فإنه فى العصر الذى احتل فيه الهكسوس هذه المنطقة كان نصف سكانها آسيويين مستعدين للخضوع لشعب آسيوى آخر (الجزء الثانى ص ١٨٠/١) وطبعا فإن هذا الأستاذ العالم يقوم بمفارقة تاريخية ويميل كثيرا لصالح العنصر السامى فى مصر (ص ١٩٥)، بالإضافة إلى أنه يتناقض فيما بعد (ص ٣٨٧) عندما يؤرخ لتأثير الأجانب وبصفة خاصة الساميون فى تتويج الأسرة الثامنة عشرة ويبدو أنه كان له ميل متزايد (ظهر منذ بروجش Brugchs) للمبالغة فى الهجرات والتأثير الأجنبى وعلى الأخص السامى، وذلك بتعميم بعض المعطيات التاريخية وتعظيمها، مثل استقبال آلهة آسيوية منذ غزو آسيا تحت حكم الأسرة الثامنة عشرة. وهذا الاستقبال يراه من خلال بعض بقايا الآثار الآسيوية ومن خلال إقامة الإسرائيليين فى شرق الدلتا، وأن بعض الكتابات على معبد أبو سمبل تقول بطريقة رسمية إن الملك رمسيس الثانى قد قاد شعبا من الزنوج إلى الشمال، وأن العامو (ساميون أقاموا بعيدًا عن خليج السويس) وجدوا فى النوبة... الخ، ولكن لا يجب أن ننسى أن شعبا له جذور ومتحضر لا يسهل إبداله واقتلاعه عن طريق مهاجرين أجانب، وهى قرينة تقف ضد فرضية تحول المصريين القدماء إلى السامية إن الميل إلى اقتلاع جنسية المصريين القدماء، جعل العالم برتش S.Birch فى كتاب أصدره حديثًا عن (تاريخ مصر، ١٨٧٩) يشرك الزنوج فى عمل الساميين. فهو يقول إن سجناء الشمال والجنوب العاملين فى مطابخ أسيادهم وورشهم، قد أنجبوا سلالة مختلطة، غيرت النموذج والطابع القومى، وهذا الاستنتاج ليس له ما يشرحه بأى حال من الأحوال إن استيراد الأسرى الزنوج للقيام بالأشغال العامة والخاصة فى المنازل، وكذلك زواج الملك أحمس الذى طرد الهكسوس من زنجية ابنة ملك إثيوبيا، لا يمكن أن يؤدى إلى إبدال جنس أو تشويهه أو تغيير صبغة أمة.

الزواج يجب أن يتبعوا جنسية آبائهم. وهم مرفوضون من المصريين وأخيرا فإن الأفراد المولودين من جنس مختلط، عليهم احتمال مصير آبائهم الهكسوس المطرودين أو المرغمين على العبودية ومن الملاحظ أنه تحت حكم إمبراطورية طيبة، وبعد احتلال لمدة نصف قرن من البدو والرعاة، وبعد الصراع الطويل من أجل الاستقلال، فإن مصر وجدت نفسها لم تمت، بل إنها كانت تتمتع بقوة لم يسبق أن عرفها هذا العصر، قادرة على التوسع وعلى الرد على الساميين الآسيويين. وذلك لأن الاستعمار لم يكن إلا من الخارج، ولم يؤثر على الجنسية المصرية، وظل جنسهم طاهرا لم يمس ولم يختلط.

الإسرائيليون

لا لزوم أن نثبت أن أبناء إسرائيل الذين استقبلتهم مصر مع إخوانهم الساميين والهكسوس، قد أرغموا على العبودية بعد طرد الهكسوس وعدّهم المصريون أنهم مثل البدو والهكسوس لا يقلون نجاسة عنهم، ولا يمتلكون الوسائل التى يتمتع بها الجنس المسيطر، ولا يمكنهم الزواج من بنات البلد، وقد غادروا مصر حوالى عام ١٣٠٠ ق.م(*) دون أن يتركوا أى أثر لدى الشعب المصرى بعد إقامتهم قرونا فى مصر.

الليبيون والساميون

منذ طرد الهكسوس (فى القرن السادس عشر ق.م) حتى تاريخ الغزو الإثيوبى (عام ٧٥٠ ق.م)، تعرضت مصر لهجمات وغزوات عديدة من الليبيين والساميين، ولكن كلها ردت على أعقابها. وعلى امتداد هذه الفترة الطويلة دخل كثير من الأجانب بطرق أخرى غير الغزو فلقد استخدم الفراعنة جنودًا ليبيين مرتزقة فى حروبهم داخل البلاد، وكان هناك مركز إعداد لهذه الفرق يعسكر فى الدلتا. ولكن هؤلاء البدو الليبيين لم يتركوا حياتهم العسكرية ليختلطوا بالشعب المصرى المستقر. فهم يختفون فور التوقف عن قيامهم

(*) الإسرائيليون (العبرانيون) قبائل رعوية، وحينما دخلوا مصر واستقروا بها، استُخدموا فى الأشغال، حيث عملوا مع العمال المصريين، والمؤلف يشير ضمنيا ما يستنتج منه أن فرعون الخروج هو رمسيس الثانى، ولكن ذلك الأمر لم يُحسم بعد. (المحقق)

بأية مهمة كما دخل مصر عن طريق الفراعنة الغزاة العديد من أسرى الحــرب، وعلــى الأخص الساميون الذين جلبوهم معهم من حملاتهم فى آسيا، لكى يحلُّوا محل أهــل البلــد الأصليين فى الأعمال الشاقة إن هؤلاء التعساء المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة، قد حاولوا الهرب إلى الصحراء، كما حاولوا العصيان عندما وصل القمع مداه ولكــن مــن الصعب أن نتصور أنهم نجحوا فى التحرر أحيانا، أو حتى الإقامة علــى أرض مــصر لإنشاء سلالة لهم عن طريق الزواج بالمصريات. إن القصص التى يرويها أحد المــؤلفين اليونانيين عن تمرد سجناء الحــرب البابلونيــة والطــرواديين الــذين أســسوا بــابليون (Habenben) بالقرب من القاهرة القديمة الآن، وترويا Troia (Trouwou) بالقرب مــن ممفيس هى بكل تأكيد قصص ملفقة[1]. إذ لا يمكن السماح للأعداء الخاضعين والمتمردين بأن يستوطنوا داخل البلاد فلا يمكن للسجناء أن يؤســسوا مــستعمرات لأنهــم يــذوبون ويتساقطون من التعب، ولأنهم لا يكونون قبيلة مثل الإسرائيليين. أما التجــار الفينيقيــون الذين توقفوا فى البداية عند الحدود، فقد تم السماح لهم بعد ذلك بالتواجد داخــل الــبلاد، وانتهى بهم الأمر إلى إقامة حى خاص بهم فى مدينة ممفيس وهذا لا يثبت أنهــم أقــاموا مساكنهم كأجانب متواجدين مؤقتا بسبب تجارتهم، وأنه من المؤكد أن الحملات العسكرية الطويلة التى قام بها الفراعنة فى فلسطين والشام قد قاربت بين الملوك والجنود المصريين وبين الشعوب السامية. وهكذا فإن الفراعنة تمكَّنوا من الزواج من أميرات ساميات وقــد تزوج سالمون[2] فيما بعد من ابنة ملك مصر، وتزوج رمسيس الثانى (سيزوســتريس)[3] من ابنة ملك الحيثيين، وهذا الأخير قام بزيارة صهره فى مصر لقــد اســتقبل الفراعنــة بترحاب بعض الساميين وقرَّبوهم ومنحوهم مكانات مرتفعة فى الجيش والكهنوت. ولقــد

---

(١) بالفعل هى معلومات غير صحيحة، ولا نعلم شيئا عن الحرب البابليونية، كما أنه لم يكن للطــرواديين علاقة بمصر، وقد وجدت علاقات بين مصر القديمة واليونــان القــديم أثنــاء الحــضارة المينويــة والميكينية. أما عن حصن بابليون القائم فى (مصر العتيقة)، فإنه حصن رومــانى متــأخر، أى بعــد عصر الطرواديين بحوالى ١٥ قرنا (المحقق).

(٢) الملك سليمان. (المحقق)

(٣) سيزوستريس هو الاسم الشائع لسنوسرت من ملوك الدولة الوسطى (أسرة ١٢)، ورمــسيس الثــانى هو المقصود بالزواج. (المحقق)

استطاعت أسرة ملكية (الثانية والعشرين) المنحدرة من مغامرين ساميين أو ليبيين[1]، أن ترتقى فى فترة من فترات الفوضى على حساب القوات المرتزقة سواء من الليبيين أو الساميين كما استطاعت لغة سامية أن تصبح سائدة فى بلاط رمسيس الثانى وخلفائه ولدى الطبقة الراقية لقد كان التحدث بالسامية إحدى المتع كما يحلو حاليا لبعض الفرنسيين التحدث بالإنجليزية بلكنة خاطئة[2]. ولكن كل هذا لم يكن إلا أمرا سطحيا وعابرا، ولا يسمح لنا بالاستنتاج بأن مجمل الأمة سواء بصفة عامة أم فى بعض المحليات، قد تحول إلى حد ما إلى السامية فيما يتعلق بالطابع القومى أو الجنسى، ولكن فإن هذا الأمر لم يكن مقبولا فى الأطراف الشمالية الشرقية من الدلتا، حيث كوّن الساميون عنصرا متفوقا وقويا بالقدر الكافى لمقاومة السلطات المصرية. فالساميون الذين أدخلهم الفراعنة مصر، وهؤلاء الذين دخلوها لتكوين ثروة، كانوا بلا شك أكثر عددا فى الشمال الشرقى، وعلى الأخص فى أطراف الشمال الشرقى منهم فى الغرب أو الجنوب بالقرب من الخليج، وكانوا أيضا أكثر من الموجودين فى طيبة أو فى صا الحجر، ولكن لا شيء يجعلنا نعتقد أنهم كانوا شيئا آخر، غير أنهم أجانب يعيشون متفوقين كأقلية بين السكان الأصليين، وبعبارة أخرى يعيشون كما لو كانوا مستعمرين فى مكان غير محدّد، وأن أولى المستعمرات الأجنبية فى مصر كانت مستعمرات يونانية.

الإثيوبيون

إن السيطرة الإثيوبية (٧٥٠-٦٦٦ ق.م تقريبا)[3] لم تكن أبدا مستمرة، فالملوك الإثيوبيون يعاودون الهجوم أحيانا من شمال مصر وأحيانا من جنوب مصر فى فترة تفكك الإمبراطورية المصرية، ولم يتم نجاحهم إلا بالتواطؤ مع بعض من حكام الأقاليم فى نهاية

---

(١) من المعروف أن الأسرة ٢٢ هى مصرية من أصول ليبية سبق أن تسربت إلى مصر واستقرت بها. (المحقق)

(٢) ماسبيرو :نوع الخطاب عند دخول المصريين القدماء (الكتاب المدرسى للدراسات العليا ١٨٧٣ ص٩،٨) ويضيف المؤلف بشكل جيد جدا "أنا أشك فى أن رجلا من العوام يمكنه أن يفهم شيئا من التحدث بلغة متكلفة وراقية فى طيبة وممفيس".

(٣) تعرف تلك الفترة باسم الحكم الكوشى (الحبشى)، وتُمثّل الأسرة الخامسة والعشرين (المحقق).

فترة حكمهم وكذلك بالتواطؤ القومى ضد الغزاة الأشوريين ولقد احتل المصريون إلى حد كبير إثيوبيا، لأن ملوكها ينحدرون من كبار كهنة آمون وطيبة لذلك فإن الإثيوبيين كـان يرمون إلى إقامة أسرة إثيوبية فى مصر، بدلا من أسرة طيبة أو أسر الـشمال، وإعـادة الإمبراطورية القديمة التى تشمل إثيوبيا على أساس أن إثيوبيا لها الأولوية بـدلا مـن أن تكون تابعة وأن تصبح ناباتا(*) هى العاصمة بدلا من طيبة ولم يحضر الأثيوبيـون إلـى مصر بوصفهم غزاة أجانب ولا لإخضاع مصر واستغلالها، فلو استمرت سيطرتهم بعض الشيء، فهى بغرض ضم مصر إلى إثيوبيا ومن المؤكد أن هذه السيطرة سريعة الـزوال ولم تستمر طويلا، ولم تؤد إلى غزو سلمى للنوبيين والزنوج من مختلف الأنواع.

الآشوريون

غزا الآشوريون الساميون مصر ثلاث مرات تحت حكم الملوك الإثيوبيين وذلـك فى سنوات ٦٧٢، ٦٧٧، ٦٦٥/٦٦٦ ق.م وهكذا يتضح أن سـيطرتهم كانـت متقطعـة، وانتهت تماما بعد الغزو الأخير لقد اجتاح الأشوريون البلاد ولكنهم لم يُـدخلوا إليهـا أى عنصر آسيوى.

الفرس

بعد رحيل الآشوريين أخذت مصر فترة راحة امتدت إلى ١٤٠ عاما تقريبا حتـى تاريخ الغزو الفارسى. لقد استمرت الهيمنة الفارسية أقل قليلا من قرنين بما فيها فتـرات الاستقلال، ولكن هذه الهيمنة كانت متقطعة ففى الواقع إن الفرس لم يكونوا سـادة البلـد لفترة متتابعة إلا خلال ٣٨ عاما من ٥٢٥ إلى ٤٨٦ ق.م، ثم ١٨ عاما مـن ٤٨٢ إلـى ٤٦٣ ق.م، ثم ٥٠ عاما من ٤٥٥-٤٠٤ ق.م، ثم ١٣ عاما من ٣٤٥ إلى ٣٣٢ ق.م ومن هذا نرى أن فترات السيطرة تخللتها فترات انقطاع امتدت من ٤ إلى ٨ إلى ٦٠ عاما، لقد كان هناك ٧٢ عاما من الاستقلال مقابل ١١٩ عاما من السيطرة الأجنبية. ولـم يقتـرب

(*)عاصمة النوبة. (المحقق)

الفرس من التنظيمات الإدارية للبلد، وتركوا المقاطعات كما هى، واكتفوا بالحصول من هذه الأقاليم على إتاوة كافية لقد احتلوا البلاد عسكريا ولم يسعوا للانتشار والإقامة فيها. لقد كره المصريون هؤلاء الغزاة من كل قلوبهم فهم غزاة مجهولون جاءوا من بعيد جدا، ونفروا منهم أكثر مما نفروا من الساميين بسبب فروق الدين والأخلاق والطباع. وشعروا بالإهانة فى أعماقهم من هذا الغازى الذى أحال وطنهم القوى إلى إقليم بعيد لا معنى له تابع لإمبراطورية ضخمة ولقد احتقر الفرس شعبا يعبد حيوانات حية، بينما من الممكن أن يكفيهم ضم إمبراطورية النيل، وإن يحصلوا منها على ما يستطيعون. ومن هنا يمكننا أن نفهم أن الاحتلال الفارسى لم يترك أثرا لدى الشعب المصرى.

اليونانيون

لقد دخل اليونانيون مصر بلباقة بواسطة ملوك البلاد من وقت أبعد كثيرا من تاريخ الغزو الفارسى (٥٢٥ ق.م) منذ بسماتيك الأول Psammetich I (حوالى عام ٦٥٠ ق.م) وقد أصبحت مدينة نوكراتيس اليونانية مقدمة لبناء مدينة الإسكندرية، وذلك تحت حكم الملك أماسيس Amasis[1]. وحلّ محل الفرق الليبية والسامية جنود يونانيون مرتزقة ولقد ساعد اليونانيون المصريين بشدة فى كفاحهم ضد الفرس وبعد الهزائم الأولى للملك داريوس Darius[2]، استقبل المصريون الإسكندر الأكبر Alexandre le Grand[3] بوصفه محررا، وخضعوا بإرادتهم لسيطرته. ومنذ هذه اللحظة أصبح اليونانيون الجنس المهيمن فى مدينة الإسكندرية اليونانية حاضرة مصر، وكذلك فقد أسس البطالمة مستعمرة يونانية كبيرة فى صعيد مصر. وفى المقابل، فإن مدننا مصرية قديمة اندثرت، حتى مدينة ممفيس التى استمرت بعد طيبة، بدأت فى الانحدار ببطء، وكذلك تهاوت مسرعة مدن

---

(١) هو أحمس الثانى الملك قبل الأخيرمن ملوك الأسرة ٢٦. (المحقق)

(٢) هو دارا الثالث الذى حكم بلاد فارس بين عامى (٣٣٥ – ٣٣٠ ق.م)، وهزم على يد الإسكندر فى موقعة إيسوس علم ٣٣٣ ق.م. (المحقق)

(٣) هو ابن الملك فيليب الثانى وتلميذ أرسطو، وحكم مقدونيا بين عامى (٣٣٦ – ٣٢٣ ق.م)، وهزم الفرس وجاء إلى مصر، وأسس الإسكندرية، وزار واحة آمون، ثم عبر دجلة الفرات ليستكمل مسيرة انتصاراته فى الشرق. (المحقق)

تانيس وبوباستيس وصا الحجر، بالإضافة إلى أن اليونانيين أصبحوا سادة البلاد، وانتشروا فى كل الأنحاء لاستغلالها لصالحهم. وفيما بعد تبعا للانهيار المتزايـد للمـدن، وذبـول ازدهار البلاد بعد الفترة اللاحقة والمرهقة لحكم البطالمة، اضطر اليونانيون إلى التراجع أكثر فأكثر فى اتجاه مدينة الإسكندرية التى كانت قد أصبحت المدينة الأولى فـى العـالم القديم حتى الغزو الرومانى، وظلت المدينة الثانية للإمبراطورية الرومانية، ثم بعد ذلـك إمبراطورية الشرق ومن المؤكد أنه تحت الحكم الرومانى كما تحت حكم الأسرة اليونانية، فإن السكان الأجانب فى مصر، وخاصة فى الإسكندرية كانوا أساسا من اليونانيين وانضم إليهم اليهود وبعض سكان بلاد شواطئ البحر المتوسط والحوض الشرقى وسـكان مـن روما وإيطاليا والحوض الغربى. ولم يحل الإيطاليون أو الرومانيون محل اليونانيين أبدا، واستمرت مصر تحت حكم الرومان كما لو كانت جزءا من العـالم اليونـانى الـشرقى، وأصبحت بالطبع إحدى بلاد التاج اليونانى الشرقى.

لقد كانت السيطرة اليونانية قوية بلا شك تحت حكم البطالمـة، وذلـك لـيس لأن المصريين توحدوا مع سادتهم فالبطالمة منذ بداية حكمهم لـم يـسعوا إلـى إدارة البلـد واحتلالها بحيوية، إذ أن سياستهم عملت على حشد العنصر اليونانى وخاصة فى الإدارة، وإنهم احترموا دين وأخلاق المصريين، وتجنبوا المنازعات بين اليونانيين والمـصريين، بفصلهم بعضهم عن بعض بدلا من دمجهم فى نفس الجنس والحضارة. أما المصريون فقد استسلموا فقط بسبب عجزهم ويأسهم كما تشهد بذلك الثورات الثلاث فـى عـامى ١٩٦ و١٨٥ ق.م. والثالثة فى صعيد مصر بين عامى ٨٩، ٨١ ق.م أيضا فإن تحول مصر إلى إقطاعية رومانية عام ٣٠ ق.م، لم يلق أية صعوبة ولم يفكر يونـانيو الإسـكندرية فـى مقاومة الرومان، لأنهم لم يتلقوا أية مساندة من المصريين الـذين وجـدوا أن الرومـان محررون لهم أكثر من أعداء. وعندما غزا الفرس الجدد مصر عام ٦١٦م واحتلوها بضع سنوات، تم عزل اليونانيين تماما وتحددت إقامتهم فى الإسـكندرية وذلـك تحـت حكـم كُسرويس Kosroes(*) العدو اللدود للإمبراطورية البيزنطية ثم بعد ذلك ما كـاد يـستقر

(*)هو خسرو حكم بلاد فارس بين عامى(٥٩٠ – ٦٢٨)، وعُرف باسم كسرى الثانى أبارويز. (المحقق)

الحكم للإمبراطور الرومانى هيراقليوس Heraclius[1] بعد انحسار كُسرويس حتى دخل العرب إلى مصر بقيادة عمرو بن العاص عام ٦٣٨ وانتهوا من مهمتهم عام ٦٤١ بالاستيلاء على مدينة الإسكندرية. ولقد كانت هذه هى نهاية اليونانيين حقيقة أعيد احتلال الإسكندرية. عام ٦٤٦ بواسطة الأباطرة، ولكن العرب استردوها تحت حكم عمرو بن العاص، وردت على أعقابها كل محاولات اليونانيين المتتالية لاستعادة الإسكندرية ووقعت هجرة يونانية كبيرة قبل دخول العرب، أدت إلى أن اليونانيين لم يغادروا الإسكندرية قبل سقوطها فى يد العرب، واستمرت الهجرات بعد الغزو الثانى[2]، والمجزرة التى تبعته. وكانت هذه الهجرات تتم عن طريق البحر المتوسط، ولقد تناقص اليونانيون السكندريون بانحسار التجارة عن هذه المدينة التى لم يتعد سكانها قبل الحملة الفرنسية وبعدها بقيادة بونابرت ستة آلاف نسمة.

ومما لا شك فيه أن تأثير الحضور اليونانى على مصر أكثر أهمية من غزو الهكسوس وبعض الساميين والحيثيين والأشوريين والفرس. ولقد وصل اليونانيون مصر حوالى عام ٦٥٠ ق.م وسيطروا عليها فى عام ٣٣٠ ق.م وحتى عام ٦١٦م[3]. من عصرنا هذا واستغلوها طوال اثنى عشر قرنا وحكموها تسعة قرون ورغم ذلك لم يتركوا وراءهم أثرا كبيرا مثل الهكسوس والفرس[4].

وفى البداية فإن موجات الهجرة التى جاءت بعد الغزو العربى لم تترك بقايا يونانيين مرتبطين بالأرض وطبقا لعبقرية العرب فإنهم لم يعكفوا على الزراعة، فالطبقة التى كانت تعمل بالتجارة تركزت فى الإسكندرية، كما لجأ إليها الجنود والموظفون، كلما تقدّم عمرو بن العاص فى أرض مصر وأخيرا فإن الغزو العربى اكتسح كل ما تبقى من اليونانيين وأعادهم إلى الإسكندرية مدينتهم. وفى الحقيقة فإن ذلك الغزو لم يكن موجها

---

(١) هو هرقل الأول الذى حكم الإمبراطورية البيزنطية بين عامى (٦١٠ – ٦٤١). (المحقق)
(٢) الغزو البيزنطى. (المحقق)
(٣) أسقط المؤلف فترة خضوع مصر للإمبراطورية الرومانية (٣١ق.م ٢٨٤م). (المحقق)
(٤) لم يكن الهكسوس أصحاب حضارة، ولكنهم جلبوا معهم بعض الأنماط الحضارية من الشام والفرس لم يؤثروا فى الحضارة المصرية، حيث لم يتقبل منهم المصريون لغتهم أو فنهم باعتبارهم غزاة. (المحقق)

ضد سكان البلاد الأصليين من الأقباط(١)،(٢)، ولكن ضد اليونانيين الأجانب، ولم يكن عليهم إلا أن يحاربوهم، ويحاصروا المواقع المحصنة التى كانت تشغلها حامياتهم واستقبل الأقباط العرب بوصفهم محررين وساعدوهم ضد اليونانيين. وقد وقَّع المقوقس معاهدة مع عمرو بن العاص باسم جميع الأقباط، موافقا على كل شروطه دون أن يهتم لحظة واحدة باليونانيين وإمبراطورهم. وهكذا فإن اليونانيين لم يكونوا فى مأمن فى الإسكندرية، حيث هاجمهم العرب وخذلهم الأقباط. وبعد الاستيلاء مرتين على الإسكندرية، هيمن الأقباط عليها بمساعدة العرب، وأضحت الأراضى الهلينية الواسعة مدينة قبطية، وأضحت الفسطاط أهم مدن العرب ووجد اليونانيون المقيمون فى الإسكندرية أن بقاءهم غير مريح، ووضعهم أصبح أكثر إيلاما، وأن الأقباط يحملون ضدهم ضغينة، فضلا عن كراهة دينهم ولكن لا يجب أن نفهم أن بين اليونانيين والأقباط تفاهما دينيا على أرض مسيحية. فبالنسبة لليونانيين فإن المسيحية ليست إلا أداة استغلال جيدة للخلافات العقائدية. وبالنسبة للمصريين فإن المسيحية ديانة المقهورين التى حركت فى داخلهم التصوف والزهد إن اللغة الدينية لليونانيين هى اليونانية أما بالنسبة للمصريين فهى إما المصرية أو القبطية.

إن الشعب اليونانى ممزق بالخلافات الأريوسية اليونانية المسيحية وهى خلافات لا تعنى الشعب المصرى القبطى. وفيما بعد فإن مسيحى مصر لم يقبلوا أن تفرض عليهم عقيدة الأرثوذكس اليونانيين التى تقول بأن الطبيعتين الإلهية والإنسانية للمسيح هما طبيعتان منفصلتان، ولكنهما موحدتان، وهى العقيدة التى اعتنقها اليونانيون بناء على ما أقرَّه مجمع خلقدونية Chalcedone عام ٤٥١م الذى كان يرعاه إمبراطور القسطنطينية(٣). وتشبث المصريون بعقيدة التوحيد التى كانوا يمارسونها (الطبيعة الوحيدة للابن، طبيعة

---

(١) أطلق العرب على المصريين اسم الأقباط لتمييزهم عن اليونانيين، ثم فيما بعد اختفاء اليونانيين، ظل اسم الأقباط مرتبطا بالمسيحيين المصريين لتمييزهم عن مسلمى مصر بصفة عامة.

(٢) هناك رأى يذكر أن اسم قبط ارتبط بمعبد الإله بتاح الذى كان يعبد فى منف وعرف باسم "حوت كا بتاح". وأن اليونانيين قد حولوا "كابتاح" إلى جبت (أيجبتوس) Egyptus، وذلك منذ فترة مبكرة من التاريخ القديم. (المحقق)

(٣) هذا المجمع أقر بمكانة كنيسة القسطنطينية، وأنها تحتل المرتبة الثانية بعد كنيسة روما، وأطلق عليها روما الجديدة New Rome، وذلك فى عهد الإمبراطور ماركيانوس Marcianos. (المحقق)

إلهية متأنسة أو إنسانية متألهة). إن هذا الخلاف الدينى أحدث عداوة عميقة بين المصريين الموحدين (اليعاقبة فيما بعد)[١]، واليونانيين المقيمين فى مصر الذين يتبعون أورثوذكسية القسطنطينية والذى أطلق عليها سام "الملكانيين"[٢] (نسبة للإمبراطور). إن الحكومة الإمبراطورية لم تتأخر فى اضطهاد الموحدين باعتبارهم هراطقة وانتقم الأقباط بعد الغزو العربى، حيث اعترف العرب بالبطريرك، وأصبحوا مستقلين، بينما لم يتوج البطريرك الملكى، وسلمت كل الكنائس والأديرة الملكية للأقباط وهاجر بعد ذلك اليونانيون السكندريون بأسرع ما يمكن. وعند مغادرتهم مصر لم يتركوا لمصر آثارًا من حضارتهم، فالعقلية اليونانية كانت عامل هدم للحضارة المصرية القديمة دون الاتصال بها، ودون أن تضفى عليها الطابع الهلينى. إن التأثير الهلينى أسهم حقيقة فى أن ينخر السوس فى ديانة المصريين القديمة حتى إنها لم تستطع مقاومة المسيحية، ولكن هذا التأثير كان سلبيا كلية، فالمصريون الأكثر تدينا من اليونانيين العقلانيين أصبحوا مسيحيين أكثر إخلاصا وأكثر حماسا من سادتهم لقد تمكن التأثير اليونانى من هزيمة المصريين، ولكن لم تجذبهم أبدا العقلية اليونانية ومن ناحية أخرى كان اليونانيون يبغضون المصريين الصادقين الصابرين المنظمين. والمصريون من جانبهم كانوا يبغضون اليونانيين بغضا يصل إلى حد الكراهية فاليونان لم تكن فقط بالنسبة لهم دولة أجنبية جاءت واحتلتهم وحكمتهم رغم أنفهم، ولكن أيضا فإن اليونانيين يمثلون عرقا متكبرًا وقحا خبيثا مستغلا، وعرقا متسلطا يجمع إلى جانب المكر القوة. فكانوا يمقتونهم وواجهوهم بصلابة ولم يتخذوا اليونانية لغة لهم، رغم أنها كانت اللغة السائدة فى الشرق. ورفض المصريون المسيحيون استخدام النص اليونانى الأصلى للعهد الجديد واستخدموا نصا قبطيا.

وأخيرًا لم يترك اليونانيون فى مصر شعبا مختلطا كثيرا كان أو قليلا إن المؤرخ القاهرى المقريزى يخبرنا فى تاريخ الأقباط[٣]، أن الأقباط اليعاقبة واليونانيين الملكيين

---

(١) ويعرفوا أيضا بالمونوفيزيين، أى أتباع المذهب الواحد فى طبيعة السيد المسيح. (المحقق)

(٢) أصحاب مذهب الطبيعتين للسيد المسيح. (المحقق)

(٣) هذا الكتاب هو جزء من موسوعة الخطط، قام بدراسته وتحقيقه عبد المجيد دياب تحت عنوان: تاريخ الأقباط المعروف بالقول الإبريزى للعلامة المقريزى، دار الفضيلة، القاهرة ١٩٩٨، (المحقق)

كانوا يكرهون بعضهم البعض بالقدر الكافى الذى لا يسمح بالتزاوج بينهما. ولكن المانع أقدم من الاختلافات الدينية المتعلقة بطبيعة ابن الله، إنما كانت ناشئة عن الكراهية المتبادلة بين العرقين، ومما لا شك فيه أن المصريين لم يطلبوا الزواج من اليونانيين، ورفضوا زواج بناتهم منهم. واليونانيون من ناحيتهم لم يشعروا بأية حاجة إلى الزواج من المصريات. فمنذ وصولهم إلى مصر كونوا مستعمرات، تمكّنهم من اصطحاب زوجاتهم وأبنائهم أو حتى اصطحاب نساء من بلاد مجاورة لمصر ولم يقيموا إلا بشكل عابر داخل البلاد كجنود أو موظفين أو تجار. وفى نهاية الأمر فإن الهجرة اليونانية مضت دون أن تحدث تغييرا ملموسا فى التكوين السكانى لشعب مصر.

العرب

لقد انتهى الغزو العربى فى أقل من أربع سنوات من (٦٣٨-٦٤١) ولم يحتَج إلى غزو عربى كبير، وطبقا للمعطيات التاريخية العربية، فإن حملة عمرو بن العاص لم تتجاوز ٤٠٠٠ رجل، وأرسل له الخليفة عمر ٨٠٠٠ رجل احتياطى حتى يمكنه من الاستيلاء على بابليون بالإضافة إلى أنه وصلته إمدادات عند الحصار الأول للإسكندرية، واصطحب معه فرقا جديدة للاستيلاء على الإسكندرية عام ٦٤٥ فى عهد الخليفة عثمان بن عفان، وفى المجمل فإن الحملة انتهت دون أن تحتاج إلى انتقال عدد كبير من العرب. وسرعان ما تحولت مصر إلى نقطة انطلاق لحملات أكثر صعوبة فى شمال أفريقيا فمنذ عام ٦٤٨ حتى نهاية القرن السابع أى الاستيلاء على المدينة الكبيرة قرطاجة التى أسس العرب فى جنوبها مدينة جديدة أطلق عليها اسم القيروان استقدم العرب إمدادات كبيرة من المحاربين، أو بصفة عامة من الساميين الذين تحولوا إلى الإسلام وذلك فى عهد الدولة الأموية. غير أنه كان يجب أن تمر هذه الإمدادات بمصر وتمر أولا على معسكر عمرو القديم الذى أصبح مدينة عربية اسمها الفسطاط (القاهرة القديمة)(*) وهكذا أصبحت الفسطاط مركزًا للغزو العربى لأفريقيا.

(*) لم تكن القاهرة قد أُنشئت بعد، والمقصود المكان الذى تقع فيه مصر القديمة أو العتيقة. (المحقق)

واستمرت مصر تدار بواسطة حكام يعينهم الخليفة من دمشق، وذلك في القرن التاسع حتى عام ٧٥٠، ثم أصبح التعيين يأتي من بغداد حتى اغتصب السلطة أحمد بن طولون الذى أعلن استقلال مصر عن الخلافة (٨٦٨)، معتمدا فى ذلك على حرسه من التركمان، وبعد سبع وثلاثين عاما سقطت الدولة الطولونية، وعادت تبعية مصر إلى الخليفة فى بغداد عام (٩٠٥)، ثم بعد ذلك أسس حاكم آخر يدعى الأخشيدى أسرة حاكمة أخرى لم تستمر طويلا، وحكمت على طريقة أحمد بن طولون فى الشام ومصر. وأخيرا جاءت دولة الفاطميين التى اغتصبت حكم الخليفة العباسى فى أفريقيا، وأقامت فى مدينة القيروان، وغزت مصر، وأسست مدينة القاهرة. وأصبحت مقرا للحكم للإمبراطورية الفاطمية[١] التى شملت شمال أفريقيا وسورية والمدن المقدسة فى شبه الجزيرة العربية[٢].

البربر

بهذا الغزو جاءت لمصر هجرة من الغرب مكونة من عرب وبربر وأغلبيتها من العنصر الأخير، سواء أكانوا بدوًا رحلاً أم سكان مدن، وهؤلاء كانوا من المقيمين فى مدينة القيروان الذين جاءوا مع خليفتهم إلى عاصمة مصر الجديدة[٣].

وقد أدت علاقات الخليفة فى القاهرة مع سورية وشبه الجزيرة العربية إلى الهجرة الشرقية كما أن العلاقات مع آسيا، وخاصة بعد الغزوات التى قام بها كل من أحمد بن طولون والأخشيدى ضد بلاد الشام أدت إلى زيادة حجم الهجرة كما استمرت الهجرة السامية فى عهد السلاطين الأيوبيين الدولة التى أسسها صلاح الدين وعاشت ٨٠ سنة وكذلك تحت سلاطين المماليك (البحرية والجركسية) الذين حكموا مصر ولمدة أكثر من قرنين ونصف حتى الغزو التركى[٤] (١٢٥٠-١٥١٧). وفى الحقيقة فإن هؤلاء السلاطين

---

(١) اصطلاح الإمبراطورية لا يطلق على الدولة الإسلامية، لأن حاكمها ليس بإمبراطور. (المحقق)

(٢) سورية هنا تعنى الشام فى ذلك الوقت وتشمل المنطقة الممتدة من جنوب جبال طوروس حتى شمال سيناء، والمدن المقدسة تعنى مكة والمدينة. (المحقق)

(٣) الخليفة هو المعز لدين الله الفاطمى الذى أسس القاهرة عاصمة للدولة الفاطمية. (المحقق)

(٤) اختلفت الآراء حول توسعات الدولة العثمانية فى المشرق العربى، فهناك من يرى أن ما أقدمت عليه يُعد غزوًا، وهناك رأى آخر يقول إنه ضم على أساس أنها امتداد لما سبق أن قامت به الدولة الإسلامية الكبرى التى اعتاد عليها المشرق العربى. (المحقق)

قد غزوا واحتلوا الشام كل بدوره، وكانت حتى تاريخ الغزو التركى مقاطعة تابعة لإمبراطويتهم[١].

الأتراك

أكمل الأتراك نظام المماليك الذين كوّن رؤساؤهم حكما لأقلية إقطاعية يرأسه رئيس أو شيخ البلد، بينما يمثّل السلطان باشا موفد من قبله مفتشا أكثر منه حاكما واستمر الحال على هذا الوضع حتى بونابرت (١٧٩٨) فيما عدا فترة تمرد على بك (١٧٨٢-١٧٨٦) وبعد الاحتلال الفرنسى (١٨٠١) وقعت اضطرابات شديدة التعقيد خرج منها الحاكم الفعلى محمد على. لقد غير الغزو التركى الظروف الخارجية لمصر، وأصبحت مصر والشام مقاطعتين متميزتين منفصلتين عن الإمبراطورية التركية[٢].

إن الخلافة العباسية الصورية فى القاهرة، والتى ثبّتها السلطان بيبرس فى عام ١٢٦٣ تلاشت بعد الغزو، وما تبعه من انتحال السلاطين الأتراك لقب خليفة[٣] وأصبحت مصر تابعة للقسطنطينية[٤] فاقدة بذلك ميزتها كعاصمة شرقية إسلامية، وتوقفت عن جذب المسلمين باستثناء القليل الذين التحقوا بجامعتها[٥] ولم يتبع الغزو التركى هجرة تركية إلى هذا الإقليم البعيد عن الإمبراطورية الذى ظل قابعا تحت النظام القديم للحكم المملوكى. ولم يصل الأتراك مصر إلا فى ظل حكم محمد على وبعد الخلاص من المماليك[٦].

---

(١) هناك دولتان: المماليك البحرية والمماليك البرجية، والأخيرة انتهى حكمها مع استيلاء العثمانيين على الشام عام ١٥١٦ ومصر فى العام التالى. (المحقق)

(٢) أثناء فترة استيلاء محمد على على الشام (١٨٣١ ١٨٤١) فقط. (المحقق)

(٣) بعد أن أسقط الغزو المغولى الخلافة العباسية فى بغداد عام ١٢٥٨، أصبحت القاهرة مقرا للخلفاء العباسيين، ولكنهم عاشوا فى كنف دولة المماليك دون أية سلطة، وقد تمكن الظاهر بيبرس من الحصول على لقب الخلافة الشرفى، وعرف باسم (قاسيم أمير المؤمنين)، وتوفى عام ١٢٧٥ وفى عام ١٥١٧ خضعت مصر للدولة العثمانية، وكان يعيش على أرضها الخليفة المتوكل آخر ذرية العباسيين، واصطحبه السلطان العثمانى سليم الأول إلى عاصمة ملكه، ويذكر أنه هناك تنازل عن الخلافة لبنى عثمان. (المحقق)

(٤) إستانبول وهى أيضا الأستانة، والكتاب الغربيون لا يطلقون عليها إلا الاسم القديم (القسطنطينية). (المحقق)

(٥) المقصود الأزهر الجامع والجامعة، حيث يقصده المريدون من العالم الإسلامى. (المحقق)

(٦) كان هناك وجود للأتراك فى مصر قبل محمد على، وخاصة أولئك الذين عملوا بالتجارة، وأصبحت لهم العلاقات الاجتماعية، والذين تزوج بعضهم من مصريات. (المحقق)

العنصر العربي

من الصعب جدًا أن نقيِّم أهمية الهجرة العربية إلى مصر إن الذين جاءوا مع عمرو ابن العاص وعاشوا فيها بعد غزو مصر السريع ليسوا بالكثيرين، بينما تطلب غزو إفريقية عددًا أكبر من المحاربين. ومعظم الذين توجهوا إلى المركز العسكرى بالفسطاط مروا به واستقروا فيه إن شبه الجزيرة العربية لم ترسل مجرد جيوش صغيرة، وإنما دفعت فى عهد الخلفاء الأولين بأكبر عدد من السكان إلى الشام وفارس وأفريقية، ومن المحتمل أن هذه العملية استمرت بالنسبة لأفريقية على دفعات متناقصة حتى نهاية القرن السابع. لقد تركت القبائل البدوية القادمة من شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام بلادهم الأصلية بقدر ما كانوا يستطيعون ذلك، وحضروا بعائلاتهم وخيامهم وعبيدهم وماشيتهم وجمالهم وخيولهم وثرواتهم العينية للقيام بالحرب المقدسة(*)، وللحصول على غنائم لإنشاء مناطق تكون إقامتهم فيها أكثر سهولة غير أن الحمية الدينية، وروح المغامرة، والرغبة فى التنقل والانتشار لمسافات بعيدة والتى تواجدت فى بداية ميلاد الإسلام، وكذلك الغزوات، كلها ضعفت بشكل ملموس، ولم تتمكن شبه الجزيرة العربية من إيجاد فائض سكان إلى ما لانهاية ومنذ القرن الثامن وتحت حكم كل من الفاطميين وكذلك تحت حكم السلاطين أصبحت الهجرات الشامية العربية متفرقة، ومحددة بظروف استثنائية مثل طلب المساعدة ضد الصليبيين أثناء حكم الأيوبيين. حقيقة أن ابن طولون كان لديه جيش من الأتراك المماليك قوامه سبعة الآف فارس، تم إحصاؤهم بعد موته، بالإضافة إلى المشاة الأكثر عددًا يثبت أن عدد المحاربين العرب فى القرن التاسع لم يكن كبيرًا. كما أن هجرة البدو والبربر كانت بكل تأكيد أكبر أثناء الحكم الفاطمى من الهجرة الشامية العربية الضعيفة. وأكثر من ذلك يجب أن نلاحظ أنه من الصعب أن يتحول البدو الرحل إلى مقيمين مستقرين كزراع أو كسكان مدن، وأن البدو الذين وصلوا إلى مصر رغبوا فى الاحتفاظ باستقلالهم ونوع الحياة التى يعيشونها، فلم يقيموا إلا فى الأراضى المتاخمة للصحراء. إن كرم الضيافة الذى استقبلتهم به مصر كان محدودًا ولقد ترك المرور

(*) الجهاد. (المحقق)

المستمر للمهاجرين العرب والبربر فى أطراف البلد الشمالية الشرقية مستودعا عربيا قويا، وفى الأطراف الشمالية الغربية مستودعا ضخما للبربر. وبعيدًا عن هجرة البدو كانت هناك هجرة لسكان المدن من الشرق المسلم جذبتهم مدن مصر المزدهرة: الفسطاط، وفيما بعد مصر القاهرة، العاصمة الجديدة وكذلك البلاد الساحلية مثل دمياط ورشيد. وقدمت البلاد الشامية الحصيلة الأكبر من هذه الهجرة وذلك بسبب العلاقات المتينة الممتدة مع هذه البلاد المجاورة عن طريق البر والبحر. ولقد كانت القاهرة مركز جذب استثنائى منذ سقوط بغداد (١٢٥٨) وأصبحت تحت حكم السلاطين المماليك أرض الشرق الإسلامية، حيث كانت بها أول جامعة إسلامية، ومقر خلافة جعلا منها مركزًا دينيا للإسلام.

وأيا كانت أهمية هجرة البدو الرحل أو سكان المدن، فمن المؤكد أن البدو المهاجرين لم يكونوا فقط من العرب أو السوريين العرب الذين جاءوا من الشرق فقط، ولكن من المحتمل أيضا من البربر الذين حضروا من الغرب، وأن المهاجرين من سكان المدن كانوا مسلمين وبصفة عامة من الشوام، ولكن دون أن تكون لهم صدارة الجنس العربى(*).

(*) يعطى المؤرخ القاهرى المقريزى فى كتيب له عن العرب الذين يعيشون فى مصر قائمة بالقبائل التى تدعى أنها عربية والتى كانت تعيش فى عصره على أرض مصر (كتب كتابه عام ١٤٣٧) ويعترف أنه لا أحد يعرف شيئا عن سلالة العرب التى اشتركت فى غزو مصر، ولا يذكر الشوشم الذين وصلوا مصر مع عمرو. إن سلالة هؤلاء العرب التى جمعها وعرضها المقريزى غير مؤكدة فى معظمها، وتعود جزئيا ليس إلى العرب أو إلى العرب الشوام ولكن إلى البربر، وهى لا توحى بأية ثقة بسبب الرغبة العامة لدى مسلمى مصر وإفريقية فى أن ينسبوا إلى أنفسهم أصولا قديمة عربية حتى يصبحوا من نفس موطن الرسول كما أنهم يريدون إثبات أنهم ليسوا بأقباط أو بربر أو نوبيين... الخ، ويبدو أن كتيب المقريزى يشير إلى أنه فى عصره كان ما يزال هناك تطلع إلى الانتساب للأصل العربى بينما لم يكن هناك مستوطنات أو عائلات عربية تحولت إلى الإقامة الدائمة، وأقامت فى الأرياف دون أن تختلط بالأقباط والمسلمين بالرغم من أنه كان هناك وما يزال حتى الآن قبائل بدوية تسكن الصحراء الشرقية والغربية فى مصر، بدو وعرب فى الشرق وبدو وبربر فى الغرب. ويذكر المقريزى فى كتاب آخر له (تاريخ سلاطين المماليك الذى حققه Quatremere عام ١٨٣٧) أنه فى عام ٦٥١ هـ (١٢٥٣م) "وقعت أحداث تمرد من جانب العرب فى الصعيد والوجه البحرى، قطعت المواصلات، ومنعت فرض الضرائب. وقد أخذوا على المماليك (الأتراك) أنهم ليسوا إلا عبيدا للسلاطين الأيوبيين الذين طردوا الخلفاء الفاطميين، وهاجموا السلطان المعز بن أيبك بإثنى عشر ألفا من الفرسان، وعدد كبير من جنود المشاة ولكنهم انهزموا. وبعد ذلك قتل المماليك عددا كبيرا فى=

وفى المجمل فإنه لا شيء يثبت أن الهجرة العربية إلى مصر كانت كبيرة، اللهم إلا إذا كان العنصر العربى فيما عدا الأطراف الشمالية الشرقية قد امتصه الأقباط الذين تحولوا إلى الإسلام.

المماليك

إن الحرس والفرق التى أطلق عليها اسم المماليك والتى تتكون من الأكراد والأتراك والجراكسة المشترين، والذين عملوا فى خدمة سادة مصر منذ عهد ابن طولون وحتى أواخر الفاطميين وإلى الغزو العثمانى، والذين كانوا لعنة أصابت مصر لا تقل عن اللعنة التى أصابت الإمبراطورية فى بغداد[*]، قد أدخلوا فى البلاد عنصرًا أجنبيًا مختلفًا عن السكان الأصليين بنفس قدر اختلاف العناصر السامية والفارسية واليونانية. ومع ذلك فإن هذا العنصر (المملوكى) المتناقص باستمرار بسبب الحروب المتتالية لم يكن أبدًا ذا حجم يذكر، بحيث لا يمكن للشعب المصرى امتصاصه ومن ناحية أخرى فلم يتزاوج المماليك بالمصريات، ولم يكن زواجهم من نساء بلادهم الأصلية الباردة قادرًا على الإنجاب الكثير، فكانوا يستبدلون زوجاتهم بنساء العبيد، والأغنياء منهم يشترون شبابا من مواطنيهم ويعتبرونهم أبناءً لهم.

الأقباط

لقد قاوم المصريون القدماء التأثير السامى واليونانى، ولكن فيما عدا الأقلية القبطية التى ظلت مسيحية حتى أيامنا هذه، فإن الإسلام واللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية اجتاحت البلاد، وأصبحت اللغة العربية لغة الأقباط المسيحيين، وتحولت اللغة

=الغربية والمنوفية، وقتلوا ألفين من الفرسان وستمائه من المشاة من الذين اقتحموا معسكر السلطان وعلقوهم على أعمدة من بنبيس حتى القاهرة ويذكر المقريزى أنه منذ هذا العصر عومل العرب بحزم شديد ولحقت بهم أقصى درجات الإهانة وبالتالى قل عددهم وظلوا على هذه الحال منذ ذلك الحين وحتى أيامنا هذه. "ونرى من هذا النص أن البدو من العرب والبربر أصبحوا فى نهاية حكم الأيوبيين شيئا تافها، وأن تمردًا يائسًا ضد النظام المملوكى بدأ فى العصر الفاطمى كان كافيا لتدميرهم.

(*) الدولة العباسية. (المحقق)

القبطية إلى لغة ميتة فلا توجد حضارة قبطية مسيحية[1]. ومنذ ذلك الحين أصبحت ديانة الأقباط اليعقوبية ديانة نائمة جافة مطموسة.

ومع ذلك بينما كان اعتناق مسيحى الشام وبربر الشمال الأفريقى للإسلام سريعا، كان تحول أغلبية أقباط مصر إلى الإسلام بطيئا جدًا. فقد ظل الأقباط بعد طرد اليونانيين بعيدًا عن الغزاة، ولم يسرعوا فى اعتناق ديانتهم، وكانوا يتمتعون باستقلال دينى ومدنى كاملين. وكان لهم البطاركة والكنائس والأديرة التى تزايدت على أنقاض اليونانيين الملكيين كما أنهم احتفظوا بملكية قراهم وأراضيهم فيما عدا ضريبة مالية أو جزية فرضت عليهم طبقا للقانون الإسلامى العام[2] وفيما عدا من أجل الحقيقة بعض التكاليف الغريبة وبعض المعاملات السيئة التى كانوا يشتكون منها من وقت لآخر. ولم يجد عمرو بن العاص أراضى يصادرها لصالح الخليفة وأتباعه، إلا تلك التى كانت مملوكة ليونانيين أو للإمبراطور البيزنطى، ولم يتمرد الأقباط مطلقا فيما بعد ولم تتح الفرصة للمسلمين لمصادرة أراض أخرى لتحويلها إلى ممتلكات عامة، أو لتوزيع ملكيتها على العرب المهاجرين لقد ظلت الأرض قبطية، وهذه الحقيقة ثابتة حاليا بالنسبة الموجودة بين الأراضى الخراجية والأراضى التى لا تدفع إلا الضريبة العادية أو العشور. إن الأرض الخراجية من البداية تتحول إلى أراض يدفع عنها العشور بعد اعتناق ملاكها الأقباط للإسلام، أو حتى بعد أن اشتراها ملاك مسلمون. لقد كانت هذه الأراضى تعفى من الجزية فقط بقرار من الحاكم لصالح أراضيه أو أراضى أصدقائه وعلى الأخص فى حالة المصادرة أو أن تكون وافرة فى زراعتها، وعلى العكس فإن الأراضى التى يدفع عنها العشور لم تتحول أبدًا إلى غير المسلمين، وهو الأمر الذى يقع بشكل استثنائى، لأن عدد المسلمين كان فى تزايد على حساب غير المسلمين غير أنه تبعا للإحصاء الرسمى الذى

---

(١) من المعروف أن هناك حضارة قبطية، وما زالت آثارها باقية حتى اليوم. (المحقق)

(٢) المقصود الشريعة الإسلامية، وقد فرضت الجزية على أهل الذمة وأنزلها الله فى كتابه العزيز سورة التوبة، آية ٢٩ وللتنويه فإن المؤلف عبر صفحات مؤلفه يطلق على الشريعة الإسلامية مصطلح القانون الإسلامى. (المحقق)

أعده السيد إميتشى Amici[١]، والذى نشرته الحكومة المصرية عام ١٨٧٩، فإن فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٧ كان فى مصر ثلاثة ملايين وأربعمائة وستين ألف فدان خراجية، مقابل مليون ومائتين واثنين وثمانين ألف فدان عشورية وإذا خصمنا من هذين الرقمين ٦٧ ألف فدان أرض خراجية، ٦٢١ ألف فدان أرض عشورية تم استصلاحها فيما بين ١٨٦٣ و١٨٧٧، فإننا نجد فى عام ١٨٦٢ حوالى ثلاثة ملايين و٤٠٠ ألف فدان أرض خراجية، مقابل ٦٦١ ألف فدان أرض عشورية[٢]. وينتج من بيانات هذه الإحصائية أن الغزاة قد تركوا الأراضى للأقباط، ولم يوزعوها على المهاجرين العرب.

لقد عاش الأقباط منعزلين عن العرب والمسلمين، ولم يضغط عليهم أحد لاعتناق الإسلام ورويدًا رويدًا خضعت الأغلبية إلى الضغط المتنامى للإسلام. وفى الحقيقة فإن الأسلمة كانت تحاصرهم من كل جانب، وجاءت الحضارة العربية الإسلامية بعد أن حققت تقدما مبهرًا فى دمشق وبغداد لتتركز فى القاهرة التى جعل منها الفاطميون مركزا قويا للإمبراطورية الإسلامية، وأصبحت اللغة القبطية واحدة من اللهجات المحلية ولم يعد أحد يكتب بها، بينما أصبحت اللغة العربية لغة دولية للشرق العربى، وفرضت نفسها وتغلغلت أكثر فأكثر. أما الديانة اليعقوبية[٣]، فقد عزلت تماما ولم تستطع مقاومة الدين الإسلامى القوى[٤].

ولم يحدث أبدًا تزاوج بين الأقباط المسيحيين والمسلمين سواء كانوا مسيحيين

---

(١) عندما أنشئت مصلحة الإحصاء تولاها الفرنسى دى رينى de René ثم عهد برئاستها إلى المهندس الإيطالى إميتشى فى عهده، ثم عمل بعض الإحصاءات، كما صدر عن المصلحة الإحصاء السكانى فى ٤ مايو ١٨٨٢. (المحقق)

(٢) هناك فروقات بسيطة فى العملية الحسابية. (المحقق)

(٣) لم تكن ديانة؛ وإنما هى مذهب. (المحقق)

(٤) فى كتيب آخر للمؤرخ المقريزى "تاريخ الأقباط" أظهر أن الأقباط المسيحيين تضامنوا لفترة طويلة وأصبحوا هيئة منفصلة عن المسلمين، ولكن يبدوا أن المقريزى كان يجهل أن اعتناقهم للإسلام كان بطيئا ومتواصلا. ولم يتحدث إلا عن اعتناق جماعى للإسلام وقع فى عام ١٣٥٥ ولم يكن تحولا أمينا. ويمكننا أن نقبل أن فى هذا العصر ارتبط عدد كبير من المسيحيين بقدر قليل من معتقداتهم واندفعوا إلى التحول إلى الإسلام، بدافع المصلحة. وذلك بعد وقوع غليان شعبى ضد المسيحيين وخاصة من مسلمى القاهرة، ولكن بكل تأكيد فإن التحول إلى الإسلام لدى غالبية الأقباط أقدم من هذا الحدث بكثير، وهو أمر لم يلاحظه المؤرخ حيث إن هذا التحول قد حدث تدريجيا.

اعتنقوا الإسلام أم عربا أم بربر أم أفرادا من أجناس أخرى ولكن المساواة والتقارب والأخوة التى نادى بها الإسلام، كان لها تأثيرها بين المسلمين فلم يجدوا أية عقبة فى زواجهم من الأقباط الذين اعتنقوا الإسلام أو من العرب أو البربر أو أى مسلم آخر يعيش فى مصر. إذن فلقد حدث امتزاج بين العنصرين الأغلبية القبطية الإسلامية والأقلية الأجنبية، وكما يحدث دائما فلقد ذابت الأقلية وسط الأغلبية، ولكنها أحدثت تغييرات فى الأغلبية على الأقل فى المدن وخاصة حيث يوجد عدد كبير من الأقلية(*).

الإماء

وهناك سبب آخر للاختلاط أكثر فاعلية من كل الهجرات التى جاءت إلى مصر. وهو عملية اتخاذ المحظيات منذ أقدم الأزمنة سواء عن طريق الحروب أم النخاسة أم عن طريق الإماء الأفريقيات من كل الألوان أم الإماء صاحبات البشرة البيضاء من الشمال: الساميات والآريات ومع ذلك فإننا لا يجب أن ننسى أن اتخاذ المحظيات ليس فى متناول الجميع، وأن هذا الأمر يعتبر ترفا مقتصرا على الأغنياء، وأن جموع الشعب وعلى الأخص فى الأرياف يفضلون الزواج من نساء من نفس العرق أو على أكثر تقدير من بلدهم عن شراء أجنبيات حتى ولو بسعر رخيص.

الأمة المصرية الحديثة

نستنتج مما سبق أن الشعب المصرى الأصلى كان متينا متناسقا متماسكا مقاوما: فقدماء المصريين لم يتأثروا بالغزاة المتعاقبين (الهكسوس الإثيوبيين الأشوريين الفرس اليونانيين العرب الأتراك) ولم يتأثروا بالمهاجرين (الساميين البربر المماليك وآخرين متنوعين) ولا بالمحظيات الأجنبيات (النوبيات الحبشيات الزنجيات القوقازيات... إلخ). ولكن مما لاشك فيه أنه

(*) يؤكد المقريزى أن الزواج بين الأقباط والنساء المسلمات قد وقع بعد التحول الجماعى للأقباط إلى الإسلام. ويضيف أنه بهذا وقع الاختلاط بين الأجناس بحيث أصبح معظم سلالة الرجال المسلمين من أصول قبطية.

قد حدث عن طريق كل هذه القنوات بعض الاختلاط تفاوتت قوته في مختلف أنحاء البلاد. ولكن لم يتمكن هذا الاختلاط من تغيير، ولو بقدر قليل في طبيعة العرق المصرى القديم، وإن حدث، فإن التغيير لا يكون عميقا، ولم يكن قادرًا على أن يبدل هذا العرق بعرق جديد مختلط، أو بمعنى آخر متعدد الأعراق.

إن هذه النتيجة التى يسلم بها المؤرخون والباحثون فى علم الأعراق لا تفاجئنا مطلقا(*). لأننا يجب أن نتوقعها مقارنة بالأحداث التاريخية المماثلة والمعروفة، وفى الحقيقة فإن الغزاة والمهاجرين لم يتحولوا إلى زراع بشكل استثنائى فأقاموا فى المدن أكثر من إقامتهم فى الأرياف بيد أن كل مدن مصر القديمة. قد اختفت بدون استثناء، والإسكندرية الحالية لا يربطها شيء بالإسكندرية القديمة وفى ظل الهيمنة الإسلامية تكتل الأجانب على شكل جماعات فى القاهرة ودمياط ورشيد. ولكن حتى فى هذه المدن تواجد السكان الأصليون لقد قاوم العرق المصرى الوجود الأجنبى بشدة، ونحن نعرف أن الريفيين هم أكثر تشددًا وينتشرون أكثر بين الشعب من سكان المدن، وعلى الأخص فى المدن الكبيرة حيث تكون الظروف الصحية أقل منها فى الأرياف حيث تنتشر الأمراض أكثر، ونعرف أيضا أن سكان المدن يزدادون بعملية جذب المدينة لأهل الريف، ونعرف أخيرًا أن السكان الأصليين المتمركزين منذ وقت طويل فى الأرض معتادون على المناخ والبيئة المحلية، وهم يقاومون بشكل أفضل كل التأثيرات المؤذية، ويموتون أقل من الأجانب ويعيشون أطول منهم، ففى القاهرة حيث تناقص الأجانب الذين وصلوا تباعا وتزايد عدد السكان الأصليين، وأيضا بين السكان المختلطين تناقص العنصر الأجنبى بتزايد السكان الأصلين المتكرر. ولقد شغل أبناء البلاد بسرعة الأماكن التى تركها الأجانب والأفراد المنحدرون من علاقات مختلطة، فكانوا أكثر قوة وتشعبا وبهذه الطريقة فقد حلَّ السكان الأصليون محل الأجانب ببطء وامتصوا

(*) انظر على الأخص كتاب ماسبيرو، التاريخ القديم لشعوب الشرق (الطبعة الثالثة ١٨٧٨) وأيضا فولكركوند O.P. völkerkunde (الطبعتان الأولى والثانية ١٨٧٦)، هارتمان R.Hartmann فى كتاب Nillander Nigritier (١٨٧٦).

وجودهم وأبعدوهم، وبالرغم من أننا لا نستطيع أن نقيم الأهمية النسبية للعنصر الأجنبى بين أفراد الشعب المسلم الأصلى، فإننا يمكن القول إنه لم يكن هذا العنصر ذا أهمية كبيرة، ولكنه كان الأكثر قوة بين سكان المدن منه بين الفلاحين فى مصر العليا والسفلى والقاهرة وكل الأنحاء، اللهم إلا إذا استثنينا الأطراف الشمالية الشرقية والشمالية الغربية حيث استطاع عنصر العرب والبربر أن يتغلب نسبيا فى بعض الأماكن. ويمكننا أن نضيف أن العنصر العربى تغيب كلية عند الأقباط المسيحيين. أما عنصر أجدادهم الأجانب فيمكن أن يعود إلى غزوات قبل الغزو العربى، وليس من غير المفيد أن نقارن ما حدث فى مصر بنتائج الغزوات التى كانت هدف الإنجليز والفرنسيين إن غزاة إنجلترا من القبائل التيوتونية[1] دخلوها بأعداد كبيرة، منذ زمن طويل وقاموا بحرب إبادة ضد الكلتيين من السكان الأصليين ونتج عنها (ما عدا البريتانيين[2] الذين لجئوا إلى ويلز وكورنول)، أن ما تبقى من العنصر الأصلى، بالرغم من أنه كان متحضرا أكثر من تلك القبائل التيوتونية، قد امتصته. ولا يمكننا أن نجد العنصر الكلتى حاليا بين الشعب الإنجليزى، بينما على العكس فإن الغزو النورماندى تزامن وتتابع بعد هجرة قليلة إلا أنه تم امتصاصه. ومع ذلك فإن الغزو كان حاسما بدرجة فرضت على إنجلترا نسبة كبيرة من القانون العام والقانون الخاص، وأيضا استخداما واسعا للغة الغزاة كما أن الرومان والإيطاليين الذين انتشروا فى شمال فرنسا، كان لهم تأثير على السكان الأصليين من الغاليين، حتى إنهم اتخذوا اللغة اللاتينية لغة لهم وأصبحت فى أفواههم لهجة يصعب التعرف عليها. ولكنها كانت تقريبا خالية من أية شائبة كلتية، ولكن لأن الغزاة لم يكونوا بالكثرة الكافية، فقد امتصهم السكان الأصليون ولم يغيروا بشكل حساس العرق الأصلى إن هذا العرق الغالى[3] امتص أيضا الإفرنج الذين احتلوا شمال نهر اللوار، وقد ورث الإفرنج نظمهم وقوانينهم للبلاد،

---

(١) من هضبة بريتانيا بفرنسا. (المحقق)
(٢) سكان ألمانيا الشمالية. (المحقق)
(٣) نسبة إلى قبائل الغال التى وجدت بفرنسا. (المحقق)

حيث إنهم قليلو العدد ولهم الصفات الهمجية، ولم تتمكن لهجتهم الكلتية من الدخول لعنصر مكون للغة الفرنسية أو لغة الغالبيين فى الشمال، وتم امتصاص عرقهم كلية. وبالمثل فإن الشعب المصرى القديم امتص العنصر العربى أو العربى الإسلامى بعد أن فرض هذا الأخير لغته ودين نبيه بتعاليمه وقوانينه وكل ما ارتبط بهما من حضارة. وذلك لأن هجرة العرب كانت قليلة العدد نسبيا بالإضافة إلى أن لغة الأقباط وذبول دينهم وسقوط حضارتهم لم تستطع مقاومة قوة اللغة العربية والإسلام والحضارة الإسلامية.

المصريون المسلمون والأقباط

يعترف الأوروبيون وبصفة خاصة المقيمون منهم فى مصر أن فى هذا البلد أغلبية مسلمة متناسقة تشتمل على الفلاحين وسكان المدن. ولكن من الخطأ أن يسموا عربا، ويجب أن نعترف أن هذه الأغلبية مصرية ويجب أن نطلق عليها هذا الاسم، وإذا غضضنا النظر عن الأطراف الشمالية الشرقية وعن البدو الشوام العرب القاطنين فى الصحراء الشرقية، فإنه لا يوجد عرب فى مصر.

تُعد الأغلبية المسلمة فى مصر طبقا لوجهات نظر مختلفة عربية أو مصرية، عربية بالنسبة لانحدارها المفترض من الغزاة العرب، وبالنسبة للغة العربية التى يتحدثونها وبالنسبة لدين الإسلام الذى يعتنقونه، ومن ثم يعدون أنفسهم أنهم من المنتسبين للرسول، وعلى هذا الأساس يرون فى ذواتهم أنهم أعلى مرتبة من الأتراك مغتصبى الخلافة والذين هم فى نظر عامة الشعب ليسوا بمسلمين أنقياء. وهذه الأغلبية تعتبر نفسها مصرية فقط بانتسابها إلى مصر، وانتمائها للعنصر الخاص الذى يسكن البلد، وذلك رغم الفروق التى تميزهم عن الأجانب الذين استقروا فيها، والمسلمين الذين أقاموا فيها منذ وقت طويل خاصة الأتراك. والبدو (عرب أو بربر) وعلى العكس فإنهم لم ينكروا على الأقباط مصريتهم، بالرغم من أنهم ينكرون عروبتهم بسبب دينهم.

فالأقباط بالرغم من أنهم كثيرون نسبيا فى بعض المناطق، وخاصة فى صعيد مصر وفى بعض المدن مثل القاهرة وأسيوط والمنصورة، فإنهم أقل عشر مرات من المصريين المسلمين. وبإفلاتهم من تغيير عقيدتهم، فإنهم لم ينقذوا إلا دينهم والنظام الدينى للعائلة، خاصة فيما يتعلق بالزوجة الواحدة وإلغاء حق الطلاق، دون أن يخص بعض الطقوس الجامدة المتعلقة بالعصور الكبيرة للحياة البشرية. ولكن بعيدا عن المجال الدينى وما ينتج عنه، فإنهم خضعوا مثل مواطنيهم الذين تحولوا إلى الإسلام لتأثير الحضارة الإسلامية العربية الكبرى. وهكذا انقطعت تقاليدهم واختنقت الحياة لروحانيتهم وبالرغم من ذلك، فإن الأقباط فخورون بدينهم الذى يستهين به المسلمون وفخورون بحقوقهم العائلية التى تميِّز المرأة.

لم يكن الأقباط المسيحيون موضع اضطهاد منتظم من الحكومة، ولكن أحداثا طارئة وقعت فى القاهرة، وبصفة خاصة من السكان الذين استثارهم ثراء الأقباط وتطلعاتهم وتأثيرهم على الحكومة، حيث كانوا موظفين بها. بالإضافة إلى أنهم اضطروا أن يحتملوا إهانة حمل عمامة سوداء أو زرقاء بدلا من العمامة البيضاء التى يضعها المسلمون، كما أنهم لا يمكنهم امتطاء صهوة جواد بل عليهم ركوب البغال[1]. ولكن منذ زمن طويل استتب الأمن الدينى، فلم يحدث أن تعرّض للاضطراب حق الأقباط فى الاستقلال الدينى والمدنى بما فى ذلك القوانين الكنسية والعائلية وحق الميراث والأحوال المدنية والأوقاف فى ظل وجود البطاركة لقد حلت الإهانة محل الحرية[2] التى ينظمها القانون العام، ولم يعد الأقباط يدفعون الجزية بصفتهم كفارا، وساعد على هذا مناخ التسامح الشرقى والمشاعر المتبادلة بين الجانبين وهناك ما هو أكثر، ففى عصر الخديوى إسماعيل تضاعف عدد

---

(١) يقول المقريزى فى كتابه (تاريخ الأقباط) "لا يجب أن نضع حسابا للعقوبات التى ترتبت على بعض الفتن فى الأزمة الأولى للحكم العربى ".إن رواية المقريزى لا تعطينا أى تأثير عن أن الأقباط كانوا موضع اضطهاد فظيع كما يذكر كريمر V.Kremer، نوتك Luttke فى كتبهما عن مصر.

(٢) المقصود أن الحرية حلت مكان الإهانة. (المحقق)

الأجانب الشرقيين والغربيين، واستغلوا البلاد بطريقة دموية. وبفضل حماية الخديوى التى أسبغها على الجميع من الأجانب والأتراك وعلى رعايا الدول العظمى التى كان العاهل يخشاها. ومنذ ذلك الحين ونتيجة لما عاناه المصريون المسلمون والمسيحيون من عدم دفع مرتباتهم ومن ابتزازات الحكومة المالية، تكوّن لدى المصريين إحساس بالمواطنة واليوم تغلبت وحدة العرق والأرض على الخلافات الدينية.

هناك إذن أمة مصرية تعى جنسيتها وتتكون من أغلبية مسلمة وأقلية قبطية ضعيفة، وكل ما تبقى من سكان البلاد اعتبرهم المصريون سواء مسلمين أم أقباطًا أجانب(*).

الوطنية

من الخطأ أن نقول إن المصريين المتحضرين لا يهتمون إلا برفاهيتهم ورفاهية أسرهم، بل على العكس يمكننا أن نقول إنهم يكرهون سيطرة الأتراك والهيمنة الأوروبية، ويتمنون لو أن الحكومة كانت بأكملها حكومة وطنية وأنهم يحبون مصر الحالية والتاريخية، ويهتمون بمصير شعب مصر ويبكون على عذابه

(*) فى مؤلفه عالى القيمة "عادات وتقاليد مصر الحديثة" (الطبعة الأولى ١٨٣٥ والأخيرة حسب ذكر المؤلف ١٨٦٠) يضع لين Lane يده على الخطأ الشائع القائل بأن المصريين المسلمين ينحدرون من أصول لعرب استقروا فى مصر ومن أصول مصرية تحولت إلى الإسلام تزاوج معها العرب وأنجبت سلالة تشبه المصريين القدماء تداخلت مع العنصر المختلط للمصريين المسلمين المحدثين، ومع ذلك فإنه يستخدم مصطلحات لا غبار عليها لتمييز المصريين المسلمين (فلاحين وسكان مدن) والمصريين المسيحيين (الأقباط) عن السكان غير المصريين: أتراك يونانيين أرمن يهود. أما السيد فون كريمر الألمانى فى كتابه "مصر، ١٨٦٣" فيعرض وجهات نظر أكثر صحة عن أصل المصريين المحدثين. ويعترف أنه من الخطأ أن يطلق على المصريين اسم عرب لأن الفلاحين فى كل أنحاء مصر، مصريون فى الأساس (الفصل الأول ٤٩-٥٠) ويضيف أنه فى المدن الكبيرة مثل القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط وأسيوط يتغلب العنصر العربى، بينما فى المدن الصغيرة يصعب التفرقة بين أهالى المدن والفلاحين (ص٦١). ولكن من المتفق عليه أيضا أنه حتى فى القاهرة ضعف النموذج العربى وانمحى جزئيا وتضاءلت أجسام الناس وفى الطبقات الدنيا فى المدن (يعنى العدد الأكبر) فإن شكلها يطابق شغل الفلاحين (ص ٦٤-٦٥).

الذى لا ينتهى، وأخيرًا فإنهم يتطلعون دائما لعصور أفضل بالرغم من أن صـــور الماضى لا تترك لهم سوى أمل ضعيف(*).

وكذلك فهم يدركون أنه تنقصهم الإمكانات والمبادأة والشجاعة تلك الـــصفات الثمينة التى يتمتع بها الأوروبيون والتى حرمهم منها قمع لا يعرفون له بدايـــة ولا نهاية.

(*)عندما سئل أحد المصريين المثقفين الأذكياء بمناسبة الحديث عن مستقبل مصر أثناء الأزمة المالية أجاب بأن مصر كانت وستظل دائما تعيسة.

الفصل الثانى

الأجانب

الأجانب الذين سكنوا مصر أو أقاموا فيها شرقيون وغربيون.

الشرقيون

ويدخل تحتهم المسلمون والمسيحيون واليهود ويتكونون من:

المسلمون الشرقيون

١ ـ الأتراك

يجب أن نفرّق بين الأتراك وبعض المسلمين الآخرين فى تركيا الأوروبية والآسيوية ممن لا ينتمون إلى العرق التركى. ولكن عادة لا يمكن التفريق بينهم وبين هذا العرق. ولقد استقر فى مصر منذ عصر محمد على عديد من الأتراك استدعاهم أو استقبلهم بنفسه وأغدق عليهم من نعمه مفضلا إياهم على المصريين. وهكذا أصبح الأتراك باشوات يمتلكون العقارات ويحكمون الأقاليم ويشغلون أعلى الوظائف وكوّنوا طبقة مميزة ترتبط بصفة خاصة بالأسرة الحاكمة، ولم تكن محبوبة من المصريين. ومع ذلك فإن العدد الحالى للأتراك ليس كبيرا ويصل إلى عشرة آلاف كما ذكر للمؤلف عام ١٨٧٩ أحد المصريين المطلعين. بالإضافة إلى أنه يصعب العمل الشاق على المنحدرين من أصل تركى وعاشوا فى رخاء دائم إلا أنهم اضطروا إلى نزول السلم الاجتماعى سريعا وامتهنوا مثلا مهنة بواب.

٢ - المغاربة

هم أصول جاءت من إفريقية الشمالية ومن البربر في بلاد المغرب، وينحدرون بالتالي من عرق بربري مختلط إلى حد ما بعرق الغزاة العرب. وحيث لم يكن المصريون يتمتعون بعبقرية التجارة، فقد كان هؤلاء المغاربة هم التجار الرئيسيون في مصر. فهم يتمتعون بالذكاء ويعتنقون الدين الإسلامي، ويمارسون مهنتهم بأمانة. وكانوا يهيمنون على مدينة الإسكندرية قبل الهجرة الأوروبية الكبرى[١]. وعملوا في المحاكم المختلطة مساعدين للقضاة في المشاكل التجارية، وتركوا أثرًا حيث كان يمكنهم شرح الحقائق في القضايا العربية رغم عدم معرفتهم بالفرنسية وكانوا يتوصلون إلى حلول عادلة.

٣ - البرابرة (النوبيون)[٢]

هم مواطنون نوبيون يسكنون النوبة وعلى حدود أسوان ونجدهم بأعداد كبيرة في المدينتين المصريتين الكبيرتين[٣] حيث يعملون بوابين أو خدمًا لدى المصريين والأجانب، وكل تطلعهم انحصر فقط في العودة إلى النوبة ومعهم مدخراتهم.

٤ - الفرس

كان يعيش في مصر ٧٥٢ فارسيا، وذلك طبقا لإحصائية قام بها السيد إميتشي ونشرتها عام ١٨٧٩ وزارة الداخلية، ومعظمهم تجار وصيارفة ومرابون. وزودنا بهذه الإحصائية التي تعكس الحقيقة القنصلية الفارسية، وهؤلاء المسلمون الشيعيون (الهراطقة)[٤] لا يشكلون عنصرًا من عناصر السكان.

---

(١) تتمثل في الغزو الرأسمالي الأوروبي الذي فتح له الوالي سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) أبواب مصر. (المحقق)

(٢) من الأخطاء التي وقع فيها المؤلف أنه عدّ النوبيين من الأجانب. (المحقق)

(٣) القاهرة والإسكندرية. (المحقق)

(٤) هذا المصطلح لا يخص المسلمين، وقد استخدم في العصور المسيحية للتدليل على الأشخاص الذين خرجوا عن تعاليم المذهب المسيحي السائد في ذلك الوقت، ونعتقد أن ما يقصده المؤلف هو أن الشيعة خرجوا عن السنّة. (المحقق)

ويوجد فى مصر بعض ممثلى كل شعوب آسيا وأفريقيا الإسلامية، ويمكننا أن نضيف إليهم الحبشيين المسيحيين، وعددًا كبيرًا من الزنوج والسود القادمين من السودان كعبيد، وذلك دون إضافة عدد الإماء ذوات البشرة البيضاء القادمات من القوقاز وجورجيا اللاتى اشتراهن الأتراك وتزوجوهن. ولا يمكن اعتبار كل هؤلاء الأجانب المتنوعين كعناصر مكونة للشعب المصرى.

المسيحيون الشرقيون

يتكونون من:

١ ــ ليفانتو آسيا الصغرى[١] والسريان[٢]

٢ ــ الأرمن

٣ ــ يونانيو اليونان وتركيا الأوروبية

أولا ـ الليفانتيون

تعنى كلمة levantin بصفة عامة الرعايا المسيحيين لتركيا الآسيوية من غير السريان والأرمن، أى مسيحو آسيا الصغرى المنحدرون من عرق يونانى ويدينون بمذهب الروم الأرثوذكس ويعملون بالتجارة والصرافة والأعمال الربوية، واستطاعوا تكوين ثروات كبيرة. وقد استقرت عائلات منهم منذ زمن طويل فى مصر قبل وصول اليونانيين والأوروبيون إليها.

السريان

وهم من سوريا وفلسطين وأقل عددًا من الفئة السابقة. وينتمون إلى العرق

---

(١) نسبة إلى كلمة الليفانت levant وتعنى شرق البحر المتوسط، والذين ينتسبون إليه عرفوا باسم الليفانتيين، وسوف تستخدم الترجمة هذا الاسم. (المحقق)

(٢) مسيحو الشام الذين يتبعون الكنيسة الشرقية. (المحقق)

السورى الذى كان مقيما فى أرض كنعان (فينيقيا وفلسطين)، والذين استعادوا فى فلسطين المكان الذى كان يحتله الإسرائيليون واليهود[1]. والسريان ينتمون إلى طائفة الروم الأرثوذكس أو الموارنة (يونانيون شرقيون انضموا إلى الكنيسة الكاثوليكية) بالإضافة إلى الشوام الذين انضموا إلى الكاثوليكية وأعدادهم قليلة ولكن لهم بطريرك. وقد توجهوا إلى مصر بعد سكان آسيا الصغرى وبدءوا فى التسلُّل بعد الأوروبيين الذين استخدموهم فى مكاتبهم. ومن هنا أيضا تسلَّلوا للعمل فى مكاتب الحكومة. وبالرغم من أنهم مسيحيون، فإن الباشا فضَّلهم عن المصريين، فبالإضافة إلى لغتهم العربية، فهم يجيدون التركية التى أهمل المصريون تعلمها، وعملوا أيضا فى التجارة والصرافة والأعمال الربوية. وعند رؤيتهم فى مصر تتعرف على بلادهم من يافا إذا عبرنا إلى بيروت، فالوجوه جميلة، ولكنها وقحة محرومة من طيبة الشوام.

ثانيا ـ الأرمن

نحن نعرف أن نجاح هذا العرق يتزايد منذ بضعة أعوام، فلقد انتشروا خارج وطنهم فى كل الشرق، وتسللوا بنجاح كبير، عابرين منطقة القوقاز فى جنوب روسيا، وعملوا بالتجارة والصرافة والربا وهم يتمتعون بالذكاء والقدرة على المناورة ويتفوقون على اليهود واليونانيين فى مجالات الأموال، ولم يكن طريق التفوق مغلقا أمامهم فى مصر، فنحن نعرف أن نوبار باشا هذا الوزير الطموح فى عصر الخديوى إسماعيل، والذى كان يعرف كيف يتحدث مع رجال الدولة والدبلوماسيين الأوروبيين، كان أرمينيا.

وتنتمى الغالبية العظمى من الأرمن إلى الجماعة الشرقية للأرثوذكس والجيورجيين[2]، والقليل منهم انضم إلى الكاثوليكية وكان لهم بطريرك.

---

(١) وقع المؤلف فى خلط تاريخى اختص بشعوب الهجرات القديمة إلى الشام، والتى لا توجد ــ فى الغالب ــ بينها فواصل إثنية واضحة. (المحقق)

(٢) أتباع القديس جريجوريوس. (المحقق)

إن أى تقدير لأعداد الأرمن والسريان وباقى الشرقيين فى مصر يبدو غير دقيق، فليس لدينا أى معطيات إحصائية عنهم، وجميعهم مجتمعون لا يزيد عددهم عن اليونانيين.

ثالثا - اليونانيون[1]

كثيرون جدا هم اليونانيون القادمون من اليونان أو تركيا الأوروبية. وطبقا لمعلومات القنصلية اليونانية يبلغ عدد القادمين من المملكة ٣٤٠٠٠ فى عام ١٨٧٢ و٣٠٠٠٠ فى عام ١٨٧٩. هذه الأرقام التى تشمل حملة الجنسية اليونانية والمتمتعين بحمايتها لا تقل بأية حال عن الحقيقة، وذلك لأن الرعايا اليونانيين الذين يتبعون تركيا الأوروبية، يحصلون بسهولة على حماية جلالة ملك اليونان، وقد خصت القنصلية الهلينية نفسها بعدد كبير من الرعايا. ويعود الانخفاض الملموس فى الأعداد والذى نلحظه منذ عام ١٨٧٢ إلى سوء أحوال التجارة. ولقد فقد عدد كبير من اليونانيين الأغنياء، وخاصة فى الإسكندرية، الكثير من رءوس الأموال، وشرعوا فى توفير الأموال، الأمر الذى أدى إلى نقص العاملين والممولين. وفى المقابل فإن اليونانيين قاموا بأعمال جيدة عن طريق الربا[2] والتنفيذ الإجبارى[3]. وطبقا لقاعدة تفضيل مواطنيهم، فإن اليونانيين الذين جاءوا إلى مصر خاوين الوفاض، أصبحوا أصحاب مقاهٍ ومطاعم ومحلات بقالة، أو مهربين على الحدود، ثم تحولوا بعد ذلك إلى مرابين وصيارفة. ولم تعد أعداد اليونانيين كبيرة مثل أعداد الأوروبيين فى مصر إلا فى عهدى سعيد وإسماعيل.

---

(١) عرفوا كذلك باسم الروم. (المحقق)

(٢) انظر ملحق القانون قضية بابادوبولو Papadopoulo.

(٣) انظر أحكام المحاكم المصرية المختلطة، قضية بنايوتى سافيدى Panayotti Savidi ـ بارد Bard، ص١٤٢- ١٥٣.

رابعا ـ اليهود الشرقيون

أصبح لزاما على اليهود السكندريين أن يعايشوا فترة انحطـــاط الإســـكندرية القديمة ولكن كثيراً منهم فيها كان فى حالة يرثى لها. وفى الحقيقة فإنه لم يكن لهـــم مخطط فى تحسين أحوالهم فى مكان آخر، كما أن مستقرهم (وطـــنهم؟) لـــم يعـــد يهوديا، وهاجر كثير منهم بعد الغزو العربى. فماذا كان تاريخهم وما هو عـــددهم الحالى؟ على اليهود أنفسهم الإجابة عن هذين السؤالين. ويزعم لين أنه فـــى أيامـــه (١٨٣٠) كان عددهم خمسة آلاف، وأنهم استقروا فى مصر منـــذ زمـــن طويـــل. وكانوا يفضلون العمل بالتجارة والصرافة والربا مثل المسيحيين الشرقيين وكانـــت جاليتهم كبيرة فى القاهرة وغنية فى الإسكندرية ولم تستطع أية كنيسة مـــسيحية أن تنافس معبدا يهوديا.

الغربيون

ونعنى بالغربيين الأمم اللاتينية والمسيحية فى أوروبـــا وخارجهـــا وبـــصفة خاصة فى أمريكا(*) وهؤلاء الغربيون يقلون عددًا فى مصر عن الأجانب الشرقيين مجتمعين حتى لو استبعدنا منهم اليهود والمسلمين. ولدينا إحصائيتان صادرتان عن القنصليات الرسمية الأولى فى عام ١٨٧٢ (انظر كتاب جوتا Gotha الإحـــصائى) والأخرى فى ١٨٧٩ (انظر الإحصاء المصرى وكتاب جوتا):

	عام ١٨٧٢	عام ١٨٧٩
١- إيطاليون	١٣٩٠٠	١٤٥٢٤
٢- فرنسيون	١٧٠٠٠	١٤٣١٠
٣- نمساويون	٦٣٠٠	٢٤٨٠

(*) انظر فيما بعد الفصل الخامس الخاص بأوروبا.

٤- ألمان	١١٠٠	٨٧٩
٥- إنجليز	٦٠٠٠	٣٧٩٥
٦- بلچيكيون	-	١٢٧
٧- هولنديون	٢٥٣	١١٩
٨- سويدون ونرووجيون	-	٤٤
٩- دانمركيون	-	٧٤
١٠- إسبان	١٨٥	١٠٠٣
١١- برتغاليون	-	٣٦
١٢- أمريكيون	-	١٣٩
١٣- برازيليون	-	٥٠

وهكذا فإنه فيما عدا الإيطاليين والإسبان، فقد كان هناك تناقص فى الأعداد على كل المستويات، وتكفى معرفة الحالة المالية لمصر فى هذه الفترة كى نفهم سبب هذا التناقص.

ولنلاحظ أن الأعداد التى تقدمها القنصليات تشمل الرعايا والمواطنين، هؤلاء المواطنون سواء من المصريين أم رعايا الدولة العثمانية كانوا يدخلون تحت الحماية الأجنبية، ويحصلون على جنسيتها بطرق متعددة، والذى يهمنا معرفة عددهم. غير أن الدول الخمس الأولى هى التى كانت تتكون جاليتها من مواطنيهم فقط أما الثمانى الأخر، فهى جميعها أعداد لا قيمة لها حتى لو جمعناها كلها وإذا طرحنا من هذه الأعداد الرعايا الشرقيين المسيحيين، فإنه يتبقى عدد قليل من المواطنين ويبدو أن القنصليات التى لها رعايا من مواطنيهم، هى أكثر القنصليات حرصا على ضم أتباع جدد ماذا يجب أن نظن فى أهمية جالية لها قناصل من

شرق البحر المتوسط، أو جالية قنصلها العام شرقى، وهى فى نفس الوقت رئيس مؤسسة ربوية؟

الإسبان

يظهر إحصاء عام ١٨٧٩ أن إسبانيا بمفردها تحتل مركزًا استثنائيا بين الجنسيات الثمانى الأخر، إذ يصل تعداد أفرادها إلى ١٠٠٣ وذلك حيث كان تعدادهم ١٨٥ فردًا فى ١٨٧٢ وبالتالى فمن المحتمل أنه تعرَّض لهبوط مماثل لما حدث مع باقى الجاليات التابعة للقنصليات فيما بين ١٨٧٢ و١٨٧٩. والإحصاءات المصرية تقدم لنا جدولا لأعداد الأجانب حسب حرفتهم، يؤكد الرقم المشار إليه (١٠٠٣)، ولكن يصعب تصديقه فى إطار الهبوط العام للأعداد، إلا إذا كانت القنصلية الإسبانية ترغب فى إعلان زيادة أفراد رعاياها عن طريق شرائها لمواطنين فى مقابل إعطائهم للحماية الإسبانية. ومما يدهشنا فى تفاصيل هذه الإحصائية الإسبانية هو العدد المتجاوز للأطفال الصغار بنات وبنين تحت عشر سنوات: ٤٤٧ من ١٠٠٣. وأيا كان عدد الإسبان فى مصر فإنه لا يعتبر كبيرًا(*).

الإنجليز

أما بالنسبة للجاليات الخمس الكبرى، فإننا نلحظ فى المقام الأول أن ٢٧٩٥ والـ ٦٠٠٠ إنجليزى، معظمهم مالطيون، وأن عدد الإنجليز أقل من عدد الألمان بالتأكيد حتى لو استبعدنا الرعايا السويسريين الذين يتضمنهم الرقم الألمانى.

النمساويون

ينحدر حملة الجنسية النمساوية من عرق إيطالى وألمانى وبلقانى ـ سلافى

(*) من الغريب أن إسبانيا لم تجد إسبانياً واحدًا ليمثلها كمندوب ثان (القنصل العام هو المندوب الأول) فى اللجان الدولية للمحاكم المختلطة التى اجتمعت فى القاهرة فى ١٨٨٠ وقد قام بدور المندوب الثانى لإسبانيا المحامى الإيطالى م.ت فيجارى M.T.Figari.

ويعود تناقص عددهم الكبير بدون شك إلى رحيل العمال البلقان المهرة العاملين فى المشروعات الكبرى.

الألمان

ينتمى حملة الجنسية الألمانية إلى جنوب ألمانيا بصفة خاصة.

الفرنسيون

إن عدد حملة الجنسية الفرنسية هو أصعب عدد يمكن قياسه. إن الرقم ١٤،٣١٠ هو الرقم الوحيد فى الإحصائية الذى لم يصدر عن القنصلية. وقد حصل عليه السيد إميتشى عن طريق إنقاص العدد الوارد فى الإحصائية الرسمية لعام ١٨٧٢ وذلك بنفس نسبة النقص العام فى أعداد الأجانب فيما بين ١٨٧٢، ١٨٧٩. ولم يلجأ إلى هذه الوسيلة إلا بعد أن حاول دون جدوى أن يحصل على الأعداد من القنصلية الفرنسية. وقد ذكر أنه لم يستطع الحصول على المعلومات المطلوبة من فرنسا، وأنه حسب أعداد المقيمين الفرنسيين والرعايا السويسريين طبقا للعدد الكلى لإحصائية ١٨٧٢ منسوبا للعدد الحالى للمقيمين الأجانب. وربما يرجع الدافع لهذا الرفض إلى أن القنصلية الفرنسية لم ترغب فى الاعتراف بأن عدد الفرنسيين المقيمين فى مصر قد نقص كثيرا وأصبح أقل من عدد الجالية الإيطالية المنافسة لها بشكل ملموس. وفى الحقيقة فإن فرنسا كانت متمسكة بأن تكون القوة الأوروبية الأولى فى مصر، وذلك بعدد مواطنيها ورعاياها وبكل المقاييس ولكن أتباعها نقصوا بشكل ملموس، وإيطاليا هى منافسها الخصوصى. ومع ذلك تظهر الجالية الإيطالية أقل عددا من الجالية الفرنسية فى إحصائية ١٨٧٢، وهذه الأخيرة تزيد ٣٠٠٠ نسمة عن شقيقتها الإيطالية. ويعود ارتفاع عدد الفرنسيين فى إحصائية ١٨٧٢ إلى هجرة عدد كبير منهم إلى مصر بعد شق قناة السويس[*] وبعد الحرب

(*)افتتحت قناة السويس فى نوفمبر ١٨٦٩. (المحقق)

الفرنسية الألمانية[١]. ولكن هذا العدد تناقص تدريجيا بعد توقف العمل وتوابعه في القناة، وأيضا بعد عودة الرخاء إلى فرنسا بسبب ابتسام الحظ للجمهوريين والكميونيين[٢]، بالإضافة إلى أن الأزمة المالية في مصر قللت من فرص الفرنسيين، ومن المؤلم للقنصلية الفرنسية أن تفصح للسيد إميتشى، وبالتالى للملأ تدنى أعداد جاليتها. وعلينا أن نلاحظ أنه للحصول على عدد الأفراد الفرنسيين الحاملين للجنسية الفرنسية، أن نطرح منه عدد أفراد الحماية الفرنسية من الشرقيين التابعين لكل القنصليات الفرنسية:

١ ــ السويسريون حماية فرنسية.

٢ــ الجزائريون المسلمون حماية فرنسية[٣]، وعدد الفئتين الأخيرتين غير معروف، ولا يمكن أن يمر مرور الكرام.

الإيطاليون

كان عدد أفراد الجالية الإيطالية مرتفعا قليلا عام ١٨٧٩ عنه في عام ١٨٧٢ فهناك زيادة بحوالى ١٠٠ نسمة (١٤٥٢٤ بدلا من ١٣٩٠٠) ولا يبدو هذا العدد موضع شك. فالجالية الإيطالية تتكون من عائلات دخلت مصر وعاشت فيها منذ زمن طويل. ولم تؤثر حالة مصر المالية على عدد أفراد هذه الجالية كما أثرت على الجاليات الأخرى الكبيرة، فضلا عن أنه لم يحدث شيء في إيطاليا يحمل المواطنين على الهجرة أو على عودة المهاجرين إليها، وأخيرا فإنه من المسموح به أن نعتقد أن الإحصاء الأخير أكثر اكتمالا من سابقه الذى يقولون عنه أنه لم يلق بالا إلى الأهمية العددية لهذه الجالية. وفى الحقيقة فإن عدد المواطنين الإيطاليين

---

(١) هى الحرب السبعينية والتى وقعت عام ١٨٧٠ بين فرنسا وألمانيا. (المحقق)

(٢) نسبة إلى ثوار كومون باريس (مجلس بلديتها) الذين كونوا حكومة ثورية في ١٨ مارس ١٨٧١، اتخذت دار البلدية مقرا لها، وكانت ضد الرأسمالية، وقد قضى على هذه الثورة فى مايو من العام نفسه. (المحقق)

(٣) احتلت فرنسا الجزائر منذ عام ١٨٣٠، وفى يونية ١٨٦٥ ــ عهد نابليون الثالث ــ صدر تشريع أصبح الجزائريون بموجبه رعايا فرنسيين يخضعون فى الخارج لحماية قناصل فرنسا. (المحقق)

الذى نشهده فى مصر يبدو أعلى من عدد المواطنين الفرنسيين وأن فرق الـ ٣٠٠٠ نسمة فى صالح الرعايا الفرنسيين لا يبدو مقبولا. ويرجع البعض لشرح هذه الظاهرة أن عددًا كبيرًا من فقراء الإيطاليين يهملون فى تسجيل أسمائهم فى القنصلية بسبب رسوم التسجيل. ونلاحظ أيضا أن إيطاليا ليس لها رعايا غرباء مثل السويسريين والجزائريين والمالطيين، ويمكننا أن نستنتج مما سبق أن عدد الفرنسيين أقل من عدد الإيطاليين.

الجاليات الأوروبية الخمس الكبرى

إن أهمية هذه الجاليات ليست بطبيعة الحال على نفس المستوى فالجالية الإيطالية هى الأكثر أهمية لأنها الأقدم والأكثر مصرية والأكبر عددًا. وقد أصبحت اللغة الفرنسية دارجة منذ عصر محمد على فقط، فهى اللغة التى يتعلمها الموظفون المصريون وتستخدمها الحكومة فى علاقاتها بالأوروبيين. ويجب أن نضيف أن هذه اللغة قد اكتسحت فى استخدامات الحياة الخاصة [١]، وفى أروقة المحاكم المختلطة التى كانت لغتها القضائية الإيطالية والفرنسية أو العربية[٢] وفقدت اللغة الإيطالية دائما أرضا فى هذا الصراع. غير أن اللغة الإيطالية كانت لغة الإفرنج فى الشرق، وكانت أيضا لغة شعبية واسعة الانتشار ويمكننا القول إنها كانت اللغة الأوروبية لمصر سواء لدى المسيحيين الشرقيين أو المصريين[٣]. وتأتى الجالية الفرنسية فى المحل الثانى بأعدادها وبتصاعد لغتها وحضارتها. وعلى كل حال فهى لا تتفوق على كل الجاليات الأخرى بتجارتها ومصالحها المالية، فالجالية الإنجليزية تتخطاها فى هذه الأمور.

---

(١) لم تكتسح اللغة الفرنسية المجتمع المصرى بكل قواه، وإنما استخدمها علية القوم، وأصحاب الصالونات وبخاصة المثقفون. (المحقق)

(٢) كما جاء فى لائحة المحاكم المختلطة فإن اللغات المستخدمة أمامها رتبت أولا اللغة العربية وتأتى بعدها اللغة الفرنسية ثم اللغة الإيطالية، وأدخلت اللغة الإنجليزية عام ١٩٠٥، ولكن الواقع فرض نفسه منذ البداية، حيث كاد الأمر أن يقتصر على اللغة الفرنسية. (المحقق)

(٣) لم تكن اللغة الإيطالية هى لغة المصريين، وإنما هناك بعض الكلمات التى تأثروا بها وبالذات فى اللغة العامية. (المحقق)

وتحتل الجاليتان النمساوية والألمانية المكان الثالث كمجموعة واحدة يتسيّدها العنصر الألمانى. وتأتى فى المرتبة الرابعة الجالية الإنجليزية (المواطنون طبعا وليس العرق الملطى المختلط) وحتى ذلك الحين لم تكن اللغة الإنجليزية منتشرة فى مصر، وتأثير الحضارة الإنجليزية كان مازال محدودا ولكن من المؤكد أنه كان هناك تقدم إنجليزى على هذين المحورين. وقد بلغت هيبة فرنسا أوجها عند افتتاح قناة السويس، ثم أفسحت المجال بعد الحرب(*) للإنجليز والألمان وكان السويسريون منقسمين بين الحماية الألمانية والحماية الفرنسية، وهم أكثر عددا من الجاليات الأخرى ولو كانوا متحدين لكانت جاليتهم بكل تأكيد أكبر من جالية الولايات المتحدة رغم القوة العظمى للجمهورية الأمريكية الكبرى.

الروس

لا يمكن التحدث عن جالية روسية، ولا يمكن اعتبار روسيا قوة أوروبية غربية، كما لا يمكن إلحاقها بالشرق بل هى دولة كبرى لا غربية ولا شرقية ومتفردة فى نوعها. ومع ذلك يمكننا أن نضعها على نفس مستوى الدول الغربية فيما يتعلق بعلاقاتها مع مصر وتركيا، وفيما يتعلق بقنصليتها ووضعها القنصلى فى مصر. وليس لجاليتها أية أهمية ولا يتجاوز عدد رعاياها ٣٥٨ كما ورد فى الإحصاء المصرى المشار إليه سابقا.

ديانات غير إسلامية

كان الأجانب من المسيحيين الشرقيين والغربيين، وكذلك الأقباط واليهود يتمتعون بحرية تصرف فى المجال الدينى والعبادة والحالة الاجتماعية والعائلية والميراث وبناء المعابد، وذلك بشرط أن يكون انتماؤهم لجماعة دينية تعترف بها الإمبراطورية العثمانية فالجماعات الدينية التى تتمتع بالحرية وتعيش حسب قوانينها الخاصة هى:

(*) الحرب السبعينية، انظر هامش (١) ص ٧٦. (المحقق)

١ــ اليهود

٢ــ الأقباط الأرثوذكس

٣ــ الروم الأرثوذكس

٤ــ الأرمن الأرثوذكس أو الجريجوريون

٥ــ الأقباط الكاثوليك

٦ــ الروم الكاثوليك

٧ــ الأرمن الكاثوليك

٨ــ الموارنة[١] (التابعين للبابا)

٩ــ السريان[٢] الكاثوليك

بالإضافة إلى الكنيسة اللاتينية (الكاثوليكية الرومانية) تلك الجماعات الدينية تحت حماية القنصليات والجماعات البروتستانتية. وكلهم مستقلون كل حسب قوانين مختلف الدول الأوروبية. أما فيما يتعلق بإدارة الأحوال المدنية والحالة الاجتماعية والممتلكات الكنسية، فهي تتبع القنصليات نفسها.

إحصاء معيب

إن إحصاء إميتشي يدل على أننا يجب أن نعيد النظر في كل شيء متعلق بعدد السكان في مصر بصفة عامة. وعددهم حسب مختلف جنسياتهم ودياناتهم بصفة خاصة فلا توجد معطيات غير دقيقة أو غير مؤكدة، فليس لدينا كي نحسب تعداد السكان غير التابعين للقنصليات سوى إحصاء تم عام ١٨٤٦ (بأية وسيلة وبأي ضمان؟) وقوائم سنوية للمواليد والوفيات وردت حسب المعلومات المقدمة من

---

(١) مسيحيو لبنان، (المحقق)
(٢) مسيحيو سوريا، (المحقق)

المندوبين المحليين أو مكاتب الصحة، بإحصاء السكان والجداول، فإنها لا تحتوى على إشارة إلى أعداد المسلمين والأقباط والأجانب الشرقيين واليهود. ولم يبذل القناصل الغربيون جهذا أكبر من المصريين فى إعداد الإحصاءات، واعترفت القنصلية اليونانية العامة للسيد إيمتشى بأنه ليس لديها سجلات عن الأحوال المدنية[١].

التنافر

بقيت كلمة عن التنافر القائم بين الشرقيين والغربيين من حيث الأعراق واختلاف الديانات.

الأتراك

لا يحب المصريون المسلمون والأتراك بعضهم بعضا فالأولون يشعرون أنهم مهزومون والآخرون يشعرون أنهم منتصرون. وفى المقابل فالمصريون ينتابهم التعالى على الأتراك على أساس تفوقهم الدينى الذى ينسبونه إلى أنفسهم، وينكرون عليهم أى حقوق فى مصر. فالشعب المصرى يعتبر نفسه بحق الابن البكر للإسلام، وينظر إلى الأتراك على أنهم تلاميذ متأخرون. ولم ينس أن السلطنة والخلافة المصرية[٢] سبقت مثيلتها فى تركيا، وأن الأتراك هم الذين دمروها. ويعرف المصرى أن الحضارة العربية تألّقت فى مصر، وأن القاهرة ما زالت حاليا حاضرة العلوم الدينية والفقه الإسلامى، كما يبدو له أن القسطنطينية تلك الحلية

---

(١) حقيقة يوجد لدى القنصليات الغربية سجلات للمواليد والوفيات وحالات الزواج، ولكن لا توجد سجلات لدى كل قنصلية عامة تبين كل مواطنيهم الموجودين فى مصر مع ذكر أسمائهم وأعمارهم ومهنهم وعناوين إقامتهم، وغالبا فإن القناصل العامين لم يتمكنوا فى المحاكم المختلطة من الإجابة عما إذا كان أحد المدعين أو خصمه ضمن رعاياهم، وكان القنصل أو نائبه أو أحد الموظفين القنصليين يكلف بمنح شهادة جنسية بمدع تجهله القنصلية العامة.

(٢) المقصود الخلافة الإسلامية فى مصر. (المحقق)

اليونانية التى احتلها الأتراك مؤخرا[1]، لا تعرف حقيقة الإسلام مثل القاهرة، وبالتالى فإن المصريين ينظرون للأتراك على أنهم محدثو دين وسياسة كما يبدو لهم أنهم منغلقو الروح والعقل، ولم يكن من الصعب عليهم أن يعتبروهم همجا إلى حد ما. ومن جانبهم فإن الأتراك يكنون للمصريين شعوراً بالاستعلاء بالمعنى المادى والمعنوى فهم يسيطرون على مصر ويشعرون أنهم الأقوى، ويعيبون على المصريين سلبيتهم وانحناءهم الإرادى، وعدم مقاومتهم للإهانة والعنف والمعاملة السيئة. بالإضافة إلى قذارتهم وعدم وضوحهم وهو مأخذ مماثل لما يوجهه الأوروبيون الشماليون إلى الجنوبيين الذين لا يسعون إلى الرفاهية ولا إلى إقامة منزل جيد ونظيف. كما يجد الأتراك أنفسهم متفوقين ماديا عن المصريين، ويرون أن لهم ادعاءات غير محتملة عن ذكائهم ونشاطهم الروحى.

وعلى العكس فإن المصريين لا ينفرون من المغاربة أما فيما يتعلق بالنوبيين الذين ليس لديهم شيء يغيرون منه، فإن المصريين يشعرون إزائهم بالتعالى على أساس أنهم عرق أقل منهم.

الفرس

يكره المصريون المسلمون الفرس الذين يدينون بدين الرسول، ولكنهم فى نظرهم مسلمون هراطقة، ويبدو كما لو كانوا يتنافسون مع المسيحيين الشرقيين فى ابتزازهم. وفى الحقيقة فإن المصريين لا يتمتعون بعقلية تجارية ملائمة، فهم يحبون الحصول على العائد من أرضهم وناتج زراعتهم وأجر عملهم أو خدماتهم، وهم غير شغوفين بالربح دون مقابل من العمل، وبالكسب غير المضمون فهم بسطاء وبلا تكلف فى معاملاتهم المالية[2]، وعلى العكس فإن الفرس الذين نقابلهم

---

(١) كانت القسطنطينية هى عاصمة الإمبراطورية البيزنطية (الإمبراطورية الرومانية الشرقية) واتسمت باليونانية، وقد أسقطها العثمانيون عام ١٤٥٣ على يد محمد الفاتح. (المحقق)

(٢) كان المجتمع المصرى فى المقام الأول مجتمعا زراعيا، وبالتالى ارتكزت الرأسمالية فيه على الزراعة. (المحقق)

فى مصر غير أمناء ومتعطشون للكسب دون عمل، وينهبون حتى الأقرباء، وذلك بانتهاز المحن، وجهل البعض أو سذاجته، مستخدمين التزوير والخداع، وأنهم موهوبون فى وسائل الثراء على حساب الآخرين، ويتمتعون بسمعة سيئة بفضل هذه الصفات، لذلك لا يجب أن نندهش أن المصريين الذين هم ضحاياهم يكرهونهم.

اليهود

لقد عامل المسلمون اليهود دائما معاملة غير جيدة واستهانوا بهم أكثر من المسيحيين، سواء فى مصر أو فى أى مكان آخر. ويعود ذلك إلى أيام الرسول وحربه ضد اليهود. وكان رد الفعل، هو حقد اليهود على المسلمين، ومع ذلك فوضع اليهود الآن ليس أسوأ من وضع المسيحيين الشرقيين، وقل كثيرا شعور الاستهانة، ولم يعد اعتبارهم دخلاء على البلد، فهم مثل الشوام واليونانيين. وإذا لم يستغل اليهود المصريين، كان يمكن أن يتولد لدى المصريين شعور طيب إزاءهم.

الروس

فى مصر قليل من الروس بحيث يمكن للمصريين أن يتعرفوا عليهم وبالتالى لا يحملون لهم الكراهية بشكل خاص. ومسلمو مصر لا يكرهون الروس ولكنهم يكرهون دولتهم، لأنها من الناحية السياسية والدينية تعتبر العدو القاتل للإسلام وليس للإمبراطورية العثمانية فقط، لأنها تحاول استعباد المسلمين وإزالة علامة الهلال من على وجه الأرض

اليونانيون

يحتقر الأوروبيون المقيمون فى مصر اليونانيين بصفة عامة، ويكرههم المصريون المسلمون أكثر من أى أجنبى آخر. بل إن شعورهم أكثر من الكراهية. وبرغم عذوبة المصريين، فإنهم يبغضونهم، وبرغم استسلامهم الصامت العادى

فإنهم لا يخفون كراهيتهم(*). وفى الحقيقة فإن المصريين يكنون لهم شعوراً بالبغضاء، وكذلك بسبب عداوتهم للإسلام، ثم أيضا بسبب طبيعة هذا العرق، فهم مزعجون وقحون وغير جديرين بالثقة، وأخيرا بسبب براعتهم فى استغلال المصريين وسرقة ما يملكونه.

الشرقيون الآخرون

لا يحترم أوروبيو مصر الشرقيين الآخرين من السريان والليفانتيين والأرمن واليهود. وهؤلاء جميعا يكرهم المصريون المسلمون، لأن كل هؤلاء الشرقيين غير المؤمنين يستغلونهم ويسيئون إليهم. وهم يبغضون السوريين أكثر من الشرقيين الآخرين غير المسلمين وأقل من اليونانيين. ويبدو لهم أن السوريين دخلوا بلادهم للاستفادة بخيراتها، فهم وصوليون وقحون وناهبون لأبناء البلد.

الأوروبيون

يكره المصريون المسلمون الأجانب الأوروبيين أقل قليلا من كراهيتهم للأجانب الشرقيين، لأن الغربيين يتمتعون بميزات غير موجودة لدى الشرقيين. ويخطئ خطأً كبيرا كل من يتصور أن المصريين تعاطفوا مع الأوروبيين لأنهم يعاملونهم معاملة أفضل من تلك التى تعاملهم بها حكومتهم. فكيف يحبون الأجانب الضالين الذين استقروا فى أراضيهم بإحساس أنهم جنس أرقى وأكثر سيطرة، ويعاملون المصريين باحتقار، ويسيطر قناصلهم على الخديو والحكومة الذين تجاوزوا دولة القانون. فهم يتجرءون على المصريين الذين لا يستطيعون القيام بشيء حيالهم، وبدلا من أن يحموهم من اليونانيين والشرقيين الآخرين، فإنهم على العكس يتحدون مع هؤلاء الأعداء القساة الذين يثرون على حسابهم بالربا والظلم. والسؤال هل يفرق المسلمون بين الجنسيات الأوروبية المختلفة؟

(*) فى وقت قريب وذلك بعد شراء المرابين اليونانيين لمعظم الأراضى المصرية بالربا، ذكر أحد المتحدثين فى حوار خاص أن مصر ستلحق باليونان قريبا. وصرح متحدث آخر وهو شاب من عائلة محترمة درس فى فرنسا: "آه لو استطعنا استئصالهم فسوف ألقى بعشرة منهم فى البحر".

الإسبان

يمكننا أن نؤكد أن بغضهم للدولة الإسبانية كان أكثر من كراهيتهم لكل الجنسيات الأوروبية الأخرى. فهم لا يستطيعون أن ينسوا عدم تسامحهم المتناهى الذى أظهروه للمسلمين الأسبان كما لم يغب عن ذهنهم لهم طرد العرب واضطهادهم، الأمر الذى أدى إلى كراهية إسبانيا فى كل الساحل الشمالى لأفريقيا حتى مصر، ولذلك فلا مجال للاندهاش من أن الحكومة المصرية تكن لهم مقتًا شديدًا حتى إنها لم تسمح لهم بفرصة تعيين قاض إسبانى واحد فى المحاكم المختلطة(*).

الفرنسيون والإنجليز

نخطئ كثيرًا إذا تصورنا أن المصريين المسلمين يفضلون الفرنسيين عن الإنجليز، بسبب أدبهم وودهم الذى يقارن بالتحفظ والبرود الإنجليزى، وعلى العكس فإن هذا التحفظ يبدو لهم طبيعيا أكثر ويوحى لهم بالاحترام أكثر من طريقة الفرنسيين فى التعامل. وفى الحقيقة فإن تحرك الفرنسيين ونشاطهم وخفتهم تأتى كلها عكس طبيعتهم وأفكارهم عن كرامة الإنسان. والأخلاق الفرنسية شكلية تخدمهم أكثر مما تخدم الآخرين، ولا تتمشى أبدا مع طبيعة الأخلاق المصرية والشرقية التى تحب المجاملات الجادة والتصرفات المؤثرة التى تُشرِّف من توجه إليه وتعبر عن الإخلاص العميق. ولم يلق الفرنسيون فى القاهرة وعند شعوب الشرق المسلمة النجاح الذى حققوه منذ وقت طويل فى أوروبا والذى ما زال حتى الآن مع الألمان والاسكندنافيين والإيطاليين واليونانيين ويبدو أنهم لا يسعون إلى جذب الشعب المصرى، ولا يسعون إلى إخفاء عدم اهتمامهم "بالعرب". وفى الحقيقة فإنهم يعاملون المصريين المسلمين كبشر لا قيمة لهم كما لو كانوا لا شىء

(*) دخل القضاة الإسبان المحاكم المختلطة فيما بعد، وقد شجعت بريطانيا أثناء احتلالها لمصر على ذلك، لتضييق الخناق على إيطاليا التى كانت تشاكسها فى هذه المحاكم. (المحقق)

ولا يلحظون وجودهم إلا إذا تحدثوا إليهم فى شئون الأعمال، وعلاوة على ذلك فإذا عارضهم أحد العرب يتعالون عليه بشدة[١]. أما عن رأى الفرنسيين فى العرب فيمكن القول إنهم يعتبرونهم مخلوقات بلا ذكاء وبلا أخلاق بمعنى الكلمة، أو هم على الأقل عرق غير متحضر لا يفكر ولا يشعر مثلنا نحن[٢].

إن الإنجليز يهتمون أكثر من الفرنسيين بالمصريين المسلمين وبعرقهم ودينهم ولغتهم وحضارتهم ويحترمون شخصيتهم. ولا يفوت المصريين ملاحظة هذا الفرق بأنهم يرون أن الإنجليز رغم مظهرهم الأرستقراطى يكنون لهم احتقارًا أقل من الفرنسيين ويقدرونهم كبشر. ويبدو لهم أيضا الإنجليز أقل تشددًا وأكثر إنصافا للضعفاء[٣]. وهكذا نجد أن المصريين لم ينزعجوا كثيرا عندما بدا لهم أن الإنجليز يأخذون مكان الخديوى أثناء الأزمة المالية التى ظهر على أثرها أن الاحتلال الأجنبى قادم لا محالة لقد فضل المصريون الإنجليز عن الفرنسيين كحكام لمصر[٤]. فلقد تصوروا أن الإنجليز ملائمون أكثر من الفرنسيين لأنهم سوف يكتفون بإدارة البلاد وإقامة العدل بشكل جيد وسيتركون للمصريين إدارة

---

(١) وفيما يلى مثل واضح: منذ سنوات قليلة تحكى القاهرة كلها قصة القنصل الفرنسى العنم الذى وصل حديثًا إلى مصر ورفض مقابلة ولى العهد وطرده وهو الذى أصبح الخديو الحالى. وذلك لأنه زاره متأخرا عن الموعد المناسب بثمانية أيام بدلا من ثلاثة أيام.

(٢) وفيما يلى حكاية أخرى توضح قيمة العرب عند الفرنسيين: فيحكى أن قنصلا فرنسيا سمح له بالدخول فى الحرم المخصص للقضاة فى إحدى الجلسات الأولى للمحكمة المختلطة وكان مسموحا فيها بالعلانية. وكان رئيس المحكمة يستجوب ويستمع إلى فلاحين يدافعون عن أنفسهم فقال القنصل بصوت منخفض نافذ الصبر، وهو يميل على القاضى الذى كان يجلس بجواره "إنك تسمع كثيرا لهؤلاء الناس فلا يجب أن تسمعهم" وذلك بالرغم من أن هذا القنصل متمكن، أمين، مخلص، ذكى ويرهق نفسه فى كل مرة يمارس فيها عمله كقاض قنصلى. ولكنه مقتنع أن "هؤلاء الناس" يكذبون بشدة عندما يتعلق الأمر بمصلحتهم، وأنهم لا يتمتعون بالقدرة على إدراك الحقيقة، ويتحدثون كيفما اتفق ولا يذكرون شيئا ذا قيمة. ولكن قنصلا إنجليزيا ما كان ليفكر أو يتحدث بهذه الطريقة.

(٣) ذكر هذا الانطباع ذات يوم رجل مصرى عجوز محترم يدعى محمد، ويعمل خادما فى أحد فنادق القاهرة، عندما سأله أحد النزلاء عما إذا كان يفضل الإيطاليين أم الفرنسيين أم الإنجليز، فلم يجب، وعاود النزيل السؤال قائلا أيهما تفضل الإنجليز أم الفرنسيين فقال بعد برهة الإنجليز لأنهم أغنياء. ألا يوجد أسباب أخرى (قال النزيل) فأجاب لأنهم يعاملون الناس بإنصاف، وهكذا يفضل محمد رئيسا إنجليزيا، ويبدو أن مصر كلها تشاطره هذا الرأى.

(٤) هذا الرأى جانبه الصواب، حيث إن المصريين كرهوا التوغل الأنجلوفرنسى إبان الأزمة المالية. (المحقق)

شئون حياتهم، بينما إذا حكم الفرنسيون فإنهم سوف يعملون لمصلحة فرنسا والفرنسيين وينسون المصريين أصحاب البلاد. عموما فالتاريخ لا يجعلهم متقبلين للسيطرة الفرنسية، فلم ينسوا أبدا "الزيارة الودية" التى قام بها بونابرت لمصر[١]، ثم بعد ذلك احتلال الفرنسيين لخليج السويس بمعرفة ديلسبس وأعوانه [٢]، فكانوا يبغضون القناة والشركة الفرنسية ويقولون إن مصر هى التى دفعت مصاريف شق القناة. هذه القناة التى حفرت فى الصحراء بعيدا عن الدلتا وعن وادى النيل (وأنها سلبت منهم الممر الدولى والذى كان يتنامى باستمرار) لقد خدع ديلسبس سعيدا وإسماعيل عندما جعلهما يعتقدان أن القناة سوف تصبح فخرا لمصر وميزة كبرى لها لقد زوّد سعيد ديلسبس بفلاحين لا يمكن حصرهم وأرغمهم على العمل بعيدا عن حقولهم. ودفع المصريون الملايين التى حصل عليها الخديو من أسهم هذه الشركة لقد استخدمت القناة فى التحكيم الذى قام به نابليون الثالث بسبب:

١ــ ترك الشركة لأراض معدومة القيمة كان قد تنازل عنها مسبقا.

٢ــ تعويض الفلاحين عن ظلم الوالى إسماعيل برفضه تعويضهم عن أراضيهم التى بارت، وفيما بعد فى العلاقة بين الشركة صاحبة الامتياز والحكومة المالكة، فقد كان للشركة حق الاستغلال لمدة مائة عام[٣]. وهكذا كانت مصر دائما هى الجانب المعذَّب[٤]، ولم يكتف الفرنسيون بكل هذا الاستغلال المالى بل إنهم ضموا القناة تقريبا لفرنسا. فلقد كانوا يردّدون نحن هنا فى بلدنا وديلسبس هو ملكنا أما الإنجليز فعلى العكس عارضوا مشروع القناة وساعدوا سلطان مصر ضد

---

(١) الغزو الفرنسى لمصر عام ١٧٩٨. (المحقق)

(٢) المقصود الامتيازات التى منحتها مصر لشركة قناة السويس، وأصبحت بموجبها صاحبة السيطرة عليها. (المحقق)

(٣) أصدر نابليون الثالث حكمه فى ٢٦ يوليه ١٨٦٤، وتعددت بنوده، وكان من نتيجته أن دفعت الحكومة المصرية لشركة قناة السويس تعويضات بلغت ٣٣٦٠٠٠٠٠. (المحقق)

(٤) نذكر مثلا مبلغ ٣٠٠٠٠جنيه إسترلينى دفعتها الحكومة للشركة فى ١٨٧٥ للتنازل عن فندق قديم تم بناؤه فى ١٨٦٩ بمناسبة افتتاح قناة السويس، ولم يزد عن كونه مكانا خربا محاطا بقليل من رمل الصحراء، وذلك لبناء محكمة مختلطة فى الزقازيق لتكون مطلّة ــ كما أراد ديلسبس ــ على خليج السويس والإسماعيلية.

بونابرت، وحملوا بقايا الحملة الفرنسية على سفنهم ليتركوها فى فرنسا[١]. وقد قدّموا خيرًا لمصر بمساعدة تركيا ضد محمد على الذى أنهك البلاد بحملاته العسكرية[٢]، بالإضافة إلى أن المصريين لم يسامحوا الفرنسيين على احتلالهم الطويل للجزائر (١٨٣٠ــ١٨٤٥)[٣] المسلمة، فبعد احتلالهم للجزائر واصلوا الحرب ليس فقط لضمان حمياتها من القراصنة[٤] الجزائريين، إنما أيضا لامتلاك الجزائر. ولقد تبع الغزو تمردات عديدة لا نهاية لها[٥]، ولم تسفر السيطرة الفرنسية إلا عن مستعمرة أوروبية ونظام عسكرى مكروه من الشعب المسلم. ولقد زاد كراهيةَ الشعب المصرى المسلم لفرنسا غزو تونس[٦]، لا لتأديب المجرمين، إنما لضمها إلى الجزائر. ولقد بدت لهم فرنسا فى الوقت الحاضر أكبر عدو للإسلام بعد روسيا.

الأوروبيون فيما بينهم

فيما عدا بعض الخلافات والتنابذات، فإن الأوروبيين يتعاونون ويشكّلون الطبقة الحاكمة المستغلة. فنجد من الخلافات مثلا أن الألمان الجنوبيين يعيبون على الشماليين فظاظتهم، والأوروبيون الشماليون يشكون أحيانا فى صراحة وأمانة من الإيطاليين، وكذلك فإن إيطالى الشمال لا يتحمسون كثيرًا لإخوانهم الجنوبيين المتواجدين بكثرة فى مصر ومن الصعب على الفرنسيين احتمال السادة الإنجليز. وهم يحتقرون قليلا الإيطاليين ويكرهون الألمان كراهية معتدلة[٧].

---

(١) لم يضع المؤلف فى اعتباره التنافس الأنجلوفرنسى على مصر، وأن ما أقدمت عليه بريطانيا فى هذا الشأن إنما هو لإبعاد فرنسا عمّا تسعى إليه بشأن رغبتها فى السيطرة على مصر. (المحقق)

(٢) وقفت بريطانيا بالمرصاد لمحمد على، وقوّضت توسعاته بهدف إضعاف مصر. ومن ثم الهيمنة عليها. (المحقق)

(٣) استمر احتلال فرنسا للجزائر حتى استقلالها فى أول يولية ١٩٦٢. (المحقق)

(٤) تعرف لدي المؤرخين العرب بالجهاد الإسلامى وليس القرصنة. (المحقق)

(٥) هى ثورات عبّرت عن الحركة الوطنية الجزائرية ضد الفرنسيين المستعمرين. (المحقق)

(٦) تم إعلان الحماية الفرنسية على تونس عام ١٨٨١. (المحقق)

(٧) ذكر بسذاجة أحد المحامين الفرنسيين المقيمين فى مصر منذ أمد طويل ولا يكن حقدا لأحد أن ألمانيا من سويسرا أبدى تشددا مع أحد زبائنه وأضاف هل تعرفون أن الألمان السويسريين أكثر سوءًا من-

ومع ذلك فإن الفرنسيين كانوا يشعرون بمزاحمة الأوروبيين الآخرين لهم في مصر، ويرددون أن من بين كل الدول الأوروبية، فإن فرنسا هي الوحيدة التي غزت مصر. وبذلك لها الأفضلية ويحدوها الأمل في إعادة احتلالها، حيث إنه منذ عصر محمد على حكمت مصر بالعربية والفرنسية[1]، إذ سيطرت عليها اللغة الفرنسية، فالصحافة الأوروبية صحافة فرنسية، وخليج السويس فرنسي، وبالتالي يجب على فرنسا أن تواصل غزوها السلمي لمصر لذلك كانت المنافسة الإنجليزية بغيضة جدًا بالنسبة للفرنسيين، ويأتي بعدها منافسة الإيطاليين، وفي المحل الثالث منافسة النمساويين والألمان، وعلى الأخص منذ اتحاد هاتين ضد روسيا وفرنسا، وقد لعبا دورًا سياسيا مشتركا في مصر بعد سقوط الوزارة الإنجليزية — الفرنسية[2]. وأخيرا فإن من الغريب أن هولندا أثارت غيظ الفرنسيين المقيمين في السويس، بإقامتها فندقا وقنصلية عالية المستوى ازدانت بها المدينة الفرنسية البائسة بورسعيد.

البدو

لم يعالج هذا الفصل موضوع العرب والبربر المقيمين في مصر ويعيشون على أرضها وفي الحقيقة فإن هؤلاء البدو يعيشون في الصحارى العربية والليبية متضررين من خضوعهم للحكم المصري، وهم تقريبا مستقلون لا ينتمون لمصر انتماءًا خاصا مثلهم مثل النوبيين وسكان المناطق الأخرى التابعة لمصر. أما

=الألمان؟ إن شرور الألمان التي بدأت مع الحرب وبسببها هي عقيدة ثابتة لدى الفرنسيين ولكن هذا الشر كان في نظر المحامي الفرنسي أقل من شرور الألمان السويسريين المنحدرين من أصل ألماني ويتحدثون الألمانية

(١) حقيقة أنه كان لمحمد على علاقاته الطيبة مع فرنسا، لكنه لم يسمح لها بالتدخل، (المحقق)

(٢) في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ شكل نوبار أول نظارة مصرية، وما لبث أن دخلها الإنجليزي ولسون ناظرا للمالية والفرنسي دي بلنيير ناظرا للأشغال العمومية، واستقالت في ٢٣ فبراير ١٨٧٩، وغدت النظارة الأجنبية الأولى، أما الثانية فقد شكلها الأمير توفيق في ١٠ مارس ١٨٧٩، واستعاد فيها كل من الناظرين الأجنبيين منصبيهما السابقين، واستقالت في ٧ أبريل من العام نفسه، والنظارتان سقطتا نتيجة أزمتين سياسيتين، (المحقق)

بالنسبة للبربر الذين يعيشون حياة البدو من الذين نجدهم فى منـــاطق قريبـــة مـــن الإسكندرية وأهرامات الجيزة وسقارة... الخ، فعددهم قليل وكذلك الذين عملوا منهم فى الزراعة فى عصر محمد على[١] ويقيمون فى الفيوم، فقد اقتفوا أثـــر ســـابقيهم الذين امتصهم الشعب المصرى. أما الزنوج فليس لهم أية أهمية تجعلنـــا نتحـــدث عنهم[٢].

(١) شجّع محمد على البدو على الاستقرار بمنحهم الأراضى لزراعتها بعد أن وجد فيهم القوة التى يمكـن أن يستغلها لتحقيق برنامجه. (المحقق)

(٢) المقصود بهم العبيد ولقد كان هناك أفارقة يدرسون بالجامع الأزهر. (المحقّق)

الفصل الثالث

قيمة المصريين

من غير الضرورى أن نثبت أن المصريين القدماء ليسوا أقل موهبة من الساميين والآريين فهم شعب يملك زمام المبادرة فى الحياة المادية والحياة الروحية، فى الفن والدين والفلسفة والعلم. لقد حققوا تقدما فى طريقهم حتى ضعفت حياتهم القومية بالغزو الأجنبى، فالعرق المصرى القديم عرق نبيل. ومن نافلة القول أن نذكر أن هذا العرق لم يتدهور لا بفعل التداخل مع الدم العربى السامى أو البربر، حيث إن هذين العرقين لم يكونا أقل منه. وكذلك لم يتأثر بالحضارة العربية الإسلامية التى دخلت مصر وغيرت حياة المصريين، بعكس الحضارة اليونانية التى تغلغلت وغيَّرت المصريين[1]، ولا يجب أن نتوقع وجود عرق فاسد بين المصريين.

عزة النفس

وإذا لاحظناهم عن قرب، فإننا نتلقى انطباعا عكسيا أولا فإن الفلاحين المسلمين والأقباط[2] الذين لم ينهكهم البؤس، هم بصفة عامة رجال أقوياء بناؤهم الجسدى جميل وملامحهم متناسقة ونبيلة. فرغم بساطتها الشديدة وخواء منازلهم،

---

(١) سبق أن ذكر المؤلف فى الفصل الأول أن المصريين لم ينجذبوا لليونانيين، ولم يتخذوا لغتهم أو عقيدتهم المذهبية، وأنهم أى اليونانيون لم يتركوا أثرا كبيرا فى مصر. (المحقق)

(٢) إن ما نذكره عن الفلاحين فى هذا الفصل ينسحب على الأقباط منهم والمسلمين وسيكون الكلام عن المسلمين فقط فيما يتعلق بالطبقات الأخرى من الشعب. وسوف نتكلم فى نهاية هذا الفصل عن الأقباط غير الفلاحين.

فإنهم يحبون اللبس الجيد، ويجيدون اختيار الأذواق، إذا كانت لديهم الوسيلة لتحقيق ذلك وبالرغم من العصا والكرباج اللذين التزموا بهما منذ عهـود سـحيقة، فـإنهم احتفظوا في سلوكهم وكلامهم بالعزة والكرامة التي تتناقض تماما مع غياب الكرامة الشخصية عند اليهود والألمان والبولنديين من الطبقة الـدنيا. إن رباطـة جأشـهم الفطرية لا تقارن اضطراب أبناء إسرائيل. فلا يجب أن ننسى الإساءات المتواصلة التي تعرض لها اليهود واحتقار المسيحيين لهم، فقد عاشوا وسطهم غربـاء. ولـم يغادر الفلاحون أرضهم وعوملوا معاملة سيئة، ولكن دون احتقـار لكـي يظلـوا منتجين يخدمون مصالح سادة البلاد وعملائهم(*). فلم يقاوموا أصـحاب الـسلطان لأنهم يعرفون أنهم ضعفاء قبلهم، وأن المقاومة عديمة الجدوى فانحنوا للـضرائب واستسلموا دون عبودية أو خنوع، ومن غير أن يفقدوا احترامهم لذواتهم. فـالفلاح يخرج من مسكنه البائس ليدخل القصور أو يقف أمام القاضي المحلـي أو قاضـي المحكمة المختلطة أو يدخل على الحكام والوزراء وأفندينا (الخـديو) دون أن يفقـد هيبته أو يندهش من أي شيء وربما يلقي بنفسه على الأرض لإبراز مطالبه، ولكنه يعرض قضيته دون أدنى حرج. وهو في هذا يختلف عن الفلاح الأوروبـي الـذي يتلعثم إذا خرج من محيطه العادي أو إذا وجد نفسه أمام كبار مـلاك الأراضـي. ويمكن أن نعتقد أن المصريين المدنيين أو موظفي الحكومة أو مـلاك العقـارات الأكثر قربا من الطاغية، والذين يتعلق مصير ازدهارهم به مباشرة قد أُذلوا بهـذا الطغيان وفيما عدا الحاشية، فإنهم يعتبرون الباشا الكبير قـدرا، يـصدر قـرارات تبهجهم وتحزنهم، ولكنها على أي الحالات لا يمكن مقاومتهـا. فـإنهم يواجهـون الطغيان بالاستسلام، ويلعنون الخديو وحكام الأقاليم وأفعالهم فالسكوت يبدو لهم من ذهب في مثل هذا النوع من العلاقات. ولا يجب أن نندهش مـن أنهـم يحتفظـون بكرامتهم وسط عائلاتهم، فمن المؤكد أن المساواة في الظلم التي قد ترفع الـبعض وتثريهم وقد تلقي بالبعض بإشارة إلى العدم، بحيث يمكن لأي فرد أن يصعد الـسلم

(*) نحن نعرف أنهم يخجلون إذا جمعت منهم الضرائب دون أن يتم ضربهم. إن ضـرب قطـاع الطـرق الجباة لا يمثل لهم خزيا، فلم يكن الأمر أكثر من الضرب لانتزاع اعتراف.

الاجتماعى، أو يلقى به فى أسفله، فإنها لا تحط من قدر أحد، فالكل معـــرض لهـــا الغنى والمتمدن دون قدرة على مقاومة هذه الإهانات الوضيعة الموجهة من الطغاة.

الذكاء

رغم جهل الفلاحين فهم أذكياء جدًا وقد لاحظت ذلك المحاكم المختلطة مـــن خلال أجوبتهم وملاحظاتهم عندما يقفون أمامها كخصوم أو شـــهود. وغالبـــا مـــا أدهشوا قلم الكتاب فى هذه المحاكم بمثابرتهم على الاستعلام عن أحوال قـــضاياهم، وفى محاولة فهم وسائل وأشكال الإجراءات أمام المحاكم، بينما الأوروبيـــون مـــن الطبقات الدنيا لا يأملون شيئا فى معرفة قضاياهم.

إن المصريين المتحضرين الذين تلقوا تعليمًا ثانويا كى يعملوا فى الحكومة، هم بصفة عامة لا يفكرون بسرعة ومعلوماتهم محدودة وفى المقابل فإن لديهم فطنة وأفقاً واسعاً، يقتحمون ويناقشون الموضوعات التى تقع خارج نطـــاقهم الطبيعـــى. إنهم ليسوا متخصصين ولكنهم رجال متكاملون، لم يرهق العمل العقلى ولا التنـــوع الكبير للمعرفة الإنسانية عقولهم. وحيث إنهم يعيشون فى وسط اجتمـــاعى راكـــد يعمل كل شىء بالوسائل البدائية التى تُحفّز القدرات العقلية عن طريق تبادل الآراء والميول وبالتغيير والتجديد والتقدم، فعقولهم قبعت فى حالة كمون وكسل غير معتاد بالنسبة للأوروبيين. ولكن الآلة جيدة رغم أن تغذيتها غير جيدة ويجب أن نحترس فى أن نعتقد أنهم جهلة فى الوقت الذى هم فيه ليسوا كذلك، ولا يجب أن نحكم على جهلهم بالمعايير الأوروبية وعلوم أوروبا المتقدمة.

وهذا الجهل لم يتلاش عند الشباب الذين أقاموا سنوات قليلة فـــى إكـــس أن برفانس وباريس وتعلموا فيهما تعليما سطحيًا. وهذه الطبقة تعـــرف فـــضلا عـــن القرآن اللوائح والقوانين والظروف وحكومة البلد والعالم الإسلامى وتاريخه. وقـــد عرفنا من التجربة أنه من المستحيل على المصريين الذين يعملون بالقضاء المختلط من الذين لم يدرسوا فى فرنسا أن يستخرجوا المواد مـــن المجموعـــات القانونيـــة

الخاصة بالمحاكم المختلطة القانون المناسب. وهذه المواد تفترض أكثر مما تقول ومليئة بالمفارقات القضائية الغريبة على أفكارهم القانونية، ومكتوبة بلغة غفل عليهم معناها. فهذه المواد تتضمن خليطا من القانون الروماني والألماني والحديث. وهي مستخرجة من بوثيير Pothier[١]، ومن الأوامر الملكية للأحكام القضائية القديمة، ومن لهجة ممارسيها، وكلها غير مهضومة وغير مرتبة. وبذلك فلا يمكن أن نعيب عليهم عدم حساسيتهم للقانون المختلط الذى هو في الأساس قانون فرنسى معدل ومبسط قليلا. ومع ذلك فإنه عندما يُوجه إليهم سؤال منفرد وله صياغة جيدة، فإنهم يفهمونه جيدًا ويمكن مناقشته معهم مناقشة مفيدة.

لا يتمتع الشرقيون في أوروبا بسمعة كبيرة في الصدق والأمانة ولكن ما الرأى فى صدق وأمانة المصريين؟

الصدق

من المستحيل أن نتعرف على مصريين مسلمين دون أن يتركوا لدينا انطباعا جيدًا فيما يتعلق بالصدق ولا يمكن أن نقول إنهم يكشفون عن ذواتهم وينفتحون سريعا وخصوصا فى علاقتهم بالأوروبيين. إنهم متعوِّدون على التحفظ ومعهم كل الحق فى تفضيل الصمت على الكلام الجزافى، ولكنهم غير مخادعين وغير كاذبين في أداء الخدمة، أو في أى شي بعيد عن مصالحهم، ويخشون الكذب بدافع طبيعى ودينى[٢].

وبصفة عامة فإن الإحساس بالحقيقة متنامٍ بين الطبقات العليا أكثر منه بين العوام والأمر هكذا فى مصر. ولكن لا يمكننا القول إن الفلاحين والفقراء من سكان المدن أكثر كذبا وأقل صدقا من العوام الأوروبيين من الفلاحين أو سكان المدن،

---

(١) هو أحد المشرعين الفرنسيين المشهورين فى عصر الثورة الفرنسية. (المحقق)

(٢) صرحت فتاة أوروبية جميلة وشابة بأن العربى لا يكذب أبدا، وهى فتاة ليس لها أى ميول تجاه المصريين المسلمين، ولكنها فقط كانت ترغب فى أن يشهد موظف مصرى مسلم عما قرره فى عملية تجارية تهم السيدة الجميلة الشابة.

ومن الصواب أن نستثنى هؤلاء الذين فسدوا بسبب علمهم مع خائنى العهود من الأوروبيين أو الشرقيين أو الغرباء الذين يستعرضون ثراءهم؛ وهم غير جديرين بالاحترام، إذ يعاملون المصريين بفظاظة واحتقار هؤلاء الخدم لا يعترفون أبدا بالحقيقة ويكذبون دون أن يهتز لهم طرف، لكى يخلصوا أنفسهم من أى موقف. ويكذب أيضا الفلاحون فى معاملاتهم مع الأجانب والمرابين الذين ساموهم المر محتمين بالقنصليات. وهم لا يصدقون أيضا مع الأوروبيين واليونانيين الشرقيين عندما يمثلون أمام المحاكم المختلطة التى لا يثقون بها مطلقا. وبرغم هذه التحفظات فيجب أن نقول إن الفلاحين بصفة عامة صادقون فى كلامهم وفى تصريحاتهم أمام العدالة. وفى هذا المجال فإن المحاكم المختلطة كانت تقف إلى جانبهم بدلا من الوقوف ضدهم(*).

ونحن مقتنعون أن هذه المحاكم تبدو لهم تقريبا كما لو كانت محاكم أجنبية وأوروبية، حيث يجدون على منصاتها أغلبية أوروبية من القضاة ورئيس محكمة أوروبى أو أمام قاض منتدب واحد. ولا يسمعون فى الجلسة إلا لغات أجنبية والعربية تأتى من خلال المترجمين، وهؤلاء فى الأغلب يونانيون وسوريون، ويرون ممثل النيابة (عربيا أو تركيا أو مسيحيا شرقيا) قابعا فى الطرف الآخر لمنصة المحكمة، أما كاتب الجلسة الأوروبى الذى يدوّن كل ما يدور، فهو يبدو لهم شخصية أهم من ممثل النيابة ويرون أيضا فى المحاكم التجارية تاجرا مسلما لا يعرف إلا العربية فى مواجهة تاجر أجنبى. كما يلاحظون أن الأحكام تصاغ بلغة أجنبية، وكذلك الاستدعاءات والمطبوعات مرفقا بها ترجمة أو ملخصا عربيا. وعليه فمن حقهم أن يتصوروا أن القضاة الوطنيين ليسوا إلا ممثلون صامتون أو على الأكثر مساعدون للقضاة الأجانب الذين بالرغم من أنهم لا يقبلون الرشوة، فإنهم يميلون إلى الأجانب مثل القناصل القضاة السابقين، لا يتعاطفون مع أهل البلاد وأخيرا فإذا كان هؤلاء القضاة غير المخلصين القادمين عبر البحار يقيمون

(*) إذا وضعت أحكام المحاكم المختلطة فى الميزان، نجد أن كفة ظلمها للفلاحين ترجح عن الكفة الأخرى. (المحقق)

عدلا جزئيا، فإنهم أيضا يطبقون قانونا أجنبيا غير معروف وليس القانون الإسلامى أو قانون البلاد. وهكذا نفهم أن المحاكم المختلطة لم تكن توحى بالثقة للفلاحين الذين يتبنون الصمت كشهود، ويمتنعون عن الاعتراف والشرح والدفاع عن أنفسهم، ويبدأ الشهود بإعطاء إجابات غير صريحة، وفى هذه الحالة يجب دفعهم ليقولوا ما يعرفون. وفى الغالب فإن المتخاصمين الذين لا يدلون بأقوالهم تحت القسم، يرفضون الرد على الأسئلة الموجهة إليهم، مدعين أنه على الطرف الآخر أن يثبت ما يقوله. ولكن فى الأغلب فإن الشهود يضطرون لذكر الحقيقة بأمانة وإخبار المحاكم بها حتى لا يتورطون، وأحيانا فإن القضاة المختلطين قد يُعبّرون عن رأى مناهض، وذلك لأنهم لم يُدخلوا فى حسابهم الصعوبات التى يواجهها المترجمون، ولأنه أيضا ينقصهم الصبر وفهم النفوس وفى الواقع فإن المترجم لا يذكر ما هو طلب القاضى، ولا رد الفلاح بشكل جيد، لأنه لا يعرف منذ البداية موضوع القضية ويفهم التحقيق بشكل سيئ مثل القاضى والفلاح. كما أن إعداد التحقيق أمام المحاكم المختلطة هو الآخر سيئ لغاية، ولا يعتنى المحامون بدراسة الوقائع، ويكتنف التحقيقات الغموض، وسوء الفهم، لدرجة أن الفلاح لا يفهم منها شيئا، ولا يستطيع الإجابة عن الأسئلة الموجهة إليه. وينتج عن هذا بطبيعة الحال إجابات متتابعة تتغير بشكل عشوائى، وأحيانا تتناقض تناقضا تاما. ولا ننسى أن استجواب شهود من الطبقات الدنيا هو أيضا فى أوروبا أمر عسير يتطلب الكثير من الصبر والمرونة، ويجد القضاة الأجانب فى مصر صعوبة كبيرة فى استجواب الفلاحين المصريين. وسريعا ما يعتقد القاضى بكذب المتهم، وحتى إذا لم يكن هناك سوء فهم.

الأمانة

بصفة عامة فإن أمانة المسلمين المصريين لا تقل عن صدقهم يستثنى من ذلك الذين فسدوا بخدمتهم للأجانب وعلى كل فإنهم يكتفون بسرقات صغيرة واختلاسات منزلية، أو باقتطاع جزء من ثمن المشتروات سرا، إذ يعتبرونها

عمولة. وفى هذا المجال لا يجب أن نخلط بين المصريين والنوبيين الـذين لـديهم ميلٌ أكبر للسرقة. ولا يمكن أن يتطرق الشك إلـى أمانـة المـصريين المـسلمين المتحضرين. أما بالنسبة للفلاحين فتجربة المحاكم المختلطة تسمح بتأكيد أنهم بصفة عامة أمناء فى التزاماتهم، ولا يحاولون إنكـار ديـونهم ولا يتهربـون مـن أداء واجباتهم. ويدهشنا أنهم يكذبون قليلا أمام قضاة المحاكم المختلطة فى مواجهة قسوة خصومهم. ويعترفون بصفة عامة ببصمات أختامهم الموجـودة علـى المـستندات المقدمة ضدهم، ويُقرون بالمبالغ المسجّلة التى عليهم أن يتحملوها دون أن يحتجـوا بأن المبلغ المسجل أكبر من المبلغ الذى استلموه على سبيل السلف، بالرغم من أنها تتضمن الأرباح الربوية العالية جدا[1].

الحياة العامة

وللأسف فإذا كان المصريون المسلمون أمناء فى حياتهم الخاصة فهم ليسوا كذلك فى حياتهم العامة[2]، حيث يسود الاختلاس والبقشيش فى الإدارة وفى مجـال العدالة والحقيقة فإن الحكومة تركية، إذ يكثر الأتراك فى تكوينها مثلما يكثر الأقباط من الكتبة والمحاسبين فى الإدارة. ويمكننا أن نتـساءل هـل الـسلوك الحكـومى والإدارة سيكون أفضل من ذلك، لو كان هناك باشا مصرى خليفة للنظام المملوكى يحكم المصريين المسلمين مستبعدًا الأتراك والأقباط؟ من الصعب الإجابة عن هـذا السؤال ولكن من المؤكد أن هذه الرذيلة موضع الكلام شائعة عندما يعملـون فـى الحكومة أو فى الإدارة العامة أو فى الإدارات الخاصة التى تشبه إدارات الدولة فى طبيعتها.

---

(١) حدث ذات مرة أن اكتشفت المحكمة أثناء الجلسة أن المرابى اشترط على الفـلاح دفـع ١٢% شـهريًا تضاف إلى قيمة القرض. ويسأل القاضى كيف توافق على دفع هذا الربح المرتفـع جـدًا؟ ألا تعلـم أن القانون لا يسمح لك به؟ لقد وافقت أجاب الفلاح، لأنه فى هذا الوقت كنت فى حاجة شديدة للنقود، ولـم أعترض ولا يمكن الآن أن أرجع فى كلامى.

(٢) فى كل مرة يتكلم المؤلف مستخدما زمن المضارع فإنه يستخدمه دون إغفال التحسن الذى نشاهده منـذ أبريل ١٨٨٠.

إن الجباية وفرض الضرائب على الدخول هى أفضل وسيلة للثراء، وكانت الأمور تسير على النحو التالى أثناء حكم الخديوى السابق[١] ووزيره الذى انتحر الملقب بالمفتش[٢]. يسلم حاكم الإقليم إلى وزير المالية المبلغ الذى تطلبه الحكومة، وهذا المبلغ لا يصب فى خزائن الحكومة مباشرة، بل تستقطع منه نسبة ربح سرية يأخذها الخديو أولا ثم المفتش بعد ذلك ويهتم حاكم الإقليم بأن يوفر لنفسه مبلغا متواضعا لاحتياجاته الخاصة، وتفوق عليه كل من المأمور ومساعد المحافظ اللذان يتبعان السبيل نفسه. إن هذه الاستقطاعات بسيطة لأن القوانين غامضة ولأنهم يطلبون دفعات مقدمة ودفعات متأخرة، ولا يجرؤ دافعو الضريبة على السؤال لأن أحدا لا يسمعهم، والحكومة لا تقدم إيصالات، وفى النهاية فهم يعيشون فى ظل نظام تعسفى تسوده المحسوبية والرعب أما طرق الثراء الأخرى فهى عديدة. فالموظفون لا ينفذون الأعمال كما يجب، وبالتالى تكون رخيصة ويحتفظون لأنفسهم بفروق الأسعار. والذين لديهم طلبيات مطلوب تسليمها يدفع لهم الممول سرًا مبلغا كبيرًا حتى لا يتشددوا فى جودة الأشياء الموردة وكميتها، ويعرف المستخدمون المكلفون بأداء مدفوعات لأشخاص كيف يحتفظون لأنفسهم بجزء صغير من المبلغ يبدو عادلا بمقتضى الحق الطبيعى فى البقشيش، أو أنهم يدعون أن هذه الخصومات ما هى إلا مصاريف، ويؤجلون الدفع مدعين أن المبلغ المطلوب لم يصل بعد، أو الإيصالات غير موجودة، أو أن الموظف المختص غائب، أو يتناول غداءه أو يُصلى، أو أن الموعد المحدد للعمل قد فات حتى ييأس هذا المسكين ويتقبل مبلغا أقل من المفروض دون أن يبدى أى ملاحظة. إن الاستمهال والتأجيل إلى الغد (بكرة) وسيلة فعَّالة ومناسبة لترويض الجشع المعلن. وأيضا فإن موظفا تفرض عليه وظيفته القيام بعمل ما فى وزارته لا يتحرك قبل أن يتسلم سرًا ما يعتقد أنه حقه. فالتعينات فى الوظائف المربحة أو حتى الوظائف

---

(١) الخديو إسماعيل. (المحقق)

(٢) هو إسماعيل صديق ولم ينتحر وإنما تم التخلص منه بواسطة الخديو إسماعيل؛ إذ خشى من أن يلقى عليه تبعات الأزمة المالية فى حالة مثوله أمام القضاء المختلط ولم يكن اصطلاح الوزير يستخدم فى مصر آنذاك وإنما مصطلح الناظر. (المحقق)

الشرفية والتوصيات التى تؤثر على التعينات أو تقوم بها، هى منبع لا ينضب من البقشيش وتقديم الموظف الأصغر البقشيش للموظف الأكبر هى أيضا وسيلة ممتازة فإذا لم تكن كافية، فإن هذا الأكبر يصبح غائبا أو مشغولا أو لا يستطيع المقابلة[١].

إن إمبراطورية البقشيش فى مجال العدالة تُعد أخطر من ذلك، فالقضاة فاسدون والشهود يمكن شراؤهم، واتضح الأمر بالنسبة للقضاة، وقد تباكى المصريون المسلمون المتحضرون على هذا الوضع ولم يخفوه بالرغم من أنه لا يمكن إلقاء الخطأ على الأتراك أو الأقباط[٢]. أما فيما يتعلق بشراء الشهود فليس من الضرورى أن نبحث بعيدًا عن هذا الوضع، فإننا نجده على باب المحاكم المحلية[٣]. ويمكن الشراء بثمن متواضع، ويبدو أن القضاة لا يستاءون كثيرًا من هذا الوضع، فهم معتادون على تقبل الشهادات المشتراة دون تعليق.

وبلا شك فإنه لا يمكننا أن نوصم بالعار انتشار الاختلاس والبقشيش فى الحياة العامة، ففساد القضاة أمر بغيض على الأخص بالنسبة للنموذج المسلم. فالقاضى هو أداة العدالة الإلهية عندما يقوم بالعدل بين البشر[٤]، وأن الله يتحدث بلسانه وينتج عن ذلك أنه لا يمكن لقاض أن يستأنف حكم قاض آخر. ومع ذلك فلا يمكننا أن نسرع إلى الاستنتاج بأن الفساد يعم السكان المسلمين فى مصر دون أن نفحص الظروف ودون أن نشاهد ما حدث فى الماضى وما يحدث حاليا.

---

(١) وفيما يلى مثال مهم: تكفّل محام فرنسى بالدفاع عن فلاحين مصريين، وكان مكتبه كائنا فى وزارة العدل، وعيّن له الوزير شابا مصريا تعلم فى فرنسا مساعدًا له. وقد حدث أن هذا الشاب تقاضى بقشيشا من فلاح مكافأة له على الجهد الذى يبذله لعرض قضية الفلاح على المحامى.

(٢) تتداول الأوساط الأوروبية قضية القاضى العربى الذى تلقى مبالغ مختلفة من الخصمين الذين يحكم فى قضيتهما. فكان الحكم لصالح الخصم الذى دفع له مبلغا أكبر. وعلى ذلك فقد اندفع الخصم الذى خسر القضية نحو القاضى وأبدى دهشته، فقال له القاضى بهدوء إن خصمك دفع أكثر منك ولهذا فقد جعلته يكسب القضية، ولكنى سوف أُثبت لك أنى رجل أمين. إن كيس الذهب الذى منحتنى اياه لم ألمسه بعد فى درج مكتبى، وهاأنا ذا أعيده إليك.

(٣) مجالس الأقاليم التى كانت تتولى القضاء المحلى قبل تأسيس المحاكم الأهلية التى صدرت لائحتها فى ١٤ يونية ١٨٨٣. (المحقق)

(٤) المقصود أن القاضى عليه أن يطبق كلام الله أى حكمه، وأنه فى هذه الحالة يصبح هناك نص قرآنى لا استئناف له. (المحقق)

وأيضا فإنه يجب علينا أن نلاحظ أولا أن السلوك العام ليس دائما على مستوى السلوك الخاص، فالأول يتطلب ذكاءً أكثر ورهافة أخلاقية أكثر من الآخر. فنجد أن احترام الملكية الخاصة يسبق احترام الملكية العامة، وكراهية السرقة تأتى قبل التهريب، والمصريون أمناء فى حياتهم الخاصة قبل أن يستطيعوا مقاومة إغراء ممارسة وظيفة عامة مريحة تسمح لهم بقبول وتلقى مالا يستحقونه. فهم يخجلون من تلقى الصدقات أو الحسنات التى لا تستحق ما يقومون به من أعمال، ولا يخجلون من تلقى البقشيش نظير القيام بوظائفهم العامة. إن التجاوزات التى كانت موجودة فى أوروبا فى العهد السابق معروفة بالقدر الكافى. ألم يكن الدفاع عن القضايا بحجج تظهر بعد دفع الذهب؟ ولكن لم يعد القضاة فى أوروبا حاليا قابلين للفساد ولكن هل نعتقد أنه فى ظل النظام البرلمانى الذى لا ينتج عنه إلا وزراء عابرون وجهلة عاجزون، أن يظل الموظفون والمفتشون العاملون نزهاء لا يقبلون هدايا فى مقابل التعيينات وتقديم المنح والموافقات وإغماض العيون عن بعض الأشياء. وفى أوروبا وحتى اليوم فإن معظم الرجال لا يقتصدون فى إنفاق المال العام، ومعظم السيدات يمارسن التهريب، وهن على الأقل يستولين على القلوب وعلينا أن نتساءل عن ماهية الأخلاق العامة فى أوروبا إذا كانت لديها نفس المؤسسات الموجودة فى تركيا ومصر وإذا لم يكن تكوّن لدى شعوبها رويدًا رويدًا تقاليد من الآداب العامة؟ ولا ننسى أيضا أنه فيما عدا سلطة القرآن والقانون المتولد عنه، فإن الحكومة المصرية حكومة مستبدة، هذا الاستبداد الذى ينشأ عنه هبوط العزيمة ومفسدة الأخلاق. فالموظفون العموميون والقضاة لهم متاعبهم المالية، فمرتباتهم سيئة فضلا عن أن توزيع الوظائف العامة لا يتم فى إطار الصالح العام، إنما توزع على شكل هبات ومزايا، وبالتالى يحصل فيها المعينون أداة ربح لهم. إن دولة البقشيش فى مصر ليست مثل مثيلتها فى أوروبا. وفى الحقيقة فإنه ينظر إلى الهبة ذات القيمة بطريقتين مختلفتين أو بمعنى أدق متناقضتين فطبقا للأفكار البدائية تشرّف الهبة من تقدم إليه، ومن يتقبلها تكرما يسعد به فالأراضى تعطى للأقوياء كأنهم آلية، ويقبل الملوك الهبات على شكل ضرائب، فالآلهة تقبل وتفرض

التضحية على العباد الفانين، ولم تختف هذه الأفكار لدى الطبقات الشعبية في أوروبا، ولكنها استبعدت تماما بواسطة المفاهيم المرتبطة بأخلاقيات وأحاسيس الشرف الأكثر سموا. فطبقا لهذه الأخلاقيات فإنه من الأفضل ومن الأشرف أن يُعطى المرء ولا يتلقى، فالهبة تفرض واجبا على الواهب ولا تشرفه، فيرغب كل نبيل بالاستمتاع منفردا بكل ما يملك أو بثمرة عمله، فيخفى القيمة المالية للهدية التى يقدمها لأصدقائه، ويكتفى بذكر أنها تعبير مودة حتى لا يحرج أحدا، أما فى الشرق وفى مصر فالأفكار البدائية عن الهدية ما تزال باقية عند كل الطبقات الشعبية. وهكذا يندهش الأوروبى الذى يزور مصر من الطريقة التى يطلب بها الأطفال البقشيش سواء من المدن أو القرى فهم يطلبون بإلحاح شديد دون أن يبدو عليهم الشحاذة، ودون أن يستدروا العطف ودون أن تبدو عليهم المهانة، فهم فقط يحثون الأجنبى على أن يكون لطيفا معهم ويعطيهم قليلا من النقود التى يحملها. وبالمثل فإن من يرسل مبلغا أو شيئا ثمينا إلى موظف عام يعتبر هذا البقشيش هدية يطلب بها أفضال وعطف الرجل القوى ويدفعه إلى الاهتمام بقضيته، وهو لا يتصور أبدا أن الموظف سوف يقبل البقشيش دون يمس شرفه ودون أن يشعر بالخزى، ومن هنا يمكننا أن نشرح كيف يقبلها القاضى: فعندما يتنافس الخصمان ويفوز من قدّم هدية أكبر، فإن القاضى أداة العدالة قد أصبح وغدا أما بالنسبة للشهود المشترين المتواجدين على أبواب المحاكم، فلا يجب أن نعتبرهم مجرد شهود زور. فهم لا يقومون إلا بتكرار الكلام الذى أملاه عليهم المشترى، وذلك مقابل مبلغ من المال إنهم يشهدون على أساس صدق الآخر، ولا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مسئولون أخلاقيا عن حقيقة ما شهدوا به، إنما من طالبهم بالشهادة هو المسئول فى نظرهم فلا يقلقهم أن يعرفوا ما إذا كان ما يقولونه صحيحا أم غير ذلك. وحيث إن شهادتهم لا تفحص جيدا، ولا يعاد فحصها، ولا يستجوبون طويلا عن سبب معرفتهم بما يقولون، وعن تفاصيل ما يرددون، وعما لا يقولونه، ولا يطاردهم أو يضطهدهم أحد من الخصوم، أو حتى القاضى نفسه، فإن إحساسهم بفظاعة مهنتهم غير متيقظ إن فكرة الشهادة وحلف اليمين أمام القاضى ثقة فى

الآخرين موجودة فى أوروبا بين الأوساط الشعبية، فالإحساس بالحقيقة لديهم غير ناضج، وهكذا فى الأوساط المتدنية، شخص يؤكد ويحلف أن حدثا ما وقع أو لم يقع، ويعاونه فى ذلك أهله وأصدقاؤه الذين لم يروا شيئا مما حدث، وأمام القاضى لا يقولون إن هذا الرجل شهد بالحقيقة، إنما يقولون "أنا ضامن لهذا الكلام" ويكرّرون هذا القول. وفى حالة الضغط عليهم وحصارهم، فإنهم بالكاد يدركون الفرق بين ما يقولون وما ذكره الشاهد. وعندما يفهمون الوضع يُصبح من الصعب عليهم التراجع، وهل بعد ذلك نندهش من أن بعض الأغبياء المصريين يشهدون أيضا استنادا لكلام الآخرين(*).

إن القانون الجرمانى القديم يعطينا مثلا عن وضع شهود الزور الذين يحلفون ثقة فى الآخرين، وهؤلاء الشهود الذين كان عددهم اثنى عشر تقريبا شهدوا مع الخصم الذى كان يؤكد يمينه، فقد شهدوا ليس فقط بأن الرجل جدير بالثقة وإنما أيضا أنه قال الحقيقة، ولكنهم يتعرضون للعقوبة فيما بعد إذا ثبت كذبهم.

الصفات الأخلاقية

لا يمكن أن نكون غير محايدين إذا ذكرنا أن المصريين لا يتمتعون بصفات أخلاقية ممتازة فهم معتدلون فى المأكل والمشرب، وهم ليسوا بخشونة ووقاحة الجرمان، وليسوا غلاظاً أو حقودين، ولم يعتادوا على الانتقام أو الضغينة، فأخلاقهم دمثة ويتمتعون بالصبر والطيبة وحسن المعشر. فالآباء يدلّلون أبناءهم

(*) فيما يلى حالة مميزة وقعت أمام المحاكم المختلطة وللحقيقة فلم تكن هذه الحالة تخص مصريا إنما نوبيا ادعى طباخ بعد عدة شهور من ترك الخدمة أن سيده لم يدفع له مستحقاته، ولكى يؤكد حقيقة هذا القول الجازم، فقد طلب منه أن يثبت تاريخ انتهاء خدمته فى ١٠ محرم كما ذكر فى دعواه أو على لسان محاميه. وعلى ذلك فقد أتى محاميه بثلاثة رجال نوبيين كرروا بإخلاص أن زميلهم ترك الخدمة فى ١٠ محرم، ولكن أحدا منهم لم يستطع أن يذكر بالترتيب أسماء الشهور العربية، وحتى ذكر فى أى شهر هم الآن. وكان مستحيلا على القاضى أن يوضح لهم أنه لا يمكنهم الشهادة بما لا يعرفونه ولكنهم استمروا يرددون ١٠ محرم. وبذلك فإنهم يعتقدون أنهم يقومون بواجبهم ويقنعون أنفسهم بأنهم يشهدون ثقة فى كلام زميلهم.

ويعاملونهم بحنان، وفى المقابل فإن الأبنـــاء يحترمـــون الأب والأم ويحبونهمـــا. والعلاقات بين الزوج والزوجة ممتازة بصفة عامة فى العائلات الميسورة فى ظـــل النظام الطبيعى لوحدانية الزوجة. وفى الحقيقة فإن المرأة فى ظل نظام الخـــضوع تعتبر أن الإخلاص والطاعة من الواجبات الأساسية نحو الزوج، وإذا كان الـــزوج طيبا، فإن الزوجة تصبح مستعدة أن تحترمه وتعترف بجميل طيبته وبدون شك فإن الزوجات اللاتى تلقَّين قليلا من التعليم الابتدائى واللائى لا تُقدم لهن حياة الحريم إلا قدرًا قليلا من التسلية، يصبحن فى وضع لا يسمح لهن بأن يطلبن من أزواجهن كل ما يرغبن فيه، وعلى الأخص أدوات الزينة الشخصية. ولكن فـــى المقابـــل فـــإن الأزواج يميلون إلى تدليل زوجاتهم كما يدلِّل الأب ابنه، بينما الزوجات فى أوروبا يأخذن دورهن الصعب إلى جانب الرجل، ففى مصر يعتقد الرجل أن عليه أن يبعد عن زوجته هموم الحياة(*)، ولقد تباكت الزوجات المصريات على الأوروبيات لأن أزواجهن يحملونهن بالأعباء ويعاملونهن بقليل من الحنان.

ويعتقد الأوروبيون عامة أن فسادًا أخلاقيا ينشأ بالضرورة عن:

١- السماح بتعدد الزوجات والعلاقات غير الشرعية مع الإماء.

٢- حق الزوج فى طلاق زوجته.

٣- إجبار النساء على تغطية وجوههن، وإبقـــاؤهن فـــى إســـار فـــى الحـــريم وحراستهن عن طريق الأغوات.

٤- الفصل بين الجنسين فى كل أمور الحياة وهذا اعتقاد خاطئ، فأينمـــا كـــان التأثير السيئ، فإن نظاما أخلاقيا متشددًا يصاحب هـــذا النظـــام الـــشرعى ويجب أن نحترس فى ألا نخلط بين العلاقة غير الـــشرعية المـــسوح بهـــا والاختلاط غير المقنن الذى تدينه الأخلاق الأجنبية، ومثل هـــذه الحـــالات غير منتشرة فى المراكز الكبيرة للحضارة الأوروبية. فكل نظام اجتمـــاعى

(*) ذات يوم قال مصرى فى المحكمة المختلطة لزملائه الأوروبيين إن الرجل يجب أن يتحمـــل، والمـــرأة عليها أن تستمتع بالزواج.

مدعم بالدين والقوانين والعادات والأخلاق له سلوكياته الخاصة بـــه. وفـــى نفس الوقت يمكن احترامه وإساءة استعماله فلا ينهار أى نظـــام إلا بكثـــرة اختراقه، وخطورة سوء استغلاله وانفلات المعتقدات الأخلاقية المصاحبة له وفى مصر فإن الزوجات الخائنات، والعلاقات السرية، واغتصاب الحريم، وتعدد العشيقات، وتعدد الزوجات المتتابع غير المحدود والذى ينـــتج عـــن سوء استغلال حق الطلاق، جميعها ليست ظواهر عادية أو طبيعيـــة فـــى مصر، ولكنها استثناء مرفوض، فالنظام القـــديم مـــازال قائمـــا، فـــالمرأة المصرية تعتبر عزلتها وحراستها وحجابها ليس تعذيبا لها، إنما هى قيـــود مناسبة وطبيعية لحريتها. فهى تلوم زوجها إذا فك عزلتها ودعاها للجلوس إلى مائدة الطعام مع أصدقائه، فهذه الدعوة تعنى بالنسبة لها إعلانـــا بعـــدم اهتمام زوجها بها كلية. وتعدد الزوجات للزوج لا يجرح أية واحدة مـــنهن بشرط أن يعدل بينهن طبقا للقانون وهن لا يتحملن الزوجـــة الخامـــسة(*)، ولكن لا يعترضن على العشيقات من الإماء الذى يسمح به القانون للرجـــل وربما تعانى من حق الزوج فى طلاقها، ولكن هذا لا يعمل على تخليها عن الإخلاص. وعندما تصل الفتاة إلى السن المحددة فإنهـــا تخفـــى وجههـــا لا لأنهم يرغمونها على ذلك، بل هى تتحجَّب بفعل الحياء تماما مثل الأوروبى الذى يرتدى ملابسه قبل الخروج من غرفة النوم. فالوجه بالنسبة لها هـــو الجزء من الجسم الذى من المهم حجبه عن عيون الرجال فيما عدا الـــزوج والمحارم. وفى حالة ما إذا حدثت مفاجأة فالمرأة تغطـــى رأســـها وتخبـــئ وجهها باليدين، وذلك لأنها تخجل من أن يتعرف عليها رجل غريـــب، وأن يشاهد جزءاً خاصا من جسدها.

ومع ذلك فهل صفات المصريين الممتازة لها جانبهـــا الآخـــر؟ ألا تـــرتبط عذوبتهم بهذا الجبن الذى يتهمهم به الأتراك؟ ألا يتحولون إلى الشدة عندما تُخرجُهم من ضعفهم، وتُوكل إليهم أعمال ذات سلطة ما؟ وأخيـــرا أليـــسوا رغـــم رقـــتهم

(*) لا يحق للرجل أن يتزوج بزوجة خامسة إلا إذا طلق واحدة من زوجاته الأربعة. (المحقق)

الطبيعية، صاخبين يتشاجرون ويتحاربون ويعاندون؟ حقيقة فإننا نرى المصريين من الطبقات الدنيا: الحمالين والنوتية والعربجية والخدم يصرخون سريعا ويحدثون ضجيجا بمجرد استثارتهم ونشاهد غالبا فى شوارع القاهرة مصريين يبدون كما لو كانوا متشابكين فى صراع يائس، ويرفضون ترك بعضهم البعض ولكن كل هذا يحمل علامة البراءة الشديدة فالحركات الصاخبة للنفس والجسد والصوت كلها من نصيب الطبقات غير المتحضرة المنحدرة من عرق حام فى بلاد حارة. هؤلاء المتصارعون المعاندون لا يحدثون ضررًا لأحد كما لو كانوا أطفالا. وعندما تنتهى المعركة يتصالحون سريعا وعلى أى الحالات لا يحملون ضغينة لأحد.

وحينما يتولى السلطة الضعفاء والموتورون، يتحولون غالبا بدورهم إلى طغاة وربما أنهم لم يعرفوا إلا القوة الغاشمة، فيصعب عليهم أن يكونوا أفضل من الذين كانوا يعلنون فظاظتهم وقسوتهم. وعندما يجدون أنفسهم فى موقع عال يبدو له فى طفولتهم وشبابهم بعيد المنال، حيث لم يتوافر لهم من سند إلا التقاليد ونموذج الآباء، عندئذ يفقدون توازنهم، وينتابهم الدوار. وبصفة عامة فالميزة التى لم يمارسوها إلا فى دائرة ضيقة وبدون حرية، حركة يصعب الاحتفاظ بها لفترة طويلة، عندما ينعمون بحرية وسلطة لم تتح لهم من قبل. ومن الصعب أن يصبح محدثو النعمة أصحاب فضيلة وكرم، خصوصا إن لم يكن ارتقاؤهم بطيئا وناشئا عن الدراسة والعمل، إنما كان منحة مفاجئة من مستبد انتشلهم من العدم. وبذلك يصبح عليهم ألا يصبحوا مستبدين أشراراً غير رحماء. ولا يستثنى المصريون من هذه القاعدة فلنفترض أن فلاحا أميناً طيب الأصل التحق بالعمل عند لانيادو Laniado أو بابا دوبولو Papadopoulo أو عند مالك أوروبى أو فى الحكومة المصرية وكُلِّف بمراقبة فلاحين آخرين وبالحصول منهم على كل ما عندهم، فإنه نادرًا ما يقاوم صعوبة الإغراء باقتطاع جزء لنفسه، وربما يتلذذ باضطهادهم ودهسهم، وهم كانوا بالأمس القريب مثله وإذا قدَّم الحاكم إلى الفلاح وظيفة مدير أو وزير المالية، فإنه يصبح أسوأ من الطغاة. وهكذا فإنه لا يجب أن نندهش من مقولة أن الأتراك أفضل من العرب فى الحكم فقبل أن يمارس الأتراك سلطاتهم فى مصر

كان لديهم شعور بالأرستقراطية والتعالى على سكان البلد. فهم مواطنو الخديوى، ولم يعانوا أبدًا من الاحتقار مثل المصريين. فالتجربة التعيسة التى رأيناها غالبا من المصريين المتواضعى النشأة الذين ارتقوا إلى السلطة ليست دليلا ضد قيمة الشعب المصرى. فمن غير الصعب أن نجد أمثلة لمصريين أذكياء ومتعلمين خرجوا من بين صفوف الفلاحين، ولكن تحسنت ظروفهم مع جودة عملهم وظلوا رغم ارتقائهم أمناء وآدميين.

وأخيرا لم يكن يحق للأتراك وصف المصريين بالجبن، لأنهم هم أنفسهم كانوا من الطغاة منذ عصر محمد على علاوة على ذلك هل يمكن إذا نظرنا إلى التاريخ الطويل من القمع الذى مارسه ضدهم هؤلاء، وإلى عجزهم التام الذى وصلوا إليه فى ظل الحكومة الحالية، وإلى طبيعة البلد التى لا تمنعهم فقط من أن يقفوا خلف الأبواب ومن الهرب وحتى من الاختفاء، فهل يمكن أن نضيف إلى حساب جبنهم تخاذلهم واستسلامهم للمتجبرين؟ وهل مسموح لنا أن نندهش من أنهم يخشون الهراوة فيغدقون التحيات على ظالميهم، وعلى المقربين من الخديو، وأنهم يغازلون رئيس أغوات الملكة(*)، هذا الرجل الحقير الشرير الذى لقب بالأغا وصاحب الفخامة؟ فعلى العكس يجب أن نمتدحهم لأنهم استطاعوا رغم كل شىء أن يحفظوا كرامتهم ففى البلاد التى لا يسودها الاستبداد وتتمتع بالديمقراطية نجد العائلات التى تنسب لنفسها أهمية، بالإضافة إلى سلطتها الاجتماعية، ونجد الذين يطالبون باحترام شرفهم واستقلالهم، ونجد كذلك مراكز لمقاومة سوء استغلال السلطة ولكن فى مصر لم تتكون مثل هذه العائلات، فالشعب كله يتكون من أفراد يتساوون فى العجز، وهذا أيضا ليس خطأ المصريين، فمن الملاحظ أنه من بين العائلات التى تتمتع ببعض اليسر، بدأ يتولد عبر الأجيال شعور أرستقراطى. وعلى أى الحالات فلا يجب أن نطبق الأفكار الغربية عن الجبن والتدنى على

(*) زوجة الخديوى. (المحقق)

المصريين، فهم يتمتعون برقة وتواضع شرقى يصل إلى حد احتمال الإهانة والضرب فى صمت دون احتجاج أو مقاومة(١).

كما يجب أن نذكر كذلك بعض العيوب الثانوية من التى تتسم بالعبثية وينقصها الجدية التى ينسبها بعض المؤلفين الأوروبيين للمصريين:

أ- المصريون يكثرون من السب والإهانة واللعن، وهذا بالفعل عيب ولكن عيب ناشئ عن نقص حضارى، وهو أمر بدائى وسوقى وفاقد للذوق وعامى ولكنه ليس بالشر أو الشناعة فضلا عن أن هذه الرذيلة لا تعد وقفا على الشعب المصرى، فمن الضرورى أن نفرّق فى مصر أو البلاد الأخرى بين القوم المتحضرين والطبقة المتدنية، كما لا يجب أن ننسى أن السب والإهانة تضعف قيمتها من كثرة استخدامها(٢)، فلتذهبوا لتسمعوا الطبقات الدنيا من الفرنسيين والجرمان.

ب- المصريون لا يشبعون من الذهب والفضة، وبخلهم شديد.

ج- الفلاحون لا يدفعون الضريبة قبل أن يضربوا، ويفتخرون بآثار الضرب على أجسادهم، ويعتبرون أن الذى يدفع دون أن يضرب جبان ويفقد أهليته عند الجنس اللطيف.

إنه لشعور بدائى ذلك الألم الذى يشعر به البعض عندما يفقد ما يملكه من معادن نفيسة، ولا يظهر هذا الإحساس عند فلاحى أوروبا مثلما هو عند فلاحى مصر فإذا كان الفلاحون لا يحبون دفع الضرائب، ويتعرضون للضرب فى سبيل

---

(١) قال لين فى كتابه (المصريون المحدثون) "لقد شاهدت الكثير من الوقائع التى تدل على تسامح جزء كبير من الأفراد من الطبقة الوسطى إزاء سبهم بكلمات خارجة، وغالبا ما سمعت مصريا يقول، عندما أتلقى إهانة من إنسان يماثلنى فإن الله يكافئنى، فالله يكافئ الطيبين" "اضربنى مرة أخرى" هذا المصرى يطيع كلمة المسيح" "لا تقاوموا الشر" إذا ضربك على الأيمن فأدر له خدك الأيسر" ذلك القول الذى لم يفهمه الأوروبيون جيدا، ولكن فهمه اليهود الذين كانوا يسمعون يسوع، وفهمه المسلمون.

(٢) يذكر لوتك الألمانى فى كتابه عن مصر (الجزء الأول ص ٧٣) أن الأب دون أن يفكر قليلا فيما يقول يلعن أبا ابنه. ومن المؤكد أن هذا السبب عادى جدا أو قليل التأثير، فهو ينطق به دون تعمق إذ يعود عليه دون أن يلاحظ ذلك.

ذلك، وحتى يدفعوا أقل مبلغ ممكن، وذلك لأنهم يدركون أن هذه الجباية تتم لحساب من في السلطة، وهي نوع من الابتزاز الذي لا يوزع بالعدل، ولا يعود بشيء على دافع الضريبة ونعرف أنه في أوروبا لا تدفع الضرائب لإعداد موائد الملك وحاشيته، ومع ذلك اذهب لترى بأية طريقة سيئة يساهم الناس في أوروبا في التكاليف العامة. لقد أخطأ كل من عاب على المصريين وأطلق اسم البخل على شُح ناشئ عن أنهم لم يكسبوا بعد القدرة على تذوق الفخامة وتقليد الأوروبيين، ولكنهم حققوا تقدما ملموسا في ذلك المجال في عصر إسماعيل. وفي المقابل لا يمكننا القول إنه ينقصهم كرم الضيافة، وأنهم يتصدقون كرها وبدناءة. إن ما يعيبون به عليهم هو في حقيقته صفة طيبة أفضل من الولع بالإنفاق الذي يسود أوروبا. كما يدعون أن البائعين يسعون دائما للبيع بسعر مرتفع جدا ولا يخفضونه إلا بعد فصال، وهي الطريقة القديمة للتجارة كذلك نلاحظ أن الحوذيين والمراكبية... الخ، يطلبون أثمانا باهظة إذا لم يتم الاتفاق معهم مسبقا ألا ترى نفس الشيء يحدث في أوروبا وأخيرا فإنهم يقولون إن الحوزيين والمكاريين والمرشدين لا يقنعون أبدا بما يعطى لهم من بقشيش. وهذا يرجع إلى أنهم يريدون الحصول على أكبر قدر ممكن منه، ويعتبرون أن الكرم دليل الثراء. ومع ذلك فإننا يجب أن نلحظ أن تشدد المصريين في طلب البقشيش يقل مع المصريين عنه مع الأجانب غير المسلمين الأغنياء الذين يجب استغلالهم بلا رحمة.

د- المصريون جاحدون، وهذا أيضا اتهام لا أساس له من الصحة، فالمصريون قد لا يقدمون الشكر بشكل كاف، ولكنهم يكثرون من المجاملة ويمتنعون عن تقديم الشكر عندما تبدو لهم الخدمة المقدمة إجبارية طبقا لتعاليم القرآن(*). وأنها من الطبيعي أن يؤديها كل فرد إلى الآخر دون أن يفكر فيها الأوروبيون، وعلى الأخص يرهق

(*) القرآن الكريم يحتوى على العديد من الإيحاءات الإيجابية العميقة الأثر في وجدان المصريين، وهو يشير إلى أن الفضل كله بيد الله، وأن الإنسان كلما شكر الله زاده من عطاياه "لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم آية ٧. ومن المتداول أنه عندما يشكر إنسان آخر يرد عليه بقوله "الشكر لله". (المحقق)

الفرنسيون أنفسهم من الشكر على أشد الأشياء تفاهة وهذه مسألة سلوك وليست موضع عواطف.

هـ- المصريون قذرون، وعلى هذا الاتهام يجب أن نرد ببساطة شديدة بأنه ليس صحيحا، ومن المسموح به أن نؤكد دون أى تدخل فى تفاصيل متعلقة بالمسكن والملبس والنظافة الشخصية ونظافة المطبخ، أنه لا توجد فى مصر قذارة، والنظافة مثلها مثل ما هو موجود فى أوروبا فالأطفال الصغار الذين يغطى الذباب أعينهم، هم حالة استثنائية وهى ليست بسبب قذارة الأهل فنظافة الأطفال وثيابهم والعناية بهم ترجع فى شمال أوروبا إلى الحنان الخالص، ولكن فى مصر على العكس فإنه يتم تركهم على حالتهم الطبيعية ويعتقدون أن النظافة إجبارية عندما يصبح الطفل شابا. وهنا أيضا فالأمر مجرد اختلاف سلوكى أما بالنسبة للذباب فلا يوجد إلا علاجان فعَّالان: إغلاق عيون الأولاد بوضع غطاء للرأس على شكل واقى من الذباب أو بوضعهم أثناء النهار فى غرف مظلمة لا يدخلها الذباب، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا لدى العائلات التى تتمتع بسكن مناسب.

و- المصريون يعاملون الحيوانات بقسوة. ربما ينبع هذا الاتهام من الطريقة التى يعامل بها الحوذية حيواناتهم، حيث يضربونهم ويثقلون أحمالهم دون مراعاة لإرهاقهم أو لجروحهم كما لاحظ السائحون بصفة خاصة فى القاهرة سوء معاملة المكاريين لدوابهم. ومع ذلك فإن هذا يعتبر أمرًا استثنائيا فلا يقوم بها إلا الأشخاص الذين يستغلون الحيوانات بغباء فالمصريون بصفة عامة لا يسيئون معاملة الكلاب أو القطط أو الحيوانات الأليفة: الجمال الخيل الحمير والجاموس... إلخ، وقبل اتهام المصريين يجب علينا أن نتذكر الطريقة السيئة التى تعامل بها الحيوانات فى أوروبا من الأولاد والأفراد ذوى المستوى المتدنى.

الظروف الاجتماعية

وننتقل الآن من مزايا المصريين إلى ظروفهم الاجتماعية:

الحرية

يكفى أن نتذكر أن موضوعات الحرية والاستقلال والضمانات لم تطرح بعد فى مصر فالبرلمان المصرى لم يكن حتى ذلك الحين إلا تمثيلية [١] ولا يوجد فى مصر غير السلطة المطلقة. ومع ذلك فلا يجب أن نتصور أن الخديو يستطيع أن يفعل ما يشاء فهو مقيد بالقرآن[٢] مثله مثل السلاطين والأمراء المسلمين، بالإضافة إلى أن نظام التشريع والمنشآت ذات الطابع الدينى تتمتع بنفس سلطة القوانين والقواعد الدينية. ومن الصحيح أن نقول إن مصر سمحت ببعض الحريات أكثر من تركيا وذلك بسبب التأثير الأوروبى لا غير.

ويجب أن نضيف لملاحظاتنا أن ضعف الإرادة البرلمانية لدى السلطان الحالى أثناء الحرب التركية الروسية[٣]، جعلت المصريين المستنيرين وعلى الأخص الذين تأثروا بأوروبا دون أن يحبوها، تتملكهم الرغبة فى أن يكون لديهم برلمان حقيقى. فيقولون نحن فقط نريد برلمانا مختلطا يكون فيه الأوروبيون أقلية على أن يبدأ الأوروبيون بالكلام بصوت عال عن كل ما نكتمه فى قلوبنا، وأن يبدعوا المعارضة التى ننضم إليها صامتين بالتصويت معهم[٤].

---

(١) اقتصر البرلمان على مجلس شورى النواب، وقد كانت له المواقف الإيجابية. (المحقق)
(٢) لم يكن الخديو مقيدًا إلا فى حدود ضيقه. (المحقق)
(٣) الحرب الروسية التركية (١٨٧٧-١٨٧٨). (المحقق)
(٤) لقد كان للمصريين الصوت المسموع فى مجلس شورى النواب إبان الفترة الأخيرة من حكم إسماعيل، نظرا للظروف الصعبة التى كانت تمر بها مصر، وقد انعكس ذلك على مناقشات المجلس، وشجع المثقفون هذا الاتجاه، وخاصة فى الصحافة. (المحقق)

المساواة

تتفوق المساواة على الحرية في مصر، فمنذ زوال المماليك، الكل متساو أمام القانون فيما عدا السلطة الاستثنائية للحاكم الذى هو نائب عن السلطان وتوارث الحكم وكل فرد يمكنه أن يقاضى أى فرد آخر فلا توجد امتيازات قانونية ويرجع سوء معاملة المحكومين أو ظلمهم إلى ضعفهم وعجزهم عن المقاومة، فإذا حصلوا على استثناءات أو أى امتيازات أخرى، فإن الأمر يتعلق بما يتمتعون به من تأثير وليس بسبب الحق، فالقانون المدنى وقانون العقوبات واحد بالنسبة للجميع. وتستحق نفس الضرائب على الجميع بصرف النظر عن مهنة دافع الضريبة كما لا توجد امتيازات قانونية فيما يتعلق بالسخرة أو الخدمة العسكرية، بالرغم من أن الفلاح هو الذى يتحمل وحده تبعتها.

ولا يعرف المجتمع المصرى الامتيازات الطبقية التى نجدها فى أوروبا فالألقاب ليست وراثية ولقب باشا أو بك الممنوح إلى المقربين من الحاكم وكبار الموظفين المدنيين والعسكريين هو لقب شخصى. فالفرق فى الثروة والمهن والعلاقات العائلية لا تبعد الناس بعضهم عن بعض مثلما يحدث فى أوروبا. فالمرء يرتفع أو ينخفض فى السلم الاجتماعى دون أن يكون لذلك تأثير على المستقبل ولا يتشكل السكان من العديد من المجموعات المختلفة فى الرتب والقيمة الإنسانية، وفيما عدا غطرسة أصحاب السلطان وخنوع من لا سلطان لهم، فإن شعورًا بالمساواة لا نعرفه نحن فى أوروبا يسود مصر، حتى الرق لا يقلل من قيمة العبد ولا يجعل منه كائنا أقل من الآخرين مثلما كانت العبودية فى الأزمنة القديمة. فالعبد المعتوق يأخذ مكانه فورا دون تحفظات بين الأحرار إن هذه المساواة الاجتماعية تترك لدينا نحن الأوروبيين تأثيرا محببا، وبالأحرى فإنه فى مصر كما فى الشرق بصفة عامة يرتبط الناس بعضهم ببعض بعدم المساواة الحقيقى الذى نجده فى أوروبا وعلى الأخص فى شمالها فيعيش الكبار بطريقة أكثر بساطة(*)

(*) من الملاحظ مثلا أن المصريين استمروا يستعملون أصابعهم فى الأكل كما فعل محمد، وأنهم حتى اليوم يترددون فى اتباع العادة الأوروبية فى الأكل وترك هذه البساطة التى ضرب لهم المثل بها الرسول.

وأقل فخامة وأناقة واصطناع، ولا نجد عند الصغار جلافة الحسد، وفظاظة العقل، وضيق الأفق، والخشونة والرعونة والغوغائية التى تجعل من الطبقات الدنيا الأوروبية فئة مرذولة، فلدينا طبقية أكثر مما لدى المصريين وبلا شك فإن الدين الإسلامى قد ساهم فى الحفاظ على هذه المساواة البشرية التى لا يمكن مقارنتها بالمساواة السياسية التى تدعو لها الديمقراطية. حقيقة إن المسيحية حبّذت المساواة الاجتماعية بشكل لا يقل عمًا فى الإسلام، ولكن المسيحيين مع أنهم اعترفوا بتساوى البشر أمام الله وفى الحياة الأخرى، إلا أنهم لم يطبقوا هذه المساواة فى العلاقات الأرضية بين البشر، وفى المؤسسات الاجتماعية.

ومع ذلك فإن المساواة الاجتماعية التى تسود لدى المصريين لها وجهها الآخر، فهى تستبعد الشعور بالأرستقراطية أى الوعى بوجود فئة نبيلة تنبع من التقاليد العائلية، وتفرض على كل فرد من أفراد العائلة سلوكا معينا فى حياته فى المُثل والمبادرة والتفانى فى خدمة الوطن والصالح العام. وفيما يخصه ويخص المصريين الآخرين، فإن وجود مثل هذه الطبقة الأرستقراطية يمكن أن يؤدى إلى فائدة عظمى لمصر، وخصوصا وأنها كان من الممكن أن تشكل مركزا لمقاومة الاستبداد، مركزًا لأخذ زمام المبادرة بين أفراد الشعب المحبطين والبائسين، مركزًا للشعور القومى والوطنية. ومع ذلك فإننا نلحظ أنه منذ اختفاء المماليك بدأ ينمو شعور أرستقراطى لصالح الاستقرار العام والخاص، وربما بفضل الاحتكاك بأوروبا، فقد بدأ العديد من أبناء العائلات التى عاش جيلان منها فى يسر وحصلا على قسط من التعليم وشغلا وظائف جيدة، يرددون "نحن أبناء عائلات محترمة"(*).

هكذا بدأت أفكار التمييز الوراثى تتسلل. فقد أطلق لقب بك على أبناء الباشوات (وليس الأحفاد) من قبيل التأدب، وبدأت الألقاب تنتشر كأسماء العائلات وحدث هذا التجديد على النحو التالى: بدأ الابن يستخدم لقب أبيه بدلا من أن

(*) عرفوا باسم "الذوات". (المحقق)

يستخدم لقبه هو، والحفيد يستخدم لقب أبيه وجده وفضلت كثير من العائلات المحترمة إطلاق اسم عائلة على أسرتها. ومن المسموح به أن نأمل أن هذا الميل الأرستقراطي سوف يترتب عليه نتائج جيدة. وحين تقترب العائلات المحترمة بعضها من البعض، سوف تشكل حاجزا ضد الاستبداد، ورأيا عاما يسمع له ويؤثر على الحكومة ويمكنها أيضا أن تشكل نواة للمقاومة ضد التأثير الأوروبى المنحل والمخرب. نواة لتنمية الوطنية لا تقلد أوروبا، وإنما تستعير فقط الجانب الجيد.

التنظيمات الاجتماعية والمؤسسات

لقد تعلم المصريون فى مدرسة الاستبداد الكريهة، ولكن لا يجب أن نتصور أنهم فى المقابل لم يلحقوا بمدرسة النظام الاجتماعى وأنه ينقصهم التنظيم والإدارة والمؤسسات والقوانين المماثلة الموجودة فى أوروبا والمشهور عنها أنها لا تنفصل عن الحضارة. ومن الخطأ أن نعتقد أن الاستبداد يلغى الرسميات والقواعد، وأنه يكسرها مؤقتا ويزعزعها من حين لآخر.

أولا يوجد فى مصر نظام قضائى، وكبير قضاة يقيم فى المحكمة فى المدن الكبرى والقطاعات المهمة فى الأقاليم. ويتبعه فى موقع أقل منه العديد من قضاة الدوائر والأحياء من أصحاب الكفاءات المحدودة. وأخيرا فإنه يوجد فى كل قرية أو لعدة قرى مجتمعة قاض (مأذون) ذو كفاءة قليلة والقاضى، ولنطلق عليه "قاضى توثيق" محدود الكفاءة ويقوم بأعمال القانون المدنى والعائلى فيما يتعلق بالقانون الدينى بالمعنى الواسع للكلمة. أما صلاحيات القضاة الكبار والقضاة والمأذونين فهى محددة بوضوح. وبالمثل يوجد تدرج ثلاثى فى الإدارة: حاكم الإقليم (مدير المديرية) ومأمور الأحياء، وشيخ البلد فى القرى، ويفضل الفرنسيون تسمية محافظ ومساعد محافظ وعمدة. ويتم تعيين المأمور وشيخ البلد بشكل متشابه لما يحدث فى فرنسا فعند وجود عدد من شيوخ البلد يعين واحد منهم عمدة ويُعتبر الآخرون مساعدين له، بالإضافة إلى الوزراء الذين تتكون منهم الحكومة المركزية للخديوى

والمديرين ومفتشى المديريات (مثلا مفتش الوجه البحرى ومفتش الوجه القبلى) التى تقتصر مهامهم على:

١- الشئون المالية: جمع الضرائب.

٢- الشرطة بكل معانى هذه الكلمة، فضلا عن تكليف المديرين ببعض الأعمال القضائية فيما يتعلق بصفة خاصة بقانون العقوبات الذى ينظمه قانون حديث. ومنذ أن بدأ الإصلاح فى تركيا ومصر سواء بناء على الضغط الأوروبى أم تحت ضغط الإعجاب بأوروبا، فقد حدث تجديد كبير فى نظام العدالة فأدخلوا بالإضافة إلى قانون العقوبات الذى وُكِّل تنفيذه للمدير:

أ- القانون التجارى العثمانى والمحاكم التجارية المختلطة فى الإسكندرية والقاهرة[١].

ب- العدالة المجمعة التى لم تكن معروفة فيما مضى فى القانون أول درجة والاستئناف، وقد وصل الأمر بالخديو إسماعيل أن قرر أن تطبق هذه المحاكم المجمَّعة قانون المحاكم المختلطة[٢]. إن ثمرة كل هذه التجديدات المصطنعة والمتسرعة وغير المدروسة لم تكن مرضية أو جادة، ولكن على أى الحالات فلا يجب أن نلقى بتبعاتها على حساب الشعب المصرى. ولا يجب أن نحسب أن العدالة المحلية دائما بدائية مهما كانت ناقصة، ونتصورها عدالة الحكم فيها شفوى بدون أسباب قانونية، يتم القاؤه بعد استماع سريع للمتنازعين وشهودهما، وبعد بحث مختصر للمستندات المقدمة منهما، فالقضاة وموظفوهم يبحثون الحالات بصبر ويقومون

---

(١) نظرا لسياسة محمد على فى بناء مصر الحديثة، رأى ضرورة إيجاد مؤسسة قضائية لحسم المنازعات التجارية التى تقوم بين المصريين والأجانب، ووكل الأمر إلى أرتين بك مدير ديوان التجارة فى عام ١٨٤٤ بتنظيم "مجلس تجار الإسكندرية" وتشكل من اثنى عشر عضوا وثمانية من عمد التجار خمسة وطنيون وثلاثة أوروبيون، وبعد عامين أنشئ مثيل له فى القاهرة. (المحقق)

(٢) بدأ إسماعيل برنامجه القضائى بتعميم مجالس الأقاليم وتوزيع وتوسيع اختصاصاتها عام ١٨٦٣، ثم أنشئتِ مجالس استئنافية، وأصبح مجلس الأحكام بمثابة محكمة نقض وإبرام أما السلطة التشريعية فقد وكلت إلى ديوان الحقانية، واعتمد فى قوانينه على التشريع الفرنسى. (المحقق)

بتحقيقات كثيرة يتم تقديمها كتابة، والأحكام تتضمن تاريخ القضية كلها كما أن الحقائق تعرض من خلال العقود المسجلة (الحجج) التى تثبت الوراثة أو الاقتسام أو نقل ملكية العقار أو الرهن العقارى، وذلك مهما تضخم الملف.

وتوجد شرطة جيدة التنظيم تعرف تماما كيف توقف الأشقياء والمخلين بالأمن العام سواء كانوا فى القرى أم المدن الكبيرة، كما أن الشرطة القضائية هى أيضا متقدمة جدا بالرغم من أن الأوروبيين يعتقدون أنه يجب عليها أن تبذل جهودا أكبر للإيقاع باللصوص. كذلك تقوم الشرطة بكتابة المحاضر العديدة، فالمأمور ومديرو الأمن يكتبون بلا كلل، ولا يخشون التحقيق المطول ولا يترددون فى معاينة مكان الجريمة، ويواصلون البحث والتحرى، وتجميع المعلومات لتسجيل كيف وقعت الجريمة كما توجد أيضا شرطة جيدة للمياه والسدود ومهندسون ومساحون يعرفون مهنتهم تماما. وهناك إدارة لتوزيع المياه حيث المعاناة للأسف فى توزيعها بالعدل وتضم القاهرة إدارة وشرطة للصحة ومدرسة للطب والصيدلة وهيئة طبية ومستشفيات إقليمية وغير مسموح بممارسة الطب دون ترخيص إدارى. وتواجدت فى المدن شرطة ليلية حسنة التنظيم، وشرطة للأسواق تراقب الموازين والمكاييل ونوعية البضائع وأثمان البيع، وشرطة أخرى للبناء، تخلى المبانى الآيلة للسقوط وتهدم. وهناك شيوخ للمهن المختلفة حتى للخدم وشيخ الحارة يمثل سلطة حقيقية ومسئولة.

والتحقيقات الإدارية وتقارير الخبراء تكون أحيانا كثيرة وطويلة جدًا وبصفة عامة فهم يقتصدون فى الورق وينتهون من ملء ورقة قبل أن ينتقلوا إلى أخرى، ولكنهم لا يقتصدون فى استعمال الأقلام.

التعليم

لا يجب أن نتصور أن الشعب المصرى جاهل بلا مدارس، بلا تعليم، بلا قدرات لاستيعاب العلوم والآداب.

ويؤكد لين فى كتابه العظيم (الـذى كتـب ١٨٣٥ - ١٨٤٢) أن المـدارس الابتدائية فى مصر كثيرة وهى ليست فقط فى القاهرة ولكن فى كل المدن الكبـرى وتوجد واحدة على الأقل فى كل قرية كبيرة. وطبقا لإحصاء إميتـشى فـإن عـدد المدارس الابتدائية الذى كان ٢٦٩٦ مدرسة فى عام ١٨٧٢ ارتفع إلى ٥٣٧٠ فـى عام ١٨٧٨ وكان عدد الذكور الملتحقين بها ٨٢٢٥٦ فى عام ١٨٧٢ قد ارتفع فى عام ١٨٧٨ إلى ١٣٧٥٤٥ مما يعنى أن عدد المدارس قـد تـضاعف وزاد عـدد التلاميذ بمقدار الثلثين ونتيجة لذلك يمكننا أن نذكر أن تعداد الـسكان فـى ١٨٧٨ وصل إلى ٥,٥ مليون نسمة، ونسبة التلاميذ كانت ٢,٥% ومع ذلـك فـلا يمكننـا الاعتماد كثيرا على أهمية هذه الأعداد فالتعليم يقتصر بصفة عامـة علـى تعلـيم القراءة والكتابة وحفظ القرآن عن ظهر قلب. أما الحساب فهو مقرر فقـط علـى الذين يحتاجون إليه فى عملهم كما أن معظم الذين تعلموا القراءة من الطبقات الدنيا يقرءون القرآن بشكل غير جيد ولا يستطيعون قراءة الحجج[١] أو أى خط صـادر عن السلطات، كما لا يقرءون الوثائق الخاصة التى يكتبها الكتبة إن معظـم أفـراد الشعب وخاصة الفلاحين جهلة بالرغم من أن التعليم الابتدائى فى متناول الجميـع ويتواجد المدرسون بكثرة فى كل أنحاء القرى، ويتم اختيارهم من بـين الفلاحـين. والفلاحون فى أوروبا ليسوا أكثر علما من فلاحى مصر.

لقد ابتدعت الحضارة العربية المدارس الابتدائية فبالإضافة إلـى الـشركات الخاصة[٢] التى أنشأت المدارس، فإن أعدادًا كبيرة منهـا أقيمـت فـى الجوامـع، وأعدادا أخرى أسستها الأوقاف بحيث أصبح التعليم أفـضل انتـشارًا. ويمكـن أن نقارن مدرسة الجامع الأزهر بالجامعة الأوروبية فى العصور الوسطى حيث التعليم فى الأولى مقتصر على بقايا العلوم العربية القديمة، واللغة العربية والقرآن والدين والحقوق، وتعد مدرسة الأزهر اليوم أكبر مدرسة فى الشرق، حيـث يبلـغ عـدد

---

(١) الحجج الشرعية الخاصة بالأملاك. (المحقق)
(٢) هى جهات خيرية. (المحقق)

الطلبة المصريين والأجانب[1] (طبقا لإحصاء إيمتشى) ٧,٧٠٠ فى عام ١٨٧٥ وارتفع فى عام ١٨٧٨ إلى ١١٠٠٠ طالب، وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ٢٣١ عضوا فى عام ١٨٧٨. وفى طنطا توجد مدرسة ملحقة بالجامع الأحمدى، وهى أقل أهمية من مدرسة الجامع الأزهر فى القاهرة، ويبلغ عدد طلابها (طبقا لإحصاء إيمتشى) ٤٨٠٠ دارس فى عام ١٨٧٧.

وقد أنشئت حديثا المدارس الثانوية والمدارس المتخصصة، ودخل فيها العنصر الأوروبى وسيطر عليها. وبلغ عدد طلبة المدارس الثانوية التى أقامتها الحكومة المصرية فى القاهرة ٣٠٠٠ دارس فى عام ١٨٧٨ وأقدم هذه المدارس أقيم فى عام ١٨٧٦ كما يبلغ عدد الطلاب الدارسين فى المدارس المتخصصة التى أقامتها جميعها الحكومة المصرية فى القاهرة، وأقدمها أنشئ فى عام ١٨٥٦، وضمت حوالى ١٠٠٠ طالب فى عام ١٨٧٨، بينما فى عام ١٨٧٣ كان قد جاوز عدد طلبتها ١٧٠٠ طالب. ومع ذلك فقد بلغ عدد الدارسين فى مدارس الحقوق والطب والصيدلة رقما متزايدا من ٣٠ إلى ١٠٢ فى عام ١٨٧٣ ومن ٤٧ إلى ١٧٧ فى عام ١٨٧٨ وكان سوء الأحوال فى ذلك العصر سببا فى قلة الأعداد أما أكبر التجديدات فقد كان تأسيس مدرسة للبنات، وقد كانت فتيات الأسر الكبيرة فيما مضى يتلقين تعليمهن فى منازلهن عن طريق مدرّسة داخل الحريم وقد أُسست أول مدرسة للبنات الأميرة الثالثة أى الزوجة الثالثة للخديو إسماعيل[2]. وبلغ عدد الدارسات بها ٢٤٨ طالبة داخلية فى عام ١٨٧٨ ولم يكن جميعهن مصريات، ثم تأسست مدرسة أخرى حكومية[3] بلغ عدد طالباتها ١٤٢ فى عام ١٨٧٨ (طبقا لإحصاء إيمتشى) ويتبين لنا من هذه الإحصائية أن ١١٠٠ طالب مصرى مسلم ترددوا فى ١٨٧٨ على مدارس الجاليات الأجنبية والجمعيات الدينية غير المسلمة. ولنا أن نشك فى ملاءمة التعليم الغربى للأطفال والمراهقين المصريين، حيث يتم

(١) الأجانب المسلمون. (المحقق)
(٢) جشم آفت هانم، وعرفت هذه المدرسة باسم المدرسة السيوفية. (المحقق)
(٣) مدرسة القربية. (المحقق)

دون تدرج ودون إعداد ودون أن يتم تعديله ليتلاءم مع الأوساط المصرية التي يعيشون فيها ماذا نقول مثلا عن مدرسة الحقوق[١] التي يتعلم الدارسون فيها على يد العالم الممتاز فيدال M.Vidal[٢] المحامي وأستاذ القانون اللاتيني والقانون الروماني تماما كما لو كانوا شبابا فرنسيين وأيا كان الأمر فإن المصريين المسلمين شغوفون بتعليم أبنائهم حتى على يد غير المسلمين الذين تعلموا منهم اللغة الأوروبية والفكر الغربي وحتى الديانة المسيحية. ورغم أنهم يعلمون ما عليه تعاليم هذا الدين فإن إحلال المسيحية مكان القرآن في هذه المدارس يزعجهم، ويبدى التلاميذ ذكاءاً ملحوظا، ويتلقون العلم جيدًا حتى لو كانت الحكمة الأوروبية صعبة الفهم.

وفي هذا المجال يقول السيد دور Dor المدير الممتاز للمدارس الحكومية "إن مشكلة التعليم العام ليست إلا مشكلة مالية أسسوا مدارس مجانية أو قليلة التكاليف فسوف تجدون تلاميذ في كل مكان".

لقد تدهورت كثيرًا الدراسات العلمية والأدبية، وقد أخطأ في حقها كثيرا الغزو الفرنسي ومصادارات محمد علي[٣] ومازال موجودًا علماء في اللاهوت[٤] والقانون ودارسون للأدب العربي القديم وعدد قليل من دارسي العلوم الدنيوية العربية القديمة. إنهم يدرسون العلوم ولا يضيفون إلى علوم وآداب الماضي وفي المقابل فقد زادت الرغبة في قراءة المطبوعات، وبدأ العلم الأوروبي يشق طريقه. فالعديد من الصحف المطبوعة تجد قراء كثيرين ونهمين.

---

(١) لقد أطلق عليها المؤلف اسم مدرسة الحقوق L'ecole De Droit، وكانت في ذلك الوقت تعرف باسم مدرسة الإدارة والألسن، وفي عام ١٨٨٦ حملت اسم مدرسة الحقوق. (المحقق)

(٢) استمر ناظرا حتى عام ١٨٩١. (المحقق)

(٣) لم يكن محمد علي ضد التعليم ولم يضيق عليه، وقد ازدهرت في عصره حركته، وأنشأ ديوان المدارس، واهتم بها وخاصة العليا منها، كما أنه صاحب الفضل في البعثات العلمية التي توجهت إلى أوروبا في مختلف التخصصات. (المحقق)

(٤) المقصود علماء الدين. (المحقق)

المواصفات الأخلاقية

أساء كثير من المؤلفين إلى الأقباط في الحكم على أخلاقياتهم حتى لين نفسه يؤكد أنهم يكرهون المسيحيين الآخرين أكثر من كراهية المسلمين لهم، وأنهم بصفة عامة لهم مزاج قاتم وشديدو البخل، يستكينون أو يتعالون وفقا للظروف، وكتومون بشكل بشع. إن هذه الصورة غير المحببة لا تنطبق على أغلبية من الأقباط المزارعين الفلاحين فالأقباط الفلاحون يعيشون نفس نوعية حياة الفلاحين المسلمين. ويخضعون لذات النظام وفيما عدا الدين وما يترتب عليه فلا يمكن التمييز بين الفلاح القبطي والفلاح المسلم مثلما يحدث مع أقباط المدن. وفيما عدا القسس والرهبان، فقد احتفظ الأقباط بالعداوة التقليدية للمسيحيين اليونانيين والمالكيين وبدرجة أقل للكاثوليك والمسيحيين الآخرين. وقد تعذّب أقباط المدن خاصة أقباط القاهرة من استهانة المسلمين بهم أكثر من عذاب استخفاف المسلمين الفلاحين بالأقباط وبالتالي فقد فعلوا مثلما فعل اليهود في العصور الوسطى، فاستبدلوا بالشرف المال وسعوا إلى المهن التي تدر أموالا طائلة وإلى العمل المثمر في خدمة أصحاب السلطان، لقد أصبحوا شديدي الطمع قليلي الذمة في علاقتهم بالمسلمين إن حب المال وشعورهم الدائم بالاحتقار جعلهم متذلفين يفضلون الافتعال عن الصدق. وأخيرا فقد استغلوا في وظائفهم الحكومية نظام البقشيش بتوسع، ومع ذلك فلم يكره المسلمون الأقباط ولم يضطهدوهم ولم يجردوهم من ممتلكاتهم ولم يقتلوهم، كما فعل المسيحيون باليهود ولم يكرهوهم أو يلعنوهم، كما فعل اليهود منذ الغزو الإسلامي، فلم يكن الأقباط جنسا عانى القهر والإهانة لقرون طويلة وهكذا نجد أن الصورة التي نقلها لين مُبالغ فيها(*)، وتظل كذلك حتى يومنا هذا حيث

(*) بعد أن يأس لين من الحصول على معلومات عن الأقباط حيث يصعب الحصول على صداقتهم وجد ضالته عند أحد الأقباط الليبراليين الأذكياء الذى أعطى له معظم المعلومات (المجلد الثانى ص ٢٧٣) التى قدمها لقرائه. ولكن هذا القبطى المحترم غير موضوعى. رجل غير راض عن إخوانه الذين لم يستجيبوا مطلقا لتطلعاته، فأصبح متشائما ظالما لإخوته من الأقباط.

تحسنت حالة الأقباط كثيرا ولم تعد موضع انتقاد كبير[١] وزاد خطأ هذا التقييم عندما أصبح المسلمون يحترمون الأقباط ويعاملونهم كمواطنين حقيقيين، وعندما استطاع الأقباط بث الشباب فى دينهم وتطهير كنيستهم، وعندما أقلعوا عن عزلتهم وتقربوا إلى المسلمين والأوروبيين الأمناء، وأخيرًا عندما دفعت الحكومة بانتظام رواتب موظفيها من الأقباط والمسلمين على السواء.

الصفات الذهنية

الأقباط ليسوا شعبا متدنى القدرات العقلية، فهم صناع وتجار مهرة، وهم كتبة ومحاسبون وموظفون مطلوبون، بالرغم من جهلهم، فإنهم أذكياء مثلما كان آباؤهم الفراعنة.

الدين

توجد أقلية بين الأقباط انضمت إلى الكاثوليكية ولهم بطريرك خاص بهم أما عن ديانة الآخرين الأرثوذكسية[٢]، فلابد أن نتفق على أنها محدودة ومطموسة وأن رجال الدين فقدوا مكانتهم، ولم يعد لديهم التأثير الناجح الذى يمارسه الدين والتعاليم الإسلامية. وفى المقابل فإن نظام الزوجة الواحدة وقداسة الزواج عندهم الذى لا يقع فيه الطلاق إلا لزنا، المرأة تعطيهم ميزة على المسلمين ومع ذلك فلا يجب أن نتصور أن وضع المرأة القبطية يماثل تقريبا وضع المرأة الأوروبية، فتعيش المرأة القبطية فى العائلات الميسورة معزولة داخل منزلها، ولا تتلقى تعليما أكبر من تلك التى تتلقاها الزوجة المسلمة. ولا يذهب الرجال الراغبون فى الزواج بأشخاصهم لطلب العروسة، ولكنهم يوكلون هذه المهمة للقريبات من النساء فمن غير المناسب أن يرى القبطى امرأته قبل الزواج.

---

(١) يمكننا أن نذكر مثل القبطى الذى لا يتمتع بأية ميزة، ولكنه رغم ذلك يؤثر على الحاكم لأنه متآمر من الطراز الأول وهذا الرجل حصل على مركز عال فى إحدى الوزارات وحمل لقب بك واستطاع أن يسيطر عدة سنوات على الوزارة رغم تعاقب الوزارات، وأجاد دائما التأثير على الوزير وتمكن من تحييد الموظفين الأوروبيين.

(٢) المقصود الذين اتبعوا المذهب الأرثوذكسى. (المحقق)

إن الانضمام إلى الكنيسة الكاثوليكية هو الوسيلة الفعالة بالنسبة للأقباط للهروب من عزلتهم وتعصبهم وإحياء وتنقية دينهم ورجاله والانفتاح على التأثير المعنوى لهذه الكنيسة، وفى نفس الوقت الانفتاح على الحضارة الأوروبية.

الفصل الرابع

قيمة الأجانب

الأتراك

يجب أن نتفق على أن الحكومة العثمانية أنهكت نفسها بالاستبداد ونظام الحريم، وأصبحت عاجزة عن النفع واضطهد الأوروبيون الأتراك فى أوروبا سواء كانوا من عرق تركى أم مجرد أتراك من سكان تركيا الأسيوية أو من مسلمى آسيا أو أوروبا، حيث كان لهم أعداء كثيرون من وجهة النظر المسيحية والليبرالية أو من كلا الوجهتين[١].

إن عزلة مسيحى تركيا اسمية أكثر منها فعلية، فهناك مسيحيون ومسيحيون، ولا يجب أن نعتقد أن مسيحيى الشرق يمكن أن يكونوا كاثوليك بدون البابا، فمسيحية كل الكنائس الشرقية أرثوذكسية كانت أم لا، فقدت مكانتها أو انطفأت وضاعت قيمتها المعنوية[٢]. ثم إن الأتراك ليسوا غير متسامحين، فمنذ البداية أسسوا نظام استقلالية المسيحيين المهزومين. وهو نظام ليبرالى شديد التسامح،

---

(١) وهكذا فإن السيد جلادستون يكره الأتراك من هذه الوجهة المزدوجة. ولكن هذا الرجل المفتون يكره بنفس القدر النمساويين من وجهة نظر ليبراليته ويحب الإيطاليين من نفس وجهة النظر كراهية فى البابا والنمسا، ويكره الأتراك من وجهة نظر مسيحية ليبرالية، ويحب فرنسا أكثر من ألمانيا فقط من وجهة نظر ليبرالية، وتعاطفه أو بغضه لا يقوم على أساس قيمة الإنسان.

(٢) يوجد بروتستانتيون فى إنجلترا وأمريكا يعتقدون أن الكنائس الشرقية جميعها أفضل من الكنيسة الكاثوليكية، فيما عدا الحالة المتأخرة للشعوب الخاضعة للإمبراطورية التركية. وهذا خطأ جسيم فالكنيسة الكاثوليكية مازالت قوة روحية كبيرة فى هذا العالم. فماذا تستطيع الكنيسة الأرثوذكسية إزاء كتاب مثل باسكال (Pascal) وبوسييه (Bossuet) وكثيرين آخرين؟ لقد مات فكر هذه الكنيسة قبل استيلاء الأتراك على القسطنطينية.

ولكن للأسف فإنه منع اندماج المسيحيين فى الإمبراطورية، ممّا تسبب فى التفكك الحالى لتركيا. فلم يقوموا برعايتهم والسيف فى أيديهم، إنما فرضوا الجزية فقط على من لم يعتنق الإسلام فأى فرق هائل بين تحوّل السكسون إلى المسيحية فى عهد شارلمان Charlemagne وهنود أمريكا على يد الأسبان. من المضحك الخوض فى الكلام عن التعصب التركى أو التعصب الإسلامى بصفة عامة سواء عند الحديث عن الوطنية أم الدفاع الوطنى والدين أم رد الفعل الشعبى ضد السلطات القوية للأجانب غير المسلمين، لقد رفضنا الفظائع التى ارتكبها الأتراك ضد البلغار والسلاف المسيحيين فى تركيا الأوروبية(*). ودون أن نضع فى حسابنا الفظائع التى ارتكبها البلغار والسلاف عندما أصبحوا أقوى من الأتراك ربما كانت أكثر من تلك التى ارتكبها السلاف الأتراك وهل يمكننا أن ننكر أن الاضطرابات الأجنبية هى التى سببت هذه الفظائع التى ارتكبها الجانبان، وهى نفسها كانت نتيجة لها. ألم يكن قمع الحكومة التركية إلا قمعا ماليا؟ وهذا القمع تمت ممارسته ضد المسلمين والمسيحيين على السواء. ولم يتعرض المسيحيون لأى اضطهاد دينى ومن ناحية أخرى هل يمكن أن نتحدث عن التعصب إذا كان الأتراك يتحركون ضد المسيحيين المستقرين فى بلادهم، وضد القوى المسيحية فى عصر كان يبدو لهم أن الدين مهدد فى سيطرته القومية أو حتى فى وجوده، وإن العلماء الدينيين أنفسهم والذين يتعرضون قليلا للتأثير الأوروبى هم الذين يثيرون رد الفعل هذا؟ فلنعد بالذاكرة لحظة إلى نهاية القرن السابع عشر قبل حلول عصر التسامح المسيحى ولنفرض أن فى هذا العصر سكن فى إنجلترا وفرنسا العديد من المسلمين، وأن تركيا العظمى الأقوى من ملوك فرنسا وإنجلترا جاءت تتدخل فى حكومات هذين البلدين، وبدأت فى الوعظ فى فرساى أو هامتون كورت فى عصر

(*) يذكر أحد المؤرخين المحترمين الأستاذ فريمان Edw.Freeman فى كتابه تاريخ العرب (ست محاضرات، الطبعة الثالثة، ص ٧٧، وفى مقدمة الطبعة الثانية ١٨٧٦) أنه يتهم الأتراك عندما يتحدث عن جمال تركيا. إن الحروب الحزبية فى إنجلترا قد أثرت كثيرا على اعتباراته، وبقى أن نعرف ما إذا كان التاريخ يكتب من واقع صحيفة الديلى نيوز Daily News، وطبقا لتوجهات حزب أو وفقا لأهواء جلادستون.

لويس الرابع عشر ووليم الثالث، وطلبت إجراء إصلاحات وحماية المسلمين والبروتستانت فى فرنسا والمسلمين والكاثوليك فى إنجلترا، وأثارتهم كلا بدوره ضد كاثوليك فرنسا وبروتستانت إنجلترا، فهل نتصور أن الشعب والنبلاء ورجال الدين الكاثوليك أو الإنجيليين لا يكون لهم رد فعل عنيف؟ وهل كان من الممكن أن يكونوا أقل تعصبا من الأتراك؟ إننا لم نختبر حتى الآن التسامح المسيحى الحالى، إذا ساد أوروبا المساجد والمدارس والمجتمعات الإسلامية داعية إلى الإسلام. فمن المحتمل أن يكون هذا التسامح أقل من الذى تلقاه الكنائس ومدارس الإرساليات الأوروبية والأمريكية فى تركيا. فالعديد من الآباء لا يترددون فى إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس الأجنبية، وهم يدركون أنه يتم تعليم الدين المسيحى بها صلاةً وإنشاداً، وهم لا يخشون اعتناق أولادهم لهذا الدين فيما بعد ولا شك أن الجامع الذى شيده نابليون الثالث فى فرنسا من أجل الجزائريين تسامح فيه الباريسيون ولكن أى استقبال يمكن أن يحفل به جامع يبنى فى الأقاليم وسط شعب قليل الإحساس بمشاكل السياسة؟ ومن ناحية الليبرالية، فإنهم يعيبون على تركيا أنها لم تترك عن طيب خاطر الأقاليم والأراضى الأوروبية التى طلبتها منها أوروبا الليبرالية أو روسيا، لكى تقيم فيها دويلات صغيرة تتمتع بالحكم الذاتى، أو لتوسيع دول قائمة بالفعل ومتحضرة مثل اليونان وصربيا والجبل الأسود. وهم بهذا المطلب يتناسون أنه هناك فى هذه النواحى مسلمون لا يرغبون بأى حال فى الانفصال عن تركيا حتى لا يصبحوا رعايا لدى حكومة، وأن هؤلاء المسلمين لم يكونوا أغلبية لا قيمة لها من الطبقات الدنيا(*)، حيث كانوا الأكثر سيطرة منذ ثلاثة

(*) طبقا لإحصاء جاكشتش Jackchitch البلجرادى، فإنه قبل الحرب كان عدد سكان الولايات التركية فى عام ١٨٧٣ كما يلى: ٢٧٠٠٠٠ مسلم فى أندرينوبل Andrinople مقابل ٤٥٠٠٠٠ مسيحى، وفى سالونيك Salonique (مقدونيا) ٥٦٠٠٠٠ مسلم مقابل ٦٩٠٠٠٠ مسيحى، وفى تيرهالا Thirhala (تساليا) ٣٣٠٠٠ مسلم مقابل ٢٠٧٠٠٠ مسيحى، وفى جانينا Janina (إبيروس) ٢٠٥٠٠٠ مسلم مقابل ٣١٥٠٠٠ مسيحى، وفى سكوتارى Scutarie (ألبانيا) ٧٧٠٠٠ مسلم مقابل ٩٠٠٠٠ مسيحى، وفى كوسوفو Kossovo ٥١٠٠٠٠ مسلم مقابل ٥٦٠٠٠٠ مسيحى ومع ذلك فإنه طبقا لإحصاء رسمى فإن عدد البلغار ٥٧٣٠٠٠ دون إحصاء اليونانيين الخ، أما عدد الأتراك فيبلغ ١٧٤٠٠٠ فقط إن هذا الإحصاء اليونانى ــ البلغارى لا يوحى بأى ثقة ويمكننا أن ندرك نقص عدد الأتراك حتى لو أخذنا فى الاعتبار المهاجرين ــ كان عدد سكان بلغاريا ٧٦٠٠٠٠ مسلم عام ١٨٧٣ مقابل ١٢٠٠٠٠٠=

قرون. وفى الحقيقة فإن الأمر لم يكن متعلقا بالحكم الذاتى، إنما بتغيير السادة وخضوع المسلمين للمسيحيين. فلم تكن الحرية والمساواة والضمانات الحالية إلا شيئا مضحكا فى ذلك العصر، ولم تمنع الهجرة الجماعية للمسلمين البلغار فلا شيء أفضل من أن يحكم النمسا شعب البوسنة المختلط، فهو حق وواجب على الإمبراطورية الكبرى المتحضرة التى تملك الأدوات المادية والمعنوية لإقامة العدل بين الجميع. ولكن إعطاء أرض ليسكنها شعب مختلط لليونان أو صربيا أو الجبل الأسود أو جعلها دولا تقلّد أوروبا مثل بلغاريا، فهو نهب لا يمكن تبريره. وهل يمكن أن نطلب من الشعب التركى والحكومة التركية أن تصفق لطريقة التقسيم التى تتعرض لها تركيا، أو على الأقل لاحتلال البوسنة وهرزجوڤين ونوفيبازار؟ أليس من الطبيعى والصحيح من وجهة نظرهم أن يدافع الأتراك أولا بالسلاح، ثم بعد ذلك بكل وسائل الدبلوماسية ضد تقسيم الإمبراطورية، وضد خضوع أخوتهم لدول مسيحية معادية للإسلام؟ وهل هو من باب المصادفة أن روسيا والدول المسيحية فى أوروبا كانوا أول من أشاروا إلى التضحية التى يطلبونها من تركيا؟ هل فكرت روسيا ذات مرة أن تترك بولندا؟ وهل تركت الدانمرك هولشتين Holstein، وغادرت النمسا لومبارديا وڤينسيا؟ وهل رحلت هولندا عن بلچيكا (١٨٣٠)؟ وهل كانت إنجلترا مستعدة لترك أيرلندا؟ وألمانيا لترك شمال شلزويج Shleswig وفرنسا لمغادرة الجزائر؟ وهل تركت فرنسا الأماكن التى استولت عليها غزوات نابليون الأول(*) حتى بعد سقوط الإمبراطور مرتين؟

إنهم يعيبون على تركيا معارضتها بقوة عمياء كل وسائل الإصلاح (المالية والقضائية) التى عُرضت عليها. وأيا كان تدهور السلطنة والجهاز الحكومى، فكيف

=مسيحى تقريبا ولكن بعد هجرة المسلمين تناقص العدد من ١٩٦٠٠٠٠ إلى ١٧٠٠٠٠٠ وهذا يعنى هجرة ٢٦٠٠٠٠ مسلم من ٧٦٠٠٠٠ ـ وأخيرا فإنه طبقا لإحصاء غير محايد قامت به النمسا فى ١٨٧٩ فإنه كان يسكن البوسنة (مع سكان هرزجوڤين Herzegovine ودون سكان نوفيبازار Novibazar) ٤٥٠٠٠٠ مسلم مقابل ٧١٠٠٠٠ مسيحى تقريبا وكل هذه الأرقام مبالغ فيها وتثبت كذب النظرية القديمة التى تدعى أن الأتراك عسكروا فى أوروبا.

(*) نابليون بونابرت. (المحقق)

يمكن لمجالس الدول الأوروبية أن توحى بأقل ثقة فى الأتراك بعد كل ما حدث عبر القرن، وبعد تعرفهم على الشعب الأوروبى الساحر ! الذى جاء ليحط على رءوسهم فى القسطنطينية بصفة خاصة وتحت الحماية غير الموضوعية للسفارات[1]؟

بصفة عامة فإن قيمة الأتراك أكبر ليس فقط من قيمة حكومتهم ببلاطها ومحظياتها، ولكنها أكبر أيضا برعاياها اليونانيين والأرمن والشوام ومسيحيى الإمبراطورية. إنهم أكثر صدقا وأمانة، وبالتالى أكثر احتراما وغير فاسدين، وأثبتت الحرب الأخيرة[2] شجاعتهم وإخلاصهم لقضية الإسلام نجد كل هذه الخصال لدى الأتراك الذين يسكنون بلادهم الأصلية، أو لدى من هاجر منهم فى البداية إلى الشمال فى آسيا الصغرى. ويجب أن نحترس أن نشبه مسلمى القسطنطينية ببلاط السلطان وحاشيته.

فالأتراك لا يستحقون إذن الشتائم التى لم يتوقف خصومهم الأوروبيون عن توجيهها إليهم ولكن ماذا علينا أن نقول عن أتراك مصر؟ فبكل تأكيد أنهم لم يستخدموا الربا، ولم يخدعوا سكان البلاد الأصليين سواء فى التجارة الكبيرة أم الصغيرة ولكن فى المقابل يتمتعون كوزراء ومحافظين ومساعدى محافظين، باشوات وأصحاب أملاك بالحماية الحكومية وبوسائل قمع وسلب الناس، لقد كانوا بثورا فى وجه مصر. وفى الحقيقة، أنهم أجانب فى هذا البلد التى دخلوها بأعداد قليلة فى عهد الأسرة الحاكمة[3]، حيث كانت مصر ولاية تابعة للإمبراطورية، إنهم يعيشون كأجانب وسط جنس لا ينسجمون معه أبدا ويحتقرونه ولو بقدر قليل، فهم يعرفون أن المصريين لا يحبونهم ولا يقدرونهم. وهم طبقة حاكمة نازعة إلى

---

(١) قال أحد الدبلوماسيين الأوروبيين فى القسطنطينية للمؤلف عام ١٨٨٠ إن الأتراك يفضلون التشبث بنظامهم المفجع على أن يتبعوا نصائح الدول الأوروبية إن ما يرونه من الأوروبيين الأوغاد فى القسطنطينية يجعلهم يعتقدون أن أوروبا ليست أفضل منهم، وأن المجالس الأوروبية ليست إلا مجالس خائنة. "ويكفينا السيدان جلادستون وجوشن ليجعلا تحديهما غير قابل للشفاء.

(٢) انظر هامش (٣) ص ١١٠. (المحقق)

(٣) أسرة محمد على. (المحقق)

استغلال أهل البلد ومصادر ثروتها وهكذا هو دائما هذا الحزب التركى القديم المتعالى القاسى والمستغل. وإذا استطاع هذا الحزب أن يتجرأ ويقاوم أحيانا الأوروبيين، فذلك لأن لديهم الشجاعة والفاعلية التى تنقص المصريين لقد مثلوا ذواتهم فى هذا الصراع ولم يمثلوا دولتهم، ودافعوا عن سيطرتهم المربحة التى ضعفت وتعرضت للخطر من منافسيهم(*).

ويود أعداء تركيا طرد كل الأتراك والأتراك الأوروبيين إلى آسيا وهذا أمر شديد الظلم. فالأتراك يستحقون بجدارة أن يظلوا فى أماكنهم فى انتظار قيامهم من كبوتهم أو سقوطهم فى الصراع من أجل البقاء مع أجناس لا تتساوى معهم، ولكنها أكثر نشاطا وأكثر جشعا فى الكسب إن كل ما يحق أن نطالب به الحكومة العثمانية هو إصلاح نظام جمع الضرائب وهذا فى صالح الرعايا المسلمين وأيضا المسيحيين مع مراعاة العدل فى الإدارة المالية. ولكن لممارسة هذا الحق يجب فى المقابل أن تحمى أوروبا المسلمين والمسيحيين، مع مراعاة العدل فى الإدارة بالأقاليم المنفصلة، وذلك بشكل مباشر كما تفعل النمسا فى البوسنة، أو بشكل غير مباشر عن طريق ممثليها الدبلوماسيين، الذين يستخدمون التهديد فى اليونان وبلغاريا وصربيا والجبل الأسود.

هل يجب أن نكون أكثر قسوة مع أتراك مصر لأنهم خارج بلادهم؟ هل يجب أن نطردهم من هذا البلد؟ بالطبع لا. فلن يصبحوا "دُمَّلاً" فى وجه مصر إذا توقفت امتيازاتهم يكفى ألا نقدم لهم الأرض والنقود والوظائف المميزة كهدية، ولا نعينهم باشوات ووزراء ومحافظين ومساعدى محافظين... الخ، مفضلين إياهم على

(*) شريف باشا رئيس الحزب التركى لديه أفكار بالرغم من أنه رجل شريف. وذات صباح كان مؤلف هذا الكتاب يسير إلى جواره فى حديقته الجميلة فى الإسماعيلية، وذكر له أن الأرض سوف تنتقل من أيدى الفلاحين إلى أيدى المرابين، وهو أمر ليس فى صالح الزراعة فأجاب بسذاجة "إنى أعرف جيدا هذه البلاد فسوف تظل دائما فى حاجة إلى الفلاحين". فهو ينظر إلى الفلاحين على أنهم عرب مرتبطون بالأرض الزراعية يحتاجهم الناس لزراعة الأرض، وأنهم سوف يستأجرونهم بدلا من إبعادهم. لقد كان غير مبال كلية بمصير الفلاحين المجردين من ملكية أراضيهم، والذين تحولوا إلى أجراء فى خدمة اليونانيين أو السوريين ولم يتوقفوا عند اعتبارهم مرتزقة أو مشاركين فى إنتاج الأرض، ولا يعملون بنفس حماس الملاك.

أبناء البلد. عندئذ وحيث إنهم لن يعملوا فسوف يختفون سريعا من مسرح الأحداث، حيث يشغلون الآن رغم أعدادهم القليلة أفضل وأحسن المواقع.

الأسرة الحاكمة

ماذا نقول عن أسرة الخديوى التركى الذى خصص نعمه وتعاطفه دائما لصالح الأتراك[١]. ومن الملاحظة أنها أصبحت أكثر وطنية، وارتقت منذ المغامر محمد على[٢] حتى صاحب الفخامة الخديو محمد توفيق.

كان محمد على ألبانيا دخل مصر بالصدفة مع القوات التى أرسلها السلطان لمحاربة الفرنسيين، وعُيِّن واليا عليها عام ١٨٠٥، وغدت كبلد محتلة لمدة ٤٠ سنة[٣]. لقد أهلك السكان وتسبب فى خراب شعب بحروبه المرهقة فى شبه الجزيرة العربية واليونان والشام وبإنفاقه الضخم على جيشه الجديد وبحريته، وبضرائبه واحتكاراته ومصادرته للأراضى وبالأشغال العامة والصناعات التى نفَّذها بالسخرة وكل هذا بلا رحمة وبلا تأنيب ضمير ودون تمييز. فقد أدخل بالإضافة إلى الأجانب من الأتراك والأوروبيين إصلاحات وضعت الشعب المصرى على نفس مستوى الأوروبيين. أما النجاح العسكرى فلم يترتب عليه إلا مظاهر تافهة[٤]، فلم يذبح المماليك لتخليص البلاد منهم، ولكن لتثبيت أركان حكمه على أنقاضهم ويعتقد

---

(١) فى الحقيقة كان الخديو إسماعيل أقل أنانية من سابقيه، ولكن لم تكن أفضلياته أقل تركية منهم وهو يتقبل أهل البلد من باب السياسة.

(٢) لم يكن مغامرا، وإنما استخدم عقليته ومهارته فى تحقيق سياسته التى رسمها لبناء مصر الحديثة. (المحقق)

(٣) حكم محمد على مصر من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨٤٨. (المحقق)

(٤) لقد صادر ١ ــ الأوقاف بشكل كبير مع صرف بعض التعويضات. ٢ ــ وصادر أراضى الفلاحين التى قضت عليها الحرب والسخرة، حيث أجبروا على ترك قراهم من سوء المعاملة التى تعرضوا لها. وتبعا لما ذكره هامونت Hamont فى كتابه "مصر فى عصر محمد على، ١٨٤٣" فإنه استولى على حوالى ٢٨٠٠٠٠ فدان فى الدلتا، وزرع هذه الأراضى المصادرة الفلاحون عن طريق السخرة أما عن الاحتكارات فقد أجبر الفلاحين على بيع كل محاصيلهم إلى عملائه بأثمان حددها بنفسه. واحتكر منتجات أخرى غير الأرض مثل السمك واللحم انظر كتاب كريمر "مصر" ١٨٦٣، من ص ٢٤٩ــ٢٥٣.

العامة أن قتل رؤساء المماليك فى القلعة عمل منفصل، وأقول إنه على العكس عمل إجرامى[١]. وفى عام ١٨٠٥ استدعى الحاكم الجديد بطريقة خسيسة المماليك إلى القاهرة وأطلق عليهم النار فى الشوارع الضيقة للمدينة، وقتل مائة من المسجونين نصفهم فى أماكنهم، ووضع أمام النصف الآخر رءوس قتلاهم فى القش أما المذبحة الكبرى التى شملت ٤٧٠ مملوكا فى القلعة عام ١٨١١ فقد تمت بأكثر الوسائل خسّة وتبعها سماح الباشا وبأوامر منه لجنوده بقتل كل ما طالوا من المماليك ونهب منازلهم[٢]. لقد كان خلفاء محمد على أفضل منه، حيث تمكن حفيده عباس الذى جاء بعد ابنه إبراهيم الذى مات فى نفس العام[٣] من التحرك ضد نظامه الحكومى والاستغلال ومنح الشعب المصرى راحة. لقد ألغى التصنيع بالسخرة، وكذلك احتكارات الوالى وإذا كان عباس قد أعطى أوامره سرًا بعدم بيع المنتجات للتجار الأوروبيين، فلم يكن ذلك من أجل الاحتفاظ بحق الشراء للحكومة، ولكن لإبعاد المشترين الأوروبيين الذين لم يضمروا الخير لمصر أبدًا. وخفض عباس الإنفاق العسكرى، وأوقف الإصلاح المفاجئ على الطريقة الأوروبية، وطرد الأوروبيين ومعظمهم من الفرنسيين الذين استغلوا مصر كثيرا تحت حكم محمد على. وسهل خط السكك الحديدية الذى أقامه بمساعدة الإنجليز بين القاهرة والإسكندرية ثم امتد حتى السويس، عمليات التجارة الدولية. ولم يشرك الأوروبيين الفرنسيين أبدا بدلا من الأوروبيين الإنجليز. كان عباس فظا قاسيا وحياته الخاصة لم تكن صالحة، ولكن لا يجب أن نقبل الصورة التى صوَّره بها

(١) يحذف لوتك Aegyptens Neue Zeit من قصة محمد على الطويلة الحدث الأول فى ١٨٠٥ولا يذكر إلا الحادث الثانى النهائى فى ١٨١١.

(٢) انظر دائرة المعارف البريطانية الصفحات من ٧٦٢ــ٧٦٤. فالإعجاب الذى يتمتع به محمد على أمر غير مفهوم فقد كان رجلا حديديا ماهرا نسبيا ويتمتع بجراءة مطلقة. ماذا فعل من أجل مصر؟ فمن الحقيقى لولا تدخل إنجلترا والنمسا فإنه كان يمكنه الاستيلاء على القسطنطينية وجعل مصر دولة مستقلة، ولكن هذا الاستقلال يعنى سيادة محمد على التى لم تكن فى صالح البلد. وعلى كل ألم يصل هذا الألبانى التركى الذى كان من الممكن أن يصبح سيد القسطنطينية وسلطانها بمصر إلى أن تصبح ولاية تابعة للإمبراطورية؟ ماذا تبقى من أعماله؟ إن كل ما تركه هو قناة المحمودية التى جعلها سعيد باشا صالحة وقمع البدو الذين عاشوا فى البلاد وكذلك أسرته.

(٣) توفى إبراهيم باشا فى ١٠ نوفمبر ١٨٤٨. (المحقق)

الأوروبيون. ففى نظرهم أن أى جريمة لا توازى جريمة منعهم من الإثراء على حساب مصر وطردهم بدون تكلُف(١). أما سعيد الذى حكم فيما بين ١٨٥٤ و١٨٦٣، فقد أخطأ فى أنه أعاد الأوروبيين وتركهم ينهبونه ودفعوه لعمل أول قرض يصل إلى ٣٣٠٠٠٠٠ جك(٢) بفائدة ٧% وتركوه يسمح لديلسبس ويقدم له الملايين والفلاحين لشق قناة السويس وبصفة عامة فإن نظامه المالى أقل فى خيراته من نظام عباس. ومع أن شفاء مصر والفلاحين الذى بدأ فى عهد عباس واستمر فى عهد سعيد وفى بداية حكم إسماعيل حيث وصل المصريون لحالة انتعاش ملحوظ(٣)،(٤)، فالحقيقة أن هذا التعافى يرجع إلى أرض مصر السوداء وشخصية المصريين الذين يحبون العمل، ولكنه يعود أيضا إلى عباس وسعيد اللذين لم يمنعا هذا الازدهار. وبهذا ثبتا أقدام الأسرة العلوية ومصَّروها(٥).

أما إسماعيل بن إبراهيم وابن عم عباس وابن أخت سعيد، فقد كان أقل أجنبية وأكثر رفعة من سلفه وعلى الأخص لأن جده كان محمد على. ولسوء الحظ وبالرغم من أنه فى البداية عمل على سحب الفلاحين من ديلسبس، فقد سلَّم نفسه أكثر فأكثر للأجانب، وأنفق بجنون وحصل على أموال كثيرة عن طريق القروض باهظة التكاليف لقد استغل شعبه وترك نفسه للاستغلال، وقاد المصريين إلى الخراب وأغمض عينيه عن مصيرهم، فكرهوه من كل قلوبهم حتى إنهم وصفوه بالشرير وبأنه مثل الباشا الكبير. ومع ذلك فهو ليس رجلا قاسيا همجيا فظا مثل

---

(١) تعتبر الصورة المثالية التى ألصقتها الجالية الأوروبية بالخديو إسماعيل غريبة، فبعد أن رفعوه إلى السحاب أنزلوه حتى الجحيم، ومن المستعجب أن نقرأ المديح الذى أغدقه لوتك على محمد على والشتائم التى لم يبخل بها على عباس، بينما الوقائع التى يسردها لا تقبل المديح، ولا تقلل هذا السب. وذلك لأن السب والمديح، ينفصلان فيما يروى عن الأحداث التى يذكرها ولا مصدر لها سوى التقاليد الأوروبية.

(٢) جنيه إسترلينى. (المحقق)

(٣) وضح هذا الانتعاش مع ارتفاع أسعار القطن المحصول النقدى لمصر أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ـ١٨٦٥). (المحقق)

(٤) ذكر أحد المصريين الأذكياء أن كل المصريين كانوا أغنياء، وذلك فى معرض مقارنته هذه الفترة السعيدة بالأزمة المالية التى مرت على مصر عام ١٨٧٨.

(٥) حقيقة أن سعيد أقدم على أعمال كانت فى صالح المصريين، ولكن مسألة تمصير الأسرة العلوية لم يكن واقعا. (المحقق)

محمد على، فهو يتمتع باللطف ويمكن صداقته[١]، وفيما يتعلق بالمشاعر فهو أعلى شأنا من سلفه.

أما الخديو الحالى[٢]، فإنه منذ ١٨٦٦، ولنقل منذ طفولته، عاش فى بلده كولى للعهد، ولم يتسكع فى أوروبا كشخصية خاصة مثل والده، وبكل تأكيد، فإنه أكثر إمارة وأكثر مصرية من كل من سبقوه فى حكم مصر وقد أحبها كأحد أبنائها حيث تعامل مع الجميع على أنه وريث العرش. فلم يفسده مثل سابقيه إهماله للدين والأخلاق[٣]، ولم يكن من "الرعايا السيئين" على حد قول الفرنسيين. فقد ظل مسلما جيدًا، يتمتع بكل ما يمكن أن يجعله أميرًا شعبيا، أميرا يصادف هوى المصريين. ويمكن أن نقارن نابليون الأول هذا المغامر الأجنبى بمحمد على ونقارن نابليون الثالث ذا القلب الطيب ـ والذى كان فرنسيا تقريبا حسب التقاليد العائلية ـ بالخديو إسماعيل بينما كان نابليون الرابع فرنسيا صميما وأميرًا حقيقيا ولو امتد به العمر كان يمكن مقارنته بالخديو الحالى[٤]. ولقد ترك أفراد العائلة الخديوية زوجاتهم وإماءهم الشراكسة وتزوجوا من مصريات فى محاولة منهم لتمصير العائلة

---

(١) قال چنرال أمريكى من الجنوب إن إسماعيل باشا فى أعماقه طيب القلب وكان قد وكّل له حرب الحبشة، ولم يوفق فيها فغضب عليه وللأسف فإن إسماعيل يحيط نفسه بأوروبيين يتمتعون بالخسة ويجعل منهم ندماءه الدائمين. ولكنه لم يختارهم لأنه شرير، إنما يبدو أنه لا يستطيع التمييز بين المغامرين المستغلين والرجال الشرفاء.

(٢) **ولد الخديو محمد توفيق فى ٣٠ أبريل ١٨٥٢، وتولى الحكم فى ٢٧ يونية ١٨٧٩ بناء على برقية وصلته من السلطان العثمانى، وتوسم فيه المصريون الخير، وعقدوا عليه الآمال فى التغيير والإصلاح، وقد كان على صلة بالحركة الوطنية قبل اعتلائه عرش الخديوية، ولكن ما لبثت الظروف أن غيّرت مجرى اتجاهه. (المحقق)**

(٣) **مما يُذكر أن توفيق لم يقتف أثر من سبقه بشأن تعدد الزوجات، وإنما أرسى مبدأ الزوجة الواحدة "حرم أفندينا" وهى أمينة ابنة إلهامى بن عباس الأول والتى عرفت باسم "صاحبة السمو والعصمة حرم خديوى"، وكانت هناك نقله فى هذا الشأن، فوالدة توفيق (كلدفان) كانت مستولدة للخديو إسماعيل، وأصبحت زوجة وأم ولى العهد بموجب فرمان الوراثة عام ١٨٦٦، ومن ثم غدا لها الوضع المتميّز، وطبيعى أن يؤثر ذلك على توفيق، وقد ساعدته الظروف التى تعرضت لها مصر وأدت إلى التخلى عن نظام الحريم العثمانى. (المحقق)**

(٤) **المؤلف هنا ترجم انطباعاته على الخديو توفيق من خلال فترة قصيرة. (المحقق)**

الخديوية. ولم يمنعهم شيء من أن يذهبوا إلى هؤلاء السيدات في منازلهن، لكي يختاروا من بينهن من تروق لهم كما يفعلون عند شراء الإماء(*).

المغاربة

هم قوم أمناء لم يسيئوا إلى المصريين أبدًا ويستثنى من ذلك الجزائريون الذين دخلوا مصر مع سادتهم الفرنسيين. كما كان التجار المسيحيون يتنافسون منافسة شرسة مع التجار المغاربة، ولو تم استبعاد المغاربة لحساب منافسيهم لحلت الكارثة على المصريين، فالأولون أقل أمانة من الآخرين.

البرابرة (النوبيون)

لا يدخل البرابرة مصر إلا بصفتهم خدماً وهم ليسوا أشرارًا ولا يمثلون أي خطر على المصريين.

الفرس

إن سمعة الفرس في مصر ليست أحسن من سمعتهم في أوروبا فهم جنس أكثر مهارة من المصريين ويحبون الكسب على حساب الآخرين. وعلى حساب الضمير عن طريق الربا والغش ولو كان عددهم كبيرًا لأصبحوا وصمة في جبين مصر. وإذا رغبت أوروبا في أن تفرض على المصريين ما تسميه "الحماية"، فالأولى أن تحميهم من الفرس ومن تزايدهم.

(*) لم يثبت مثل هذا القول، وإنما العكس، وخاصة في عصر إسماعيل الذي عمل على استقطاب المصريين الذين توسّم فيهم الخير لمصلحته، وذلك بتزويجهم من شركسيات وتركيات القصر من المرضعات وخلافهن، ومما يسّجل أنه بتسلم توفيق الحكم، أقدم على تزويج رجاله من جواري وحريم القصر، ووضع حدا للارتباط بهم دون زواج رسمي. (المحقق)

المسيحيون الشرقيون

الأرمن

يبدو أنهم أعلاهم قيمة، وأكثرهم تبشيرا بالخير. فإنهم من أقل الأجناس فسادًا وتخلُفا فهم أذكياء جدًا قادرون على عدم الوعد قبل التنفيذ أما يونانيو اليونان، فهم على العكس – فيما عدا بعض الحالات الاستثنائية – يستحقون احتقار الأوروبيين، وكذلك احتقار وكراهية المصريين، فهم يسيئون للمصريين أكثر من كل الشرقيين مجتمعين.

اليونانيون

فيما يلى كلمة عن اليونانيين:

كان قدماء اليونان موهوبين موهبة عظمى، ويتمتعون بالذكاء والحديث فى كل مجالات الفلسفة والعلم والفن والأدب كما أن لهم خيالاً خصباً وأحاسيس رقيقة وهذه هى المنزلة التى يتمتعون بها فى أوروبا، حيث نسى الأوروبيون أن يتساءلوا عمّا إذا كانت قيمتهم الأخلاقية تتساوى مع قيمتهم العقلية والجمالية وعمّا إذا كان رجال مثل ثميستوكل Thémistocle، السيبياد Alcibiade، بوسنياس Pousanias هم يونانيون حقيقيون أم أنهم مجرد عمالقة استثنائيين؟ وبلا شك فإن الدوافع النبيلة والبطولة والمشاعر الرقيقة لم تنقص اليونانيين القدامى، وقد كان بينهم رجال لهم قيمة أخلاقية كبيرة ولكن أغلبية الدولة لا تتميز أبدًا بصفات أخلاقية فهم فضوليون، ثرثارون، سطحيون، متقلبون، طموحون، ومغرورون. ولم يتمتعوا بصفات الإخلاص والنوايا الطيبة ومشاعر الكرامة، أيضا فإنهم لم يعرفوا الخجل من أنفسهم ولا يشعرون بالحاجة إلى احترام ذواتهم، فكانت فضيلتهم نباتا هشا، وباختصار تنقصهم الأخلاق. وفى هذا المجال فإنهم أقل من أمم أخرى ليس لديها كل هؤلاء اللامعين مثل الرومان. وعلينا أن نعترف بأن هذه العيوب تتوفر أكثر

لدى الإيونيين (سكان المنطقة الساحلية من آسيا الصغرى الغربية) من لدى الدوريان (شعوب إندوأوروبية عاشت فى الأزمنة القديمة فى إسبرطة وكورنثا)، ثم نمت بعد ذلك عند الآخرين وساءت بقدر انهيار الأخلاق والتقاليد والتعاليم فى الإمبراطورية. ولكن من الحقيقى أن التحرر الفكرى والاجتماعى لهما تأثير بالغ على الأخلاق اليونانية، فقد تأثروا كثيرا بالانحرافات الأخلاقية لعدم قدرتهم على مواجهتها. وبعد انتهاء الإمبراطورية اليونانية التى أسسها الإسكندر الأكبر وتقسيمها والغزو الرومانى، انحدرت أخلاقهم أكثر وخصوصا بعد انتشار الحروب الأهلية(*).

(*) فى الوقت الذى كان فيه الرومان يتعرضون بشدة للتأثيرات اليونانية، فإنهم لم يستطيعوا أن يعفوا أنفسهم من اعتبار اليونانيين قوما غير محترمين. فاحتقارهم لليونانيين يبدو واضحا حيث إنهم لا يتحدثون عن الجرمان والغالبين والإيبيرين والساميين وحتى اليهود الذين يجدونهم غير محتملين بنفس الطريقة، فأطلقوا عليه لفظ Graeculus (مصغر يونانى) الذى يحمل فى طياته معنى ضعف أخلاق اليونانيين وتدنيهم بصفة عامة، وقد تم الاعتراض على هذا الرأى على أساس أنه احتقار الرومان لليونانيين واستخدام هذا اللفظ يعود إلى معرفة الرومان للمغامرين الذين قدموا من الإسكندرية وآسيا الصغرى. وقد نسى هؤلاء المعترضون أن يونانى الإسكندرية وآسيا الصغرى يونانيون حقيقيون مثل سكان اليونان، وأن الدولة لم تعد كما كانت بعد تهدم كورنثا عام ١٤٦ وتحول الدولة كلها إلى إقليم تابع للدولة الرومانية، وأنه منذ هذا الحدث توجه المغامرون اليونانيون الكبار منهم والصغار إلى روما فى إيطاليا وهؤلاء المغامرون ليسوا إلا يونانيون بمعنى الكلمة، وأنه حتى القرن الأول بعد الميلاد تعرف الرومان على اليونانيين، فقد كانوا خاضعين لإمبراضوريتهم، وأن استخدام تعبير جراكولوس Graeculus يسبق القرن الأول الميلادى، أما شيشرون Ciceron الذى ولد بعد أربعين عاما من الاستيلاء على كورنثا (عام ١٠٦) فقد كان فى ريعان شبابه فى القرن الأول الميلادى وهو يحدثنا عن يونانيين جوعى مثلهم مثل الدجالين والشحاذين كما نجده يتحدث عن وجوب عدم تقديم قرض لأى فرد يونانى أما أغسطس Auguste منذ كان يستعمل كلمة يونانى ليطلقها على من يسدد ما عليه فى المواعيد المحدودة، وكما يعرف الجميع تعبير أول الشهر "Calendas" هو تعبير لاتينى. فإن كان الأمر كذلك فكلمة أغسطس ليست أكثر من دعابة، فهو تعبير يشبه أن يقول المصرى أنه سيدفع فى رمضان المسيحى أو فى عيد الميلاد المسلم، فتعبير رمضان المسيحى وعيد الميلاد المسلم، يحتوى كل منهما على كلمتين متعارضتين، وخاصة أنهما ينتميان إلى الدينين الكبيرين المتنافسين فى الشرق وبدلا من كلمة Calendas لابد أن نعتقد أن أغسطس أراد أن يقول أن شخصا ما يدفع، وفى الموعد المحدد (الموعد المحدد عند الرومان هو دائما أول الشهر) هو شخص كاذب، فاليونانى لا يدفع (حيث إنه معتاد على عدم الدفع فى المواعيد، مما يعنى أنه لن يدفع أبدا) وأيا كانت الدعابة الملكية، فإنه يجب علينا أن نقرأ الفصل ٤، ٥ من كتاب شيشرون لنكوّن فكرة عن السمعة الأخلاقية التى يتمتع بها اليونانيون عند الرومان. فهذان الفصلان يستحقان القراءة الكاملة، والكلمات الواردة فيهما قوية جدا، حيث يؤكد شيشرون أن اليونانيين يجهلون قيمة الشهادة أمام العدالة، ويسألون عن أصل كلمة "أعطنى شهادتك أردها إليك" وهى الكلمة التى ينسبونها للغاليين والإسبان، وإنه لتصرف يونانى أن يقول قائل أعطنى=

فمنذ ضياع استقلالهم القومى، فإن التاريخ لم يقف أبدا إلى جانب يونانى اليونان، ورغم بعض الأفضال التى حصلوا عليها مثل الأثينيين فى عهد أدريان Adrien، فإنهم لم يتمكنوا من النهوض والتجدد تحت الحكم الرومانى، وساءت ظروفهم أكثر فى ظل أباطرة الشرق وأباطرة بيزنطة وتحت حكم السلاطين الأتراك فسقطوا دائما فى اللا معنى وفى التدهور الروحى، فيما عدا تمتعهم من وقت لآخر ببعض الازدهار المادى. لقد عانوا كثيرا من سيطرة القسطنطينية ومن غزوات القوطيين(*) السلاف والبلغار وعلى الأخص الغزو اللاتينى. وبعد سقوط القسطنطينية عانوا بشدة من الصراع بين اللاتين والأتراك.

وبالطبع فقد استطاع الجيش اليونانى أن يستمر فى الحياة فى اليونان رغم كل هذه الكوارث فقد اختفى القوطيون واللاتين، وربما لم تكن الهجرة السلافية بالقوة التى نفترضها ونقص عدد السلاف بسبب الحروب التى انتهت بخضوعهم للقسطنطينية، وأُبعدوا أو امتصهم اليونانيون رويدا رويدًا إن اليونانيين المحدثين ليسوا جنسا مختلطا سلافيا ـــ يونانيا وهم أيضا ليسوا جنسا ألبانيا ـــ يونانيا فالألبان لا يختلفون عن اليونانيين ويشكلون مستعمرات أو جاليات منفصلة، ويتحدثون لغة خاصة بهم بالرغم من تناقص عدد الذين لا يعرفون اليونانية ونعترف بأن اليونانيين وليس الألبان هم الذين يشبهون أهل اليونان القديمة بملامحهم ومواصفاتهم المميزة. ولابد أن نتوقع أن اليونانيين المعاصرين ليسوا أفضل من أسلافهم بل هم أسوأ منهم ومع ذلك فبعض محبى اليونان يحاولون إثبات أنهم احتفظوا بعيوب ومحاسن أجدادهم. وآخرون من أصدقاء اليونانيين المعاصرين يعترفون بتدهور أخلاقهم، ولكنهم يستدعون من تاريخهم الاستبداد التركى كظرف مخفف وهناك من ينكر عدم أمانتهم التى يعيبونها عليهم، ويذكرون قناعتهم ووطنيتهم ورغبتهم فى التعليم. ولكن يمكن القول إنه حتى محبو اليونان لا

=شهادتك وأردها إليك. إن كلمة شيشرون فى حق الغاليين والأسبان تصلح تعليقا على كل ما جاء فى هذه الملحوظة، وتعنى أن الرومان لم يحتقروا أحدا من الشعوب التى أخضعوها لهم سوى اليونانيين.

(*) أحد الشعوب الجرمانية. (المحقق)

يجرءون على إنكار العيوب الخطيرة فى الأخلاق اليونانية، فهم يبررون أكثر منهم يمتدحون[١]. ولا يؤكدون أنهم أمناء غير مزورين من أصحاب عزة النفس والشرف، ومن المستحيل أن نؤكد أنه رغم مرور نصف قرن تقريبا على تحرر بلادهم، أن أعضاء المجمع الدينى والسياسيين وموظفى الإدارة العليا وممثلى البلاد فى الخارج، قد أصبحوا نزهاء. ونعترف أنهم لا يستغلون السياسة لمصلحة طبقات سياسية معينة، ولكن بطريقة كل حسب مصلحته الخاصة دون مراعاة مصلحة الآخرين، فتسود المناوشات فى القضاء المدنى، وتُسد كل المخارج التى يمكن أن تؤدى إلى انتصار الحق. ومن الحقيقى أن اليونانيين يحبون التعليم كثيرا، وأن الدولة والأثرياء يخصصون أموالا كثيرة من أجل التعليم، ولكن يقود هذا الحماس من أجل التعليم الرغبة فى النجاح الاجتماعى [٢] والدولى أكثر من الرغبة فى المعرفة وطلب العلم فى ذاته، فالمعرفة هى القدرة وعلى كل فإن اهتمام اليونانيين قليل بالتربية الأخلاقية التى بدونها يصبح التعليم الابتدائى والثانوى وخيم العاقبة، كما أنهم لا يتجاوزون كنيستهم اليونانية الأرثوذكسية التى يغيب عنها العنصر

---

(١) انظر المقال عن اليونانيين فى دائرة المعارف البريطانية تحت بند اليونان ١٨٨٠، ص ٨٤ الذى ورد به أنهم ممتازون فى اللباقة والدقة التى تدهورت غالبا فيما بعد ولا تنسى سلاح الضعف الذى يتداعى تحت وطأة القمع الذكى الطويل. فالخيانة ليست رذيلة قومية لديهم، ولا يبدو بالتأكيد أنها صفة مميزة للطبقات اليونانية، وأكثر ما يراه الأجانب فيهم خصوصا بين سكان الموانئ. والنبل ليس من طبعهم كما كان فى الماضى حيث ينظر إلى اليونانى على أنه نبيل، وكان الأجانب يغارون من هذا التفوق، حيث لا يقبلون أن يكون أحد أحسن منهم. واليونانيون لديهم إحساس عميق بأنهم لا يعانون من تفوقهم على الدول الأخرى. وهناك مؤلف إنجليزى استشهد به مورى Murray فى ١٨٧٢، handbook of Greece يقول "إن تكرار ــ وبشكل مستمر ــ أن الأتراك أكثر صدقا ورفعة من اليونانيين يعد مغالطة والمؤلف لا ينكر أن الأتراك أكثر أمانة، ولكنهم لا يتمتعون بالشعور بالشرف أكثر من اليونانيين، إنهم لم يكن لديهم أبدا نفس الاحتياج، أو على الأقل الميول ذاتها لممارسة الخداع والزيف. وماذا عن باقى الأسلحة ضد رعاياهم من اللاتين والمسلمين المضطهدين التى تركت لقرون عدة يونانيين تعساء. ومن ناحيتنا، فنحن نحب البلد والعرق، وعلى الرغم من أخطائهم الكثيرة، فإننا علينا أن نتذكر سوء حظهم والدم الذى علق بهم، وأن نستمر فى حب اليونانيين." وهكذا فإن مشاعرنا تجعلنا نحب اليونانيين، بالرغم من عيوبهم العديدة، وذلك بسبب أجدادهم (أصحاب الحضارة)، وبسبب ما كان يمكن أن يكونوا عليه، لو لم تحدث المصائب التى أفسدتهم.

(٢) انظر دائرة المعارف البريطانية ص ٣٤، غالبا ما يستعمل خدام المنازل أوقات فراغهم فى تعلم الكتابة أو فى عمل حساباتهم الخاصة. إن الرغبة فى الوصول وليس العطش إلى المعرفة هو الذى يحمل الناس على التعليم والقراءة والكتابة والحساب.

الروحى. حقيقة هم يكتبون كثيرا من النثر والشعر ويثرثرون فى الكتابة مثل ثرثرتهم فى الكلام، ولكن تنقصهم نار العلم المقدسة ولا يستطيعون الوصول إلى ما وصل إليه أجدادهم ورغم طمعهم الفردى فإنهم وطنيون، بمعنى أنه لديهم إحساس بالأصل المشترك، ولكن يجب أن نضيف أن هذا الشعور يعذبه كبرياء وادعاء مبالغ فيهما، ولا تسمح به مطلقا حالتهم الحالية، ويشعرون فى أعماقهم أنهم متفوقون على الأوروبيين واللاتين وكل الغربيين[١]. ويحتقر اليونانيون بشدة كل شعوب الشرق، ويبدو لهم أنهم مدعوون للسيطرة على الشرق، وبقفزة واحدة ورغم قلة عددهم يريدون احتلال القسطنطينية وكل الساحل الشرقى لبحر إيجه ثم رويدا رويدا احتلال كل الإمبراطورية البيزنطية[٢]. حيث يوجد عرقهم ويمكن التشكيك فى هذا الكلام بالحديث عن وجود يونانيين كثيرين متحضرين ومحترمين. وأن اليونانيين البعيدين عن المجتمع أفضل كثيرا من الذين يعيشون فى داخله وأنهم يمكنهم أن يتقدموا حضاريا وأخلاقيا ويتساووا مع أجدادهم ويبذوهم ومع ذلك فمستوى اليونان حاليا لا يسمح لها بتحقيق ذلك حتى لو أرادت فهى يجب أن تعرف أنه حتى الآن لا تقدّرها أوروبا رغم بيوت أثينا البيضاء ورغم أكاديميتها الجميلة التى شيدها رجل البنوك سينا Sina وليس هناك خدمة نقدمها له أسوأ من إغداق المديح عليه وتزويده بأقاليم تركية ذات شعوب مختلطة. فقد قدمت أوروبا لليونان استقلالها ولم يكن ممكنا لها الحصول عليه وكان هذا كافيا جدًا فقبل أن تفكر اليونان فى توسيع رقعتها عليها أن تفكر فى إعادة إعمار أراضيها وزراعتها، وأن تتماسك وتعيد إصلاح نفسها بنفسها[٣]. وإذا كانت أوروبا تعتقد أنها لا تستطيع أن

---

(١) اطلع محام فرنسى مؤلف الكتاب على خطاب تلقاه من محام يونانى يشكو بمرارة من الإجراءات التى يمر بها زميله الفرنسى وأنهى خطابه بهذه العبارة "هكذا دائما أنتم تسيئون إلينا بالكلام لأننا الشعب الذى أنار العالم".

(٢) **حلت الدولة العثمانية مكان الإمبراطورية البيزنطية بعد سقوط القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٣. (المحقق)**

(٣) لم يفكر اليونانيون أبدًا فى هذا الأمر. واشتكوا كثيرا من أوروبا التى رفضت أن تمنحهم على الأقل تساليا وإيبروس بمناسبة الحرب الروسية ـــ التركية. وظنوا أنه من الواجب عليها أن تقدم لهم هذه المنحة المجانية. وكانوا يغارون من إيطاليا التى حققت وحدتها بسهولة، ناسين أنه لم يكن فيها غير الإيطاليين، وأن الوحدة الوطنية كانت قائمة فور أن توقفت القوة عن عرقلتها، وأن الشعب الإيطالى-

تترك لتركيا تساليا أو أراضى أخرى يسيطر عليها العرق التركى، فإن واجبهـا أن تستطيع إدارتها بدون انحياز فى انتظار أن تصبح اليونان دولة جديرة بحكـم هـذه المناطق(*).

ويعكس اليونانيون الذين نلقاهم فى مصر بلا شك صفات عـرقهم، فهـم لا يبدون عيوبا أو رذائل غريبة بالنسبة لسكان اليونان ومن الإنـصاف أن نقـول إن اليونانيين الذين يعبرون البحر المتوسط لعمل ثروات على حساب المصريين ليسوا من العناصر المثالية التى تمثل وطنها. فهم يتميزون بالكذب والخداع وسوء النيـة والغش ونقص وندرة الكرامة والوقاحة. وبلا شك فإن هناك كثيرا من الاستثناءات فيما يتعلق بالأفراد، ولكن لا توجد فروق فيما يتعلق بـالمهن المختلفـة إن ازدراء الأوروبيين الذين راقبوهم عن كثب ولأوقات طويلة، يجعل من المستحيل عليهم أن يفكروا باستمتـاع فى اليونانيين القدامى، وأن يقرءوا كتبهم إلا إذا تناسـوا مؤقتـا وجود اليونانيين المحدثين. فنرى اليونانيين يتشاجرون أمـام المحـاكم المختلطـة، ونعرفهم من عقودهم المزيفة، وأسهمهم المختلقة، وبعدم احترامهم لملكية الآخرين. فمثلا يؤجر أحد اليونانيين منزلا ويشرك معه واحدا أو أكثر من المستأجرين، ثـم يختفى هو دون أن يدفع الإيجار، تاركا زملاءه الذين ينكرون حـق المـؤجر فـلا يدفعون له، ثم يبيعون المنزل ليونانى آخر يتصرف فيه كأنه المالك ويقـدم مـستند الشراء، ويتحدى المؤجر الأصلى أن يثبت حقه ويطرده هو "صاحب النية الطيبة"،

=من أول الشعوب المعاصرة المتحضرة، بينما الشعب اليونانى الحالى ليس إلا مولودا حديثا وأنه علـى أى الحالات فإن قدر الإيطاليين أعلى قليلا من قدر اليونانيين سـواء كـأفراد أم جماعـات، ويـدعى اليونانيون أيضا أن ضم تساليا وإيبروس لهم أمر حتمى لتحسين أحوالهم السياسية، وأن هذا التوسع فـى الأراضى يمنحهم مساحة أكبر فى تحقيق طموحهم السياسى حيث تقل المؤامرات، وتستقر الـوزارات، والحجة بارعة. ولكن للأسف فإن زيادة أهمية الحكومة المركزية، تجعل الطموحات أكثر عنفا، وتزيـد من أعداد الطامعين فأى منظور لسكان هذه الأراضى المنضمة لتتحول إلى غذاء للموظفين القادمين من المناطق القديمة ! وهذا يذكرنا باستغلال إمارات الدانوب (انظـر كتـاب أناستاسـيوس Anastasius لمؤلفه Hope) الجزء الثانى الفصل الإضافى باريس ١٨٣١).

(*) لقد أساءت الدول الأوروبية التصرف فى منح اليونان مزيدا من الأراضى بعد الحرب الأخيـرة وكـان هذا خطأ لا يقل عن خطئها عندما وافقت على إنشاء بلغاريا وتوسيع صربيا والجبل الأسود بإعطـائهم أراضى ذات سكان مختلطين وسوف نعترف بذلك فيما بعد.

ولقد حاولوا عبثا طرد مستأجر أو شاغل للعين يونانى، إذ يعود مرة أخرى ومعه آخرون أسوأ منه. ونفس القصة تتكرر فى الملكيات العقارية إن ملكية اليونانى للعقار أمر لا يمكن إثباته، فإنهم ينقلونها إلى يونانى آخر غير المالك ويقدمون عقدا مؤرخا بتاريخ سابق(١). إن العدالة الجيدة وغير المنحازة التى ينسبونها إلى القنصلية اليونانية ليست إلا ظاهرية. فإن الحماية التى تفرضها هذه القنصليات على رعاياها ضد المصريين وحكومة البلد هى حماية مبالغ فيها وبلا ضمير فالقناصل اليونانيون ليست لديهم الشجاعة، ليحققوا العدل لأنهم يخشون رعاياهم إنهم أكثر عجزا عن احتوائهم مثل بقية القنصليات(٢).

وإذا كانت أوروبا ترغب فى فرض الحماية على مصر، فأول ما يجب أن تفعله هو إلغاء القنصلية اليونانية وحماية المصريين من كل المسيحيين الشرقيين واليونانيون على رأسهم.

اليهود

لقد تأثرت القيم الأخلاقية لليهود كثيرا من سوء المعاملة والاحتقار اللذين تعرضوا لهما بصفة خاصة، ولعدة قرون طويلة. لقد كانوا تجارا صغارا وصناعا وصيارفة ومرابين ومنهم حاليا من أضحى من كبار رجال البنوك وكبار التجار ولا تقل ظروفهم العامة الآن عن ظروف المسلمين، ولا يستطيعون الحصول على لقب بك. والذين استطاعوا منهم التمتع بالحماية أصبحوا حاليا أقوياء وبدلا من

---

(١) مما لا شك فيه أن اليونانيين لا يحتكرون هذه الوسائل، ولكنهم أول من استخدمها فى أغلب الأوقات وبطريقة أكثر وقاحة من الآخرين.

(٢) يحكون فى الإسكندرية لقضاة المحكمة المختلطة أنه فى عام ١٨٧٥ منذ عدة سنوات سابقة كان يوجد فى هذه المدينة عصابة من اليونانيين ترتكب الفواحش كل ليلة وتهرب من السلطة القنصلية اليونانية واشتكى منها كل الناس وكانت القنصلية اليونانية تود طرد أفراد هذه العصابة، ولكن لم يكن لديها القدرة على فعل ذلك. وبموافقة سرية من القنصلية اليونانية والقنصليات الأخرى، استطاع البوليس المصرى حصار العصابة ونقلها ليلا إلى إحدى السفن الراسية ثم ربطوا حجارة كبيرة فى أجساد جميع أفراد العصابة وأغرقوهم فى قاع البحر، وقد صفق السكندريون لهذه الحملة الليلية البارعة.

أن تحمى الدول الحامية اليهود، عليها أن تحمى المصريين من مـصاصى الـدماء اليونانيين والمسيحيين الشرقيين الآخرين.

الأجانب الغربيون (الأوروبيون)

يوجد فى مصر قليل من الـروس والبـرازيليين والأمـريكيين والأسـبان والبرتغاليين والإسكندناڤيين والبلچيك والهولنديين. ومن العبـث أن نتحـدث عـن قيمتهم أما بالنسبة لرعايا الدول الأوروبيـة الخمـس الرئيـسية مـن الإيطـاليين والفرنسيين والنمساويين والألمان والإنجليز، فهناك ملاحظة عامة علينا تـسجيلها، وهى أن المهاجرين القادمين من مناطق تقع على شاطئ البحر المتوسط تقل قيمتهم وأمانتهم بصفة عامة عن هؤلاء القادمين من أماكن أبعد. فلابد أن هـؤلاء لـديهم دوافع جادة أكثر من شعوب البحر المتوسط للحضور إلى الشرق، وبالتالى فالرحلة بالنسبة لهم أكثر صعوبة وهم ليسوا قريبين من أفريقيا، لأنهم لا يغامرون بعبـور البحر المتوسط بدون رأسمال، وبدون مصادر تمويل، ولا يشبهون المغـامرين أو الناس الذين بلا اسم وبلا مال ويعيشون على الكفاف، والذين يكثرون فـى البحـر المتوسط أما الإنجليز والألمان والنمساويون فهم يقدمون بصفة عامـة أحـسن مـا عندهم من عناصر أجنبية. فالنمساويون والألمان مثلا هم بصفة عامـة أشـخاص مختلفون تماما عن إيطاليى تريستا وقد شكل الرعايا الإنجليز المالطيون بأعـدادهم الكثيرة عنصرا مكروها غير جدير بالحمايـة التـى تـسبغها علـيهم القنـصلية الإنجليزية[١]. وبعد الكوميون[٢] لجأ إلى مصر عدد كبير من الفرنسيين من أسـوأ الأنواع ولكن بعد مرور هذه الدفعة، تحسن تكوين الجالية الفرنسية.

وبناء على هذه التوضيحات وفيما عدا بعض الاستثناءات[٣]، يجب أن نقول

---

(١) انظر حكم لنيادو المالطى.
(٢) ثورة الكوميون عام ١٨٧١. (المحقق)
(٣) ويجب أن نستثنى فى المقام الأول الذين لم يحضروا إلى مصر من أجل الثراء أو لكى يحصلوا على ما يقتاتون به بأى شكل كان، مثل أصحاب الإرساليـات، ورجال الدين، والعلماء، والأشـخاص الـذين=

إن الجالية الأوروبية فى مجملها كانت بعيدة عن كونها محترمة، فهى ليست جديرة بالاحترام من حيث الأخلاق والحياة العائلية، ولا من حيث الثقافة، ولا من حيث الأمانة المالية على الأخص. لقد اختارت بين الله والنهم فى الثروات، فلم تلجأ إلى الله إنما إلى شره الغنى فقط. وحقيقى أن أخلاقيات التجارة والصناعة والأعمال بصفة عامة ينقصها الكثير فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ولكنها فى مصر والإسكندرية بصفة خاصة، وباعتراف أصحاب المهن أنفسهم كان الأوروبيون أسوأ منهم فى أوروبا، فكيف ننكر عصرنا؟ فهو عصر مادى سطحى متعطش إلى الكسب والمتع والمظاهر الخادعة. ولكن الأوروبيين فى مصر أقل فى هذا الأمر من إخوانهم فى أوروبا فشاغلهم فى مصر هو الأكل والشرب واللعب والتأمل والاصطياد بالكذب والفضيحة. فهم يستعرضون نزواتهم ويقيمون الحفلات تحت ستار فعل الخير وفى النهاية لا يقدرون إلا المال ومن يمتلك منه الكثير ونحن نعرف أن الأمر هكذا فإنهم لا يخجلون من تصرفاتهم وأرجع المدافعون عن الجالية الأوروبية هذا الوضع إلى المناخ العام القائم الذى يضعف الحس الخلقى للأوروبيين ويقوى الحس المادى، كما يبررون ذلك بالمناخ الفاسد الذى يعيشون فيه والذى أوجده اليونانيون وسكان شمال البحر المتوسط واليهود الأثرياء، وقد اخترقهم وأضعف أخلاقهم رويدًا رويدًا. وهذا عذر تافه، فمناخ مصر لم يؤثر ولو تأثيرا سيئا قليلا على الحس الأخلاقى أو على القوى المعنوية، ولكن الأشخاص الذين تضعف أخلاقهم فى هذا البلد كانوا فى الأصل من أصحاب الفضيلة الضعيفة قبل أن يغادروا أوروبا. كما أن الوسيط اليونانى والشمالى لا يمكن أن يخترق الأوروبيين الحقيقيين الأمناء وهناك لحسن الحظ أمثلة تثبت هذا الكلام، إن ضحايا الإغراء والفرصة المتاحة فى مصر هم الذين يميلون إلى الشر بطبعهم أو هم من الضعفاء فالإنسان الشريف يظل شريفا حتى لو تم وضعه فى سجن مغلق مع اللصوص ولكن لصا صغيرا يمكن أن يتحول إلى لص كبير. إن السبب الحقيقى

=دخلوا فى خدمة الحكومة، دون أية رغبة أخرى، إلا الحصول على مرتب ثابت، كبير بعض الشىء، ومشاهدة الشرق، وكثير منهم كان له فضل عظيم.

للحالة البائسة للجالية الأوروبية هو نفس السبب لمعظم المستعمرين الذين ينتمى معظمهم إلى حثالة الأمم وزبدها.

ومن أبشع ما لدى الجاليات الأوروبية هو اشتراكهم فى التآمر للثراء على حساب البلد والفلاحين الذين هم عماد الإنتاج والعمل. فيستغل الأجانب هؤلاء التعساء بشكل مباشر استغلالا لا يقل عن استغلال حكوماتهم، ويستهلك الأجانب عملهم آخذين منهم جزءاً كبيرا مما تأخذه الدولة والخديو[١] وذووهم. ولا ينفى الأوروبيون أنهم طفيليون، ولكنهم يقولون هذه هى الظروف الطبيعية للبلد ونحن لم نوجدها ولكننا وجدناها. إن استغلال الفلاح هو الأساس فى كل العمليات التى يمكن القيام بها فى مصر ومن نظرهم أن الفلاح يمثل جذر الشجرة، وأنهم ثمارها، ومن العدل أن تعمل الجذور لتغذية الثمار. فى ١٤ يونية ١٨٧٨ قدّم السيد لابنا رئيس محكمة الاستئناف المختلطة إلى وزير الحقانية مشروعا يطالب فيه بإلغاء القانون الذى يسمح بتعيين مساعدى قضاة من الأجانب، ويذكر التقرير ص ٣٨، ٣٩ التبرير "(أ) إن تكوين المحكمة من ثلاثة قضاة وأربعة مساعدين يعرّض العدالة للتعسف من جانب أغلبية مكونة من أشخاص لا تتوافر فيهم الشروط والامتيازات الخاصة لتوفير عدم الانحياز. (ب) إن الذين يعرفون مصر يقدّرون أن الذين جاءوا إليها ليستقروا فيها هم فى الغالب موضع شبهات. (ج) إن المحكمة التى تبرئ أو تدين تتكون من أغلبية، من أربعة تجار أو صناع أو فنانين، كلهم من أصحاب السوابق والمشكوك فيهم والمستعدين للتراضى والتأثر بالجانب السيئ من الرأى العام". هذا هو التعبير المعتدل الذى لا يستطيع أن يشكك فيه وفى مصداقيته أحد، بل هو أقل من الحقيقة السائدة فى الشوارع[٢]. وعقب نشر هذه الصفحات فى تقرير رسمى لم يكن معدًا للتشهير، انفجر غضب جامح من الذين يكرهون السيد

---

(١) وهذا لا ينطبق على الخديو الحالى.

(٢) إن معظم المؤلفين الذين كتبوا عن مصر ابتعدوا عن تقييم الأوروبيين ومع ذلك فإن رجلا أمضى سبع سنوات فى مصر وهو السيد لوتك فى كتابه عن مصر (Aegypteus neu Zit 1873) قد خصص لهم فصلا بعنوان "المجتمع الأوروبى" (الفصل الثانى من ص ١٩٧ إلى ص ٢١٧) يبدى فيه رأيا أشد قسوة من رأى السيد لابنا.

لابنا والذين لهم مصلحة فى إبعاده عن القضاء، أو من أشخاص أكثر سـوءاً مـن الجالية الأوروبية من الفرنسيين والإيطاليين. لقـد أعلـن غيـر الجـديرين أنهـم مشمئزون وأنهم أصيبوا فى شرفهم إصابة عميقة أما الأوروبيون الذين لم يهتمـوا بالأمر فهم أكثر الناس احتراما وشرفا ولكن للأسف فإن كثيرين انضموا للاحتجاج بسبب ضعفهم، إنها المرة الأولى التى تجرأ فيها البعض وتكلم فى مصر عن حقيقة الجالية الأوروبية.

الفصل الخامس

أوروبا فى مصر

لندرس تأثير أوروبا على مصر سواء كان جيدا أم سيئا، سواء كان بطريق مباشر أم غير مباشر أم غير إرادى يعتقد الكثيرون فى أن التأثير الأوروبى لم يكن إلا نافعا، وهم بذلك ينسون أو يجهلون أن الحضارة والأخلاق والروحانيات والميول الدينية الأوروبية خالية من الشبهات، وأن معظم الأوروبيين الذين دخلوا مصر من أردأ الأنواع، ولم يكن لديهم هدف آخر غير الإثراء بأكبر قدر ممكن وبأسرع وقت على حساب البلد وأن علاقات الحكومات الأوروبية مع مصر تحكمها فقط مصالحهم ومصالح مستوطنيهم. وأن سياستهم الأنانية لم تتسم بأى شعور بالخير أو الرحمة أو الواجب. وأخيرا فإنه من سوء الطالع لأى شعب قمع حياته الخاصة وخنقه بحضارة أجنبية أقوى وأعلى قدرا.

السيطرة والاستغلال الأجنبيان

الامتيازات(*)

إن المعاهدات التى انعقدت بين تركيا والدول الأوروبية والتى أطلق عليها قديما الامتيازات تمنح الأجانب ضيافة كريمة واستقلالا وضمانات وفيما يلى أهم ملامحها: ١ـ الحماية القنصلية. ٢ـ قضاء قنصلى مدنى وعقابى يطبق على

(*) هى المعروفة باسم الامتيازات الأجنبية. (المحقق)

رعاياهم. ٣ـ المشاركة الإجبارية لمترجم أو أية شخصية قنصلية أخرى فى القضايا المختلطة أمام محاكم الإمبراطورية[١]. ولم يتضرر أحد فى تركيا من هذه المعاهدات المفروضة على بلادهم والتى استمر العمل بها وقتا طويلا، لأن القنصليات استخدمتها استخداما شرعيا ولكن منذ عهد انحدار الإمبراطورية، وفى مصر إبّان حكم محمد على وعلى الأخص بدءاً من انزوائه، بدأ سوء استغلال هذه المعاهدات[٢].

اغتصاب سلطة القضاء

أولا تم التعدى فى مصر على السيادة القضائية للسلطان والوالى[٣]، وفيما يلى ما قاموا به: أعطت القنصليات الأجنبية لنفسها ــ بالإضافة إلى التشريع القضائى الذى يخص مواطنيها ــ قضاءً مختلطا كاملا حسب المبدأ القائل "ترفع الدعوى لمحكمة المدَّعى عليه" وبعبارة أخرى فإن المرافعات تحددها جنسية المدَّعى عليه (فى القانون المدنى) وجنسية المتهم (فى قانون العقوبات). فبالإضافة إلى ذلك تخضع القضايا القائمة بين أجانب ومصريين للقضاء القنصلى، فى كل مرة يكون فيها المدَّعى عليه أو المتهم أجنبيا[٤]. وعلينا أن ندرك أن كل قنصل يطبق قانونه الأجنبى، وأن استئناف الأحكام القنصلية لحكم أول درجة لا يتم مطلقا أمام قاض مصرى عال أو فى القسطنطينية، ولكن فى بعض المحاكم الأوروبية فاستئناف الأحكام الفرنسية يتم مثلا فى محكمة إكس أن بروفانس Aix en Provence ويقول الأوروبيون فى لغتهم المتخصصة أن قضاء القنصليات المختلط قد استقر بالاستخدام، ولكنه على العكس قد استقر بالاغتصاب وبقوة القوى على

---

(١) المحاكم المحلية للدولة العثمانية وولاياتها. (المحقق)

(٢) لم يتضح سوء استخدام الامتيازات بشكل لافت للنظر إلا مع عهد سعيد (١٨٥٤ ــ ١٨٦٣). (المحقق)

(٣) السلطان العثمانى وواليه فى مصر. (المحقق)

(٤) تعنى كلمة "أجنبيا" كل شخص يتبع القنصليات المسيحية الموجودة أما سكان البلد الأصليون فكلهم رعايا مصريون أو بصفة عامة عثمانيون. وكل شخص آخر لا يتبع إحدى القنصليات يعامل معاملة أهل البلد أو بمعنى آخر يخضع للنظام القضائى المحلى، حيث إن الأجانب يخضعون لنظام قضائى استثنائى.

الضعيف وقدرته عليه غير أن هذا الاغتصاب(*)، لم يكن قليلا وأصبحت أهميته

(*) يقوم مبدأ الامتيازات على عدم التنازل عن أى شيء يخص القضاء المختلط، ولكن على أساس منح بعض الضمانات للمدعى عليه والمتهم والأجنبى. وهكذا لا يتم فى القانون المدنى وقانون العقوبات ملاحقة الأجنبى ومثوله أمام قاض من أهل البلد دون حضور مستشاره ومترجمه أو شخص يرسله القنصل. وفى القانون المدنى فإن القضية يجب أن تعرض أمام الديوان الإمبراطورى إذا تعدت مبلغا محددا.

ويدعى المحامى السكندرى العالم جاتشى M.Gatteschi فى كتابه «القانون العثمانى» أن المادة الخامسة من معاهدة الامتيازات مع النمسا الصادرة فى ١٧١٨ تتضمن مبدأ يسمح للقنصلية النمساوية باستخدام القضاء المدنى المختلط إذا كان المدعى عليه نمساويا (ص ٢٦). وهذا خطأ فالمادة الخامسة ـ طبقا لترجمة إيطالية رسمية حيث إن النص الأصلى مكتوب باللاتينية والتركية، لا تذكر ذلك صراحة فيجب أن نفهم هذه الفقرة كما يلى: لو أن هناك دائنا لنمساوى فلا يمكنه أن يطلب دفع دينه أمام محكمة عثمانية إلا بحضور قنصل أو نائب قنصل أو مترجم لهذه البلد، ويجب أن يتوجه إلى الدائن النمساوى ذاته وليس إلى أى شخص آخر يمكنه أن يرد عن الدين والدائن هذه الترجمة المطابقة لقانون الامتيازات العام مؤكدة وبعيدة عن الشك طبقا للفقرات التالية: لا تختص المحكمة القنصلية إلا بالقضايا المدنية بين نمساويين ونمساويين. وهكذا فإن معاهدة الامتيازات مع الدانمرك الصادرة فى ١٤ أكتوبر ١٧٥٦ تؤكد نفس المعنى إذ يجب حضور شخصية دانمركية أو أى شخص آخر يوافق عليه مترجما أم غير ذلك. أما بالنسبة للقانون الجنائى فيؤكد السيد جاتشى خطأ أن المادة الثامنة من معاهدة الامتيازات السويدية (١٧١٠) قد منحت قنصلية السويد حق القضاء العقابى إذا كان المتهم سويديا وهذا النص موجود فى النص الأصلى اللاتينى حيث تم صياغة المعاهدة باللاتينى والتركى. ولكن هذه المادة تتحدث عن تطبيق التشريع العقابى العثمانى حتى لو كان المتهم سويديا ولا تقول بضرورة حضور قنصل أو سفير السويد ثم بعد ذلك تذكر المادة أن على السفراء والقناصل واجب احتواء رعاياهم وحتى عقابهم فى حالة تعديهم على شخص غير سويدى، دون انتظار محاكمتهم أمام قاض عثمانى. فالأمر لا يتعلق إذن بصلاحيات قضائية حصرية أو تنافسية تخص القنصلية السويدية. فالقنصل يبادر بعقاب مواطنيه، ولكن هذا لا يمنع السويدى المعاقب من المثول أمام المحكمة الوطنية التى يمكن أن ترى أن العقاب القنصلى مضحك، أو غير كاف فتحكم بعقوبة إضافية أكبر.

يذكر أيضا السيد جاتشى معاهدة امتيازات الولايات المتحدة (١٨٣٠) ومعاهدة امتيازات بلجيكا (١٨٣٩) التى منحت الولاية القضائية العقابية إلى القنصليات التى يتبعها المتهم. فالمادة الرابعة من معاهدة امتيازات الولايات المتحدة تنص على ذلك، والمادة الثامنة من معاهدة امتيازات بلجيكا تذكر باختصار: أن البلجيك يتفوقون بهدوء وسلام فى تجارتهم، ولا يحق للسلطات المحلية القبض عليهم أو معاملتهم بعنف، ولكن فى حالة الجرائم والتلبس يرفع الموضوع إلى الوزير المفوض سواء كان قنصلا أو مساعدا للقنصل، ويحاكم المتهمين ويعاقبهم طبقا لما هو سائد مع الفرنجة. ونحن نتساءل إذا كانت هذه النصوص إنجليزية أم فرنسية مطابقة للنص المكتوب بالتركية؟ وهل اعترفت بها الحكومة التركية وأحيطت بها علما؟ وهل الأمر يتعلق بقانون عقوبات مخصص للسلطات الدبلوماسية أو القنصلية بعيدا عن سلطات المحاكم التركية؟ وإذا لم يقم الوزير المفوض أو القنصل بعمله على الوجه الأكمل، هل يحق للمجنى عليه فى هذه الحالة أن يلجأ إلى قاض تركى؟ وهل فكرت الحكومة العثمانية فى أن استخدام القوانين الخاصة مع الفرنجة يُسيء إلى قانون العقوبات الذى تطبقه المحكمة التركية؟ وأيا كان الأمر فإن هذين الامتيازين الممنوحين إلى دولتين ليس لهما رعايا تقريبا فى الإمبراطورية العثمانية، لم يصلحا كأساس شرعى لامتداد العمل بالقضاء القنصلى الذى يتعارض تماما مع المبادئ القديمة المخصصة لكل الامتيازات السابقة. وعلينا أن ندرك أن معاهدة الامتيازات اليونانية لعام ١٨٥٥ التى اقتصرت على منح الطرفين ـ فيما يتعلق بقانون العقوبات ـ حقوق الدول العظمى المميزة

أكبر كلما زاد عدد أفراد الجاليات القنصلية. وقد حصلت القنصليات علـــى جــزء كبير من الصلاحيـــات القضائية العقابية والمدنية فقد كان بين أيـــديها جـــزء مـــن السيادة أما فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام فإن الحكومة المصرية تساعدهم كثيـــرا[١]، إذا لم يتوفر لهم العاملون من القواسين أو الإنكشارية[٢] لتنفيذ الأحكام[٣].

سوء استخدام الحماية القنصلية

كان دور القناصل يقتصر فيما مضى على التدخل سياسيا، وبتواضع لصالح رعاياهم لحمايتهم من تعسف وظلم الحكومة العثمانية والعـــاملين بهـــا وإذا كـــان لتدخلهم وزن، فذلك لأنهم يمثلون قوى يمكن لغضبها البسيط أن تـــشكل خطـــرًا أو على الأقل مضايقات. ولكن مع تدهور الإمبراطورية تغير وضعهم وفي مصر منذ عصر محمد على بدءوا يأخذون وضع اللورد الحامي[٤]. وشـــرعوا فـــى حمايـــة مواطنيهم بالحق وبالباطل حتى يستحقوا تقدير وطنهم وتصفيق مـــواطنيهم وتقـــدير حكوماتهم وللاستمتاع بعنجهيتهم فإذا طلب أحد رعاياهم المساندة فبسرعة يطلبـــون العدالة والدفع والإصلاح ومع ذلك فهم لم يكتفوا بالتصرف بمفردهم. فقـــد تعـــاون القناصل العامون معهم وكونوا سلكا قنصليا متحدا ضد الحكومة المصرية وأنـــشأوا في مصر سلطة أحبطت سلطة الوالى فعندما يتفق السلك القنصلى، فإن الحكومة لا تستطيع أن تقاوم الضغط الذى يمارس عليها. إن استعـــانة السلك القنصلى بالـــدول

-(المادة٢٤) كما ينص فى المادة (١٧) على أن اليونانيين المتواجدين كأعضاء فى الطوائـــف المقيمـــة بتركيا يحاكمون ويعاقبون دون تدخل من الدبلوماسيين أو القناصـــل الممثـــين لـــدولتهم فـــى حـــالات المخالفات الخاصة بممارسة مهنهم في الصناعة. وهذا يعنى دائما أن يطبق علـــيهم قـــانون العقوبـــات الخاص بالمحاكم التركية مصحوبا بالضمانات الممنوحة للفرنجة. ونجد نفس هـــذا الاحتمـــال مـــذكورا بشكل جيد وواضح جدا فى قانون الباب العالى الخاص بالقنصليات والصادر فى مارس ١٨٦٣.

(١) طبقا لنظام الامتيازات، فمن الحقيقى أنها لا تتحدث إلا عن الأحكام الصادرة على مـــواطنى القنـــصل، ولكن واجب الحكومة امتد بشكل طبيعى وبالتماثل إلى الولاية القضائية المختصة.

(٢) اختفى نظام الإنكشارية مع دولة محمد على، ولكن ظل الاسم يُطلق أحيانا على حـــرس القنـــصليات. (المحقق)

(٣) لم يكن يسمح للبوليس المصرى بضبط حالة تلبس الأجنبى والقبض عليه أو دخـــول منزلـــه بـــدون حضور القنصل أو مندوبه. (المحقق)

(٤) لم يكن محمد على يمكن القناصل من الافتيات على سلطة الدولة، (المحقق)

الكبرى أمر صعب وخطير، فالقضية تعتبر خاسرة مقدما، وتحت إدارة القناصل العامين، يوجد عدد كبير من القناصل ومساعديهم والمستشارين القنصليين الذين أصبحوا مستبدين مقلدين للقناصل العامين، ولهم تأثير كبير عندما يتحدون على شكل سلك قنصلى محلى.

المحميون العاديون

ولم تكتف القنصليات بحماية مواطنيها، ولكنها سعت إلى ضم عدد كبير من الرعايا، زاعمة حماية كل من يطلب الحماية دون أن يكون لديها أى سبب لرفضها. فكرمها كبير لدرجة أنها لم تستقبل فقط الغربيين أو الشرقيين الأجانب من الذين لديهم قنصليات، بل ضمت إليها رعايا السلطان والخديوى وجعلت هذه الحماية فعالة حتى إن هؤلاء المحميين العاديين أصبحوا مثل مواطنيها. وفى الحقيقة فإن القنصليات أخضعت محمييها للسلطة التى تمارسها على مواطنيها وللنظام القضائى المختلط وأسبغت عليهم حمايتها القنصلية. أما بالنسبة للمحميين الأتراك أو المصريين فلم تكن هذه الحماية سوى سرقة رعايا من الخديو والسلطان وعلاوة على ذلك فقد عينت القنصليات مساعدى قناصل ونواب قناصل أفرادا ممن كانوا مجرد محميين. وأحيانا عينت مساعدى قناصل من الرعايا المصريين أو العثمانيين الذين لا يحصلون على الحماية إلا إذا عينوا فى هذه الوظائف التى تتيح للقنصليات أن تحميهم طوال فترة عملهم فقط بهذه الوظائف. ومن العبث أن نثبت أن مجرد وجود الحماية القنصلية لم يكن إلا إساءة لاستخدام السلطة، عكس الامتيازات التى لم تسع أبدا إلا لحماية أبناء بلدها أو حماية الذين كانوا رعايا متعاقدين مع الحكومة. ونتيجة لذلك فإن أية قنصلية لا يحق لها حماية أحد من رعايا أية دولة أخرى وأن العرف الذى جرى على اقتسام الرعايا السويسريين بين القنصلية الفرنسية والقنصلية الألمانية ليس متفقا مع روح الامتيازات. ولكن مما يتعارض تماما مع هذه الروح حماية القنصليات الأجنبية لأهل البلد الأصليين ولقد حاول الباب العالى (العثمانى) أن يحذر ويحارب هذا الإفراط فى استعمال الحماية،

بإدخال بند على كل معاهدات الحماية فى القرن الحالى[1] يعطيه حق الدفاع عن كل الحمايات[2] ولكن المفوضيات والقنصليات الموجودة فى تركيا ومصر تعتبر هذه الحمايات كأن لم تكن، فلا تُغيِّر من نظامها وقد وجه الباب العالى خطابا إلى القنصليات الأجنبية فى مارس ١٨٦٣[3] يشرح لها وبوضوح قاعدة تتضمن أنه لا

---

(١) القرن التاسع عشر. (المحقق)

(٢) وهكذا فإن اتفاقية السلام الموقعة فى ٥ يناير ١٨٠٩ بين تركيا وإنجلترا أكدت امتيازات ١٦٧٥ فتقول المادة العاشرة " إن من الظاهر أن الحماية الإنجليزية لن تمنح لأى شخص من رعايا الباب العالى، ولن تمنح هذه القنصلية أو السفارة جواز سفر دون الإذن المسبق من الباب العالى". ومعاهدة امتيازات سردينيا الصادرة فى ٢٥ أكتوبر ١٨٢٣ تنص فى مادتها الثالثة عشرة على نفس الشىء، ومعاهدة الولايات المتحدة الأمريكية الصادرة فى ٧ مايو ١٨٣٠. وتعبر عن ذلك المادة الرابعة بطريقة ليست أقل من المعاهدات الأخرى فيما يتعلق بالرعايا، فالوزير المفوض والقناصل ونوابهم لا يحمون سرا أو علنا الرعايا التابعين للباب العالى، ولا يسمح مطلقا مخالفة تلك المبادئ التى وضعتها هذه المعاهدة التى وافق عليها الجانبان. وهذه المبادئ المعينة بالاسم هى التى تبعد حماية الرعايا ويُذكر الباب العالى. أمريكا أنها وافقت على حظر هذه الحماية. وأخيرا فإن المادة ٢٣ من الاتفاق الموقع مع اليونان فى ٢٧ مايو ١٨٥٥ ينص بكثير من العناية على ما يلى:"الوزراء المفوضون وكل العاملين فى السلك الدبلوماسى، وكذلك القناصل العامون ومساعدوهم ووكلاء القناصل للدولتين العظميين المتعاقدتين لا يمكنهما اختلاس رعايا كل منهما سرا أو علنا وحرمانهم من التمتع بالسلطة الشرعية. كما لا يجوز منحهم جوازات سفر أو فرض ضرائب عليهم" وتعطى صيغة التبادل هنا تعبير "اختلاس" السلطة الشرعية، وهذا النص موجه إلى اليونان أكثر منه إلى تركيا، فهى أخطر من أية دول أخرى فى سرقة الرعايا، والأكثر ميلا إلى عدم الأخذ فى الاعتبار أى اتفاق تم مع الباب العالى. ولا يمكن لليونانيين أن يدعوا بجنية فى ١٨٥٥ أنهم يخشون أن تأخذ منهم تركيا رعايا يتبعون جلالة الملك الهلينى عن طريق الحماية التى تمارسها السلطات الدبلوماسية التركية. وبالرغم من المادة المذكورة أعلاه، لم تتوقف القنصليات اليونانية عن سرقة أكبر عدد ممكن من رعايا السلطان، وأن تقدم لهم أكبر عدد ممكن من جوازات السفر، ويمكننا أن نؤكد بجرأة أن ذلك حدث فى مصر.

(٣) وصلت نسخة من هذا الخطاب إلى المؤلف عن طريق أحد الباشوات الفرنسيين فى القاهرة، وهو شخصية جديرة بالاحترام فهذا النظام يرمى بطبيعة الحال إلى محاربة إساءة استغلال الامتيازات، ولكنه يحدد فى نفس الوقت القاعدة القانونية الوحيدة التى تمكن للقنصليات أن تسبغ حماياتها على رعايا السلطان، وحددت عدد العاملين المتميزين من الأهالى الذين يدخلون فى خدمة القنصليات (أ) القنصليات العامة (ب) القنصليات العادية (ج) مساعدو القناصل والوكالات القنصلية، وأعدادهم على الترتيب ٢،٣،٤ من المترجمين و٤،٢،٣ من المساعدين. وفى حالة عدم الكفاية يمكن للباب العالى أن يسمح بزيادة العدد، ولكن الحماية الأجنبية لهؤلاء العاملين المميزين هى حماية فردية بحتة مؤقتة ومرهونة باستمرارهم فى وظائفهم، ولا تشمل الإعفاء من الخدمة العسكرية، وتشبه هذه الحماية فوق العادة الحماية العادية. وهكذا تستخدم نفس الصيغ القضائية عند مطاردة المجرمين إزاء البعض مثل البعض الأخر (المحميون فوق العادة مثل المحميين العاديين) ودون أن تتمكن السلطات الإقليمية من استبعاد القواعد الحامية المتبعة فى الإمبراطورية، بحيث يتلقى البعض والبعض الآخر دون تحفظات المساعدة المستحقة لهم لدى السلطة التى ينتمون إليها (ويتكلم القانون عن القضاء المختلط أمام المحاكم العثمانية والمساعدة فى قضايا الامتيازات، ولا يعترف بقضاء قنصلى مختلط !) ويضيف القانون أنه لا يمكن تعيين أى مواطن من أهل البلد فى وظيفة مساعد قنصل، أو وكيل معتمد لأية دولة أجنبية، إلا فى-

يحق لها حماية أهل البلد، إلا فى حدود ضيقة جدا ولم يحدث إلا مؤخرا أن طلبت بعض الحكومات الأجنبية من قناصلهم فى مصر بألا يزيدوا عدد المحميين وألا يحموا أهل البلد. وبعض هذه القنصليات مثل القنصلية الإنجليزية أخذت هذه التعليمات مأخذ الجد، ونحن ندرك أنه من الصعب الحصول على معلومات مؤكدة فى هذا الخصوص ويمكن أن يمدنا بها تحقيق رسمى.

وكانت الحماية الممنوحة للمواطن العادى تماثل الحماية القنصلية، وهى موضع طمع كل مسيحيى الشرق واليهود. وكان الطمع فى وظائف الوكيل القنصلى ونائب القنصل أكبر أيضا حتى من الأوروبيين من أصحاب الجنسيات الأخرى، لأن هذه الوظائف تفتح الباب واسعا أمام البقشيش حيث يدفع التجار ورجال البنوك والمرابون ليصبحوا محميين، ويدفعون أكثر ليصبحوا وكلاء قنصليين أو مساعدى قناصل. لقد كان الأمر تجارة إن لم تكن عامة فعلى الأقل عادية(*)، ومع ذلك منذ عدة سنوات قليلة حدث تحسن كبير فى هذا المجال، حيث أصبحت الحكومات أكثر يقظة فى اختيار نوعية القناصل العامة والقناصل التى ترسلهم إلى مصر.

ونلاحظ أيضا أن من القنصليات التى لديها العدد الأكبر من المحميين العاديين مقارنة بالمحميين من مواطنيهم هى القنصلية اليونانية وقنصليات إسبانيا والبرتغال والبرازيل وأمريكا وأخيرا روسيا، وجميعها لديها مواطنون فى مصر، بالإضافة إلى أن المحميين البسطاء لهذه الدول هم أقل الناس استخفافا لهذا الوضع.

=حالة الضرورة القصوى، ويكون التعيين مؤقتا وبإذن من الباب العالى وأخيرا تذكر آخر مادة، أن الخدم من أهل البلد ليس لهم أى حق فى الحماية القنصلية، لأنهم لا ينتمون إلى فئة الموظفين المتميزين، ولكن الأمر لا يمنع من أن تخبر السلطات المحلية وبأدب شديد القنصل قبل أن تقبض على أحد من خدمه.

(*) ظهر هذا الأمر بين الأوروبيين فى مصر — فقد قال أحد القناصل العامين التابعين لدولة ثانوية للمؤلف "لو كنت مثل الكثير من زملائى لحصلت على دخل وافر جدا" ويحكى أن قنصلا عاما من شمال أوروبا ورئيس مؤسسة ثرية تم تعيينه بواسطة البقشيش، قد توجه أولا إلى وزير خارجية دولة ثانوية، ولكن أساء الاختيار لأن الوزير بعد أن استمع إليه حتى النهاية طلب منه الابتعاد بأسرع ما يمكنه إلا إذا كان يفضل الطرد بطريقة غير مريحة وبدلا من أن ييأس توجه إلى وزير خارجية دولة أخرى من الدول غير القوية وفى هذه المرة حقق النجاح المنشود، وعين قنصلا عاما ثم أصبح "كونت" بعد أن دفع بقشيشا إضافيا.

تقدم القنصلية العامة مميزات أخرى غير بقشيش المحميين ووكلاء القناصل ونوابهم، فيمكن للقناصل العامين أن يُثروا عن طريق تلقى الهدايا من الخديو بشكل مقنّع وسرى لكى يحسنوا صورته أمام حكوماتهم، ولعدم نقل ما يحدث فى مصر. ويمكنهم التفاهم معه والإخلاص له، وبالتالى ينالون المكافأة على ذلك، ويمكنهم أن يورّدوا للخديو مهمات للجيش والبحرية والسكك الحديدية والزراعة والورش وكذلك أثاث قصوره... الخ، ويتقاضون مبالغ طائلة فى المقابل، حتى لو كانت المهمات رديئة أو ينحصر دورهم فى التوجيه على الموردين أو المقاولين من أبناء بلدهم، ومن أصدقائهم ويتقاسمون معهم الغنيمة. وأيضا إذا رفضت الحكومة أو دائرة الخديوى قبول التوريد الردىء، أو امتنعت عن دفع المبلغ الكبير المتفق عليه نظير المهمات أو الخدمات المقدمة أو لم توافق على أن تضع فى خدمتها مقاولين وموظفين غير قادرين وغير مخلصين، وأخيرا إذا رفضت دفع كل ما يطلبه محميو القنصل من مرتبات وتكاليف وبدلات، فيطلب القنصل كل ما طلبه المحميون، ويرفض بشدة كل الأسباب المعلنة ضد مواطنيه ولا يستطيع الخديو فى هذا المجال أن يقف ضد خصمه، فهو يترك فورًا نظام الجمود والتأجيل (وفوت علينا بكرة) فى حضور أى قنصل، كما يمنعه الأدب الشرقى أن يقول لممثل الدولة الأجنبية وفى حضوره "إنك أخطأت، وأرفض قطعيا" فلا يوجد قوة أكثر ثباتا وأكثر وقاحة من هذا الخصم. وعلى كل فإن هذا الصراع يضايق الخديو ويرهقه أكثر من أى خصم آخر يغادر المكان سريعا فهو يبدو له غير جدير بالحديث مع أمير مثله وهكذا يرضخ رئيس الدولة المصرية سريعا ويأمر أن يدفع للقنصل ما يطلبه أو على الأقل يوافقه على صفقة تجارية باهظة التكاليف وغير عادلة، وبسرعة يقتسم القنصل الربح مع الزبون ويتلقى منه بقشيشا مناسبا. وهكذا هى العدالة بالطرق الدبلوماسية والتى تقدرها كثيرا الجالية الأوروبية ومن الطبيعى ـ دون حاجة إلى الإشارة لذلك ـ أنه لا يتصرف كل القناصل بهذه الطريقة فى جميع الحالات فقد كان من بينهم من لهم مصالح مشتركة مع الخديوى، والمرتبطين به كثيرا لدرجة

أنه لا يمكنهم التضحية بمطلب من الخديو مقابل مطلبهم ولكن العدالة الدبلوماسية كانت نظاما معمولا به ولا يتطلع الخديو إلى إنهائها، كالشكوى إلى دولهم أو إفشاء سر بعض القناصل الطامعين إلى حكومته وفى الحقيقة فإن ائتمان القنصل لدى حكومته يجب أن يتخطى ائتمان الأمير المصرى(١) فهذه الحكومة من الضرورى أن تتقبل حقيقة العلاقة السرية للقنصل فيما يتعلق بشكوى الخديوى فإسماعيل على وجه الخصوص لم يكن لديه الحد الأدنى من الشجاعة، ولكنه يرعى القناصل لأنه متأكد من دعم دولهم لهم ضد عظمته. إن ما ذكرناه عن الاستغلال القنصلى لا ينطبق على السنوات الأخيرة التى مضت منذ قيام المحاكم المختلطة وبداية الأزمة المالية.

ونخطئ خطأ جسيما إذا تصورنا أن المصريين هم العنصر المسيطر فى مصر، فالعكس هو الصحيح فالأوروبيون أعلى السلم والمصريون فى أسفله. ويكفى أن تمضى بضعة أيام فى مصر لكى تدرك أن الأوروبيين هم المهيمنون، فيكفى أن تلحظ خطواتهم وهيئاتهم ورنة صوتهم ووقاحتهم وعدم احترامهم للأتراك والعرب الصغار منهم والكبار. ونحتاج إلى وقت أكبر وخبرة أكثر كى نلاحظ أن اليونانيين وغيرهم من المحميين من القنصليات يحاولون إثبات أن قيمتهم مثل قيمة الأوروبيين، وأنهم يشاركون الأوروبيين فى كونهم سادة البلاد(٢).

إن حماية القنصليات فعّالة جدا لدرجة أن كل المتمتعين بها من أوروبيين وشرقيين مواطنون أو مجرد رعايا، هم فوق القانون وغير خاضعين للقانون العام. أما بالنسبة للعدالة فالمواطن المصرى لا يستطيع اتهامهم بالجريمة إلا أمام قنصلهم الخاص الذى تقتصر مهمته على حمايتهم، بينما يبدو المصرى بلا سلاح أما بالنسبة للبوليس المحلى، فهو يمتنع عن لمسهم، مهما فعل صاحب الحماية القنصلية

(١) فى بعض الأحيان يلقّب المؤلف الخديو بالأمير. (المحقق)

(٢) كل هؤلاء السادة غير متساوين فيما بينهم فالأوروبيون يوحون بالخوف سريعا، فيخشى الناس الفرنسى والإنجليزى دائما أكثر من اليونانى، اللهم إلا إذا كان اليونانى معروفا كرجل قوى. أما الرعايا فيخشى بأسهم إذا أثبتوا أنهم حماية قنصلية، إلا إذا كانت هذه الحماية معلنة مسبقا.

ومن المسموح له قانونا أن يدفع العرب[1] من الطبقات الدنيا ويضربهم ولا يساوون عنده قيمة الخدم. وهم لا يقاومونه ولا يشتكون منه فالشرطي يسمح لنفسه أن يتجول في أنحاء البلاد حاملا كرباجا ويوزع ضرباته على الناس الذين يقابلهم دون أن يجازف بأن يضربه ضحاياه أو يشكونه إلى الحكومة المصرية. وإذا قبضت الضبطية على طباخ أحد أفراد الحماية إذا ارتكب مخالفات ليلية، فيذهب مخدومه فورا مطالبا بالإفراج عنه، مدَّعيا أنه في حاجة إليه لإعداد عشاء، فيتم الإفراج الفوري عنه والخدم المصريون في منأى عن السخرة والخدمة العسكرية، طالما أنهم في خدمة أحد أفراد الحماية القنصلية. وبينما ترهق الضرائب المصريين لا يدفع صاحب الحماية الضريبة العقارية عن الأراضي والتي يجب أن يدفعها كل صاحب أرض[2]، وهو لا يدفع إلا إذا راق له ذلك فقط فإذا رفض لأي سبب أو دون سبب، فالجباة والمأمور والمديرون والوزراء لا يمكنهم ملاحقته خوفا من وقوعهم تحت يد القنصل العام الذي لا يفطن لشيء، وكل الأسباب لديه جيدة وهكذا لما كان أفراد الحماية يفضلون دائما أن يحتفظوا لأنفسهم بما تستحقه الحكومة المصرية، فإن من يدفع الضرائب العقارية هم الذين يرغبون في تحقيق أحسن العلاقات مع الحكومة للحصول على بعض المزايا والمنافع في استغلال الأرض من التي لا يستطيع أن يمنحها لهم التدخل القنصلي[3]. إن الحصانة التي يتمتع بها الأجانب ضد دفع الضرائب ليست عادلة وقاسية، فكم تمتع الأجانب بأموال وإنفاق كبير سواء كانوا مقيمين أم عابرين، وذلك لإرضائهم دون مراعاة وجود أية فائدة للمصريين فلنفكر مثلا في تجميل القاهرة ذات الشوارع الكبيرة، والنافورات والأوبرا، وإنارة شوارع الأحياء الأجنبية في القاهرة بمصابيح الغاز. وفي الوقت

---

(١) المقصود الأهالي. (المحقق)

(٢) أما بالنسبة للأراضي المفروض عليها الخراج، فيتم دفعه عن طريق المالك المجرد، أي إلى الحكومة.

(٣) لم يكن لانيادو يدفع ضرائب عن أبعديته، ولكي نكون فكرة عن الضعف الشديد وهوان الحكومة المصرية، فيجب أن نقرأ بعناية أوراق قضية بابادوبولو ولانيادو، وخاصة القضية الأخيرة فهذه الأوراق لا تكذب. كان لانيادو يهوديا مالطيا يمكنه أن يفعل أي شيء لأنه كان صاحب حماية قنصلية إنجليزية، فهو يسرق فلاحيه ويسيء معاملتهم دون أي اعتبار للمأمورية القريبة التي كانت تخاف منه بشدة. ولم يترك الرجلين اللذين يحبسهما في أرضه مجروحين مكبلين إلا بعد تدخل المحكمة المختلطة.

الذى يقرأ فيه المصريون فى ضوء القمر، انظروا إلى قصر الجزيـرة وحفلاتـه الأوروبية، وإلى قناة السويس وحفلات افتتاحها وفى نفس الحين لا تنسوا أن الأجانب هم المستفيدون من هذا الإنفاق الكبير، الأجانب المقيمون أو السائحون، وأنه لا يعود على المصريين بشيء مطلقا.

لقد استخدم زبائن القنصليات بوفرة نظام الحماية للإثراء واستغلال البلد، فكانت مطالبهم تجاب قبل مطالب الآخرين بالطرق الدبلوماسية وضد الدولة والخديو وأفراد عائلته والباشوات الأغنياء. وفى المعاملات مع المصريين يتمتعون بصفة عامة، بميزة أنه تصعب مقاضاتهم، وإذا دعوا دائنا أمام المحكمة الوطنية أو واحدا من المحكمتين التجاريتين المختلطتين، فإن فرصتهم فى كسب القضية كبيرة عن طريق ما يحدثونه من ضوضاء، وعند الحاجة عن طريق دفع البقشيش. وفى الحقيقة فإنه ينقصهم التنفيذ الحقيقى الذى يقضى بمتابعة دفع كل الديون المستحقة عليهم من عقار وأثاث للدائن. ومع ذلك وبفضل الحماية القنصلية يعوِّضون عن هذا النقص بالمساعدة التى لا تجرؤ السلطات المحلية على عدم تقديمها لهم وتجعلهم يفلتون من (١) السجن من أجل الديون والحبس الاحتياطى. (٢) ضربات الكرباج والعصا. وبالإضافة إلى أنهم يطلبون كفالات ولا يأخذونها إلا عند الجابى، ويدَّعون بعد ذلك أن الخصم دفعها بكامل إرادته، وتحتفظ السلطات المحلية بالشكل القانونى فى الوقت الذى تساعد المدين دائما ولا تجبره على سداد الرهن أو فوائده. وهذه الوسائل التنفيذية نادرة الاستعمال ولا تستخدم دون صدور حكم محكمة فكان يكفى أن يدَّعى أحدهم أن فلاحا جاهلا وبلا وسائل حماية عليه سداد دين معين طبقا لسند مكتوب بالعربية، وهذا السند يحرره كاتب الدائن ويحمل بصمات المدين وختمه ممهورا بختم شاهدين أو حتى دون شهود، أو مصحوبا بإعلان شاهدين لا يحملان أختاما فيختمون بدلا منهما. وبهذه الطريقة يمكن أن يكتبوا أو يضيفوا على السند حسب هواهم، وحيث إنهم يقرءون السند على الفلاح فيمكنهم قراءة ما هو غير مكتوب كما كان من السهل عليهم ختم السند بأختام شهود جهلة لا يعرفون القراءة ثم بعد ذلك من خلف ظهورهم أو حتى أمامهم يحدثون تغييرات ما، إما

بالعبث فى الختم الضـــائع أو المسروق أو المستخدم لشىء آخر. وحيث لم يكن من الصعب صناعة أختام مزورة لاستخدامها فى غفلة من أصحابها، فإن السند يظـــل الوسيلة الناجحة لأخذ أكثر مما يستحقونه وحتى بدون حكم محكمة.

ونحن نفهم أن هذه الوسائل التنفيذية التى تتم بحكم محكمة أو بدونه على ما يجب وما لا يجب دفعه كانت تستخدم كما ينبغى ولكى نقتنـــع يكفـــى أن تعـــرف الإنسانية المعاصرة بصفة عامة وأن تتعرف على زبـــائن القنـــصليات الأوروبيـــة واليونانية والرعايا من أصحاب الحماية. ومع ذلك فإن الربا أكبر وسيلة لاســـتغلال الفلاحين وخصوصا منذ تزايد الفقر المتدرج لسكان البلد الأصـــليين فـــى عـــصر إسماعيل. وبقدر احتياجهم إلى المـــال السائل يضطر الفلاحون للجوء إلى الـــسلف بفائدة بنكية مركبة، لكى يدفعوا الضرائب أو ليشتروا البذور أو لتغييـــر المواشـــى اللازمة للحرث فى الحقل فكان المرابون ١ـــ مقرضون يقدمون المال بفائدة ربوية مشترطين ومسجلين فى كل سند مبلغا أكبر مما أعطوه. ٢ـــ هناك تجار يـــشترون مقدما المحاصيل دافعين مبلغ أقل مما هو مدوّن فى السند كثمن للمنتجـــات التـــى باعها الفلاح، ويجب عليه تسليمها فى الموعد المناسب لنضوج المحصول. وبينمـــا يكون ثمن البيع المدون مطابقا للأسعار السارية فإن المبلغ الذى يتقاضـــونه أقـــل، والفرق يمثل الفائدة الربوية على المبلغ المدفوع مقدما.

إن تحصيل الضرائب مفيد جدا للمرابين حيث إنه ينزع عن الفـــلاح القـــدرة على دفع فوائد ديونه الربوية بانتظام، فالدائن يقتفى أثر الجابى، ويقدم للفلاح كل ما يوجب فائدة عالية جدًا كل هذه التسهيلات تجعل الجابى أكثر تشددا فيمـــا ســـيتعلق بالمبلغ المحصل، والفلاح أكثر استعدادًا للاقتراض بواسطة الـــسند، وذلـــك لأنـــه للأسف فى مصر كما فى كل مكان آخر، فإن الريفى غير المتحضر يرتبط بأوراق ترهن مستقبله على الورق، والذى لا يفرّق أبدا بين قطع الذهب التى فى حوزتـــه، بالإضافة إلى تعاون المرابين مع الحكومة المعوزة فى تحصيل الـــضرائب مقـــدما حتى قبل وقت طويل من الحصاد، مما يسفر عن لجوء الفلاحـــين إلـــى الوســـائل

الخاصة بالدفع إن عدم قدرتهم على الدفع مؤقتا نتيجة لهذا الاستباق في تحصيل الضرائب، أمر يرحب به المرابون حيث يمنحهم فرصة الحصول على فائدة عالية.

إن طريقة تحصيل الضرائب مقدما فى حالة الحاجة تؤدى إلى اتخاذ تدابير كارثية لأهل البلد، كما تؤدى إلى فوائد جمة للرأسماليين من زبائن القنصليات، وأحيانا بدلا من التوجه إلى دافعي الضريبة مباشرة، فإن المسئولين يتقاضونها من أحد الصيارفة، ويتركون له مهمة تحصيل الضرائب في زمن معين في حي ما ونتيجة لذلك فإن المصرفي وبمساعدة السلطات المحلية يقوم بتحصيل مبلغ أكبر مما دفعه مقدما، وأكبر من الضريبة المستحقة. وأحيانا وعند شعوره بالحاجة، تُحصل الضرائب من مشترى المحاصيل مقدما والمقيمين فى القرى ويحصل مبالغ أقل من تلك التى يُحصّلها هؤلاء التجار بفوائد ربوية عالية جدا وفى هذا المجال يتسلم بمساعدة السلطة المحلية محاصيل أكثر مما يجب، لتعويض الضرائب التى دفعوها إلى الحكومة دون موافقة الفلاحين أو إخطارهم[1]. ورغم كل هذه الحالات من التواطؤ بين الحكومة والمرابين ورجال المال، فلقد كانت هناك حالات نزاع بين هؤلاء المحسنين إلى الشعب المصرى. وهذا ما يحدث عندما يسلف المرابى كثيرا، ولا يستطيع الفلاح أن يرضى جامعى الضرائب والمرابين. أو عندما يطلب المشترى تسلم المنتجات التى بيعت له فى نفس الوقت الذى تطلب منه الحكومة تحصيل الضرائب، ومع ذلك ففى هذه الحالات، فإن ظروف المرابين الأقوياء بحماية القنصليات ليست سيئة للغاية[2].

---

(١) يمكنا أن نتابع قضايا مختلفة ولكن القضية المعروضة هى قضية بابادوبولو.

(٢) يذكر المؤلف أنه فى عام ١٨٧٦ اشتكت بمرارة سيدة شابة مرابية أو بالأحرى زوجة أحد المرابين ـ وكانت عينة من عملاء قنصلية ـ لجارتها من أن تجارة زوجها تسير بشكل سيئ لأن الحكومة تأخذ من الفلاح كل شىء ولا يتبقى له شىء يدفعه للتجار. وكانت تردد بسذاجة ما قالوه لها، ولكن الأزمة المالية التى اجتاحت هذا العصر كانت سببا أكبر فى معاناة زوجها من تنافس الحكومة النشط معه. ويتذكر المؤلف أيضا أنه خلال نفس العام ١٨٧٦ حكى له محام أيرلندى أنه شاهد فى إحدى القرى مشكلة بين الحكومة التى ترغب فى أخذ محاصيل الفلاحين نظير الضرائب ووكيل شركة إنجليزية يريد أيضا الاستيلاء عليها، مدعيا أن المحاصيل بيعت لشركته، ويجب أن تسلم له. وبفضل تدخل الوكيل القنصلى الإنجليزى، فقد أخذ المحصول الرعية الإنجليزى، رغم أنف الحكومة ولكن بالرضا الكامل للمحامى وهكذا فإن المرابين لا يخشون بفضل امتياز تحصيل الضرائب.

المرابون

لقد تضاعف عدد المرابين أثناء سنوات الرخاء ــ رخاء من وجهة نظرهم ــ من حكم إسماعيل فقد غطوا البلد كلها كما لو كانوا خيوطا للآلاف من العناكب كل منها فى مكان تمص دماء الحشرات الفقيرة التى لا يمكنها الإفلات منها وهؤلاء المرابون هم على الأخص من اليونانيين(*). وفيما يلى حكايتهم العادية: فقد وصلوا مصر وهم لا يمتلكون مليما واحدا ولكنهم يمتازون بالشح، وبدءوا بكسب قليل من المال بطريقة ما، ثم يفتحون بقالة أو قهوة صغيرة، ثم تتوسع أشغالهم ويتجهون إلى الاقتراض والإقراض وبفائدة ربوية. وسارت أعمالهم بشكل جيد، فاقترضوا رءوس الأموال من التجار والصيارفة فى الإسكندرية، وأصبحوا فيما بعد صيارفة وأخيرا بنوا لأنفسهم وسط أكواخ الفلاحين قصورا صغيرة يتربع على عرشها الخواجة أو السيد الأجنبى ومعظم هؤلاء المرابين رجال لهم ملامح خسيسة، لا يعرفون القراءة والكتابة أو على الأقل يعرفونها بقدر غير كاف. فهم لا يشبعون وبلا رحمة ولا يهتمون بمصير الفلاحين الذين يساووهم أكثر من مائة مرة، ولكنهم يخشونهم بقدر كراهيتهم لهم تقريبا مثل خشية الفريسة من الصياد. وقد حاول المسيحيون الشرقيون واليهود الذين يرغبون فى أن يصبحوا مرابين ليستغلوا المصريين بطريقة ما، الحصول على حماية قنصلية لأنهم بدونها لا يمكنهم القيام بأعمال كبيرة. إن ما ينقصهم لكى ينجحوا هو الهروب من العقاب والحصول على مساعدة الأقوياء ضد الضعفاء ويمكننا أن نقول بصفة عامة إن من يطلب حماية أجنبية يطلبها لكى يسيء استخدامها. وهذه حقيقة التجار وبعض الدخلاء على السلك الدبلوماسى والقنصلى، الذين يتطلعون إلى الوكالة القنصلية أو نيابة القنصلية فى الأرياف.

ولم يكن تعبير مرابى مستخدما فيما مضى لدى أصحاب الحماية القنصلية،

(*) زاد عدد المرابين اليونانيين بشكل أدركه المصريون، فإذا استمر هذا الوضع فيمكن أن تتبع مصر اليونان. لقد أصبح اليونانيون رويدا رويدا ملاكا للأرض.

بالرغم من أنهم مرابون متواطئون مع معاونيـــهم وشركائهم. وذلك مثل مجتمع من اللصوص والمزورين لا يتحدثون عن السرقة والتزويـــر فى مجتمع من المـــرابين إن كلمة (مرابى) كلمة خطيرة[١].

والمرابون جميعهم يصفون أنفسهم بأنهم تجار شرفاء يغـــامرون بـــأموالهم، وللأسف فإن الفوائد التى يحصل عليها هؤلاء الشرفاء تتخطى كل الحدود. فالقضايا المختلطة للمحاكم الجديدة أوضحت أنه قبل الإصلاح يقرض المرابون بفائدة عادية ٥% وأحيانا تصل إلى ٤% أو ٣% وأحيانا أخرى تـصل إلـــى ٦، ٧، ٨% فـــى الشهر[٢]. وقد تحقق مؤلف هذا الكتاب بنفسه أن هناك حالات وصلت فيهـــا نـــسبة الفائدة إلى ١٠، ١٢% غير أن المتوسط ٥% فى الشهر يترتب عليها فائدة ســـنوية غير معقولة تصل إلى ٦٠% ومن المسلم به، أنه إذا كان الفلاحون قد وافقوا علـــى دفع فوائد بهذا الشكل، فذلك لأنهم يعيشون يوما بيوم وأنه ليست لديهم مصادر دخل إلا بيع أراضيهم بأسعار منخفضة إثر رهنها مقابل مبالغ أقل من ثمنها دون أمـــل فى استعادتها ولا يكتفى المرابون بفوائد عالية إنما يحـــاولون زيـــادة مـــستحقاتهم المالية عن طريق إضافتها إلى رأس المال، فثمن السند القديم بالإضافة إلى الفوائـــد الربوية تحسب حتى تاريخ الاستحقاق الجديد ولنفرض أنهم يقرضون بنسبة فائـــدة

(١) استخدم لفظ مرابى لأول مرة عام ١٨٧٦ فى مقال مجهول بجريدة فرنسية عنوانه "السندات" وبدأ بهـــذه الكلمات "هرع المرابون كما السيل إلى المحاكم المختلطة". لقد انفعل المرابـــون ولكـــن الكلمـــة شـــقت طريقها وسط أصحاب الحماية القنصلية فلم يستطع أحد إنكار حقيقة الربا. ولكنهم اقتصروا فى الحـــديث عنه بأكبر قدر ممكن. ولتحويل النظر عنه تجدهم يتحدثون عن الفلاحين الفقراء الذين جعلتهم الحكومـــة فى حالة يرثى لها، كما لو كانت الحكومة هى المتهم الوحيد، وكما لو كان المرابون يشاركون لهم. وكل أصحاب الحماية لم يفكروا يوما فى الإشفاق على مصير الفلاحين. وفى التماس قدمه المرابون ونـــواب القناصل مرفوع لرئيس محكمة الاستئناف المختلطة فى بداية عام ١٨٧٧ اشتكوا من المقال المشار إليه بعاليه، والذى وصم المرابين بالعار وكل حملة السندات وهم التجار المحترمون. ولكنهم لم يذكروا فـــى التماسهم أنهم لا يمارسون الربا وأن السندات التى يحملونها لا صـــلة لهـــا بالربـــا إنهـــا مـــثلا حالـــة ميفستوفيلاس Méphistophélès الذى غير اسم الشيطان لأنه أصبح قديما.

(٢) جاء فى التقرير الأول للجنة التحقيق العليا المنشور فى ١٨٧٨ الفقرة التالية ص ٣٠، ٣١ "طبقا لإجماع الأراء لكل الناس الذين استجوبناهم عن الوضع الاقتصادى فى مصر، فإن البيع المقدم والقـــروض ذات الفوائد التى تصل غالبا إلى ٧% فى الشهر من أهم أسباب الوضع الاقتصادى الهش للبلاد. وكتب ديسى Dicey فى كتابه "إنجلترا ومصر" ص ١٢١ والصادر فى ديسمبر ١٨٧٧ أن الفلاح يدفع للمرابى مـــن ٦ إلى ٨% فى الشهر.

٥ % فى الشهر، ويُسجّل السند أنهم دفعوا مائة فرنك يحين موعد سدادها بعد عام فتتحول المائة فرنك إلى مائة وستين، وفى هذه الحالة يسجلون فى السند الجديد (إذا لم يسدد فى الموعد) فوائد على النحو التالى:

$١٦٠ + \frac{١٦٠ \times ٦٠}{١٠٠} =$ ١٩٦ أى ٢٥٦ فرنكا ونفس هذه العملية يتم تكرارها حتى تصل إلى السند الثالث وتصبح القيمة ٤٠٩ من الفرنكات، وهكذا فمقابل مائة فرنك يحصلون على التسلسل ١٦٠، ٢٥٦، ٤٠٩، ٦٥٤، ١٠٤٦ فرنكا بدلا من التسلسل ١٦٠، ٢٢٠، ٢٨٠، ٣٤٠، ٤٠٠ فرنك. وطبعا هذا التضخم فى رأس المال لا يترك لنا فرصة للتعليق ففى خمس سنوات يتضاعف الدين عشر مرات وهكذا فلا يضغط المرابون على زبائنهم للدفع عند الاستحقاق، طالما أن لدى هؤلاء التعساء ما يسددون به فى النهاية. ويقولون لهم العكس: لا ادفعوا براحتكم، وعندما يروق لكم فسوف نكمل سنداتكم ونضيف عليها فقط قليلا من الفائدة وبهذه الطريقة، فإن الفلاحين لا يستطيعون استشراف المستقبل والذين لا يحبون أن يبتعدوا عن نقودهم السائلة، والذين من حظهم التعس أنهم اقترضوا مبلغا بسيطا ويجب عليهم سداد مبلغ ضخم بعد بضع سنوات.

ويوجد فى تاريخ استغلال المرابين للفلاحين صفحة مظلمة، وعليهم أن يجعلوها مضاءة فقبل بداية عمل المحاكم المختلطة، وفى عام ١٨٧٠ وردت فكرة للخديو إسماعيل ــ وتحت الضغط الأجنبى ــ لكى يحرر الأرض بأن يدفع للمرابين كل الديون واجبة الأداء والتى تصل فى مجموعها إلى مليون جنيه إسترلينى فهل يتم دفع المبلغ بعد فحص جدى لمزاعم هؤلاء السادة؟ من المسموح لنا أن نشك فى ذلك. ولكن من المؤكد أن الخديو فرض على القرى ضرورة رد هذا المليون المزعوم موزعا بينهم، وذلك من خلال أجل سنوى مضافا إليه الفوائد وعندما بدأت المحاكم المختلطة أعمالها وجد الفلاحون أنفسهم غارقين فى الديون. فالشبكة القديمة حل محلها بفضل سنوات الرخاء من حكم إسماعيل شبكة جديدة ذات ثقوب أكثر اتساعا وأكثر تقاربا.

فوضى الجاليات

يقدم لنا تاريخ مصر الغريب ظاهرة ملحوظة التفتنا إليها قليلا أو لاحظناها قليلا، ألا وهى الانفصال المتزايد للجاليات الأوروبية عن قنصلياتها. ويظل الرعايا العاديون أكثر خضوعا، ولكن الرعايا من مواطنيهم يعتبرون أنفسهم بشرًا يتمتعون بحرية مطلقة، وليس عليهم أى واجب اجتماعي يؤدونه ولا يتبعون الحكومة المصرية، وكذلك لا يتبعون قنصلياتهم بينما على العكس تسهر هذه القنصليات على رعاية مصالحهم وتساعدهم فى كل الحالات ضد أبناء البلد والحكومة المحلية. فيما مضى كان القنصل يمسك بزمام مواطنيه ويطرد كما يشاء الرعايا السيئين والرءوس الشريرة التى تهدد هدوء الجالية. ولكن منذ عدة سنوات بدأ القناصل فى الخشية من رعاياهم، كما أن الرعايا عاملوا القناصل كما لو كانوا وكلاء أعمالهم، وأنهم مسئولون عن ذلك، ولهم الحق أن يوشوا بهم لدى حكوماتهم(*). ومن ناحيتهم فإن الحكومات لم تسع لتزيد ممثليها من الدبلوماسيين والقناصل بسلطة قوية حقيقية وبسبب غياب هذه السلطة فإن الأوروبيين من سكان مصر يتمتعون بحرية مماثلة لتلك التى كانت موجودة فيما مضى قبل تكوين المجتمعات الإنسانية المنظمة. وعلاوة على ذلك فإن الجاليات الأوروبية شعرت بأن الاتحاد قوة، وأبدى الأوروبيون استعدادهم لتكوين اتجاه مستقل. إن جمهوريتهم سوف تصبح جمهورية تفرض رغبتها فى كل شيء، وتسيطر على القناصل، وتضع بشكل غير مباشر بين يدى العرق المسيطر، كل الشئون الإدارية الحقيقية للبلد وبورصة الإسكندرية تصبح هى مركز هذه الجمهورية. ولقد ظهرت تلك الروح بشكل غير متوقع وصارخ فى الاضطرابات التى حدثت ضد رئيس محكمة الاستئناف المختلطة السيد لابنا وهو اضطراب ثورى تعدى الاجتماعات التى اتخذت فيها قرارات، حيث

(*) لقد ذهب الفرنسيون أبعد من ذلك فى هذا الطريق وتبعتهم الجاليات الأخرى، بالإضافة إلى أنهم اعتبروا أنفسهم كما لو كانوا يشكلون جالية مثل التى تواجدت فى الجزائر مع الاحتفاظ بالفرق فى أن جاليتهم لم يكن لها حاكم ولكن لها قنصل يحميها. وعينوا مسبقا "نوابا للأمة"، وطالبوا بحق إرسال ممثلين عاديين لهم فى مجلس النواب فى باريس.

* وزعت المنشورات وبدا الأمر نوعا من العصيان وطالبوا بنوع من الترضية، تمثلت فى عزل رئيس المحكمة الذى عين بموافقة الدول العظمى والحكومة.

وطفحت الجرائد بالطين وتأججت بورصة الإسكندرية نارًا، وبلغت الوقاحة بمساعدى القضاة أن يضربوا ويوقفوا أعمال العدالة من أجل أن يحصلوا فقط على إقالة أو استقالة السيد لابنا. ورغم كل هذا، فقد صمت السلك القنصلى وبدلا من أن يقولوا لرؤساء الحركة والمهيجين اخرسوا والتزموا الهدوء وإلا سوف نطردكم فورا، فإن أى قنصل عام لم يعط إشارة على أنه حى يرزق ومن الحقيقى كما يؤكد الجميع فإن القنصلين العامين للدولتين العظميين[١] اغتاظا من السيد لابنا ورغبا فى إزاحته لأسباب لا تتعلق مطلقا بالشرعية. ولكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للدول الثلاث الأوروبية الأخرى[٢] ولا بالنسبة لبعض القنصليات العامة الأخرى المحترمة، ومع ذلك فإن أحداً لم ينبس بكلمة.

المحاباة والحماية

إن الاستبداد العام الذى لم يكن له تطلعات أخرى غير أن يستمر قائما أوجد المحاباة العامة وفى هذا العصر فإن الأفراد الذين يمارسون السلطة من وزراء وقانونيين ومحافظين ومساعديهم، هم وحدهم أصحاب القوة والتأثير وهم محاسيب الحاكم ومحاسيب المحاسيب. إن تعبير "محسوب" يشمل طبعا بالإضافة إلى من هم موضع تفضيل شخصى، كل الذين يسيطرون أو يؤثرون على السلطات فى هذه الأرض ففى مصر فإن الاستبداد التقليدى الذى نفّذه الطاغية محمد على لم يتوان عن إنتاج محاباة واسعة المدى. ومنذ أن استقرت السيادة القنصلية فى هذا البلد، أضيف إلى أنواع المحاباة المستوطنة عنصر جديد وهو الحماية الأجنبية. وهذان العنصران قدّما دعما للعنف والظلم، بالإضافة إلى مميزات إيجابية مثل الحصانة

---

(١) إنجلترا وفرنسا. (المحقق)
(٢) ألمانيا والنمسا وإيطاليا. (المحقق)

وعدم الخضوع للعقاب وبينما كانت تأثيرات "المحسوبية" المستوطنة ظالمة وغير ثابتة[*]، فإن تأثيرات الحماية القنصلية ظلت عادلة ومتماسكة ويرتبط بهذه الحماية الرسمية فى مصر حماية أخرى غير واضحة وغير منتظمة، وهى تلك التى يسبغها القناصل على مجموعات من الناس لا ينتمون إلى رعاياهم، الأمر الذى يؤدى إلى خشية الحكومة من التدخل القنصلى لصالح أفراد هذه الجماعات وتقتصر هذه الحماية "فوق العادة" على تقديم الدعم العام ضد العنف والظلم وتمتد إلى ١ــ الأقرباء المقربين للرعايا القنصليين والمتعاملين معهم من الموظفين والمندوبين التجاريين والكتبة والخدم. ٢ــ كل المسيحيين وكذلك اليهود الذين يعتبرونهم ضحايا محتملين لعدم التسامح والكراهية وتزمت المسلمين وإلى كل الأعضاء الحاليين للمجتمع الأوروبى المسيحى الشرقى. ويتميز فى هذا المجال الأقباط عن المصريين المسلمين، ولا تهتم أية قنصلية فى مصر مطلقا بأى مسلم أو فلاح أو باشا أو عربى أو تركى أو أى من رعايا الدولة العثمانية مثل الفرس... الخ، ولكن تتحرك الجاليات الأجنبية والقناصل والصحف، وينتصب قائما فى الأفق البعيد شبح أوروبا إذا ما تعلق الأمر بأحد المسيحيين، فهم لا يعتبرون المسيحيين من رعايا

(*) لم يكن النيل يقدم مياها كافية، وكان هناك مرتزقة يزرعون الحقول التى يمتلكها الأغنياء وليس الفلاحون. فالمميزات الكبيرة التى يتطلع إليها "المحاسيب" تتركز فى الحصول فى الوقت المناسب على قدر كاف من المياه، وعدد كاف من العمال، حيث تنتزع السلطات العمال للعمل فى السخرة بأعداد كبيرة تزيد عن الاحتياج فى أعمال النيل وذلك كى يرسلوا الزيادة إلى حقول السادة المميزين. وللتمتع بهذه الميزة لا يكفى فقط أن يكون الفرد مجرد باشا أو حتى وزيرا بل يجب أن يكون خديويا أو أميرا أو مدير مديرية. وفى هذا المجال فإن أكثر الوزراء قوة هو وزير الداخلية، لأنه يرأس مديرى المديريات. ومن الحقيقى أن نقول إن وزير المالية ويدعى "المفتش" هو أيضا أكثر قوة بحكم علاقاته. وبما أنه الوزير الأعظم فى عصر إسماعيل كان فى استطاعته أن يعين الوزراء ويعزلهم وغدت أراضيه حسنة الزراعة، يتم ريها أكثر من أراضى الخديوى إسماعيل، وهو يُخشى بأسه أكثر من الخديو. ويحكى أن الخديو قال ذات يوم لوزيره المفضل وهو يمزح "إنهم يخدمونك أحسن منى. ولكن هذا أمر لا يهم فكل شىء مشترك بيننا" وكانت والدة الخديوى إسماعيل سيدة شريرة ولها تأثير كبير على ابنها، وتتمتع بشخصية مسيطرة لا تقل عما يتمتع به رئيس الأغوات "خليل أغا" الذى يتملقه الباشوات ليحصلوا نعمه أو ليكونوا على علاقة طيبة معه. والاثنان الأم ورئيس الأغوات كانا من بين الذين يتمتعون بأحسن الخدمات.

الحكومة المصرية(*) وبتأثير هذه المحاباة المتوطنة والحماية الأجنبية، فإن شعب مصر فى عصر إسماعيل كان خليطا غريبا من الأفراد المتمتعين بالحماية أو المحرومين منها. أما المصير الأكثر تعاسة فقد كان بلا شك هو مصير الفلاحين المسلمين فأى مسيحى شامى ممن لا يتمتعون بالحماية القنصلية، ولكنه يتمتع بوظيفة فى إحدى الوزارات، يتمكن من الحصول على نعم رؤسائه الأتراك، وبالتالى يستطيع أن يحمى بفاعلية عائلته ومريديه، إن لم يكن من أجل منحهم مميزات وحصانات وعدم خضوعهم للعقاب، فعلى الأقل لحمايتهم من المعاملة الظالمة أو السلب والنهب. ولكن الفلاحين المسلمين لا يستطيعون الحصول على أى نوع من أنواع الحماية، ومع ذلك فإن هؤلاء التعساء كانوا فى حاجة مضاعفة للحماية منذ أن بدأ الرعايا القنصليون فى استغلالهم.

الامتيازات

إن ما سبق أن ذكرناه كاف لإثبات أن الامتيازات أيا كانت أهميتها التاريخية لم يعد لها فى مصر أية قيمة حالية أو عملية. فكل الضمانات التى تضمنتها تم تخطيها وامتصاصها واختفاؤها فى هوة السيطرة الأوروبية. ونحن لا يمكن إلا أن نبتسم عندما نقرؤها إذا فكرنا فى الحالة الحالية للقنصليات والجاليات الأوروبية، ويجب أن نقول إنه حان الوقت لإعطاء ضمانات فى الاتجاه العكسى. وعلى كل فقد تم التوصل للامتيازات بالاتفاق مع تركيا وليس مع مصر التى انفصلت عمليا

(*) فيما عدا الرعايا القنصليين، فإن الحكومة تفضل أو تحترم فئة أكثر من الأخرى، ولا يتمتع المسلمون الأتراك بأية ميزة باعتبارهم "طبقة" بالرغم من أنهم يمنحون فرصا أكثر من المصريين، بأن يصبحوا من أصحاب الحظوة لدى الحكام الأتراك. إن صفة رعية عثمانية للأتراك والسوريين والرعايا الأخر للسلطان من المهاجرين من تركيا الآسيوية أو من الأوروبية لا تمنح صاحبها أية "حماية عثمانية" مشابهة "للحماية القنصلية". وكان كل من يشتكى إلى القسطنطينية من رغبته فى التميز لأنه من أتباع الدولة العثمانية، يلقى العنت من الحكومة المصرية التى لا تقبل اللجوء إلى السلطان، ولا تخشى تدخل الباب العالى فى الشكاوى الفردية ذات الأهمية القليلة وغير المصحوبة بالبقشيش المناسب.

عن تركيا وعلى الأخص منذ تولى الخديوى الحالى[1]، وأن كل محاولات "الباب العالى" لإعادتها إلى تبعيته باءت بالفشل. وحتى "الجزية" الشىء الوحيد المتبقى من التبعية للدولة العثمانية، لم تعد قائمة إلا فى إطار فوائد يتم تسديدها إلى دائنين أوروبيين لتركيا[2].

الاتصالات بأوروبا

رأينا كيف أن أوروبا التى تبتعد أكثر فأكثر عن فكرة الامتيازات البدائية قد وضعت فى مصر نظاما شديد القسوة فى السيطرة والقمع والاستغلال الأجنبى. بينما من الممكن أن ينشأ عن الاتصال بأوروبا بعض التأثيرات الطيبة فى المجال الاقتصادى والعقلى والأخلاقى. فلنفحص الحقائق.

التأثيرات الاقتصادية

استطاعت أوروبا أن تكون لها تأثيرات اقتصادية على مصر فى عصر إسماعيل فقد دلَّلت أوروبا وعلى الأخص باريس هذا الأمير دينيا وأخلاقيا وماليا. فهو يحب باريس كثيرا، ويحب التحدث عنها. لقد أخضعته أوروبا فى كل شىء فلا شىء له قيمة لديه إلا إذا كان أوروبيا ومتوافقا مع الرأى الأوروبى فمنذ اعتلائه العرش بدأ يعيش كما لو كان سيدا من سادة العصور الوسطى على طريقة الإفرنج. فكل شىء على طريقة الإفرنج وطريقة باريس: القصر، الأثاث، المطبخ، مائدة الطعام، العربات، الرداء العسكرى، الملابس. ثم إنه كان متعجلا فى عرض كل

---

(١) تعددت الفرمانات التى حصل عليها إسماعيل من السلطان العثمانى وأغدقت عليه الامتيازات، وأهمها فرمان تغيير نظام وراثة العرش فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ وجعله فى أكبر أبنائه، وفرمان ٨ يونية ١٨٦٧ الذى حصل بموجبه على لقب خديوى، ثم الفرمان الجامع فى ٨يونية ١٨٧٣ وقد أعطى لإسماعيل الحقوق الكثيرة. (المحقق)

(٢) كانت جزية مصر للدولة العثمانية قد رُهنت لحساب ديونها، وأصبحت مصر تسددها للدائنين، وليس لخزينة الأستانة وفى مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ تقرر استمرار هذا الوضع الذى كان مفترضا أن ينتهى عام ١٩٥٥ بعد سداد كامل الدين والفوائد. (المحقق)

هذه الفخامة أمام الأجانب، فمضى يعد لهم الحفلات الكبيرة الليلية على الطريقة الأوروبية[١]، ويكررها أمام الأمراء الأوروبيين المدعوين إلى مصر حسب رغبتهم فكان يعاملهم بطريقة رائعة على طريقة الإفرنج وقد بلغ هذا الكرم الشديد ذروته فى استقبال الإمبراطورة أوچينى Eugenie[٢]. وفى الحقيقة فإن إنفاق الخديوى إسماعيل لم يكن إنفاق أمير شرقى مترف بل كان إفراط أمير يعيش فى قلب الشرق راغبا تقليد وتخطى الغرب وللأسف فإن كل ذلك الإنفاق لإعاشة واستقبال الفرنجة لم يستفد منه إلا الأوروبيون، حيث قدمت مصانعهم كل تلك الأشياء الزائلة والتى لا نفع منها، وكل هذه "الهلاهيل" التى لم تضف جنيها إسترلينيا واحدا للدخل القومى، والتى دفع فيها ضعف قيمتها وأكثر منه. ولمواجهة ميزانيته لكل هذه المتطلبات الأوروبية القائمة، كان الخديو فى حاجة إلى مزيد من نقود، تلك التى يستطيع استخلاصها من رعاياه حتى عن طريق الضرائب الباهظة فهرع أصدقاؤه الأوروبيون إلى مساعدته وجعلوه يوقع على قروض كبيرة على طريقة الإفرنج بفائدة مدمِّرة، وأصدروا له سرًا سندات خزانة ليست أقل تدميرا. وبموارده التى لم يكن يدرك مداها والتى بدت له أنه لا يمكن استنفادها، أنفق دائما أكثر وأكثر، ليرضى طموحه وغروره المتزايدين، فقد كان يحتاج إلى جيش كبير، جيد التسليح وأسطول مدرَّع على الطريقة الأجنبية كما أضحى يتطلع إلى باريس شرقية وإمبراطورية أفريقية تجعله على قدم المساواة مع ملوك أوروبا، وأصبح يسعى إلى

---

(١) من الموكد أن الأوروبيين المحيطين به كانوا يطلبون منه إقامة هذه الحفلات، وأن مؤسس قناة السويس اللامع كان يغريه بإقامتها فقد جعله ديلسبس يدفع المصاريف المجنونة لاحتفالات افتتاح القناة فى ١٨٦٩ وتطلع فى ١٨٧٧ لتكرار هذه الاحتفالات بشكل أصغر عند افتتاح قناة الإسماعيلية، ولكن لم ينته العمل فى القناة فى الوقت المحدد، إذ اجتاحت الإسماعيلية حمى وبائية فكان ديلسبس يعتقد أنه لإنعاش الأمور يجب إقامة الحفلات. وبما أن بريقها وضوضاءها يزولان سريعا فقد أرادها مستمرة. وقد أقام هو نفسه كثيرا من الحفلات فى مصر، وأعطى لموظفيه الكبار فى هذه المناسبات إعانة إضافية لمصاريف الاحتفالات. ومن غير المستحب أن نعيب على ديلسبس أكثر الرجال بساطة وتقشفا فيما يتعلق بذاته، ولعه بإقامة الحفلات، ومن الضرورى أن نتفق على أنه لم يكن ليحصل على هذه الحظوة لدى الخديو إسماعيل إذا لم يفعل ذلك.

(٢) زوجة الإمبراطور الفرنسى نابليون الثالث. (المحقق)

رخاء غير معروف فى أوروبا، وقصور فخمة وحدائق[1]، وملكية عقارية واسعة تدر له دخلا خاصا كبيرا، وتجعله فى نفس الوقت منتجا عملاقا مستخدما دائما لأحسن الأدوات وأغلاها. كما تجعله أيضا مالكا عقاريا ومقاولا صناعيا لا مثيل له فى أوروبا وقد كلفته هذه القصور وهذا الجيش وهذا الأسطول وهذه العاصمة ملايين لا يمكن حصرها دفعت لأوروبا. وقد بعث إسماعيل بأشياء أخرى إلى القسطنطينية، لكى يحصل على حق السيادة والاستقلال وحق وراثة العرش لأبنائه على الطريقة الأوروبية. كل هذا تدين به مصر للاتصال بأوروبا ولم يكتف إسماعيل بالتضحية بنفسه من أجل معبودته[2]، بل ألزم عائلته والباشوات وموظفى الحكومة أن يحذوا حذوه، وأن يلبسوا ويسكنوا ويؤثثوا بيوتهم على الطريقة الأوروبية. وقد استمع إليه الكثيرون، ليس فقط من باب الطاعة، فإن الأتراك والأثرياء المصريين وميسورى الحال تدافعوا ليطلبوا من أوروبا ملابس وسجاجيد وستائر وعربات وأثاثاً[3]. وتقدم الخديو خطوة إضافية، فقد أدخل "الموضة" والحياة على الطريقة الإفرنجية لدى الحريم وزوجاته وزوجات عائلته، فقد استقبل بشراهة هذه الفخامة الجديدة العديد من الأميرات وتبعهن زوجات الباشوات والأفراد والأثرياء، فطلب هؤلاء النسوة الجاهلات المتعطلات فساتين بلا عدد وعربات فخمة وحرساً من راكبى الخيل، بالإضافة إلى السُيَّاس والخادمات المتحذلقات. وكان كل إماء المنزل يرتدين أفخر الملابس ويتزين على الطريقة الباريسية حيث بدت لهم الموضة على الأخص اختراعا عجيبا، رغم أنها إحدى حماقات العصر وليست واحدة من أمجاد فرنسا مع أنها من إحدى كبريات مواردها.

---

(١) ومن الأمور التى قلد فيها أوروبا حديقة قصر الجزيرة بالقرب من القاهرة، وحديقة الحيوان، وحديقة الأسماك، ولم يسكن أحد هذا القصر. أما قصر الجزيرة القريب من القاهرة، فلم يكتمل بناؤه وأثاثه إلا قبل وقت قليل من سقوط إسماعيل.

(٢) أوروبا وخاصة فرنسا. (المحقق)

(٣) أعطى وزير المالية الملقب بالمفتش مثلا رائعا لذلك، عندما زين ثلاثة قصور على الطريقة الإفرنجية بفخامة لم نسمع عنها من قبل وشيدها كلها تقريبا فى حى الإسماعيلية، وبيع قصران إلى الحكومة بعد موته بمبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه، والقصر الثالث بما فيه من أثاث بمبلغ ١٦١٠٠٠ جنيه، مما يعنى أن مجموع ثمن البيع ما يقرب من ٢٤٠٠٠٠ جك. ونحن ندرك أن القصور الثلاثة وأثاث القصر الثالث تكلفوا أضعاف هذا المبلغ عدة مرات.

وفيما مضى كانت الملابس والسجاجيد والكتب والأشياء الفاخرة تعيش طويلا ولا يتم تجديدها إلا فى حالة القدم أو التلف، ولم تشتك النساء من هذا ولكن عندما دخلت فكرة "الموضة" فى عقولهن كانت وجوههن تحمّر خجلا، وينفد صبرهن من ارتداء أشياء قديمة أو من ارتداء نفس الأشياء لوقت طويل، وكما أن إميل دى جيراردان Emile de Girardin(١) تعوزه كل يوم فكرة، فهن أيضا يحتجن إلى قطعة تواليت أو زينة أو أى أزياء جديدة، وللأسف فإنه من الصعب على الأزواج أن يرفضوا شيئا لزوجاتهم اللاتى لا يناقشن الأسعار ولا يفاصلن فيها مادمت الدائرة تدفع(٢)، وساد الإنفاق(٣)، ويقال نتيجة لذلك أن الحريم أنفقن مبالغ خيالية فى عصر إسماعيل ولكى نحصى قائمة الخسائر التى حاقت بمصر علينا أن نضيف إلى الإنفاق والتبذير الخاص والعام لهذا الأمير كل ما ضحى به الأمراء من أجل أوروبا وحريم عائلته، وكل الذين انزلقوا فى هذا البذخ العام مقابل هذه "الهلاهيل". أقول يجب أن نضيف كل ما دفعه الخديو للمطالب غير المستحقة للقنصليات، وكل الإغداق الذى غمر به الأجانب من معاشات وهدايا، وأخيرا الفوائد السنوية للقروض التى دفعت فى أوروبا ومكاسب المرابين الأجانب.

ومن بين النتائج السيئة للاحتكاك بأوروبا يجب أن ندخل فى حسابنا المزاج الإنفاقى الذى خلف الروح القديمة التى تمتاز بالشح وساهم فى إفقار العائلات ذات الدخل المتوسط دون أن يحرك الإنتاج القومى. فكل هذا تم بتحريض من الخديو إسماعيل الذى ضرب المثل فى البذخ. ولا يجب أن ننسى أن الجباية غير

(١) بيت أزياء فرنسى آنذاك، (المحقق)
(٢) هى دائرة الأملاك، وتضم الإدارة الخاصة التى تتجمع فيها حصيلة أموال الدخول المتعددة. (المحقق)
(٣) وهكذا مثلا فإن سيدة أوروبية من العاملات فى بيت الخديوى إسماعيل كانت هى المسئولة عن ملابس الحريم لعدة سنوات، وهى تقدم النصيحة لهؤلاء النسوة فى مجال الزينة، وتتولى فى سبيل تحقيق ذلك مخاطبة باريس. وفى نفس الوقت، أدخل فى الحريم نساء سوقيات وبائعات مناديل يعرفن كيف يأخذن الذهب مقابل البضاعة. ويحكى أنه ذات يوم استطاعت امرأة من هذا النوع أن تبيع لإحدى الأميرات دولابا للملابس مصنوعا من أسلاك معدنية وليس فيه أى شىء ذى قيمة بمبلغ ألف جنيه إسترلينى. وعندما دُعى مدير دائرة هذه الأميرة لدفع الألف جنيه، اعترض وأبلغ كبير الأغوات الذى أصرّ على دفع المبلغ، ولكن مدير الدائرة رفض بأمانة التنفيذ، فوجد نفسه فى اليوم التالى مطرودا، وتم دفع المبلغ، وظل الأغا الذى حصل على نصيبه من الصفقة فى مكانه.

المستحقة والمبالغ فيها تحت ستار تحصيل الضرائب التى لطخت عهده، حدثت بسبب الاحتياج الشديد لقطع الذهب التى كان عليه أن يسددها لأوروبا. فقد كان يشعر بهذه الحاجة عندما يجف إنتاج قروض، وحينما يُفرض عليه أن يسدّد بالنقود السائلة وقت حلول موعد سداد كوبونات وسندات الخزانة.

وماذا كان تأثير أوروبا على الزراعة والصناعة والتجارة؟ لم تحقق الزراعة التى يقوم بها الفلاحون أى مكاسب من هذا التأثير. وعلى كل فلم يكن لها حاجة ملحة إلى الأدوات والوسائل العلمية، ولم توجد فى أوروبا حتى الآن صناعة وطنية، لقد كان الاستثمار الزراعى والصناعى لإسماعيل سيقطة. ومازال الاستثمار الحالى الذى يقوم به الأوروبيون لممتلكاته تحت التجربة ويمكن لأوروبا أن تعمل الكثير لكى تتوسع وتنتظم الرى فى البلد، ولكنها لم تفعل شيئا حتى الآن. إن احتكار الشركات الأجنبية للأراضى الزراعية التى سخّروا فيها الفلاحين لخدمتهم يستهدف إحلال الأوروبيين مكان أهل البلد والملاك القدماء، أكثر من استهدافه تحسين الظروف الزراعية. لقد استولى الأوروبيون على كبريات التجارة والشئون المالية، وحصل اليونانيون والليفانتيون واليهود على نصيبهم، ولكن لم يحصل المصريون حقيقة على أى نصيب. فالسكك الحديدية والبريد والتلغراف التى أدخلتها أوروبا، استفاد بها التجار والصناع الأجانب لا الفلاحون الذين يشترون المنتجات دون وسيط مصرى ودون تدخل الحكومة وموظفيها. ولقد جعل الأوروبيون أنفسهم أصحاب محلات وصناع مهرة وترزية وصانعى أحذية وأصحاب مقاهٍ ومطاعم ومهندسين ومقاولين، وتبعهم فى ذلك اليونانيون واليهود والليفانتيون، ولم يستفد من ذلك أهل البلاد الذين أبعدوهم غالبا ليحلوا محلهم. ويمكن أن نقتنع بذلك إذا تجولنا فى البلاد أو زرنا مثلا سوق القاهرة الكبير ومن المصدق به أن الأوروبيين والأمريكيين الذين يأتون إلى مصر كل شتاء للإقامة بضعة أيام أو بضعة شهور وعلى الأخص فى القاهرة، يتركون بعض النقود بين أيادى أهل البلاد، ولكن الذين يقبضونها هم فى الغالب مراكبية وحونية وخدم وصناع، يعملون فى صناعات وطنية يطلبها الأجانب مثل الأشغال النحاسية، وأخيرا بائعو السجاجيد والغرائب

الشرقية التى لم يستبعدها بعد الأجانب الشرقيون. وفى المقابل فإن خدم الفنادق، وموردى الخمور وأدوات السفر، والبائعين فى المحلات الأوروبية، والمترجمين والأدلاء، يحصلون على مكاسب كثيرة من السائحين، وكلهم من الأجانب.

التأثير الفكرى

لم يُصدَّر بعد العلم الأوروبى إلى مصر، فهل خرَّجت المدارس الفنية معماريين ومهندسين مفيدين لبلادهم؟ فإذا تخرج منها أحسن الأطباء وعلى الأخص أفضل الجراحين، فإنها لم تُخرِّج فى مصر أو فى فرنسا فقهاء قانونين أكثر قدرة من الناحية العملية، ولذا كان لمدارس الإرساليات والمدارس الأخرى الابتدائية والمتوسطة سواء كانت أوروبية أو منشأة بتأثيرات أوروبية مثل مدرسة البنات بالقاهرة أثر ناجح على الأطفال المصريين. وعلى كل فإن تقدم التعليم ظل دائما أحسن ما أثرت به أوروبا حتى الآن.

إن الاتصال بأوروبا وبعالم مختلف وبحضارة أقوى، هل أدى إلى توسيع مدارك المصريين؟ سوف يتحقق ذلك بدون شك. ولكن تأثيرا كهذا لا يحدث من أول التقاء.

إن ما أدركه المصريون وحاولوا الحصول عليه أولا هو أوروبا المادية، فشرعوا فى ارتداء الملابس، واقتناء الأثاث وتناول الغذاء على الطريقة الفرنسية، مقلدين بخنوع هذه النماذج، دون أن يدركوا فروق المناخ مضحين ببساطتهم التقليدية، وبالأسعار الرخيصة، وبالأشياء المريحة،وبالذوق السليم.

لقد بدا لهم امتلاك لغة الأوروبيين أمرًا محببًا، وعلى الأرجح فإن اللغة الأوروبية الأوسع انتشارا والأكثر عصرية كانت فيما مضى اللغة الفرنسية بمفردها، ثم لحقت بها اللغة الإنجليزية منذ بضع سنوات. وفيما عدا الاستثناءات النادرة فإن الذين وصلوا إلى التحدث بالفرنسية وكتابتها بشكل سليم لا يقرءون شيئا جادًا، فلا توجد أشياء جيدة منشورة بهذه اللغة، ولا تشبه بأى حال الحياة الثقافية للشعب الفرنسى.

التأثير الأخلاقى

إن قراءة المصريين للفرنسية وتجارتهم مع الأوروبيين، جلبت لهم على الأكثر بعض الشكوك الأخلاقية والدينية وزودتهم بضعف فى تقاليدهم وأخلاقياتهم وفى دين التوحيد(*). ولقد تأثرت إلى حد كبير أخلاقهم العائلية الخارجية كثيرا أو قليلا بكل ما شاهدوه من الأوروبيين فى أوروبا أو فى مصر وللأسف فإنهم ذهبوا ليشاهدوا أوروبا فى باريس، وكانت باريس أسوأ مرصد.

وفى الحقيقة فإن فساد الأخلاق المعاصرة، وثقافة المتعة الحسية، والتسلية التافهة، والبريق المزيّف، والمظاهر العديمة الجدوى، والفخامة الوقحة الجامحة، هى أغلب ما يمكن مشاهدته فى باريس عنه فى أية جهة أخرى إن بريق باريس المادى يعميهم، فهم لا يرون إلا شوارع رائعة ومحلات مضيئة، ومقاهى ومطاعم ومسارح، وحفلات موسيقية، وشمبانيا وكونياك، وأخيرا نساء مبهرات من كل نوع لا يختبئن ولا يضعن حجاباً كل هذا يبدو لهم وعلى الأخص للشباب روح ورحيق الحضارة الأوروبية القوية، ولا يرون عبر كل هذه المظاهر باريس العمل الجاد، باريس الفنانين ورجال الأدب، باريس العلماء والمفكرين.

ومن وجهة النظر هذه فإن تأثير أوروبا على المصريين – على خلاف الأتراك – لم يكن ممتازا وعميقا كما نتصور جميعا. ولكن خلاصة القول، كان رديئا غير نافع فكل ما فعله، هو أنه دمّر الحياة الخاصة للشعب وأفقده هويته، بدلا من أن يحرك الحياة المستترة الكامنة فيه.

(*) المقصود هو الدين الإسلامى، وقد تعرض البعض وليس الكل لتقليد الأوروبيين فى شرب الخمر ولعب القمار وما يدخل تحتهما، وهو ما يُحرّم على المسلمين. (المحقق)

الفصل السادس

الشئون المالية
(تاريخ الشئون المالية الأوروبية - المصرية)

القروض

بالرغم من أن محمد على قد أفلس أهل البلاد[1]، فإن مالية الدولة ظلت فـــى حالة منتظمة إن مؤسس الأسرة العلوية لم تكن لديه ميول أوروبية بدرجة تسمح له بعقد قروض عامة، وإصدار سندات خزانة والقيام بعمليات خاصـــة مـــع رجـــال البنوك، فهو لم ينفق أكثر مما استطاع الحصول عليه من شعبه التعس. ولقد كـــان سعيد أول من سقط فى إغراء الديون على الطريقة الإفرنجية. أما إســـماعيل فقـــد غرق فى الديون.

عقد سعيد فى نهاية حكمه (١٨٦٢) أول قرض عام فى لندن لدى بيت فروهلنج — جوشن Frühling and Goêchen[2] وكان المقدار الاسمى لهـــذا القـــرض ٣٢٩٢٨٠٠ جك بفائدة تصل إلى ٧% و ١% استهلاك قيمي، وبذلك تصل التكلفة السنوية إلـــى ٨% وطبقا لحسابات ماك كوين Mc Coen، فإن الدين العام هو ٢٧٦٤٥٠٠ والمبلغ المستحق ٢٥٠٠٠٠٠ تقريبا، الأمر الذى يعنى خسارة رأس المال لمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جـــك[3] وعقـــد إسماعيل القرض الثانى عام ١٨٦٤ عند الصيارفة أنفسهم، والقيمـــة الاســـمية للقـــرض

(١) من الواضح أن المؤلف قد اتخذ خطا مضادا كلية من محمد على، وبالتالى لم يكـــن موضـــوعيا فـــى إصدار الأحكام عليه التى لم تتفق — فى غالب الأمر — مع الواقع. (المحقق)
(٢) حل هذا القرض محل قرضين أبرما فى باريس ١٨٦٠، ١٨٦٢ على التوالى، الأول بمقدار ٢٨ مليـــون والثانى بمقدار ٤٠ مليون فرنك، (ماك كوين، كتاب مصر كما هى).
(٣) قدّر الدين الذى تركه سعيد بمبلغ ١١١٦٠٠٠٠ جنيه إسترلينى. (المحقق)

٥٧٠٤٢٠٠ بنسبة ٧% فوائد واستهلاك قيمى ٣٨٧ وتصل التكلفة إلى ١١% والقيمة المحققة ٤٨٦٤٠٦٣ والخسارة فى رأس المال ٤٨٠٠٠٠ جك[١].

وتم عقد القرض الثالث عند نفس المقرضين فى ١٨٦٦ وقيمته الاسمية ٣٠٠٠٠٠٠ جك، يدفع خلال ست سنوات بفائدة محققة ٧% والقيمة المحققة ٢٦٤٠٠٠٠ (تقرير كيف Cave)، والخسارة فى رأس المال ٣٦٠٠٠٠ جك.

وعقد القرض الرابع مع مجموعة أوبنهايم Oppenheim بالتنسيق مع البنك العثمانى وبنك السوسيته جنرال La Societé général فى باريس فى ١٨٦٨ وتبلغ قيمته الاسمية ١١٨٩٠٠٠٠ بفائدة ٧% واستهلاك قيمى ١% والتكلفة السنوية ٨% والقيمة المحققة ٧١٩٣٤٣٣ (تقرير كيف)، والخسارة فى رأس المال ٤٧٠٠٠٠٠، جك، وعقد القرض الخاص فى ١٨٧٣ لدى نفس المجموعة[٢]، وتبلغ قيمته الاسمية ٣٢٠٠٠٠٠٠ بفائدة ٧%، واستهلاك قيمى ١% والتكلفة السنوية ٨% والقيمة المحققة ٢٠٧٤٠٠٧٧ (تقرير كيف) دفع منهم أوبنهايم ٩٠٠٠٠٠٠ على شكل سندات ديون عائمة اشتراها بأسعار أقل كثيرا من نسبة ٩٣% والخسارة فى رأس المال ١١٠٠٠٠٠٠.

وهكذا فإنه بعد خمسة قروض تمت باسم الدولة خلال أحد عشر عاما وتصل جملتها معًا إلى قيمة اسمية ٥٥٨٨٧٠٠ جك أو حوالى مليار و٤٠٠ مليون فرنك. وبالتالى فقدت الدولة ٨٠٠٠٠٠+٨٤٠٠٠٠ +٣٦٠٠٠٠+٤٧٠٠٠٠٠+١١٠٠٠٠٠٠= ١٧٧٠٠٠٠٠ جك أى ٤٢٢٥ مليون فرنك أى $\frac{٢}{٧}$ من الدين المتعاقد عليه. لقد كانت التكلفة لهذه القروض الإجبارية ضخمة.

هذا فضلا عن أنه خلال هذه الأحد عشر عاما، عقد إسماعيل ثلاثة قروض شخصية القرض الأول فى ١٨٦٥ بعد شرائه لأراضى عمه حليم[٣] ودائرته الخاصة. وتم القرض عن طريق البنك الإنجليزى المصرى بفائدة ٧% يستهلك فى ١٥ سنة، وقيمته

(١) انظر تقرير السيد كيف فى الكتاب السابق ذكره، ماك كوين، ص ٣٨٤ ـ ٤٠٦.
(٢) مجموعة بيت أوبنهايم، (المحقق)
(٣) اشترى الخديو أملاك الأمير محمد عبد الحليم بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠جنيه، (المحقق)

الاسمية ٣٣٨٧٠٠٠ والقيمة المحققة (على أساس حسابات ماك كوين) ٢٧٥٠٠٠٠، والخسارة فى رأس المال ٦٣٠٠٠٠ جك.

والقرض الثانى فى ١٨٧٦ بعد شراء أراضى أخيه مصطفى[١]، وتم القرض من البنك العثمانى بفائدة ٩% يستهلك فى ١٥ عاما، وقيمته الاسمية ٢٠٨٠٠٠٠ والقيمة المحققة والخسارة؟ والقرض الثالث تم فى ١٨٧٠[٢] لدى بيتشهوفشهايم Bischofsheim، جولد شميت Gold Schmidt بضمان أراضى الدائرة بنسبة فائدة ٧% ويستهلك فى ٢٠ عاما، وقيمته الاسمية ٧١٤٢٨٦٠ مودع بربح ٧٥ % والقيمة العامة المدفوعة ٥٣٥٧١٥٤ والقيمة المحققة ٥٠٠٠،٠٠٠ وفائدة الصيارفة أكثر من ٣٠٠٠٠٠ والخسارة فى رأس المال ٢١٤٠٠٠٠.

ونتيجة لذلك فإن قروض الدائرة الثلاثة التى حصلت الدولة على قيمتها مدفوعة تصل جميعها كقيمة اسمية إلى ١٢٦١٠٠٠٠ جك أو ٣١٥ مليون فرنك، وخسرت الدائرة أكثر من ٦٣٠٠٠٠ + ٢١٤٠٠٠٠ = ٢٧٧٠٠٠٠ جك أو $\frac{١}{٤}$٦٩ مليون فرنك، أى أكثر من $\frac{٢}{٩}$ وكانت التكلفة السنوية المفروضة على الدائرة من هذه القروض الثلاثة ساحقة.

يستنتج مما سبق أن سعيد بقرضه الوحيد الذى تم فى ١٨٦٢ وإسماعيل بقروضه السبعة من ١٨٦٤ إلى ١٨٧٣ قد اقترضا معا مبلغ $\frac{١}{٢}$ ٦٨ مليون جك[٣]، أى ١٧١٢٥ مليون فرنك، وأن رأس المال المفقود من هذا الدين الاسمى يصل إلى أكثر من ٢٠٤٧٠٠٠٠ جك (٥١٢ مليون فرنك) والاستهلاك الإجبارى يضاف إلى الفائدة التى يجب أن تدفع على هذا الجزء الضائع من رأس المال.

---

(١) دفع الخديو للأمير مصطفى بهجت فاضل، مبلغ ٢٠٨٠٠٠٠ جنيه، (المحقق)

(٢) معروف باسم قرض دين الدائرة السنية والتى تتبعها الأراضى التى يمتلكها الخديو، (المحقق)

(٣) يؤكد المرسوم الصادر فى ٧ مايو ١٨٧٦ (مرسوم المشروع الفرنسى) أن المجموع الأصلى لكل هذه القروض دون حساب قرض ١٨٦٦ كان ٦٥٤٩٧٦٠٠ جك، أى أكثر قليلا من ٦٨ ونصف مليون، إذا أضيف إليها الـ ٣٢٩٢٨٠٠ الخاصة بقرض ١٨٦٦.

سندات الخزانة[1]

رغم النتائج الفاجعة لهذين القرضين الأخيرين فى عام ١٨٧٠ (الدائرة) و١٨٧٣ (الدولة) لم يتوقف إسماعيل عن إصدار سندات الخزانة كما فعل من قبل فى الفترات الواقعة بين القروض. فقد أصدر على الدوام سندات أكثر لدائرته وللدولة، وبفائدة كبيرة من فوائد القروض التى كانت ٧% وفى نهاية عام ١٨٧٥ وصل الدين العائم[2] الذى يتكون من هذه السندات إلى رقم ٢١٢٤٠٠٠٠ جك منهم ٣٠٠٠٠٠ باسم دائرة الخديوى[3]. وأخيرا فإن الإفلاس كان قادما لا محالة ففى شهر أغسطس ١٨٧٥ رأى نفسه مضطرًا إلى التوقف عن السداد بصفة عامة على الأقل، ثم توقف بصفة منتظمة عن دفع مرتبات العمال وموظفى الدولة. وفى نوفمبر من هذا العام حيث لم يكن الخديو يعرف كيف يخلِّص نفسه من هذا الوضع، فقد باع إلى إنجلترا أسهم قناة السويس البالغ عددها ١٧٦٦٠٢ سهما وهى التى كانت تمتلكها مصر أو الخديو، وذلك بمبلغ ٣٩٧٦٥٨٣ جك، وبرغم هذه الحصيلة غير العادلة، فإنه أجّل سداد سندات الخزانة الخاصة بالدائرة من ٦ أبريل ١٨٧٦ بعد أن كان قد جدّد هذه السندات مع تأجيل الدفع إلى موعد لاحق، ولم يحصل عليها إلا مشترون جشعون بفوائد ٣% فى الشهر.

وفى شهر أبريل ١٨٧٦ كانت مصر والخديو معها فى قلب الهزيمة[4] ولم يكن فى إمكانها مواصلة وجودها المالى العادى، وكان من الأفضل لها أن تعلق كل الموضوعات، فيما عدا شديدة الضرورة منها، وأن تؤجل أحكام المحاكم المختلطة القضائية الخاصة بالدولة والخديو، وأن تبدأ فورا أعمال التصفية. ولكن الأجانب من حملة سندات القروض أو سندات التصفية وكذلك رجال البنوك الذين يتاجرون جيدًا مع الخديو، والذين كانوا فى وضع ميئوس منه ولهم وجهات نظر مختلفة، فلم

---

(١) تدخل تحت ما عرف باسم الديون السائرة وتعتمد على البونات المالية. (المحقق)
(٢) الدين السائر. (المحقق)
(٣) طبقا لتقرير السيد كيف.
(٤) كما أكد ذلك السيد دى بلنيير de Blignières فى تقرير لجنة التحقيق العليا.

يكن يهمهم سلخ الشاة بعد ذبحها فهم يرغبون فى تقاضى أرباحهم الكبيرة والحفاظ على قيمة الأسهم المرتفعة، ليواصلوا عملياتهم القائمة على هذه القيمة وليتمكنوا من بيعها دون خسارة ولقد أفلس كثير من المضاربين فى السوق المالية من الأجانب الأوروبيين والمضاربين وبعض كبريات الشركات الفرنسية مثل الكريدى فونسييه Le Crédit foncier، حيث انخفضت قيمة السندات بشكل ملموس. أما بالنسبة لرجال البنوك فقد كانت فرصتهم كبيرة لمساعدة الخديوى، والحصول على نسبة ربح ربوية، والحصول على ضمانات بدرجة لا تدفعهم إلى إعلان إغلاق مؤسساتهم وأخيرا يأتى الجشع قصير النظر الخاص بعقلية المضاربين المحدودة، ومعهم الصيارفة الذين طلبوا أكبر مبلغ من النقود فى هذه اللحظة، وافترضوا أن الحكومة يمكنها أن تدفع أكثر مما يريدون وخدعوا أنفسهم عن المستقبل.

إسماعيل

ومن الحقيقى أن الخديو إسماعيل لم يبد مستعدا أن يعترف بإفلاسه، ولم يطلب إلا امتداد الوضع من يوم لآخر عن طريق أحسن الحيل التى تُعرض عليه ولم يكن يعترف إلا بعجزه الحالى عن دفع ديون الدولة وديون عائلته. وهكذا فلم يقم حفلات كبيرة فى موسم ١٨٧٥/١٨٧٦، وضحى باللص العام إسماعيل صديق بأن تركه ينتحر(*) فى نوفمبر ١٨٧٦، وألغى المسرح الفرنسى والأوبرا الإيطالية التى تكلفه مبالغ طائلة وذلك منذ موسم ١٨٧٦، ١٨٧٧ وأخيرا فقد أجل مؤقتا ما أصدرته المحاكم المختلطة بشأن دفع الغرامات الموقعة على الدولة وعلى دوائره. ولكنه على الأقل سدد كاملا أجور موظفيه من أهل البلد والأجانب، ومن ناحية أخرى لم يتقشف لا فى حياته الخاصة ولا فى الفخامة التى تعيش فيها عائلته من النساء كما لم يوقف أبدا أعمال البناء فى قصره الجديد بالجيزة، وهى الأعمال التى

(*) هو إسماعيل صديق ولم ينتحر، وإنما تم التخلص منه بواسطة الخديو إسماعيل؛ إذ خشى من أن يلقى عليه تبعات الأزمة المالية فى حالة مثوله أمام القضاء المختلط، ولم يكن اصطلاح الوزير يستخدم فى مصر آنذاك وإنما مصطلح الناظر. (المحقق)

انتهت قبل وقت قليل من سقوطه كل هذه الوقائع استخدمت فقط مستندا ضد أسطورة الخديوى الذى يعانى من ضيق الإنفاق، فالكل يعتقد أن لديه تراكمات من الكنوز التى يخفيها على شكل نقود سائلة فى أنفاق قصره، وكذلك أسهما فى البنك الإنجليزى فى لندن.

ومع ذلك فالذين يعرفون الخديو إسماعيل ليسوا بحاجة إلا لقليل من التفكير ليقولوا لأنفسهم الخديو رجل غير بخيل(*)، ويتوقعون أنه يخفى كنوزا. ولكن مبذرا مثله يلقى بنقوده من النافذة بكميات كبيرة إذا كان لديه الكثير وبكميات قليلة إذا كان لديه القليل. إنه رجل يراوغ دائما ولم يعرف كيف يستفيد أدنى استفادة من زراعاته وصناعاته وملكية أراضيه الشاسعة إنه رجل لا يشبع من المال، ولكن ينفقه فى البناء والشراء والحفلات، وفى مظاهر البذخ من كل نوع، وليس لاستثماره كرأس المال فالأوروبيون وأعوانهم القنصليون هم الذين كونوا رءوس الأموال من البقايا الخديوية، ولقد عقد قروضه السبعة لا لزيادة رأس المال ولكن لينفق، وليغطى إنفاقه السابق، ولإصدار سندات الخزانة من أجل دائرته بنسبة فائدة ربوية ماذا كان يملك عند سقوطه؟ مئات الآلاف من الأفدنة المرهونة والتى لم تدر عليه شيئا، وأثاثا تكلف الملايين ولكنه لا يستطيع بيعه، وكنوزا من الأحجار الكريمة، وأوانى وأشياء أخرى من الذهب والفضة التى كان من الصعب عليه أن يتخلص منها، وربما أيضا بضعة ملايين من الفرنكات الذهبية التى أدرك أنه من الحذر ألا يحتفظ بها تحت يده فى قصره، وبضعة ملايين حملها معه بسهولة، ولكنها لم تكن كافية لسداد أحكام المحاكم المختلطة أو الكوبونات المستقبلة. لقد كان فقيرا نسبيا عند سقوطه. وفى الحقيقة فإن الرجل الفقير إذا اقتصد أصبح غنيا والرجل الغنى إذا بذّر أصبح فقيرا.

وبدلا من أن يفكر هؤلاء الدائنون على هذا النحو، فقد حاول محاموهم

(*) يحب الخديو أن ينثر قطعا من الذهب على الناس فى كل مرة يخرج فيها بعربته هذه العادة المظهرية لا تتفق مع البخل حتى القليل منه، ولا مع الشح البسيط.

وصحفهم أن يعتنقوا ويقنعوا الآخرين أن مصر والخديو قادران تماما على الدفع، وأن الخديو يرفض السداد حتى يثرى. ونتيجة لذلك فقد شنّوا على هذا الأخير التعس حربا مسعورة(*) بلغت ذروتها فى الجريدة الحقيرة المدعوة "نشرة دائنى الحكومة المصرية". وفى هذه النشرة عاملوه علنا وفى عقر داره على أنه وغد ومرّغوه فى الوحل دون أن يجرؤ على فتح فمه.

يقول الناس إنه فى الأغلب ينسب القوم إلى من لا يحبونهم ذكاء غير متوافر لديهم كى يتمكنوا بشكل أفضل من تسويد أخلاقياتهم، وحتى يلقوا بالخطأ الذى وقعوا فيه على سوء النية والدهاء والحسابات المسبقة المعدّة بشكل ممتاز. ولقد طبقوا هذا النظام بشكل موسع على الخديو إسماعيل لقد أخطأوا حينما جعلوا منه رجلا ذكيا لقد كان لديه ذاكرة ممتازة، فهو يتذكر بسهولة التفاصيل الخاصة بالموضوعات العديدة وكذلك الأحداث البعيدة، ويتحدث جيدا بلغة فرنسية سليمة ويقحم نفسه فى كل شىء ويوحى بأنه يقتحم ويدير كل الشئون العامة وكل شئون الخاصة، ويحصل منه الذين يستغلونه على كل ما يرغبون، مراعين ومادحين فى طريقهم هذا الضعف المغرور وكانوا راضين تماما عن نجاحهم وغاضبين من لا مبالاة الوزراء ومساعدى الخديوى الآخرين، فيقولون عنه "إنه رجل غير عادى ولكن يجب أن نعترف بسوء معاونيه" هذا ما كان يتردّد فى الأوساط العليا وقت أزمة ١٨٧٥/١٨٧٦ ولكن لم يكن هذا رأى الأوروبيين المطّلعين. ويتذكر المؤلف أن قنصلا عاما كبيرا فى السن ذكر له بصوت خفيض فى بداية عام ١٨٧٥ فى معرض حديثه عن "الباشا ووزرائه" أنهم جميعا أطفال يحبون مظاهر السلطة، ويجب أن نترك لهم هذه المظاهر (بما يعنى أننا نحن الآخرين الأوروبيين نمارس سلطتنا من خلالهم ومن أجل مصلحتنا) هذه هى الصورة التى يعرفها المطلعون عن هذا الرجل "الخارق" فلم

(*) نصّب محام فرنسى نفسه المحامى الخاص والرئيسى للدائنين، ولم تكن لديه دوافع غير مغرضة ولكنه قام بدوره بجدية واستلهم سعار زبائنه. وقد حدث له ذات يوم أثناء مرافعة أمام محكمة مختلطة أنه لم يستطع مواصلة الكلام حيث فقد صوته فجأة. ولم يكن الأمر تمثيلية قام بها حتى لو كانت كذلك، فقد قبلها بشكل سيئ وأظهر انفعاله ما حدث له، ولم يكن رائعا بل كان مضحكا. فقد تصاعد الدم إلى حلقه بسبب سعار الدائنين، وفى لحظة حنق قصوى انقض على الفريسة التى توافق على أن تترك نفسها تؤكل بلا رحمة من الطيور الجوارح التى كان يدافع عنها.

يكن إسماعيل على أى درجة من الدراية بالرجال والأشياء. فهو يعرف كيف يدبر وشاية على الطريقة التركية للوصول إلى نتيجة غير مفيدة لا يمكن الدفاع عنها، ولا يستطيع أن يدرك ويصل إلى غاية جيدة لأى مشروع جدى، فقد كان ينقصه حسن الفطنة والحزم الضروريين للنجاح. وهكذا فشلت كل مشروعاته، جيشه وأسطوله وحرب الحبشة[1] ومصانع السكر وتغيير عاصمته ظل ناقصا وسكك حديد الجنوب التى كان من المفروض أن تربط أسوان وحتى السودان بالقاهرة توقفت فى أسيوط وأخيرا فإن إدارته المالية العامة والخاصة وصلت به إلى الإفلاس.

شيء واحد نجح فيه تماما بقوة البقشيش وزيادة الحصيلة التى تدفعها مصر إلى الباب العالى، هو تعديل نظام الوراثة فى الأسرة وجعله مقتصراً على عائلته[2] ولم يكن هذا التعديل نجاحا دبلوماسيا بأى حال من الأحوال فالوزارة الطويلة للحقير إسماعيل صديق الذى خرب البلد، وظل الخديو راضيا عنه طالما يمده بالمال السائل سرا، يأتى دليلا ضد ذكائه ونخطئ لو نسبنا الملكية الضخمة للأراضى التى حققها أثناء حكمه إلى ذكائه[3]، كما أنه لم يفهم ولم يتابع المشروع الشيطانى الهادف إلى تحرير الفلاحين والملاك الآخرين من ممتلكاتهم بطريقة منهجية. ويعرف صغار الموظفين أنه يحب زيادة عدد فدادينه، فأمدوه رويدا رويدا بالضيعات الكبيرة التى امتلكها فيما بعد. فيأتى إليه مدير ليقول له "توجد أرض ملاصقة لأرضك يمكنك شراؤها بثمن رخيص فهل ترغب فى أن نشتريها لك" عندئذ يرد الخديو غير المهتم واللامبالى بمصير الفلاحين، كما فعل من سلفه جاهلا بالأشياء التى تتم من خلف ظهره "نفذوا ما تعرضونه علىّ" وبعد أن يتم ضم

---

(١) بعد أن اتسعت الأراضى التى استولت عليها مصر فى أفريقيا، رأى إسماعيل ضرورة ضم الحبشة، ودخلت مصر فى حرب معها (١٨٧٥/١٨٧٦) وانتهى الأمر بهزيمتها، وخسارتها الكثير سواء فى الرجال أم الأموال أم السمعة الحربية. (المحقق)

(٢) أعطى فرمان السلطان العثمانى لعام ١٨٤١ وراثة العرش لأكبر أفراد أسرة محمد على سنا، وتمكن إسماعيل من الحصول على فرمان سلطانى فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ جعل وراثة العرش لأكبر أبنائه مقابل ثلاثة ملايين من الجنيهات. (المحقق)

(٣) بعد أن منح أفراد عائلته نصيبا كبيرا من الأفدنة تنازلوا عن ممتلكاتهم العقارية للدولة فى ١٨٧٨ وتبقى له فى هذه الفترة ٥٠٠٠٠٠ فدان. وفى الحقيقة فإن عدد فدادين الدائرتين السنيتين والخاصة كان ٤٨٥١٣١ فدانا، وذلك طبقا لبيان مرفق بعقد جوشن Goschen ـ جوبير Joubert فى ١٢ يولية ١٨٧٧.

الأراضى لا يستعلم عمّا إذا كانت قيمة الأراضى أعلى من الثمن المذكور، وعمّا إذا كان البائعون وافقوا على بيعها بهذا أم أنهم استسلموا لهم: "إن الخديو يرغب فى الحصول على أرضك، وهذا هو الثمن الذى عرضه بلطف منه" ولا يسأل عمّا إذا كان الخوف من هؤلاء العملاء هو الذى منع المنزوع ملكيتهم من الكلام، وعمّا إذا كانوا بالصدفة قد طالبوا برفع الثمن، وعمّا إذا كان الموظف المكلَّف بعرض العرائض على الخديو يمزق بشكل منتظم هذا النوع من العرائض، وأخيرا لا يُسأل عمّا إذا كان الذين اقترفوا ذلك قد احتجزوا لأنفسهم بجزء من قيمة الشراء (بقشيش) كثمن للخدمة التى يقومون بها لصالح سموه، مفلسين رعاياه من أجل صالحه لقد كان إسماعيل ينتشى من الزيادة المستمرة لعدد فدادينه دون أن يفكر فى التأثير الاقتصادى لهذه الثورة فى ملكية الأراضى. فضلا عن كونه قليل الخبرة بالشئون المالية والإدارية، فلم يفهم أبدا مضار الفوائد المرتفعة التى تظل قائمة بلا رحمة بعد استهلاك رأس المال المقترض، ولم يفهم الطبيعة الشيطانية للسُلف السائلة التى يطلق عليها ائتمان لتلاحظ أيضا أنه لم يتعلم أبدا التمييز بين الشرفاء والأوغاد من الأوروبيين الذين يسرقونه بلا خجل. وباختصار فإن إسماعيل ليس غبيا أو جاهلا، ولكنه متحدث لبق وأمير غير قادر على ترك نفسه للسلب والنهب ببراءة(*)، أكثر من أنه سعى لنهب أقربائه وفى نهاية حكمه فقد القدرة على التمييز بين الإيجابى والسلبى وسقط فى وهدة الإيرادات الكبيرة والإنفاق الضخم سقطة تشرح باستفاضة سبب عزله.

تنظيم الديون

لم تتأخر أوروبا فى التفاعل مع الحالة المالية لمصر والخديو لتستعرض كيفية تنظيم الشئون المالية التى اقترحتها أو فرضتها.

(*) ذكر أحد رجال المال الأوروبيون والذى كان له فيما بعد تأثير كبير ومفيد على مالية مصر للمؤلف وهو لا يستطيع أن يخفى اندهاشه بعد الفحص الأولى لهذه الشئون: "من المؤكد أنه تمت سرقة الخديوى بطريقة شديدة الغرابة" وبالطبع فإن السيد ديلسبس لم ينفق الكثير من طاقته ومن موهبته لكى ينتزع من صديقه إسماعيل العديد من الملايين من أجل القناة.

السيد كيف

تعود الأولية للسيد كيف الذى أوفدته الحكومة الإنجليزية فى ديسمبر ١٨٧٥ ليسبر غور الوضع، ولكن بناء على طلب الخديوى منه أن يساعده فى إعادة تنظيم الشئون المالية، فقد تحقق السيد كيف[١] من أن مجموع كل قروض الدولة والدائرة يصل إلى ٥٥٣٣٢٠٠٠ جك مخصوما منه قرض ١٨٦٦ الذى تم سداده وبضعة ملايين (٨ ½؟) قيمة استهلاكية عن القروض الأخرى، وأن الدين العائم للخزينة يبلغ ١٨٢٤٣٠٠٠ وللدائرة يبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ من الجنيهات، والمجموع ٧٦٧٧٥٠٠٠ جك ديونا مجمدة وغير مجمدة واقترح أن يطرح من هذا الرقم القروض الثلاثة قصيرة الأجل (على أكثر تقدير ١٨٨١) وهى قروض أعوام ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٧ وتحميل الفوائد والقيمة الاستهلاكية على "المقابلة"[٢]،[٣]. وحيث كان مجموع هذه القروض الثلاثة يصل إلى ٤٧٤٧٠٠٠ فيكون الدين كله مخصوما منه هذا الرقم، ليس أكثر من ٧٢ مليونا تقريبا يضاف إلى هذا المبلغ مليون جنيه مصاريف لديون لم يتم تصفيتها خاصة بحرب الحبشة ومليونان (مبلغ لا يصدق) مصاريف العملية التى يقوم بها، والمجموع ٧٥٠٠٠٠٠٠ جك تشكل دينا موحدا بسعر فائدة ٧% يتم سداده خلال خمسين عاما حتى ١٩٢٦ وتتطلب خدمة هذا الدين طبقا لحساباته للأرباح والقيمة الاستهلاكية، إنفاقا سنويا قدره ٥٤٣٤٠٠٠ جك تتحمل الدائرة منه مبلغ ٦٧٢٠٠٠ بحيث يتبقى على الدولة ٤٧٦٢٠٠٠ جك، وكان يمكن للقسط السنوى الواجب سداده عن خدمة الدين أن يكون أكبر من هذا إذا لم تحدد المدة بخمسين عاما للقيمة الاستهلاكية الموحدة التى يجب أن تنتهى فى ١٩٢٦. بينما قروض

---

(١) يحتوى التقرير الذى تنمه على بعض الأرقام المتناقضة أو التى لا تتمشى مع بعضها (أخطاء طباعة؟) ومع الصيغة المقدمة من ماك كوين من المستحيل أن نناقش هذه الأمور هنا. ولنلحظ مع ذلك أن الرقم ٥٧٢٠٠٠ جك يمثل المبلغ المدفوع عن قرض ١٨٦٤ لا يمكن أن يكون صحيحا. فيجب أن نقرأه ٣٥٧٢٠٠٠ (غير أن إجمالى القيمة الاستهلاكية أكثر من ١١٥ مليون) لا يصل إلى الفرق بين الإجمالى الاسمى للقروض (أكثر من ٦٨ مليون) ورصيد هذه القروض نفسها (أكثر من ٥٥ مليون).

(٢) كانت "المقابلة" مساهمة مالية عبثية تهدف إلى شراء الممولين لنصف الضرائب العقارية المستحقة فى عصر إنشاء "المقابلة".

(٣) أقبل ملاك الأراضى على المقابلة، بمعنى أنهم دفعوا الضرائب المربوطة على أراضيهم مرة واحدة لمدة ست سنوات مقدما، مقابل إعفاء تلك الأراضى من نصف الضرائب مستقبلا. (المحقق)

١٨٦٢، ١٨٦٨، ١٨٧٠، ١٨٧٣ من المفروض أن تستوفى فى مدة من ستة عشر إلــى سبعة عشر عاما فى الفترة الواقعة بين عامى ١٨٩٢ ــ ١٩٠٣. ونلاحظ أن الدين الموحَّد الذى يبلغ ٧٥ مليونا يحتفظ بنسبة فائدة ٧% تزيد من قيمة الدين ٢ مليون جك. ولتخفيف الضغط على البــلاد، مدَّد فترة الاستهلاك المتفق عليه للقروض الأربعة المتبقيــة بعــد طرح قيمة القروض الثلاثة القصيرة الأجل غير أن إلغاء هذه التكلفة المستحيلة كان بأكمله فى صالح الدائنين لقد قام السيد كيف بعمل تحقيق بأمانة وصاغ تقريــرا مُجــدًا، ولكــن بتَكيف لهذا العرض إعادة تنظيم مالية مصر، لم يفكر إلا فى مصلحة أوروبا، ولم يفكــر مطلقا فى مصلحة مصر.

المجموعة الفرنسية

زايد المشروع الثانى على مشروع كيف وهو مشروع أعدتــه مجموعة فرنــسية مثَّلها الكريدى فونسيه، ووكالة الخصم فى باريس والبنك الإنجليزى ــ المصرى، وتمتلك هذه المجموعة جزءًا كبيرا من سندات الديون العائمة التى أصــبحت موضــع عنايتهــا المهمة. وقد تبنى المشروعْ فى المحل الأول توحيد الدين بنسبة ربح ٧% مثلمــا اقتــرح السيد كيف ولكن دون استثناء القروض الثلاثة القصيرة الأجل، وحدَّد نهاية الاستهلاك عن طريق "السحب" نصف السنوى للدين الطويل الأجل الذى يصل إلى ٦٥ عاما حتى عــام ١٩٤١ بدلا من عام ١٩٢٦. وألغى "المقابلة" التى كان يجب أن تخدم القروض الثلاثة لكى يمنع انخفاض الدخل الملموس بعد ١٨٨١، وبالتالى فهو أمر فى صالح الــدائنين وبــذلك وجدت المجموعة أن مجموع القروض قد قل ووصل إلى ٥٤٧٩٣١٥٠ بينما تــم تقيــيم الدين العائم بمبلغ يفوق ٢٣,٥ مليون جك. وبناء على ذلك فإن قرض ١٨٦٧ ونسبة ربحه ٩% تحول إلى قرض بنسبة ٧% وزاد رأس المال نسبيا وحصل حائزو القروض الثلاثة القصيرة الأجل على علاوة لرأس المال بنسبة $\frac{1}{9}$ أو أكثر قليلا من $\frac{1}{4}$ ٥% (١٠٠علــى ٩٥) وأنصفت حائزى الدين العائم بإعطائهم ربح $\frac{1}{4}$ أو٢٥% من رأس المال (١٠٠ على ٨٠) وبذلك زاد الدين بحوالى ٣٠٧٠٠٠ جك لصالح المقترضين للقرض القصير الأجــل

بحوالى ٥٩٠٠٠٠٠ جك، ومجموع الدين الموحد ارتفع إلى ٩١٠٠٠٠٠٠[١]. غير أنه تبعا لحساب ومشروع السيد كيف فإن الدين الموحد والقروض القصيرة الأجل لا تشكل في مجملها إلا تقريبا ٨٠٠٠٠٠٠٠ جك، فهناك إذن تقدم بـ ١١٠٠٠٠٠٠جك، وهناك ٦٤٤٣٠٠٠ جك تتطلبها الخدمة السنوية لـ ٩١٠٠٠٠٠٠ جك وحيث يصل نصيب الدائرة إلى ٦٨٤٠٠٠ جك فكان على الدولة أن تتحمل مبلغ ٥٧٥٩٠٠٠ جك فى السنة زيادة على حساب السيد كيف ولضمان الدفع المنتظم للأقساط السنوية المذكورة بعاليه، والمستحقة على الدولة أضيف إلى خدمة الدين دخل المديريات الأربع، ورسوم ودخول القاهرة والإسكندرية، وجمارك موانئ البحر والسكك الحديدية حتى حصيلة كوبرى قصر النيل بالقاهرة[٢]. وقدرت قيمة كل هذا بمبلغ ٥٧٩٠٠٠٠ جك سنويا ويجب أن تودع هذه الدخول فورا فى صندوق يحرسه مندوبون أجانب لكى يسلموا إلى لندن وباريس المبالغ المستحقة كفوائد وكقيمة استهلاك الدين. وهكذا فقد حصل الدين العام على ميزة أكبر من ميزات كل دائنى الدولة الآخرين وفاقت مرتبات الموظفين فالدين الأجنبى أولا وتأخذ البلد بعد ذلك ما تبقى. هذا هو مبدأ المشروع الفرنسى الذى قبله الخديو التعس، وأعلنه فى مرسومه الشهير فى ٧ مايو ١٨٧٦، وسبق أن أعلن موافقته على إنشاء صندوق الدين العام المصرى بمرسومه فى ٢ مايو[٣]، بالإضافة إلى أن المجموعة الفرنسية قد تصبو

---

(١) المعطيات المتضمنة فى تقرير جوشن الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ تشير إلى أن الـ ٩١٠٠٠٠٠٠ مفصلة على النحو التالى:

	حوالى
ـ أصل القرض	٥٤٨٠٠٠٠٠
ـ قيمة الاستهلاك للقروض الثلاثة	٣٠٧٠٠٠
ـ دين الدائرة العائم	٢٩٠٦٠٠٠
ـ قيمة الاستهلاك على أسهم الدائرة	٧٢٦٠٠٠
ـ قيمة الاستهلاك على الدين العائم للدولة	٥١٧١٠٠٠
ـ (وتبعا لذلك) الدين العائم للدولة	٢٠٦٨٤٠٠٠
ـ المجموع	٨٤٥٩٤٠٠٠
ـ دين غير مصفى ومصاريف تحويل	٦٤٠٦٠٠٠
المجموع الكلى	٩١٠٠٠٠٠٠

(٢) رسوم مرور. (المحقق)

(٣) يُعد أول هيئة رسمية أوروبية تفرض التدخل الأجنبى على مصر. (المحقق)

إلى المستحيل فتحول مرسوم ٧ مايو إلى أثر لا يرمز فقط للجشع الوقح، إنما أيضا للعقلية المحدودة لجنس الصيارفة.

السيد جوشن

ومع ذلك فلم تقبل إنجلترا المشروع الفرنسى إلا قليلا بسبب ضخامته، ولكن على الأخص لأن الرأسماليين الإنجليز لديهم الكثير من السندات وقليل من الكوبونات ومن المستحيل أن يوافقوا على هدية مجانية أسطورية منحها حاملو الكوبونات لأنفسهم ونتيجة لذلك حضر السيد جوشن لمصر[١]، كى يتباحث مع المجموعة الفرنسية التى يمثلها السيد جوبير وحصل السيد جوشن على تخفيض فى الهدية المقدمة لحملة أسهم دين الدولة العائم من ٢٥% إلى ١٠% واستبعدت زيادة الأسعار الضريبية على الدين العائم للدائرة[٢] مما يعنى اقتصاداً فى رأس المال بمبلغ ٣٨٢٩٠٠٠ جك، بالإضافة إلى أن السيد جوشن أفهم السيد جوبير والمجموعة بأنهم سوف ينظمون الإفلاس إذا طبقوا نظامهم الذى يقضى بالاكتفاء بخصم مبلغ ٣٨٢٩٠٠٠ جك من الدين الموحد وفيما يلى ما تم: فالزيادة هدية مجانية بنسبة ١/٤ ٥% التى منحت لقروض ١٩٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٧ تم إسقاطها، فيما يعنى أن الدين العام نقص بمقدار ٣٠٧٠٠٠ جك وأُنشئ دين جديد بمبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠جك بفائدة ٥% فضلا عن الدين الموحَّد وبضمان السكك الحديدية وميناء الإسكندرية، ويتم فصل أسهمه عن حملة أسهم القروض الثلاثة للدولة الطويلة الأجل (٦٢، ٦٨، ٧٣) وذلك مقابل أسهمهم. وبهذه الطريقة إذا نجح هذا التحويل فإنهم يوفرون ٣٤٠٠٠٠ فائدة سنوية،

---

(١) كان السيد جوشن عضوا قديما فى حكومة الأحرار الإنجليزية، ثم عين سفيرا فى القسطنطينية. ويطلق عليه الإنجليز اسم جوش Gochen ولكن اسمه الحقيقى (ألمانى) Göschen وهو ابن أحد الصيارفة من عائلة فروهلنج Frühling وجوشن قد حظى بالميزة التعسة بأن جعل مصر تخطو أولى خطواتها فى طريق الإفلاس بأن قدم لها القروض الثلاثة الأولى (٦٢،٦٤،٦٦) والتى حقق فيها بيته المالى عدة مئات من الملايين من الأرباح، فلم يكن أقل جشعا من البنوك الأخرى، ولم تفكر الحكومة الإنجليزية عند اختيارها للسيد جوشن فى مصلحة مصر.

(٢) غير أنه لإرضاء دائنى دين الدولة العائم الخاص بالدائرة، وافق الخديو على منح ١٠% زيادة فى الأسعار الضريبية بنسبة ربح ٥% مع تخصيص مبلغ ٥٠٠٠٠ جك سنويا مخصوم من القائمة المدينة ومنحت زيادة مماثلة لحملة كوبونات الدائرة على المالية (عقد ١٣ يولية ١٨٧٧) بين الدائرة الخاصة وكل من السيدين جوشن وجوبير.

بالإضافة إلى فصل الدين الموحّد والاحتفاظ بالقروض الثلاثة القصيرة الأجل دون أن تمس. ولكنهم قرروا فقط تخفيض الضريبية المستقبلية بنسبة ربح ٨٠% بدلا من ١٠٠% لكى يضمنوا سداد الربح وخصصوا لذلك كل ما تغلّه المقابلة وأخيرا فإن دين الدائرة الذى تم الاتفاق عليه فى ١٨٧٠ (٥٩٠٩٠٠٠) والدين العائم للدائرة (٢٩٠٦٦٠٠) خُصم من الدين الموحّد لكى يصبح موضع اتفاق منفصل والاتفاق الذى تم فيما بعد بين السيد جوشن وچوبير من ناحية والخديو من ناحية أخرى، خفف العبء عن الدائرة، حيث لم يفرض عليها إلا ٥% ربح، الأمر الذى أدى إلى انخفاض الدين من ٨٨١٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠٠ چك. أما بالنسبة للدين الموحَّد فقد انخفض من ٩١٠٠٠٠٠٠ - ٣٤٣٤٤٠٠٠ = ٥٦٦٥٦٠٠٠[1] ولسوء الحظ فقد زاد أيضا هذا الدين الموحَّد بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ يمكن أن تصدرها الحكومة بعد دفع ٧٤٠٠٠ چك مستحقة لمقاول ميناء الإسكندرية و ٣٤٣٠٠٠ چك توضع تحت تصرف الحكومة ومجموع الدين الموحد إذن ٥٩٠٠٠٠٠٠ وتم الاحتفاظ بفائدة الـ ٧% ولكن لزيادة التخفيف عن الخزينة فى السنوات الأولى، فقد تقرر نسبة ربح ٦% إلى نهاية ١٨٨٥. أو حتى انخفاض الدين الموحد إلى ٤٠٠٠٠٠٠٠ ويستخدم الـ ١% فى زيادة سعر الضريبية عند إعادة الشراء العام ويجب أن نلاحظ أنه تبعا لمشروع جوشن فإن رءوس أموال الدين الموحد والدين الممتاز ودين الدائرة والقروض الثلاثة تصل جميعها إلى رقم ٨٩٢٠٠٠٠٠ چك[2] بحيث لا يصل

---

(١) **تخفيض الدين الموحد**

أ- زيادة ضريبية عن الدين العائم للدولة	٣١٠٢٦٠٠٠٠	
ب- زيادة ضريبية عن الدين العائم للدائرة	=٧٢٦٥٠٠٠٠	٣٨٢٩١٠٠
ج- زيادة ضريبية عن القروض الثلاثة القصيرة الأجل		٣٠٧٠٠٠
فصل الدين الموحد		
أ- القروض الثلاثة		٤٣٩٢٠٠٠
ب- الدين العام للدائرة ١٨٧٠	٢٩٠٦١٠٠٠٠	
ج- الدائرة ١٨٧٠	=٥٩٠٩٢٠٠٠٠	٨٨١٥٠٠٠
د- دين ممتاز		١٧٠٠٠٠٠٠
مجمل التخفيضات والفصولات		٣٤٣٤٤٠٠٠
باقى الدين الموحّد		٥٦٦٥٦٠٠٠
الدين الموحد القديم		٩١٠٠٠٠٠٠

(٢) دين ممتاز ١٧٠٠٠٠٠٠، دين موحد ٥٩٠٠٠٠٠٠.

انخفاض رأس مال الدين الناتج عن المشروع إلى ٢٠٠٠٠٠٠ جك والأقساط السنوية اللازمة لخدمة الدين الموحد والممتاز (الربح وزيادة الأسعار الضريبية في ٦٥ عاما) تحدد بمبلغ (٤١٧٧٠٠٠ + ٨٨٥٠٠٠) = ٥٠٦٢٠٠٠ جك، الأمر الذى يصل إلى ٧٠٠٠٠٠ جك أقل فى القسط السنوى الذى يجب أن تقدمه الدولة طبقا للمشروع الفرنسى، ولكن يجب أن نضيف خدمة القروض الثلاثة حتى ١٨٨٥. أما بالنسبة للأرباح السنوية، فلم يعف المشروع كلية إلا من فائدة الزيادة فى الأسعار الضريبية الملغاة و٢% من فائدة الدين الممتاز، مما يعنى (٢٨٩ + ٣٤٠ = ٦٢٩٠٠٠جك) لأن دين الدائرة كان منفصلا عن دين الدولة، وأن عليها أن تدفع فوائده تماما مثلما كانت البلد تدفع فائدة القروض الثلاثة الملقاة على عاتق المقابلة. وهكذا فإن الفائدة السنوية التى تطلبها المشروع كانت فى حقيقتها (٨٩٢٠٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٧}$ = ٦٢٤٤٠٠٠-٣٤٠٠٠٠=) ٥٩٠٤٠٠٠، بينما يطلب المشروع الفرنسى مبلغ ٩١٠٠٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٧}$= ٦٣٧٠٠٠٠ أى أقل فقط بمبلغ ٤٦٦٠٠٠ جك. ومع ذلك فإن مشروع جوشن يخفض بشكل (وقتى) مجمل الفوائد بتخصيص ١% من الفائدة على الدين الموحد لزيادة السعر الضريبى مخفضا نسبة ربح دين الدائرة إلى ٥% وينتج عن هذا خفض مقداره على التوالى ٥٩٠٠٠٠ و١٧٦٠٠٠ بحيث ينخفض مجموع الفوائد المستحقة من ٥٩٨٤٠٠٠ إلى ٥١٣٨٠٠٠، فضلا عن أن المشروع يهدف إلى زيادة سريعة فى سعر استهلاك الدين حتى نهاية عام ١٨٨٥ بإضافة الـ ١% المذكورة الخاصة بالدين الموحد، والزيادات المحتملة للمقابلة والميزانية إلى إعادة شراء الدين الموحد والدين الممتاز بسعر يقل ٧٥% ولما كانت إعادة الشراء مستحيلة، فإن استهلاك الدين عن طريق السحب بنسبة ٧٥% يؤدى إلى أن يصبح فائض الميزانية ١٥٠٠٠٠ جك، أى ٨٠% أما الفضل الأكبر لهذا المشروع كله فهو بلا شك كسر وحدة الدين القديم الموحد. وبفصل الدائرة، لم يعد هناك ما يضر دائنى الدولة، أما القروض الثلاثة التى استبعدت ودائنو الدولة الآخرون فلا يمكن أن يضر أحد منهم الآخر وأخيرا فإن الدين الموحد لم يعد قادرا على الإضرار بالدين الممتاز:

الدائرة	٨٨٠٠٠٠٠
القروض الثلاثة	٤٤٠٠٠٠٠

	٨٩٢٠٠٠٠٠
خفض الدين	١٨٠٠٠٠٠
الدين القديم الموحد	٩١٠٠٠٠٠٠

تم قبول مشروع جوشن ـ جوبير وتمت صياغته رسميا بمرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٨، بينما تم التوصل إلى العقود الخاصة بتمويل دين الدوائر السنية والخاصة في ١٢،١٣ يولية ١٨٧٧ بين الخديو والسيدين جوشن و جوبير.

وإذا لخصنا المشروعات الثلاثة المعروضة، يمكننا أن نقول السيد كيف قدم مشروعات قاسية إلى حد ما، لكى يلزم مصر والخديو بمواجهة كل ارتباطاتهم نحو الجميع، وأن المجموعة الفرنسية اقترحت وفرضت استنزافا لصالحها ولصالح الدائنين الفرنسيين. وأخيرا فإن السيد جوشن قد قدم شيئا للدائنين الإنجليز، وجعل الوضع أقل خطرًا للدائنين الأجانب بصفة عامة، وذلك بشيء من التضحية البسيطة عن طريق التمييز أو التحويل الذكى الذى قام به. أما فكرة أن يفعل شيئا جادا لمصلحة مصر فلم تخطر على باله.

لجنة التحقيق

لم يصدر مشروع جوشن فقط بمرسوم ولكنه نُفذ كاملا ومع ذلك فقد كانت الأحوال المالية تسير بشكل ردىء لدرجة أن الخديو بضغوط من فرنسا وإنجلترا وبنصائح مستشاريه الأوروبيين خضع في مرسوم ٢٧ يناير ١٨٧٨ بشأن إقامة لجنة عليا للتحقيق تكلّف بدراسة أسباب هذا العجز وكيفية مواجهته فى المستقبل، وعين أعضاءها بعد شهرين بمرسوم صدر فى ٣٠ مارس وكان عددهم سبعة من بينهم فرديناند ديلسبس رئيسا والذى لم ينفع إلا فى إعارة اسمه(*) للجنة والهروب بأسرع ما يمكنه. وأربع مندوبين لصندوق الدين (السادة: بيرنج Baring، دى

(*) السيد ديلسبس هو أقل الرجال قدرة على القيام بتحقيق فهو متفائل عنيد يحب أن يوحى للآخرين ويسحبهم إلى عدم رؤية العقبات ولا الجانب الأسود من الأشياء. ولم يتوفر لديه الشعور الحقيقى اللازم لعمل تحقيق عميق ومحايد فلم يدرك أبدًا حالة الإفلاس والسرقة التى صاحبت تحصيل الضرائب والكرباج والمرابين وعذاب الفلاح.

بلنيير de Blignières، باراڤيلي Baravelli، فون كريمر Von kremer)، وريفرز ولسون Rivers wilson ورياض باشا نائبين للرئيس. ومن المسموح بـه لنـا أن نندهش من أن التأثير الأوروبي الخفي الذي فرضته لجنة التحقيـق علـى الخـديو جعلته يختار أغلبية من أربعة مندوبين للخزانة وهم ممثلـون مباشـرون للـدائنين الأوروبيين. وكان هذا يعني أن التحقيق يجب أن يتم لصالح أوروبا وعلـى الـسيد ولسون أن يعتقد أن مهمته ذات طبيعة مختلفة.

التقرير الأول

أصدرت اللجنة تقريرًا مبدئيا في ١٩ أغسطس رفع للخديو عارضا مجموعة مـن الانحرافات في التشريعات الضريبية والإدارة المالية، والنظام فـي تحـصيل الـضرائب والسخرة والنظام العسكري(*). ويحتوى علاوة على ذلك عرضـا واسـعا جـدًا لـديون الحكومة غير المصفاة في هذا العصر. ونتيجة ذلك العرض لم تكن لطيفة، لأن المحققين تبينوا دينا عائما جديدا تماما قدره ٤٩١٥٠٠٠ جك بعد خصم مطالب الدائرة غير المقبولة والتي تصل إلى ١٣٦١٠٠٠ جك وخلاصة التقرير جيدة ولكنها غير واضـحة ومكتوبـة بشكل تقديري: لا تفرض أي ضريبة دون قانون منشور، ويخضع كل محصلي الضرائب لوزارة المالية ويراقبهم وكلاء من الحكومة، وتحصل الضرائب في الأوقـات المناسـبة، وتوضع ضمانات قانونية، ويتم إصلاح ومراجعة متنوعة مع إلغاء الـسخرة إلا إذا كـان الأمر من أجل المصلحة العامـة، وتنظم الحكومة الخدمة العسكرية والخدمة في السخرة مع إلغاء الضرائب المستفزة وعديمة الفائدة، وخضوع الأوروبيين والرعايـا القنـصليين للضرائب المأمولة.

ويصل تقرير اللجنة إلى هذه النتيجة الواضحة، وهي أن الخديو الـذي هـو السبب في هذا الوضع المحزن لمـصر بموجـب سـلطاته المطلقـة وبحكومتـه

(*) صاغ التقرير السيد دى بلنيير وانتقد بشدة وفي أغلب الأحيان بسخرية داميـة تـصرفات وسـلوكيات الحكومة المصرية، ولم ينتقد بقدر أقل قسوة طريقة عمل المراقبين العموميين الأوائل المعينين بموجـب مرسوم جوشن وهما السيدان رومين Romaine (إنجليزي)، مالاريه Malaruet (فرنسي).

الشخصية، فعليه أن يتنازل للدولة عن: ١ــ كل أراضى الدائرة السنية والخاصة (فيما يتعلق بالزيادة المحلية المحتملة لإدارتها بعد خدمة الديون التى سحبها بضمانها). ٢ــ كل ممتلكات الدائرة الخاصة بالعائلة الخديوية.

ويجب أن نعيب على اللجنة، التزامها الصمت وعدم إشارتها إلى فضيحة القروض الثمانية وسندات الخزانة، والفوائد الربوية وصمتها عن فضيحة مشروع المجموعة الفرنسية ومشروع جوشن وچوبتر وعن الحدث الذى يشكل فضيحة حيث وضعت الديون فى الخارج بين أيدى مجموعة صغيرة من الأجانب فى مصر، كما صمتت عن التصريح بأن الأوروبيين والرعايا القنصليين لا يعرفون الضرائب، وأن خدمة الدين المفروضة بالنظام الحالى تقع على عاتق المصريين الذين لم يخلقوا هذا الدين ولم يحصلوا على استفادة منه. وصمتوا أيضا عن فضيحة الحماية القنصلية والربا الذى يمارسه الرعايا وحتى أعضاء السلك الدبلوماسى، كما لم يذكروا تعاون محصلى الضرائب مع وكلاء الحكومة وبدلا من إغلاق التحقيق، كان على اللجنة أن تعلن مواصلته بعد الإجازات خاصة لاستكمال الحديث عن إساءة استخدام وسائل تحصيل الضرائب. ويجب عليها أن تذكر فى نفس الوقت اقتناعها بأن تعليق السداد وخفض المدفوعات كان ضروريا بشكل مطلق، وذلك لمصلحة مصر أولا، ولمصلحة الدائنين ثانيا وكان مثلا يمكن للتقرير أن يعرض خفض الفوائد إلى النصف أى على التوالى من ٧، ٦، ٥% إلى ٣½، ٣، ٢½% وهذا لمدة خمس سنوات أو حتى الانتهاء من الإصلاح الكامل لطريقة تحصيل الضرائب، والتصفية العامة التى تشتمل على نظام جديد للديون المدعمة وخفض دائم لفوائد هذا الدين وكان يمكن أن تعبر اللجنة بحماس وتذكر أشياء تخيف الدائنين الوقحين الذين لا ضمير لهم، والذين لا يتحمل طبعهم أى تأخير. وفى هذا العصر (النصف الثانى من عام ١٨٧٨) بدأ الجميع ييأسون من حالة مصر المالية وكانت سلطة اللجنة العليا للتحقيق هى السلطة الوحيدة التى ظلت واقفة على قدميها فى البلد حيث كانت سلطته لا تقاوم. أما عن مندوبى صندوق الدين فإن من الواجب عليهم أن يقولوا: "نحن للأسف نوع من

الحراس معينين للحجز الجزئى على بلد لصالح طبقة من الدائنين الأجانب المسعورين، ولكننا فى الوقت نفسه نقوم بمهمة أكثر نبلا وهى القيام بتحقيق محايد وهذه المهمة لا تسمح لنا بأن نعتبر أنفسنا وكلاء للدائنين" ولكن الوكلاء ليسوا على هذا المستوى[١]. وباختصار يمكننا القول إن التقرير تجرأ على كل شيء فى مصر وعلى الخديو وعائلته، ولم يتجرأ على شيء ضد أوروبا.

الوزارة الأجنبية

قبل الخديو فى خطبة قصيرة مُعدّة وموجهة إلى السيد ولسون فى ٢٥ أغسطس نتائج التقرير[٢]. وأعلن فى نفس الوقت أنه كلّف نوبار باشا[٣] بتشكيل وزارة مستقلة، وقد فرض على الخديو نتيجة للضغط الأوروبى بتقرير سرى قدمه السيد ولسون الذئب الإنجليزى، ولم يكن الخديو يحب نوبارا[٤] والذى حرص على

---

(١) يستثنى منهم واحد فقط هو السيد دى بلنيير الذى أثبت أنه على المستوى المطلوب فيما بعد، ولكن احتجاجه بمفرده لا فائدة منه.

(٢) قال الخديو بعد أن علم بالتقرير إن هذا ليس تقريرًا إنما هو قرار اتهام.

(٣) كان نوبار أرمينيا شديد الطموح ماكرا، متكلف يتحدث جيدًا الفرنسية والإنجليزية وطويل اللسان ولا يتميز بذكاء شديد ولا بأمانة بالغة. وكان رياض باشا وشريف باشا وجهين ضعيفين أمام الدبلوماسيين الأوروبيين بالمقارنة بنوبار، ولكن وفقا للرأى العام السائد، فإن رياضا وشريفا كانا يتمتعان بالأمانة الشديدة فى ذلك الحين. واتخذ الأخير موقف التعالى المفروغ منه على ممثلى الدول الأجنبية فى المداولات الخاصة بالإصلاح القضائى. ولكنه استلهم أقواله من المحامى الفرنسى مونروى M.Maunoury الفقيه القانونى. وفيما بعد عندما أصبح وزيرًا للحقانية، قدم للمحاكم المختلطة مشروع تنظيم قضائى: أعده بالاشتراك مع أشخاص آخرين غير المحامى الفرنسى. وكان نوبار على الأكثر عقلية متحذلقة فهو ليس رجل قانون، ولا رجل مال ولا من الزراعيين أو المهندسين، ولم تكن لديه معلومات إيجابية، ولم يكن رجل دولة بحق، وحيث إنه كان أرمينيا، فلم يكن ممكنًا أن يحب مصر المسلمة، فأصوله وشبابه لم يسمحا له بأن يصبح رجلا متجردا، مخلصًا أمينا بالمعنى الحقيقى للكلمة. وفى الحقيقة فإن أمانة أمير أو وزير تختلف عن أمانة رجل الشارع. إن من يرغب ليس شخصا أمينًا، فلكى يكون أمينا وسط الإغراءات، فإنه يحتاج للأصل وللتعليم أو المواهب الشخصية غير العادية التى يمنحها الله.

(٤) وردت للسيد ديسى فى كتابه (إنجلترا ومصر) فكرة أن الخديو قد لجأ إلى نوبار لكى يستخدمه فى التخلص من الإنجليز والفرنسيين. وهذا الافتراض لا يتمشى مع الحقيقة، لأن الخديو لم يكن متعاطفا مع نوبار الذى قبلته أوروبا وإنجلترا، وأن مساندة أوروبا لنوبار قد تبدو أكثر ضمانا من الحصول على عطف الخديوى ويمكننا أن نقبل بفكرة أن الخديو قد حاول كسب نوبار رئيس الوزراء، ولكن هذا لا يسمح لنا أن نستخلص أنه لجأ إلى عدوه فى منزله. ويبدو أن السيد ديسى لم ينج من تأثير أحاديث نوبار، وأن مدحه للسيد ولسون كان مدفوعا بإحساس شخصى فلم يكن السيد ديسى يشك فى=

أن يظهر كممثل للتأثير الأوروبى فى مصر وأخيرًا كصديق لإنجلترا التى كان تأثيرها مهيمنا فى مصر منذ بعض الوقت[١]. وفى المقابل رشح السيد ولسون نوبار من البداية لوزارة المالية، وعند تشكيل نوبار وزارته أجل تعيين وزير المالية، لكى يقدم هذه الوزارة لرجل يحظى بكل ثقة الخديو. وقد عرفوا فورا فى إنجلترا أن هذا الرجل هو السيد ولسون.

وقبل ٢٠ سبتمبر كانت الحكومة الإنجليزية قد وافقت دون أى من التردد الناشئ عن طبيعتها الإدارية على أن يعين السيد ولسون وزيرا للمالية. وقد طلبت فرنسا تعيين وزير فرنسى، ووافقت إنجلترا على الفور عندئذ اختار نوبار — الرجل الإنجليزى أكثر من الإنجليز — فرنسيا ليشغل وضعا إداريا شديد التواضع، واقترح أن يعين وزيرا للأشغال العمومية التى كانت قد أُلغيت وضُمت لوزارة المالية قبلت فرنسا الوزارة ورفضت مرشح نوبار، واقترحت السيد دى بلنيير الذى أرغم نوبار على قبوله تقريبا فى أول أكتوبر[٢]، بالإضافة إلى أنه اضطر للموافقة فى ١٥ أكتوبر على نقل الترع والرى والسكك الحديدية والموانى (فيما عدا ميناء الإسكندرية) من وزارة المالية إلى وزارة الأشغال العمومية وذلك بالاتفاق بين الإنجليز والفرنسيين.

إن تشكيل وزارة برئاسة الأرمنى نوبار ووجود وزيرين أوروبيين كان خطأً كبيرا. لقد كان نوبار مسيحيا شرقيا فى خدمة أوروبا، ووجدت مصر نفسها محكومة بثلاثة من الأجانب، ولا يحب نوبار باقى الوزراء، وتصرفت الوزارة باستقلالية عن الخديو ولم تترك حتى مظاهر السلطة للخديو والباشوات. أما الخديو

=أن أوروبا لم تكن تعيب على نفسها شيئا فيما يتعلق بمصر، ويعتقد — جاهلا — أن زمرة الباشوات برئاسة شريف هى التى ساعدت وساندت الخديو فى إفراطه وتجاوزاته، وأن أوروبا لا دخل لها فى هذا.

(١) ساعد ديلسبس باختفائه على ازدهار الإنجليز المؤقت.

(٢) عين ولسون ناظرا للمالية فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٨، وعين دى بلنيير ناظرا للأشغال العمومية فى ١٦ نوفمبر ١٨٧٨ فى نظارة نوبار الأولى (٢٨ أغسطس ١٨٧٨ — ٢٣ فبراير ١٨٧٩) ثم فى نظارة الأمير توفيق (١٠ مارس — ٧ أبريل ١٨٧٩). (المحقق)

فقد كان يوقع على مراسيم الوزارات بصفته ملكا دستوريا، ولكنه كان مجرد شكل وليس مظهرا للحقيقة[1]. ولا يمكن أن نلوم العلماء على إثارتهم للمسلمين ضد نظام مهيمن كلية وضد الخديو والباشوات وشريف باشا من بينهم، وأن نلومهم على أنهم تآمروا على نظام مثل هذا وحاولوا أن ينظموا حربا ضده. أما بالنسبة للضباط الذين طردوا من الجيش مع منحهم مبالغ كبيرة دون موعد محدد لسدادها، فمن الظلم أن نلومهم على أنهم نظموا مظاهرة عسكرية[2] بموافقة الخديوى أدت إلى أعمال عنف لم يكن مخططاً لها ضد نوبار وولسن[3] اللذين اعتبرا المتهمين الحقيقيين، وبالطبع فإن الوزارة الجديدة تحطمت على صخرة التجديد العظيم للوزيرين الأوروبيين. فقد كان هذان الوزيران منعزلين ولا يمكنهما الاعتماد على أى شخص إلا على الموظفين الأوروبيين الذين استخدموهم ودفعوا لهم مرتبات جيدة وتقاسما مصيرهما معهم وفى هذه الظروف فإن الزيارة التى قام بها السيد ولسون إلى الدلتا بعد وقت قليل من وصوله قد علمته الكثير! ولكى يستطيع الأجنبى أن يحقق تأثيرا حقيقيا، يجب عليه أن يراقب السلطة ويوجهها ولا يمسك بزمامها، ويجب أن تخضع الحكومة الأجنبية للنقد وتتحمل المسئولية ولا يجب عليه

---

(١) اتخذ الخديو مظهر عدم التدخل فى الحكومة وقرر أن يبدو ملكا دستوريا.

(٢) **قام الضباط بمظاهرة عسكرية فى ١٨ فبراير ١٨٧٨، حيث جهروا بشكواهم بعد أن تأخرت استحقاقاتهم فى وقت رزحوا فيه تحت أعباء الديون بينما تمتع الأجانب بخيرات مصر، وتعرض بعض الضباط منهم للرفت، وقسى عليهم رؤساؤهم، ولم يعوضوا على ما تعرضوا له. وفى ذلك اليوم توجهوا إلى مجلس شورى النواب، واختاروا خمسة لعرض شكواهم على المجلس، ولم تكن اللائحة تجيز عقد المجلس فى الحال، فاصطحب الضباط عددا من النواب بهدف عرض أمرهم على رئيس النظار، والتقوا به فى الطريق، ورفض أن يسمعهم، فاصطدموا به وأيضا بناظر المالية واعتصموا بالنظارة، وهددوا وسبوا، ولم يهدأ الأمر إلا عندما حضر إسماعيل ورجاله والقناصل، وحاول بعض المتظاهرين النيل من الخديو، مما يدل على أن حركة الضباط كانت موجهه أيضا ضد إسماعيل وليس ضد النظارة الأوروبية فقط. ومن المعروف أن الخديو رغبة منه فى محاربة التدخل الأجنبى الذى اقتص منه سلطاته، قد وجد فيما حدث أداة للوقوف أمام أعدائه. وانتهت المأساة وقبض على الكثيرين، وتمت محاكمتهم ويُعد ما حدث تجربة ثورية، ومقدمة للثورة الوطنية المعروفة بالثورة العرابية التى ما لبثت أن قامت بعد عامين فقط. (المحقق)**

(٣) فى مساء يوم المظاهرة كان على السيد ولسون وحرمه إقامة حفل كبير رغم خواء الخزانة والفقر العام. وتم إرجاء الحفل لبضعة أيام بسبب المشاعر التى أوجدتها الأحداث وكانت هذه هى الطريقة التى منحت السيد ولسون تعاطف أهل البلد وجعلهم يفكرون فى مبلغ ٦٠٠٠ جك التى منحها لنفسه هذا الوزير.

فى أية حال أن يجعل نفسه شخصا مسئولا ويعرض ذاته لانتقاد أهل البلد وخاصة أن السيد ولسون والسيد دى بلنيير لا يعرفان البلد ولا لغتها.

وصل السيد ولسون وزير المالية إلى مصر فى ٢٧ نوفمبر ١٨٧٩ [١] بعد شهرين من دخوله الوزارة بموافقة حكومته وبعد ثلاثة أشهر من تشكيل وزارة نوبار. أما السيد دى بلنيير الذى عين فى ١٦ نوفمبر، فقد سبقه ببضعة أيام وكانت باكورة أعمال الوزير الأوروبى[٢] هى فصل المراقبين العامين السيد رومين والسيد مالاريه ودفع لكل منهما بالإضافة إلى متأخراتهما التى تبلغ ١٠٠٠٠٠ فرنك كل عام مائة ألف فرنك أخرى على سبيل التعويض ولقد ترك هذا الإيثار تأثيرًا مؤلما للغاية خصوصا وأنه مُنح لشخصين مهمتهما غير ذات فائدة، بينما يعانى موظفو الدولة فى مصر. لماذا؟ كان يردد الناس لماذا لم يُعط لهذين السيدين مصاريف سفرهما كى يعودا لبلدهما بأسرع ما يمكن؟ ولماذا لم يؤجل دفع مستحقاتهما أو ما يمكن أن يُمنح لهما لحين إجراء التصفية العامة؟ لم يستطع نوبار أن يواصل بقاءه إلا لمدة شهرين بعد وصول زملائه الأوروبيين. فلقد أخافته المظاهرة العسكرية، وحيث إن الخديو أعلن أنه لا يضمن الأمن العام، طالما استمر نوبار فى الوزارة فقد استقال الأرمنى فى ١٨ فبراير[٣] وقد طلب السيد ولسون أن يُجبر الخديو على إعادته، ولكن لم يكن هذا رأى القنصل العام الإنجليزى السيد فيفيان Vivian الذى لم يكن يقدر السيد ولسون ولا السيد نوبار باشا وكانت له كلمة مسموعة فى لندن.

ومن ناحيتها فالحكومة الفرنسية لا تحب نوبار، فلم تسامحه عمًا قاله فى أعقاب الحرب الفرنسية ـ الألمانية من أن فرنسا يمكن السير فوقها من الآن فصاعدا وهكذا تُرك نوبار وحيدا. وانقضت ثلاثة أسابيع قبل تشكيل وزارة جديدة برئاسة ولى العهد، وظل السيدان ولسون ودى بلنيير أعضاء فيها، ولكن لمدة شهر

---

(١) ١٨٧٨. (المحقق)
(٢) ولسون. (المحقق)
(٣) استقال نوبار من رئاسة النظارة فى ٢٣ فبراير ١٨٧٩. (المحقق)

واحد فقط حيث قدم فى ٦ أكتوبر[١] الأمير رئيس الوزراء استقالة بنصيحة من والده، وتم قبولها وترتب عليها استقالة أعضاء الوزارة. كان الأمر دستوريا تماما، فالخديو من وجهة نظره كان محقا فى انتهاز الفرصة للتخلص من الوزيرين الأجنبيين، وتشكيل وزارة وطنية برئاسة شريف باشا (مرسوما ٧، ٨ أبريل)[٢].

التقرير الثانى

رفع التقرير الثانى للجنة العليا للتحقيق إلى الخديو فى ١٠ أبريل تقريبا فى اليوم التالى لسقوط وزارة توفيق[٣]، وكان السيدان بليج دى بيجوس Bellaigue de Bughos وبيرنج Baring قد حلا مكان كل من السيدين ولسون ودى بلنيير فى عضوية صندوق الدين، وكانا فى ذلك الوقت عضوين فى لجنة التحقيق، وواصل السيد ديلسبس تميزه بالغياب. ولم يكن فى التقرير الثانى أى شيء عن مسألة المبرر لتسوية مالية مبدئية وملامحه الرئيسية، تذهب على طلب تضحيات من المديونين أولا ثم بعد ذلك من الدائنين. أما عن المديونين، فإنه يجب على الخديو وعائلته الاكتفاء بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ چك فى السنة خالية من كل التكاليف. وسوف تلغى "المقابلة" وذلك للصالح المستقبلى للخزانة، ويدفع الممولون ضرائب كما أنه لم توجد أبدا "مقابلة" فيما عدا التعويضات التى تمنح للذين ساهموا فيها. أما ضريبة الأرض العشروية فسوف تُرفع إلى نفس نسبة ضريبة الأرض الخراجية. وبالنسبة للدائنين تخفض فائدة القروض الثلاثة من ٧ إلى ٥% ومن ٩% إلى ٧% وتُمد المدد اللازمة للاستهلاك إلى أربع سنوات، وتخفض فائدة الدين الموحد مؤقتا حتى نهاية عام ١٨٨١ من ٦% إلى ٥% وتخفض الحكومة ممتلكات الدائرة السنية، التى تصبح من ممتلكات الدولة بعد استهلاك ديون هذه الدائرة، وتضمن الحكومة ٥% لدائنى الدائرة السنية والدائرة الخاصة، ولكن لا تسمح لها بشيء أكثر من هذا وسوف تدفع معاشات ومرتبات موظفى الدولة التى لا تزيد عن ألف جنيه سنويا (٢٦٠٠٠ فرنك) مما

---

(١) نظارة الأمير محمد توفيق باشا (١٠ مارس ــ ٧أبريل ١٨٧٩). (المحقق)
(٢) نظارة محمد شريف باشا (٧ أبريل ــ ٥ يولية ١٨٧٩). (المحقق)
(٣) رفع التقرير بعد يومين من استقالة نظارة توفيق. (المحقق).

الدائنون الآخرون (فيما عدا نقابة باريس) والسيد جرينفيلد Grenfield (مقاول ميناء الإسكندرية) يتسلمون مستحقاتهم نقدا أولا ٤٠% ثم بعد ذلك ١٢% من ديونهم، والباقي يتم دفعه لهم بشهادات بنسبة ٥% فائدة اعتبارا من أول يناير ١٨٧٩ ومدة الاستهلاك ١٢ عاما.

مسألة التضحيات

لا يطلب التقرير الثانى المشار إليه أية تضحية من الفلاحين والمالكين للأراضى الخراجية عندما يحل عليهم الدور لهذا السبب المعقول، وهو أنه لم يعد ممكنا أن يُطلب منهم شيء. وعلى العكس فإن التقرير يفرض أن تُعاد إليهم متأخرات الضرائب السابقة على عام ١٨٧٦ وعدم إخضاعها فيما بعد للضريبة المهنية وإلغاء العديد من الضرائب الثانوية التى تستنزفهم ومن أجل تقديم تنازل نظرى على شراهة الدائنين فإن التقرير يذكر فى ص ١٢: "أن مبدأ عدم تقديم أية تضحية من الدائنين قبل أن يُقدم المدينون التضحية المقبولة لهو مبدأ عادل لا نقاش فيه "ويضيف التقرير أن ممولى الضريبة فى مصر "مدينون"، وفى حقيقة الأمر فإن هذه الاقتراحات زائفة. فيجب التفريق بين الدولة المدينة وممولى الضرائب فى هذه الدولة. ومن الناحية القانونية، فإن ممولى الضريبة ليسوا مدينين أكثر من أعضاء شركة ذات صبغة معنوية أو شركة مساهمة (شركة ذات مسئولية محدودة)، غير أن الدولة هى الوحيدة المدينة، ولها الحق، ومعنية بفرض ضريبة عادلة ومعقولة لسداد ديونها المتأخرة، وفوائد قروضها بالضبط كما تفعل فى باقى إنفاقها الضرورى ــ وليس من أجل الإنفاق على الفخامة ــ وبالضبط بنفس المقاييس، والدولة ليس من حقها أن تذهب أبعد من هذا. وإذا كانت دولة فى حالة تفكك، وإذا كانت لا تستطيع مطلقا أن تدفع لدائنيها دون أن تلقى بالممولين فى الفقر ودون أن تعذبهم ماليا، فإن الأمر يصبح ظلما لا عزاء فيه، أن تطلب تضحيات مثل هذه من الممولين. وفى حالة مثل تلك، فإن الدولة غير القادرة على الدفع، تفرض تضحيات

على الدائنين، وتعلن إفلاسها، دون إذن منهم كما فعلت النمسا بعد ثورة ١٨٤٨ وفرنسا بعد ثورتها الكبرى[١]. وهذا أمر قاس على الدائنين الذين أقرضوا دولة متقلة بالديون أو الذين اشتروا أسهما ولم يبيعوها فى الوقت المناسب ولكن هؤلاء الدائنين مسئولون عن تصرفاتهم، فلقد أرادوا المغامرة بأموالهم لتحقيق أرباح ضخمة. وعلى العكس فإن ممولى الضرائب فى مثل حال هذه الدولة غير مسئولين عن العمليات المالية التى تقوم بها حكومتهم. وتتضاعف صحة هذا، عندما تكون بلد محكومة من حاكم مستبد كما هى حالة إسماعيل باشا، وعندما لا يمارس الشعب أى إشراف على مالية الدولة والأمير، وعندما تعجز الدولة عن سداد الديون وفوائدها، وعندما لا تتم الديون لمصلحة الشعب الذى يجب عليه أن يُقدم الدراهم. وفى الحالة التى نتحدث عنها، فإن الأجنبى هو الذى تجرأ وطلب تضحيات جديدة لكى يحصل على فائدة دين، هو الوحيد الذى استفاد منه. لقد كانت لجنة التحقيق مُحقّة فى طلبها فى تقريرها الأول، مصادرة كل ممتلكات دائرة عائلة إسماعيل، وأن تطالب فى تقريرها الثانى بآخر فدان للدائرة السنية لهذا الأمير، لأنه هو الحاكم الفرد المسئول عن القروض وعن الحالة المالية السيئة. ولكن من أجل نفس السبب، فإنه من غير الضرورى أن نطلب من ممولى الضرائب أية تضحية جديدة، وأنه من نكران الجميل ألا نعترف بالتقدم الضخم للتقرير الثانى الصادر فى أبريل ١٨٧٩ عن تقرير جوشن وبناء على مرسوم صدر فى نوفمبر ١٨٧٦ والذى أعده السيد دى بلنيير. ويمكننا أن نعتقد مع ذلك أنه فى الإمكان أن يذهب هذا التقرير أبعد من ذلك، إذا ما حصل السيد دى بلنيير. على تعاون أكبر من زملائه فى لجنة التحقيق. لقد تجرأ التقرير فى كل شىء على الخديو وبعض الشىء وليس بالقدر الكافى على الدائنين[٢].

---

(١) الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩. (المحقق)

(٢) كان من الممكن أن يقترح التقرير تخصيصا مؤقتا على الأقل حتى نهاية عام ١٨٨١ لفائدة الدين الموحد والدوائر حتى ٤%، وكذلك تخفيض الفائدة المؤقتة ٤% بالنسبة للشهادات الإضافية (والمقدرة بنسبة ٤٨%) من الدين العائم.

الوزارة الوطنية

لنعود إلى الوزارة الوطنية فقد حاول شريف باشا أن يتفادى عودة الوزيرين الأوروبيين، ومحاربة التدخل الأوروبى وأن يطيل عمر الوزارة عن طريق التهدئة والتصالح مع الدائنين[١]، ومع أوروبا بصفة عامة فقد أنشأ بقرار صدر فى ٢٣ أبريل مجلسا للدولة مكون من ٧ من المصريين و٨ أجانب وقدم مشروعا لإصلاح الرقابة. ولقد رفضت كل من الحكومة الإنجليزية والفرنسية هذا العرض، واستمرا فى التشاور فيما بينهما عما يجب عمله، فطلبت فرنسا تدخلا أكبر وتلبية لطلبات أكثر من إنجلترا.

التدخل الألمانى

وأخيرا شرعت ألمانيا فى التدخل فى اللعبة طالبة الدفع الفورى والكامل وبالنقود السائلة قيمة الأحكام الصادرة من المحاكم المختلطة ضد الخديو ودوائره[٢]. وحرك هذا الإجراء المرسوم الذى أصدره الخديو فى ٢٢ أبريل والذى يمنح لحملة أحكام المحاكم المختلطة وكذلك الدائنين للدين غير المجمد بصفة عامة ٥٠% نقودا سائلة، وذلك ما تسمح موارد الخزانة والباقى يسدد على شكل أسهم، لا يبدو استهلاكها مضمونا. واعتبرت ألمانيا هذا التقسيم الذى قرره المرسوم ضد معاهدات الإصلاح[٣]، وبالتالى فهو لاغ.

---

(١) احتفظ بتسوية جوشن فى المرسوم الصادر فى ٢٢ أبريل، والمتعلق بديون الحكومة فيما عدا تخفيض فائدة الدين الموحد إلى ٦% يحذف منها ١% لخدمة الاستهلاك عن طريق إعادة الشراء حتى مايو ١ مايو ١٨٨٦. الأمر الذى كان أقل فائدة للدائنين من العرض المقدم فى التقرير الثانى للجنة التحقيق. وفى المقابل وعد المرسوم دائنى الدين العام بالسداد "القريب والكلى" لديونهم بنسبة ٥٠% نقود سائلة والباقى أسهم لحاملها، تدر ٥% أرباحًا وتستهلك فى أربع سنوات، وأخيرا فإن المبلغ السنوى بـ ٥٠٠٠٠ جك المخصصة للزيادة التى منحها الخديو لحاملى سندات الدائرة تحملته الدولة، بدلا من وضعه على القائمة المدينة.

(٢) حددت المادة التاسعة من لائحة المحاكم المختلطة اختصاصها، وبالرغم من صراحة النص، فإن المحاكم لم تلتزم به، فعدّته الدائرة السنية يدخل تحت نفوذها، تلك التى قامت بناء على عقد بين الحكومة المصرية وفريق من دائنيها فى ١٧ يولية ١٨٧٧، وبمقتضاه توحدت ديون الدوائر الخديوية إلى دين واحد عرف باسم "دين الدائرة السنية" وقد حكمت المحاكم المختلطة باختصاصها فى نظر قضايا هذه الدائرة لوجود منفعة لدائنى مصر الأجانب فيها. (المحقق)

(٣) المقصود الإصلاح القضائى المتمثل فى المحاكم المختلطة التى استحوذت على نصيب من=

لم يكن لتدخل ألمانيا(*) غير المتوقع فضل الأولوية. وفي الحقيقة فإن الحكومة المصرية غير قادرة على الدفع بشكل واضح فلقد كانت تعيش يوما بيوم وبصعوبة، ولا تستطيع أن تدفع المبلغ الكلى لأحكام المحاكم المختلطة التى لا تتمتع بأية ميزات. وبالإضافة إلى ذلك فإن ألمانيا يجب أن تعرف ١ـ أن مكانة المحاكم المختلطة لا تتأثر مطلقا بتأجيل السداد حاليا لهذه الأحكام، لأن ذلك السداد لم يتم بطريقة قهرية. ٢ـ أن حملة الأحكام لا يشكلون أبدا "طبقة دائنين" مهمة وكان يمكن لألمانيا أن تكتفى بالقول "أنتم فى حالة تفكك اعطوا للجميع جزءا مما يستحقونه، كل حسب دينه بدلا من أن تسددوا الكوبونات بانتظام تاركين الدائنين الآخرين يتعذبون". ولم يكن من المفروض أن تقول " ادفعوا ما عليكم طبقا لمعاهدات الإصلاح. ادفعوا لحاملى الأحكام" وكان يمكن للقنصل الألمانى أن يقدم ملاحظات على التصفية المعروضة فى مرسوم شريف، وخاصة على طريقة الدفع المخصصة لحملة أحكام المحاكم المختلطة. ولكنه لم يتفضل بمنح مصر غير القادرة على الوفاء بديونها حق إشهار إفلاسها، كما أنه لا يجهل أن عروض لجنة التحقيق، ومشروع جوشن يتضمنان عناصر الإفلاس بقدر ليس أقل من قرار شريف باشا.

سقوط إسماعيل

ومع ذلك فإن التدخل الألمانى الذى انضمت إليه النمسا أو بدا أنها انضمت إليه، دفع فرنسا وإنجلترا إلى الإقدام على خطوة أكبر، وأن يطلبا من السلطان عزل

=اختصاصات من المحاكم القنصلية، حيث ترك للأخيرة قضاء الأحوال الشخصية لرعاياها، وأيضا الاختصاص الجنائى لهم ماعدا بعض الحالات التى تخص المحاكم المختلطة. (المحقق)

(*) هذه المفاجأة من جانب الدبلوماسية الألمانية تبدو غير مبررة، حيث إن ألمانيا كانت متحفظة فى الشئون المالية والسياسية الخاصة بمصر، وحيث إن حملة أحكام المختلطة من الألمان قليلو العدد ويمكن أن نقبل فرضا واحدا وهو أن هذا الإجراء الألمانى تم بإيعاز من نوبار باشا الذى كان من رعايا ألمانيا، ومنبوذا من الإنجليز، ولا يتنفس إلا الرغبة فى الانتقام من الخديو وشريف. ويؤكد الجميع هذه الحماية فى عام ١٨٧٦ فكان نوبار وزيرا للحقانية فى هذه الفترة وعزل من منصبه فى ١٨٧٨ لأسباب سياسية.

الخديوى. وتبعا لذلك فقد نصح قنصل فرنسا وقنصل إنجلترا الخديو بالتنحى إذا لم يكن يفضل العزل. وقد أبدى إسماعيل فى ٢٥ يونية استعداده للتنحى لصالح ابنه الأكبر، وفوجئ ببرقية من القسطنطينية يُعلن بمقتضاها أن الوريث أصبح خديويا فى اليوم التالى ٢٦ يونية. ومع ذلك فإن الفرمان الذى أحل توفيق محل والده لم يصل ولم يتم إعلانه إلا فى ١٤ أغسطس[١]، وأقيلت وزارة شريف باشا فى ١٨ أغسطس[٢]. أما الوزارة المؤقتة التى عينت فى نفس اليوم برئاسة الخديوى نفسه[٣]، فقد حل محلها وزارة جديدة برئاسة رياض باشا مرشح فرنسا وإنجلترا وذلك بمرسوم صدر فى ٢١ سبتمبر. أما فيما يتعلق بالسيدين دى بلنيير وبيرنج المراقبين العامين الجديدين اللذين فرضتهما فرنسا وإنجلترا فقد تم تعينهما بمرسوم صدر فى ٤ سبتمبر، ولكن لم يمارسا مهام وظيفتهما إلا بمرسوم فى ٢٥ نوفمبر ١٨٧٩ الذى حدد اختصاصهما، طبقا للقواعد الصادرة من حكومتيهما. وهكذا فإن الأمر يحتاج إلى خمسة شهور بعد سقوط إسماعيل للبدء فى العصر الجديد الإنجليزى ــ الفرنسى.

---

(١) انتهزت الدولة العثمانية فرصة عزل إسماعيل وصدرت الإرادة السلطانية بسحب فرمان ١٨٧٣ والمعروف باسم الفرمان الشامل لما حصلت عليه مصر من امتيازات جمة بموجبه. ولم تكن بريطانيا وفرنسا لترضيا عن ذلك، وتدخلتا لدى الآستانة، ونجحتا فى الضغط على السلطان، وعليه أقصى إرادته جانبا. (المحقق)

(٢) تبع سقوط شريف باشا رحيل القنصل العام الفرنسى السيد تريكو Tricou فقد كان سيادته قنصلا عاما من المدرسة القديمة متكبرا متسلطا قاسيا مؤمنا بسلطة القنصلية المطلقة، وعلى الأخص بسلطة القنصلية الفرنسية. ولما كان عدوا للإنجليز فقد حاول أن يحكم من خلال شريف باشا، وكان يؤيد النظام الذى اتبعه شريف بشدة، وهو أن يعتصر الفلاحين، لكى يدفعوا للدائنين الأجانب. وهكذا أيضا فإن الدائنين ساندوا شريف وأحبوا السيد تريكو بنفس القدر الذى كانوا يكرهون به السيد دى بلنيير (انظر صحافة العصر). ولما كانت هذه المشاعر تصم السيد تريكو بالعار، فهى ذاتها كانت تعلى من شأن السيد دى بلنيير.

(٣) قدم شريف استقالته فى ١٨ أغسطس ١٨٧٩، وذلك بعد أن رفض الخديو توفيق التوقيع على لائحتيه، وصدرت الإرادة السنية بأن يكون كل ناظر المسئول عن جميع الأمور المختصة بنظارته، وأنه إذا حدثت صعوبات، يعقد مجلس عال تحت رئاسة الخديوى للنظر فيها، واختار توفيق النظار الجدد، ولم تستمر النظارة إلا الشهر وثلاثة أيام، وأعقبها نظارة رياض الأولى (٢١ سبتمبر ١٨٧٩ ــ ١٠ سبتمبر ١٨٨١). (المحقق)

فترة جوشن

وهكذا، فمنذ صدور مرسوم جوشن فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦، ومنذ دخول وزيرين أجنبيين الخدمة فى ٢٧ نوفمبر ١٨٧٨ وحتى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩[١] لم يتم شيء لتحسين مصير الشعب المصرى. وعلى العكس فإن التدخل الأوروبى لم يؤد إلا إلى تردى أحوال هذا الشعب التعس.

إن تاريخ مالية مصر فى هذه الفترة التى بلغت ثلاث سنوات من أتعس ما يكون، فلم تكن مياه النيل كافية فى عام ١٨٧٧ ثم غرقت مصر فى ١٨٧٨ بالإضافة إلى حرب الشرق[٢]. وكان العجز ١٣٨٢٠٠٠ فى ١٨٧٧ وفى ١٨٧٨ وصل إلى ٣٤٤٠٠٠٠ والمجموع ٤٨٢٢٠٠٠ جك. ونتيجة لذلك زاد الدين العائم وبدلا من ٤٩١٥٠٠٠ (المبلغ الذى اعترفت به فى شهر أغسطس ١٨٧٨ لجنة التحقيق بغض النظر عن متطلبات الدوائر) فإن اللجنة فى تقريرها الثانى الصادر أبريل ١٨٧٩ حسّنت قيمة الدين العام بمقدار ٧٨٨٣٠٠٠ (بعد حذف متطلبات الدوائر) بزيادة قدرها ٢٩٦٨٠٠٠ جك، ومع ذلك فإنه تم موازنة الدين العائم بعجز فى ١٨٧٨/١٨٧٧ عن طريق زيادة فترة الاستهلاك التى جُعلت خلال هذين العامين. وبفضل أسعار الأسهم الهابطة، ارتفع الاستهلاك له إلى مبلغ ٤٩٥٨٠٠٠ جك عن طريق إنفاق مبلغ ٢٦٤٥٠٠٠[٣] ونتج عنه ربح صافى يساوى ٢٣١٣٠٠٠ وهكذا أصبح الإجمالى الاسمى للدين المجمد ٨٤٤٤٢٠٠٠ بعد خصم ٤٩٨٥٠٠٠ من أصل الدين، وحسب جوشن يبلغ ٨٩٢٠٠٠٠٠ وخلال السنوات ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩ وفى فبراير ١٨٨٠ وبعبارة أخرى فى عهد جوشن كان القلق المالى

---

(١) انظر هامش (٢). ص ١٩٢. (المحقق)

(٢) عندما ثارت منطقة البلقان عام ١٨٧٥ على الدولة العثمانية تساندها روسيا وتدعّمها الصرب، طلبت إستانبول المساعدة من إسماعيل، فأرسل حملة مصرية، دخلت فى معارك مع الصربيين وأبلت بلاء حسنا، وما لبث أن أعلنت الحرب بين العثمانيين والروس فى أبريل ١٨٧٧، واستنجد السلطان العثمانى بالخديو، فأقلعت حملة أخرى من مصر، وشاركت فى تلك الحرب إلى أن انتهت بهزيمة الدولة العثمانية. (المحقق)

(٣) إذا لم تمد فترة الاستهلاك، فإن العجز كان قد وصل إلى ٤٨٢٢ - ٢٦٤٥= ٢١٧٧٠٠٠ جك فقط. وفى المقابل فإن المصروفات الإدارية العادية والضرورية قد خفضت بشكل كبير خلال هذين العامين (انظر التقرير الثانى).

الحكومى غير عادى. فأولا كانت إيرادات عام ١٨٧٦ غير كافية لسداد كوبونات الـدين الموحد[١] فى ١٥ يناير ١٨٧٧، فكان يجب السداد مقدما مبلغ ١٠٠٠٠٠٠جك من دخـل ١٨٧٧. وذلك طبقا لطلب لجنة التحقيق ولما كانت تواريخ الاستحقاق قد تعدلت، فلم تتمكن الحكومة من دفع قيمة كوبون الدين الموحد المستحقة فى أول نوفمبر إلا فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٧. وكانت الصعوبة أكبر فى ١ مايو ١٨٧٨، فقالت لجنة التحقيق "إن الحكومة (التقرير الثانى، ص ٦) قد اضطرت إلى فرض ضرائب مقدما لكى تدفع الكوبونات" ومن المؤكد فإنه قبل أيام قليلة من أول مايو، رفعت الحكومة الضرائب بالقوة على كل الذين لم يستطيعوا انتزاع بعض النقود [٢] وكان الوضع أسوأ عندما اقتضى الأمر سداد كوبون الدين الموحد فى ١٨٧٨، فبالرغم من مبلغ الـ ٦٦٠٠٠٠ التى اقترضها نوبار أو نوبار ولسون من البنك العثمانى والبنك الإنجليزى ـ المصرى، لم تتمكن الحكومة من سداد هذا الكوبون والفائدة بسعر ٦% إلا عن طريق قرض جديد من روتشيلد Rotchild اقتُطع منه مبلغ ١٢٢٥٠٠٠ جك. وقد عدلوا عن دفع الاستهلاك وهو ١% الذى كان لابد أن يتم مع سداد الكوبون طبقا لقانون جوشن. وفى حوالى أول مايو ١٨٧٩ كان لدى شريف باشا بالكاد ما يستطيع به سداد الفائدة التى كانت ٤% على كوبون هذا اليوم هذا بالرغم من أن آل روتشيلد[٣] دفعوا مقدما مبلغ ٣٩٠٠٠٠ جك فى شهر مارس، لكى يسدد نسبة فائدة ٥% لا يلازمها قيمة استهلاكية طبقا للمادتين ٣، ٥ من مرسوم ٢٢ أبريل، فقد اقترض الفرق من "مجموعة بنكية" تحت ستار مظهرى، كمقدم لممولى ضرائب مديرية أسيوط ويضمن هذا القرض الضرائب المفروضة على إقليم أسيوط، وبالطبع تحت إدارة "المجموعة" التى حصلت بهذه الطريقة على فوائد تفوق الفوائد الربوية، ولم يسدد كوبون ١٨٧٩ فى عهد رئاسة رياض باشا إلا بفائدة ٥% ولكن هذه المرة أيضا لم يتمكنوا من سداد الكوبون واستمروا فى الحياة بالقروض.

---

(١) كوبون الدين الموحد هو أكبر كوبون يتم سداده بعد كوبونات الدين الممتاز والقروض قصيرة الأجل.

(٢) حكى أحد هؤلاء المميزين ابن الباشوات الذى أتم دراسته فى فرنسا للمؤلف أن حسين وزير المالية ابن الخديو الشاب الذى تم تدليله فى باريس، يعامل بقسوة التعساء الذين يقولون إنهم لا يستطيعون توفير المبالغ المطلوبة فى التو واللحظة، فكان يكتفى بأن يقول لهم "يجب أن تتواجد النقود هنا فى الغد".

(٣) بيت روتشيلد المالى، وأيضا عرف باسم بنك روتشيلد. (المحقق)

وفى الحقيقة فإنه فى نوفمبر ١٨٧٩ ويناير ١٨٨٠ سدَّد آل روتشيلد إلى البنكين العثمانى والإنجليزى ــ المصرى مبلغ ٨٤١٥٤٣ جك، وهو مجمل الديون المستحقة لهذين البنكين بضمان القروض.

قرض روتشيلد(*)

إن قرض روتشيلد هو الحدث المفجع فى كل هذه الفترة التى انقضت منذ مرسوم جوشن حتى بداية ١٨٨٠. وكان يجب على لجنة التحقيق أن تعلن فى تقريرها الأول هذين المبدئين ١ــ يجب إغلاق بند القروض تماما سواء كانت قروضاً عامة أو خاصة فى أوروبا أو فى مصر بمساعدة بنك واحد أو مجموعة ٢ــ إن أوروبا قد استنزفت هذا البلد التعس حتى إن مصر لا تستطيع أن تدفع مليما واحداً طبقا لمواردها العادية وقد كان من الأفضل أن تقترح اللجنة عمل تصفية عامة للدين غير الموحَّد عن طريق أسهم تكون قيمتها مساوية للقيمة المعلنة للديون، ويكون لها نفس الفائدة المؤقتة والمحدودة للدين الموحَّد أى (٥,٤%) وفى الحقيقة حيث لا يوجد مال فى الخزينة، والقروض قد استبعدت، فيجب أن تعدل عن دفع المتأخرات بالنقود السائلة. وأما بالنسبة للبنوك والمستغلين الآخرين الذين يعانون أو يغرقون إذا لم يحصلوا على النقود مقابل الأسهم، فنحن نأسف لهم فقد خسروا فى المقامرة، وكسب أمثالهم درسا جيدا وبهذه الطريقة كان يمكن حل مشكلة الديون فى مصر، وبطريقة سهلة فيما عدا ضرورة قيام وإصلاح مثل الذى عرضه السيد دى بلنيير فى مشروعه.

من الصعب أن نعرف ما إذا كان الرأى الشخصى لأعضاء لجنة التحقيق بشأن طريقة استخدام أملاك الدائرة التى طلب الخديو تحويلها إلى الدولة. لقد اتفقوا فى هذه النقطة وهى أن أملاك الدومين تستخدم فى تصفية العجز، ولكن لم يتم ذكر سوى وسيلتين يمكن أن تؤديا إلى هذه التصفية: نقل ملكية هذه الضياع ومخصصاتها لضمان قرض

(*) عرف أيضا باسم قرض الدومين. (المحقق)

جديد. ومن المسموح به أن نعتقد أن السيد دى بلنيير ينوى عدم ضم الأراضى المتنازل عنها إلا بعد زيادة الدخل السنوى زيادة متنامية مع تحسن إدارة الدوائر. وأيا كان الأمر فإنه لم يعين وزيرًا إلا بمرسوم ١٦ نوفمبر ١٨٧٨ والسيد ولسون هو الذى تفاوض على القرض بضمان الأرض فى شهر أكتوبر ١٨٧٨ مع آل روتشيلد فى إنجلترا. وحصل نوبار وولسون على مرسوم من الخديوى فى ٢٦ أكتوبر يأمر بإتمام قرض بمبلغ ٨,٥ مليون جك بمعرفة السيد ولسون[١]، الذى خُوِّل فى نفس الوقت سلطة تقديم رهن من الأملاك المتنازل عنها للمتعاقدين على القرض (المادة ٥)[٢]. والسيد ولسون هو الذى وقع فى أكتوبر فى لندن اتفاق القرض ومثَّل مصر منفردًا عند تسليم عقد الرهن والضمان العقارى[٣] للمحكمة المختلطة فى القاهرة فى أول فبراير ١٨٧٩. "إنه إذن السيد ولسون الذى يتحمل الخطأ كله عن هذه العملية المالية المهمة" (نص روتشيلد!) التى زادت الدين الموحد بنسبة أعلى مما يمكن أن يتمخض عنه القرض، وأُعطى لروتشيلد كضمان تقريبا من أراضى مصر.

ولندرس الثمرة التى قطفتها مصر من هذا القرض الشهير أولا — القرض قيمته الاسمية ٨٥٠٠٠٠٠ جك، بنسبة فائدة ٥%، أودع بـ ٧٣% وكان هذا بداية الخسارة فى رأس المال بمبلغ ٢٢٩٥٠٠٠ جك أو تقريبا ٥٧,٥ مليون فرنك، بالإضافة إلى أنه كان يجب خصم ٢% من رأس المال الاسمى يصل إلى ٤٢٥٠٠ جك على شكل مصاريف ويكون المجموع ٢١٢٥٠٠ جك أو ٥٣١٢٥٠٠ فرنك، وإذا خصمنا هذا المبلغ من الناتج الفعلى لمبلغ ٦٢٠٥٠٠٠ جك، فنلاحظ أن القيمة الفعلية الحقيقية هى ٥٩٩٢٥٠٠ جك. وأخيرا كان يجب على الحكومة المصرية أن تدفع لروتشيلد ٠,٥% عمولة على كل ما يدفع للوفاء بدين الكوبونات وأعادت شراء الديون وهكذا فقد كان روتشيلد يتقاضى ومصر تخسر سنويا (فيما عدا ما تم بعد ذلك من تخفيض قيمة الاستهلاك) ٢١٢٥ جك فقط عند

(١) المادة السابعة تُخوِّل وزير المالية تحديد شروط القرض مع المتعاقدين، وهو الذى يحدد وسائل استخدام فائض قيمة أرباح الممتلكات المتنازل عنها.

(٢) رهنت مقابل هذا القرض، الأملاك التى تنازل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٧٢٩ فدانا، وعهدت بإدارتها إلى لجنة قومسيون الأملاك الأميرية — الدومين — وتشكلت من ثلاثة أعضاء، إنجليزى وفرنسى ومصرى. (المحقق)

(٣) انظر للتأكد من سوء صياغة هذا العقد، ملحق القانون، الصفحات من ٩٥ـ٩٩.

سداد قيمة كوبونيين. ولنلحظ أيضا أن آل روتشيلد يحصلون على المبالغ وهى فى أيديهم على فائدة ١% من حساب سعر الخصم لدى بنك إنجلترا وحتى ٣% حدًا أقصى، وبمتوسط يبلغ ٢% فقط. وفى المقابل اشترطوا ٧% فائدة على مقدم يبلغ ١٢٢٥٠٠٠ جك مخصص لدفع كوبون الدين الموحد فى أول نوفمبر ١٨٧٨، يحصلون عليها من الدفعات أما المقدمات التالية فقد تمت أيضا بـ ٧% فائدة. إن الفرق بين ٢، ٧% يجعلنا نفكر فى "شرط الأسد". فالنسبة المتدنية ٢% تتحول إلى منبع لا ينضب من المكاسب لآل روتشيلد، حيث تم سداد الأقساط الأخيرة بين أيديهم فى ١٩ مايو ١٨٧٩. لقد انتزعوا كل ما أرادوا ما عدا حوالى ٤٠٠٠٠٠ فى مارس ١٨٧٩، أقل من ديسمبر ١٨٧٩، وينـاير وأبريـل ١٨٨٠. وفى نفس الوقت فإن الحكومة المصرية التى عليها أن تدفع ٥% علـى مجمـل القيمة الاسمية، لم تحصل إلا على ٢% على المبالغ الأقل كثيرا التى يرفض آل روتشيلد إرسالها لمصر. وفى التقرير الثانى للجنة التحقيق (ص ٤٨) فـإنهم يـذكرون أن بيـت "روتشيلد" بتعليقه دفع الأموال، أضطر الحكومة إلى اللجوء للحصول على مقدمات (زيادة عن الـ ٤٠٠٠٠٠ فى مارس ٧٩ و ٨٤٠٠٠٠ سُدِّدت للبنك و ١١٥٠٠٠٠ (ديسمبر ٧٩ ويناير ١٨٨٠) دفعت عنها فوائد ٧%، بينما البنك المذكور لا يدفع لـه إلا فائـدة ٢%. وهكذا فإن هذا البيت(١) يكسب ٧% عند الدفع المقدم على ما كان عليـه أن يـدفع طبقـا للعقد(٢).

إن المقدم البالغ ١٢٢٥٠٠٠ جك لهو أكثر الشـروط بؤسا. ولنقل أكثرها شرًا فى كل الاتفاق ليس فقط بالنسبة لروتشيلد، ولكن أيضا بالنسبة للسيد ولسون وصديقه نوبـار. وقد تم هذا القرض الحزين بضمان الممتلكـات من أراضى عائلة الخديوى التى تنازلـت

---

(١) بيت روتشيلد.

(٢) فى الخطابين المؤرخين ٢٢،٢٣ فبراير ١٨٨٠ الموجهين من وزير المالية رياض باشا إلـى منـدوبى صندوق الدين (انظر الملحق ١١،١٢ لتقرير المندوبين لعام ١٨٨٠) يشكو الوزير من مطالب روتـشيلد التى يدعم بها رفضه لدفع أساس القرض. غير أن التقرير السنوى للمنـدوبين العـامين لعـام ١٨٨٠ يتجنب الحديث عن قرض روتشيلد. ومن المؤكد أن تصرفات هؤلاء الصيارفة وعلى الأخص بالنـسبة لحساب الفوائد المستحقة من ناحية أو أخرى، قد أوجد شعورا بالحنق العام فـى مـصـر، لأنهـم لـم يستشيروا وزير المالية والمراقبين والمحامى الفرنسى الشريف غير المقيم فى مصر الذى رغب فى أن يتنازل (لمصلحة القضية وليس لمصلحته المالية، لأنه فى المالية الأخيرة ستنخفض قيمته كإنسان) علـى أن يكون ممثلا لروتشيلد فى مصر. ونحن نأمل أن يتم نشر قصة قرض روتشيلد بأكملها. فقـد حـان الوقت للكشف عن أسرار سارقى الأموال وأعوانهم وسوف يستفيد العالم كله وفى المقـام الأول الـسيد ولسون ورجال المال ورجال الدولة الذين هم أول المخدوعين.

عنها من أجل الصالح العام ــ بناءً على طلب لجنة التحقيق التى كان السيد ولسون نائب رئيسها ــ وذلك لتصفية العجز أو بتعبير آخر الدين العائم. وفى مرسومه فى ٢٦ أكتوبر ١٨٧٨ يذكر الخديو أن التنازل تم بهدف تيسير تسوية الوضع المالى بطريقة ثابتة وعادلة. وبعد خمسة أيام، وفى ٣١ أكتوبر حصل السيد ولسون من روتشيلد على مقدم ١٢٢٥٠٠٠ جك، ليدفع نسبة الـ ٦% فائدة الدين الموحد المستحقة فى أول نوفمبر. لقد كانت هذه العملية المهمة اختلاسا بمعنى الكلمة إن $\frac{1}{5}$ المبلغ الحقيقى المذكور أعلاه ٥٩٩٢٥٠٠ المخصص لدائنى الدين العائم الذى كان من بينهم العديد من المصريين من المستحقين للمرتبات والمعاشات وكل حملة أحكام المحاكم المختلطة. فقد تم الاختلاس مقدما لإتمام عمل كوبونات الدين الموحد وحتى لا يتعرض التواجد الوزارى للأوصياء الجدد. وبالطبع فإن ولسون ونوبار لم يكن عليهما أن يخضعا للدين الموحد الواجب الدفع فى نوفمبر إلا المبالغ التى كانت تحت أيديهما فى هذا الوقت. وكان عليهما أن يحتفظا بناتج القرض المتاح لتصفية الدين العائم، والاحتفاظ بمسألة الكوبونات لتسوية لاحقة للدين العام.

ولنلاحظ أيضا أن الكوبون الأول للقرض بضمان الأراضى (٢,٥ = ٢١٢٥٠٠ جك) يجب أن يستقطعه روتشيلد (المادة ١١) من أقساط الجزء الأخير (١٩ مايو ١٨٧٩) ونتيجة لذلك فقد تم دفع كوبون أول يونية دون أن تحصل الحكومة من روتشيلد على شيء خلاف ١ــ مبلغ ١٢٢٥٠٠٠ جك المستقطعة فى عام ١٨٧٨ بالإضافة إلى ٢- ٤٠٠٠٠ جك تم دفعها فى شهر مارس ١٨٧٩، ثم اختفت هذه المبالغ سريعا (بعد ٦ أبريل) فى الهاوية الإدارية لشريف باشا، فيما عدا القليل الذى تبقى منها يوم سقوط السيد ولسون. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن كوبون أول ديسمبر ١٨٧٩ حيث لم يدفع آل روتشيلد شيئا قبل هذا التاريخ. وهكذا فإنه للحصول على "القيمة الحقيقية" المربحة يجب أن نخصم أيضا $\frac{4}{5}$ الكوبونين الأخيرين لعام ١٨٧٩ (يبلغان معا ٤٢٥٠٠٠) أى نخصم ٣٥٠٠٠٠ من ٥٩٩٢٥٠٠ ليكون الناتج ٥٦٤٢٥٠٠ جك.

ينبغى لنا أن نلاحظ أن آل روتشيلد قد دفعوا للبنك العثمانى والبنك المصرى ــ الإنجليزى فى ديسمبر ١٨٧٩ ويناير ١٨٨٠ مبلغ ٨٤١٥٠٠ جك، وللحصول على إذن على القيمة الفعلية للربح لتصفية الدين العائم فيجب أن تجمع:

العمولة	٢١٢٥٠٠
كوبونان	٤٢٥٠٠٠
مقدم نوفمبر	١٢٢٥٠٠٠
مقدم مارس	٤٠٠٠٠٠
سداد للبنك	٨٤١٥٠٠
المجموع	٣١٠٤٠٠٠

وبخصم المبلغ الأخير من القيمة الفعلية

٦٢٠٥٠٠٠

٣١٠٤٠٠٠ -

يعطينا ٣١٠١٠٠٠

أى حوالى ٣٦% من القيمة الاسمية، وتقريبا نصف إجمالى القيمة دون حساب الخسائر الأخرى الناتجة عن العمولة وقيمتها ٠,٥ % على المدفوعات التى تمت أو التى تتم من جانب آل روتشيلد ٢ـ احتجاز رأس المال المدفوع مقابل ٢% فائدة و ٣% مقدمات المبلغ بفائدة ٧%.

وباختصار فالأرقام التالية تمثل ما عاد على مصر من قرض روتشيلد:

– القيمة الاسمية (الحقيقية للفائدة والاستهلاك)	٨٥٠٠٠٠٠
– الناتج الفعلى (المدفوع للدين العام)	٦٢٠٥٠٠٠
– القيمة الحقيقية (المستحقة لمصر من قرض روتشيلد)	٥٩٩٢٠٠٠
– القيمة الحقيقية المربحة (دون الفائدة قبل سداد رأس المال)	٥٦٤٢٥٠٠
– القيمة الحقيقية المربحة القابلة للرهن لتصفية الدين العائم	٣١٠١٠٠٠

السيد دى بلنيير ووزارة رياض باشا

وصفت سماء مصر المالية بدءا من عام ١٨٨٠

صدر مرسوم فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٩ يعدل الضريبة على الملح وكانت هذه

الضريبة قد تقررت منذ ١٨٧٣ مثلما كانت فى فرنسا قبل الثورة[١]. مما يعنى أن الكل ــ فيما عدا كبار السن والأطفال أقل من خمس سنوات والفقراء ــ كان مجبرا على الشراء والبيع بالأسعار التى تحددها الدولة للكمية المعروف استهلاكهاولا يجب أن نضيف أنه ما كادت هذه الضريبة تستقر على هذا الأساس حتى أوقف العمل بها وأصبحت ضريبة موزعة. ولقد اتبع رياض باشا نصيحة السيد دى بلنيير فى هذه السذاجات الجائرة وأقام نظام احتكار الدولة.

وفى ٦ يناير أصدر رياض مرسوما بإلغاء المقابلة تماما، كما ألغى قراراً آخر صدر فى ١٧ يناير يتضمن:

١- الضريبة الشخصية (الرأس) التى قفزت فى ١٨٧٥ وهى يتولاها شيخ البلد.

٢- الضريبة المهنية التى يدفعها كل شخص يعمل فقط فى الزراعة[٢].

٣- متأخرات الضرائب المتقدمة على عام ١٨٧٦[٣] فيما عدا التعويضات وديون الحكومة.

٤- مجموعة الضرائب المتنوعة القليلة العائد والمهينة والتى كان معظمها محليا.

هذه الإلغاءات الضريبية حرمت خزينة الدولة من مبلغ ٣٧٧٣٠٨ من الجنيهات (حسب ميزانية ١٨٧٩) وهى بالتالى مبلغ كبير. ولقد كان هذا إجراء شجاعاً خفف عن الممولين وجعل دافعى الضرائب يلتقطون أنفاسهم وحطم عدذا كبيرا من أدوات الابتزاز.

ورفع المرسوم الصادر فى ١٨ يناير الضريبة العقارية عن الأراضى العشورية بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه. إن هذا الإجراء العادل عوَّض جزئيا الضرائب الملغاة مؤخرًا. وحدد مرسوم صدر فى ٢٥ فبراير مواعيد تحصيل الضرائب العقارية والعشور عن نخيل

---

(١) ثورة ١٨٧٩. (المحقق)
(٢) هذه الضريبة معروفة باسم "عوائد التنظيم بالقرى والرخص". (المحقق)
(٣) رفعت الأموال المتأخرة من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٨٧٩، حيث إنها ذات حصيلة ضئيلة وتكاليف كثيرة. (المحقق)

البلح بالتناسق مع مواعيد الحصاد مع تحديد وسائل دفع سهلة وقرر مرسوم صدر في ٢٥ مارس إجراءات منتظمة للحجز وبيع الأثاث والعقارات في حالة عدم سداد الضريبة. وصدر قانون بسيط للتنفيذ الضرائبي فضلا عن كل هذه المنافع فإن مرسوم ٢٦ أبريل أضاف منفعة أخرى ألا وهي أنه قرر دون مواربة أن كوبون أول مايو للدين الموحد سوف يسدد دينه بنسبة فائدة ٤% على رأس المال الاسمي للأسهم.

لقد انشغل المراقبان العامان والوزير رياض باشا(١) بكل المسائل المالية والاقتصادية للبلد(٢).

ولقد رضي المراقبان في بداية عام ١٨٨١ بعد أن تبينا أنه بفضل قانون التصفية والتقدم الإداري والمالي، وبفضل فيضان النيل أصبح كل شيء على ما يرام واستطاعا أن يضيفا أن ما قدّم عام ١٨٨٠ حقق فائضا حقيقيا يبلغ ١٥٣٠٠٠ جنيه، وأن الحكومة يمكنها أن تستخدمه إبّان عام ١٨٨١ في الأشغال العامة الأكثر إلحاحا، ولكن وبعيداً عن هذا التفاؤل الشعوذي الذي يتصور أنه لكي ينجح في فعل شيء يجب أن يخدع الشعب، فقد أنهى المراقبان تقريرهما على النحو التالي:

"مهما كانت هناك أشياء تبدو مرضية حاليا، ومهما كان الوضع الاقتصادي ووضع الميزانية، فلا يمكننا القول بعد إن المستقبل أصبح مضمونا وعندما يقل استهلاك الدين الساحق الموروث عن العهد السابق، وعندما يتم تنفيذ الأشغال العامة الضرورية لخصوبة الأرض، وخصوصا إصلاح القنوات والسدود، بحيث تخفف من تأثير الفيضان الزائد أو غير الكافي، وعندما تترجم الرؤى الاصطلاحية للحكومة ليس فقط بإحلال تشريع موحد محل التحكمات غير المتناسقة، ولكن أيضا

(١) كان لرياض باشا الفضل في الانفصال عن الحزب التركي ووضع السيد دي بلنيير موضع الثقة ومنحه دعما، وتعاون معه بذكاء فقد كان هذا ما يحتاجه هذا السيد. وهكذا ضحى رياض باشا بمصلحة كل خصومه لمصلحة بلده. كما ضحى بالتدخل الأجنبي الذي لم يعرف كيف يميز بين السيد جوشن والسيد دي بلنيير. وسوف يخصص التاريخ لرياض باشا صفحة عرفان، حيث كان أقل تركية، وأكثر حساسية من شريف باشا، واهتم بهمة ليس فقط برفعة الدولة المصرية، ولكن أيضا بمصير الشعب وخاصة الفلاحين.

(٢) انظر العرض في التقرير السنوي للمراقبين عن عام ١٨٨٠.

بتطبيق هذه القوانين على كل بقعة على أرض مصر، وفى الأغلب الأعم لا تطبق، عندئذ فقط يمكن اعتبارها أساسا للعهد الجديد الذى بدأ بتتويج فخامتكم".

وفى الحقيقة فإننا ما زلنا نأخذ على عاتقنا قرض روتشيلد القدرى والتصفية التى رغم أنها أنقذت مصر، فإنها تركت لها حملا ثقيلا عليها حمله.

قانون التصفية

تعود فكرة التصفية المالية إلى السيد دى بلنيير فهى تشبه تصفية محل أفلس فبفضل مثابرته لم تقبل الحكومة وحدها بها، إنما أيضا الدول العظمى وعلاوة على ذلك فقد حصل على موافقة تلك الدول على صدور مرسوم خديوى بهذا الخصوص يعلن فيه[١] عدم المساس بالأملاك المرهونة لروتشيلد حتى اكتمال استهلاك القروض الموقعة بضمانها، وحتى تنتهى الرهونات المسجّلة على هذه الأملاك والتالية لتسجيلات روتشيلد. وبهذا المرسوم جرّد الصيارفة من سلاحهم المزعج، وأعدّ بعد ذلك عمل لجنة التصفية بكل تفاصيله، وتم إعطاء هذا العمل شكله الرسمى بمرسوم صدر فى ٣١ مارس ١٨٨٠ وحُدد هذا المرسوم بحكمة سلطات اللجنة وقيّد استغلالها، بمعنى أنها لا تستطيع العمل أو اتخاذ القرارات إلا بناء على المعطيات المقدمة من المراقبين العامين، وعيّن أعضاء هذه اللجنة[٢] بمرسوم

---

(١) مرسوم ١٥ نوفمبر ١٨٧٩. وفى الحقيقة فإن الدومين، بعد أن أصبحت أراضيه من ممتلكات الدولة، لم تعد عرضة للتنفيذ الإجبارى. وبهذا فإن رهن روتشيلد لا قيمة له ولا أكثر ولا أقل من كل الرهونات المسجلة قبله وبعده، ولكن لاحقة للتنازل عن الأراضى للدولة (انظر ملحق القانون النقطة الثانية صفحات من ٧٤ـ٩٣) فإذا كانت المحاكم المختلطة مجالس الدول العظمى قد قبلت بهذه الحقائق البسيطة، فقد كان من الممكن أن نثبت لروتشيلد أن تحويل دخول الأراضى المتنازل عنها إلى القرض، يعطيه ضمانا كافيا للغاية، وبواسطة الإدارة القائمة على هذه الأراضى. ولكن السيد دى بلنيير لم يحصل من تلك الدول إلا على تصريح بعدم المساس مؤقتا ببعض العقارات ذات الملكية الفردية، رغم أنه لهذه الدول حكومات برلمانية ديمقراطية وقانونية. ويجب أن نقدر لهذا السيد أنه كان عمليا أكثر منه قانونيا. وبهذا الثمن استطاع الإسراع بالتصفية ومنع أصل القرض من أن يذوب بين أيدى آل روتشيلد، ومنع الـ١٢% لأحكام المحاكم المختلطة من أن تتراكم إلى ما لانهاية.

(٢) كان تكوين اللجنة منحازا لمصالح الدائنين أكثر منه لمصالح الشعب المصرى، وذلك لأنه تضمن بالإضافة إلى العضوين الجديدين السيد ترسكوف Treskof والسيد ليرون درولس Liron d'Airoles والأعضاء الأربعة من صندوق الدين والسيد ولسون والصديق نوبار الذى كان يمثل المصالح=

صدر فى ٥ أبريل، وبدأت اجتماعاتها فى ١٤ أبريل وانتهت أعمالها فـى ثلاثـة أشهر، وصدر عنها قانون التصفية الذى ألزم به جميع الدائنين والمحاكم المختلطة، وقد اعتمد هذا القانون فى ١٧ يولية ١٨٨٠.

فيما يلى الترتيبات الأكثر أهمية لهذا القانون السحرى لقد تمسك بامتياز الـــ ٥% وخفض فائدة الدين الموحَّد إلى ٤%(*) وألغى السحب على الدين الموحَّد وحـول أسـهم القرض القصير الأجل بعد خفضها إلى ٨٠% من رأس المال إلى أسهم علـى القـرض الموحَّد بثمن ١٠٠ كل ٦٠ الأمر الذى يعنى أن سهما قيمته ١٠٠٠ چك تصبح قيمته ٨٠٠ چك، وأن ٦٠ جنيها من هذه الجنيهات لها قيمة ١٠٠ چك وبحيث يصبح مبلـغ ١٣٣٣٥ من الدين الموحد ١٠٠٠ چك بسعر القرض، وسمحت للحكومة أن تسحب من أصل ذلك مبلغ ١٩٥٨٢٤٠ چك وأعلنت أن كل ممتلكات الدائرة السنية والخاصة، ملكية للدولة فـى مقابل أن تضمن الدولة ٤% فوائد و ١% فائدة إضافية تدفع على الفائض المحتمل للدائرة وأخيرا وبغض النظر عن التسوية الخاصة لبعض الديون المعقدة والمهمة والخاصة بالدفع الكلى لبعض فئات الديون مثل متأخرات المرتبات والمعاشات وجزية الباب العالى وودائع الخزانة... إلخ، فإن الدائنين العائمين حصلوا على ٣٠% نقدا (بدلا من ٥٢) و ٧٠% على شكل أسهم من النوع المميز، ولذلك فقد خولت الحكومة إصدار سـندات مميـزة بمبلـغ ٥٧٤٣٨٠٠ چك.

=الأوروبية أكثر من المصالح المصرية، ومن الحقيقى فإنه يمكن لتعاون أعضاء صندوق الدين الأربعة أن يهدئ من روع الدائنين الأوروبيين دون أن يكون عقبة أمام الاقتصاد — هل تم تدبير هـذا الأمـر نسبيا؟ — أفكار السيد دى بلنيير.

(*) وبالرغم من ذلك، فقد رفض مندوبو صندوق الدين: ١ــ المشاركة فى إجراء يحدد فائدة الدين الموحـد ب ٤%، وتخصيص القيمة للدخول المحققة فى تمويل فائدة إضافية فقط بنسبة ١%. ٢ــ الموافقة على اتخاذ إجراءات أخرى تصيب مراسيم جوشن التى تحمل فى نظرهم صفة عقد إجبارى مـع الحكومـة ويجب أن نمدح هؤلاء المندوبين لأنهم وافقوا فيما بعد فى واحدة من تصرفاتهم النبيلة على تخـصيص فائدة الدين الموحد إلى ٤%. ولكن يتضح أمامنا المجال لملاحظة أنهم لم يعربوا عن دافعهـم الحقيقـى الكامن من وراء هذا القرض. وصدر تحويل الدين المقترح من جوشن بمرسوم من الدولـة المـصرية وبرضـاء فرنـا وإنجلترا واستغنى بذلك عن موافقة الدائنين المجهولين الذين يمـثلهم قانونـا الـسيدان جوشن وچوبيير كموكلين، ولم تكن تلتزم الدولة أمامهما من الناحية القانونية، إنما الالتزام على الورق، ومحدد لحاملى الديون، وحتى نهاية أجل هذه السندات (ملحق القـانون مسلـسل، ملحوظـة ص ١٠١، ١٠٢) والسبب الحقيقى الذى يمنع المندوبين من الاشتراك فى هذه الإجراءات الحكومية الجيدة والحكيمة والتى يحبذونها من البداية هو أنهم كانوا للأسف الشديد يخدمون أنفسهم، حيث يحصلون علـى ٧٥٠٠٠ فرنك فى السنة لخدمة الدائنين الأجانب باسم قوانين جوشن.

وقبل قانون التصفية (يولية ١٨٨٠) تم سداد كل الديون العائمة للرهونات المسكوكة القضائية (كأن لم تكن) على الأملاك من أراضى الدومين وتم هذا السداد فى يناير وفبراير ومايو ١٨٨٠ حتى وصل الرقم إلى ١١٣٠٠٠٠ جك بعد أن دفع روتشيلد مبلغ ١١٥٠٠٠٠ جك كمقدم على القرض فى ديسمبر ١٨٧٩ وينـاير ١٨٨٠. وإذا خصمنا المبلغ المشار إليه وهو ١١٣٠٠٠٠ من ٣١٠١٠٠٠ مجمل المبلغ الحقيقى المستغل والمستغل للتصفية، فلا يتبقى أكثر من ١٩٧١٠٠٠ جك بربح ٣% ممنوح للدائنين العائمين، ومصاريف أخرى نص عليها قانون التصفية.

إن رأسمال الدين الموحد الجديد وصل إلى رقم مرعب متخطيا كل الأرقام السابقة وفيما يلى عناصره:

الدين الموحد فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٩	٥٦٠٨٥٠٠٠
قروض قصيرة الأجل قابلة للتحويل	١٩٥٨٢٤٠
المجموع	٥٨٠٤٣٢٤٠
استهلاك فى ١٨٨٠	٢٢٦٩٠٠
٣١ ديسمبر ١٨٨٠	٥٧٧٧٦٣٤٠
دين ممتاز فى ٣١ ديسمبر ١٨٧٩	١٦٨٨٦٠٠٠
٧٠% من الدين العائم	٥٧٤٣٨٠٠
المجموع	٢٢٦٢٩٨٠٠
استهلاك فى ١٨٨٠	٤٢٠٠٠
٣١ ديسمبر ١٨٨٠	٢٢٥٨٧٨٠٠
دائرة (سنية وخاصة) ٣١ ديسمبر ١٨٨٠	٩٥١٢٨٧٠
روتشيلد ٣١ ديسمبر ١٨٨٠	٨٤٩٩٦٢٠
دين اسمى ٣١ ديسمبر ١٨٨٠	٩٨٣٧٦٦٣٠

إن فائدة الديون وعلى الأخص، وبفضل تخفيض فائدة الدين الموحد إلى ٤%
كانت أقل فظاعة من رأس المال وفيما يلي الأرقام تقريبا:

دين موحد (٤ %)	٢٣١٠٠٠٠
دين ممتاز (٥ %)	١١٢٩٠٠٠
دين الدائرة (محسوب بنسبة ٤ % فقط)	٣٨٠٠٠٠
دين روتشيلد (٥ %)	٤٢٤٠٠٠
المجموع	٤٢٤٣٠٠٠

ونتج عن ذلك أن الفائدة السنوية أزيد قليلا من ٤% على المجمل السنوى، ومع ذلك فإن الفائدة ورأسمال الدين المصرى كانا حقيقة أعلى مما تشير الأرقام ففى الواقع من الضرورى أن نضيف على الفائدة قيمة الجزية السنوية الثابتة بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ چك، ومبلغ سنوى قيمته ٢٠٠٠٠٠ چك مستحق لإنجلترا لمدة ١٩ سنة منذ أن باع الخديو إسماعيل أسهم شركة قناة السويس فى ديسمبر ١٨٧٥ أى حتى نهاية ١٨٩٤. وتصل قيمة هذين المبلغين إلى ٩٠٠٠٠٠ چك، تمثل إذا تم ضمها على أساس ٥% فائدة ١٨٠٠٠٠٠٠ چك من الدين العام. وهكذا فقد وصل مجمل هذا فى ٣١ ديسمبر ١٨٨٠ إلى:

رأس المال	الفائدة
٩٨٣٠٠٠٠٠	٤٢٤٠٠٠٠
١٨٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠
١١٦٣٠٠٠٠٠	٥١٤٠٠٠٠

لكى نفهم مضمون هذه الأرقام يجب:

١ـ أن نلاحظ أن حملة الدين المصرى معظمهم تقريبا من الأجانب، وأن

الفائدة بما فيها الـــ ٩٠٠٠٠ چك المستحقة للسلطان وإنجلترا كانت ترســـل ســنويا عبر البحر المتوسط.

٢ــ لنقارن هذه الأرقام بأرقام الــديون الداخليــة تقريبــا لــبعض الــدول الأوروبية. وفى هذا المجال نختار ثلاث دول تعتبر من أكثر الــدول ثــراء فـــى أوروبا، وديونها أثقل بالنسبة لعدد سكانها وهى: هولندا وإنجلترا وفرنسا:

	الرأسمال بالمليون چك		فائدة (بالكسور) ومصاريف
	مبلغ كلى	فائدة	
هولندا	٨٠	٢ ١/٣	± ١/٤
إنجلترا	٧٧٨	٢٨	± ١/٣
فرنسا	٧٩٣ + ٢٤٠[2] = ١٠٣٣	٣٠ + ١٢ = ٤٢	١/(٣ ١/٤) = ٤/١٣[1]
مصر	١١٦ ١/٣	١/٧ ٥[3]	١/(١ ٣/٥) = ٥/٨

ومن المؤكد أنه من المضحك أن الفائدة لدين مصر أعلى مـــن ضــعف الفائــدة المستحقة على ديون هولندا، ومن الحقيقى أنه بعد حساب الفرق فى عدد سكان هولنــدا، (بدون المستعمرات) ٤ مليون بينما عدد سكـــان مصـــر ٥,٢٥ مليون وحيث إن هولنــدا تدفـــع ٢ ١/٣ مليون كفائدة، فإن مصر ما كان لها أن تدفع إلا ٣,٢٥ بدلا من ٥,٥ ويصبح عدم التناسب أكبر من ذلك إذا أخذنا فى الاعتبار الثروات المتركمة لهولندا، وفقر مـــصر

(١) إن الإنفاق المبالغ فيه وصل إلى ٦٤٣ مليون فرنك فرنسى، بما فيه إنفاق عام ١٨٨٠.
(٢) لنعرف أن ٧٩٣ دين موحد، ٢٤٠ دين مضاف إلى رأس المال بفائدة ٥% وغير مضاف إليه المرتبات وقيمة الاستهلاك.
(٣) طبقا لميزانية ١٨٨٠/١٨٨١.

التى لا تملك إلا أرضها الخصبة. إن فائدة الدين، سواء المستحق لإنجلترا أو لفرنسا خارج المقارنة بفائدة الدين المصرى إذا أخذنا فى الاعتبار سكان البلاد الثلاثة وثرواتهم، وحيث إن تعداد شعب مصر ٥,٥ مليون، وتعداد إنجلترا ٣٥ مليون تقريبا، وفرنسا ٤٠ مليون تقريبا، فإنه يجب أن تكون فائدة الدين الإنجليزى أكبر ست مرات، وفائدة الدين الفرنسى أكبر سبع مرات عن فائدة الدين المصرى، نجد أن فائدة الدين الإنجليزى لا تصل إلى الرقم المتناسب مع النسبة وهو تقريبا ٣١ مليونا بدلا من ٢٨ مليونا، وفرنسا أكثر البلاد ديونا وأكثرهم سيطرة فى نفس الوقت ـ فيما عدا تنافسها مع إنجلترا ـ وهى أيضا أكثر البلاد ثراء فى العالم إذ حققت ميزانيتها فى السنوات الأخيرة نموا عملاقا، فإن رقمها النسبى ٣٨$\frac{١}{٢}$ مليون أى ٢$\frac{١}{٢}$ مليون فوائد على مبلغ ٤٢ مليونا من الجنيهات الإسترلينية.

من الجدول السابق يتضح أن العلاقة بين الفائدة والدين العام والرقم الكلى للإنفاق هى ١: ٤ لهولندا، ١: ٣ لإنجلترا وفرنسا[١]، ١: ١$\frac{٣}{٥}$ فقط بالنسبة لمصر أو على التوالى من ٥:٢٠ و ٥:١٥ و ٥:٨ وبتعبير آخر فإن فوائد الدين هى بالنسبة لهولندا $\frac{١}{٤}$ ولإنجلترا وفرنسا $\frac{١}{٣}$ وبالنسبة لمصر أكثر من $\frac{١}{٢}$ ويجب أن نعرف أنها كانت $\frac{١}{٢}+\frac{١}{٨}=\frac{٥}{٨}$ من الإنفاق العام، أو هى على التوالى $\frac{٦}{٢٤}$، $\frac{٨}{٢٤}$، $\frac{١٥}{٢٤}$ وتعبر هذه الكسور عن الوضع ببلاغة شديدة ولقد فعل السيد دى بلنيير كل ما فى ما مقدوره لمصر وماليتها بقانون التصفية، ولكن أوروبا[٢] لم

---

(١) بالنسبة لفرنسا من ١ إلى ٣ حسب ميزانية ١٨٨٠، ولكن هذه الميزانية محملة بالنفقات الباهظة للجيش والأشغال العامة (سكك حديدية ـ قنوات ـ موانى) ونحن لسنا مخطئين إذ نقول إن النسبة المطروحة هى ٣:١ لفرنسا مثل إنجلترا.

(٢) وعلى الأخص حكومة الجمهورية الفرنسية هذه الحكومة الضعيفة سياسيا وأخلاقيا والخاضعة لماليتها العالية، ظهرت دائما أكثر تشددا مع مالية مصر فليس من غير المفيد أن نشير إلى خطاب موجه فى ١٧ أغسطس ١٨٧٨ من اللورد سالسبرى Salisbury إلى السيد ودنجتون Wodington يذكر فيه أن الحكومة الإنجليزية قدمت نصيحة بالرأى إلى الحكومة الفرنسية لكى تتوافق معها فى مصر "إن الحكومة الإنجليزية لم تأخذ ببعض ما تقوله السلطات بضرورة مراعاة الظروف وعدم الاقتراب من الحكومة الفرنسية فى المطالبة بدفع كوبون شهر مايو الماضى كاملا ولكنها فضلت المغامرة بالنتائج السيئة التى توقف حدوثها والتى بدت محتملة من أجل مشاركة فرنسا فى هذا الأمر" ولنشكر على الأقل السيد ودنجتون على أنه ساند السيد دى بلنيير رغم أعدائه المتربصين.

تسمح له بالقيام بكل ما كان يرغب في أن يقوم به[1]. لقد كان ممكنا لأوروبا أن تسمح بأن تتم التصفية بحيث تنقذ مصر وتصلح الشر الذى أحاقته بهذا البلد البائس.

وفى هذا المجال، فإنه لم يتخط واجباته عندما وافق على تخفيض موحد للفائض على كل فروع الدين إلى ٣%، وتخفيض رأس المال المستهلك للدين، للديون القصيرة الأجل إلى ٩٠% والدين الممتاز، وقرض روتشيلد إلى ٨٠%، وقرض الدين الموحد والدائرة إلى ٧٠%، فضلا عن أن أوروبا كان يمكن لها أن تسمح للجنة التصفية بإلغاء كل الالتزامات، وكل إضافات الدين لصالح الدين وصندوق الدين الأجنبى وأعضائه، وأن تلغى الجزية وكل قيمة استهلاكية جبرية، وأن تخفض $\frac{1}{2}$ فائدة أسهم قناة السويس التى تدفع إلى إنجلترا حتى عام ١٨٩٤، وأن تخفض بالعدل وحسب طبيعة كل حالة دون مواربة ودون مساومة كل تطلعات الشركات والصيارفة والمبتزين الآخرين المقيمين سواء فى مصر أم أوروبا من الذين استفادوا من تعثر الأحوال المالية للدولة والخديو وتشطب الـ ١٢% فوائد عن أحكام المحاكم المختلطة، وجميع الفوائد المتفق عليها، والمحمّلة على الدولة والخديو منذ أول أبريل ١٨٧٦[2]. وأخيرا عدم إعطاء الـ $\frac{1}{4}$ ٣ فوائد على الأسهم الصادرة مع دفع جزء من الدين العام غير المدفوع نقدا، ويستهلك مساويًا له دون سحب إجبارى.

---

(١) فى التقرير السنوى عن عام ١٨٨٠ (ص ٤٢، ٤٣) عدّد، وهو يتنهّد التكاليف الساحقة التى ألقى عبأها على مصر قانون التصفية، فبالإضافة إلى كل الديون وخدمتها، هناك أيضا المقابلة (١٥٠٠٠٠) جنيه، وأسهم قناة السويس (١٩٣٨٥٨) جنيها، والجزية (٦٨١٤٨٦) جنيها.

(٢) كان من الممكن أن يكون هذا الشطب عادلا وأول كل شيء يتنازل عنه المرء الذى يستسلم للخسارة عندما يصبح المدين عاجزًا عن الوفاء، هو الفوائد المتأخرة فنحن نتواسى سريعا عند خسارة الفوائد، وحينما يتم إنقاذ رأس المال. وعلى حملة أحكام المحاكم المختلطة أن يتعذبوا مثل باقى الدائنين، وأول خسارة تفرض عليهم هى خسارة الفوائد منذ لحظة إعلان إفلاس مصر ١٨٧٦. وهكذا نستبعد الفوائد القضائية الربوية والتى تصل إلى ١٢% والتى تراكمت لصالح حملة الأحكام المزعومين. ومن الخطأ أن نعتقد أن شطب الفوائد القضائية يمكن أن يمس هيبة المحاكم المختلطة ولو بأقل قدر فقد أملى هذا الشطب إجراء عاما اقتضته التصفية. ولا يجب أن نتخيّل أنه كان لدى حملة الأحكام بصفة عامة الديون الأكثر استقرارًا. فالاعتراف بدين تم بالإرادة الحرة للدولة المدينة يقدم فى المتوسط ضمانا أعلى من أحكام المحاكم المختلطة. إن الذين كانت لهم ديون واضحة وأكيدة لا تنكرها الدولة، ليسوا فى حاجة إلى أحكام لإثبات حقهم، على العكس فإن الذين يعطون قيمة لديون مزورة أو مشكوك فيها أو أزيد مما يستحقون، هم الذين يحاولون الحصول على أحكام ضد الدولة أو الخديو، اللذين لم يكن لديهما عادة إنكار الديون الذين عقدوها بكثير من عدم الاهتمام.

وبهذه الطريقة كان يمكن لرأس المال المستهلك أن ينخفض بشكل كبير

قروض قصيرة الأجل(*)	١٥٠٠٠٠٠ × ٩٠%	١٣٥٠٠٠٠
الدين الموحد ودين الدائرة	٦٥٥٠٠٠٠٠×٧٠%	٤٥٨٥٠٠٠٠
الدين الممتاز وقرض روتشيلد	٢٥٣٨٠٠٠٠×٨٠%	٢٠٣٠٠٠٠٠
أسهم ودين عائم (لنفرض)	٤٥٠٠٠٠٠×١٠٠%	٤٥٠٠٠٠٠
		٧٢٠٠٠٠٠٠
رأس مال أسهم قناة السويس	× ٢/٣	٢٦٧٠٠٠٠
رأس المال المخفَّض للدين		٧٤٦٧٠٠٠٠

وطبقا لقانون التصفية فإن قيمة دين الدائرة الاستهلاكى ٨٠%، ويجب إذن أن نخصم من رأس المال الاسمى للدين الصادر بهذا القانون واحد إلى خمسة من ٩٥٠٠٠٠٠ أو بمعنى أصح ١٩٠٠٠٠٠ لكى نحصل على رأس المال المستهلك لهذا الدين و المبلغ المخصوم من ١١٦٣٠٠٠٠٠ (انظر ما سبق).

ويتبقى رأس مال قابل للاستهلاك	١١٤٤٠٠٠٠٠
راس المال المخصوم	٧٤٦٠٠٠٠٠
الفرق	٣٩٨٠٠٠٠٠

وبخصم الفوائد المستحقة على أسهم قناة السويس، نحصل على رأس مال مستهلك

١١٠٤٠٠٠٠٠	قبل قانون التصفية
٧٢٠٠٠٠٠٠	بعد التخفيض
٣٨٤٠٠٠٠٠	الفرق

(*) يصل المبلغ الاسمى إلى ١٤٦٨٦٨٠ جك فى ٣١ مارس ١٨٨٠.

أما بالنسبة للفوائد، فالتخفيض ليس أقل أهمية فحيث رأس المـــال الاســـمى للدين ٩٦٨٨٠٠٠٠

فتصبح الفائدة السنوية	٩٧٠٠٠٠٠ × ٣%	٢٩١٠٠٠٠
فائدة قناة السويس	٢٠٠٠٠٠ × $\frac{٢}{٣}$	١٣٤٠٠٠
مجمل الفوائد		٣٠٤٤٠٠٠
وبدلا من أنه طبقا لقانون التصفية يصل الدين الموحد		٤٢٤٠٠٠٠
جزية وقناة السويس		٩٠٠٠٠٠
المجموع		٥١٤٠٠٠٠
يخصم		٣٠٤٤٠٠٠
الفرق		٢٠٩٦٠٠٠

كان يمكن فعلا أن يكون الفرق أكبر من ذلك، لأن تخفيض الفائـــدة ونـــسبة الاستهلاك يفتحان المجال للشراء بسعر رخيص.

وفيما يلى نقد أخير؛ كان يمكن لقانون التصفية أن يصفح عــن كــل اســتنزافات الماضى لمصلحة الخزينة ودافعى الضرائب.

المقابلة

هذا القانون يشير إلى أنه يمكن استخدام مبلغ ١٥٠٠٠٠ جك سنويا لتعويض الذين دفعوا كل المقابلة أو جزءا. منها ومن أجل تحديد قيمة التعويض المخصص لكل فرد يجب أن:

١ــ نخصم من المبالغ المدفوعة قيمة تخفيض الضرائب التى تمتع بها فيما مضى دافعو الضرائب ٢ــ تعويض الضرائب المتأخرة والديون الأخرى على دافعى الــضرائب والمستحقة للحكومة مع دفع المقابلة ٣ــ استبعاد كل المدفوعات المعروف أنها غير فعلية.

ونفهم أنه وفقا لنظام التحصيل والحسابات المتبع فى عصر إسماعيل وحتى يولية ١٨٨٠، فإنه يستحيل تعديل الأمور، وأن الأقساط التى دفعها كلها وأكثرها الأغنياء، سهل إثباتها أكثر من أقساط الفقراء، وأن رفض المدفوعات المزيفة لا يكفى لعدل الميزان بين المميزين القدماء وضحايا الضرائب. إن رد المدفوعات الخاصة بالباشوات وملاك الأبعديات ومالكى الأراضى العشورية، وليس الفلاح مالك الأرض التى تدفع الخراج إن تصفية المقابلة بين الدولة والملاك الأفراد أمر شديد الصعوبة، ولتبرير إلغاء هذه الضريبة البسيطة كان يمكن القول "إن الحكومة سرقت ممولى الضريبة بوسائل عديدة، فمثلا بتحويل مبالغ اعتبرتها محصلة على شكل ضرائب إلى قروض ، أو تحصيل جزء من الضرائب مقدما ثم نسيانه بعد ذلك. وكذلك فقد قدِّمت المقابلة كما لو كانت تخدم استهلاك القروض وبهذه الطريقة تتخلص من التأثير الأجنبى. ولكن لم يُستخدم مليم واحد من عائد المقابلة فى إعادة شراء أسهم فلقد استخدمها إسماعيل المفتش لكى يزوِّد سيده بكثير من الأموال، ولكى يأخذ منها لنفسه ليعيش خالى البال، هو وبعده الطوفان. غير أن الأغنياء لم يفلسوا من المقابلة التى يدفعونها، وكانوا يواسون أنفسهم عن الخسارة التى حاقت بهم حالمين بتغيير النظام السياسى الذى يحررهم مستقبلا من هذا التحصيل غير القانونى ومن البيع الإجبارى وبسعر رخيص للخديو والأمراء من عائلته[1] أما بالنسبة للفقراء فسيان عندهم الاستنزاف بهذا الشكل، أو بأى شكل آخر ويكفيهم سرورا ألا يسمعوا شيئا عن مستقبل المقابلة ولا يجب أن ننسى أن الأمر كان يعنى إعادة مبلغ ١٦٠٠٠٠٠٠ مليون جك وأنه إذا كان هذا المبلغ قد خفض إلى النصف بالسداد الملغى لعدم وجود إثبات، فإن مبلغ ١٥٠٠٠٠ جك يظل تكلفة عالية على الميزانية السنوية لمدة خمسين عاما[2]. ولم

---

(١) كان ذلك من الأسباب التى انضم من أجلها كبار ملاك الأراضى إلى الثورة العرابية، (المحقق)

(٢) لم يقترح المراقبون العامون تسوية المقابلة فى قانون التصفية فيخبرنا ديسى فى كتابه (إنجلترا ومصر، ص٢٤٣، ٢٤٤) أن التسوية أدخلت على القانون رغم أنف المراقبين وبتأثير من السيد ولسون صديق نوبار باشا نظم نوعا من الاضطرابات لصالح أصحاب المصلحة. وهناك أجانب من أصحاب المصلحة وعلى الأخص يونانيون من الذين اشتروا أراضى وهددوا بالتوجه إلى المحاكم المختلطة. ويعترف ديسى بأنهم بدون هذه الظروف لا توجد أية فرصة ولو ضئيلة بأن يسمع أحد للدائنين الوطنيين. ونرى فى هذه المناسبة السيد دى بلنيير محاربا من أجل مصر والسيد ولسون يحارب ضد مصر. وتم توزيع الأدوار بهذه الطريقة وتنفيذها كاملة وساعد على ذلك حدث وقع يرويه السيد ديسى(ص ٢٤٥-٢٤٧)=

يؤرقيهم[١] موضوع المقابلة إلا فيما يتعلق بالقرض المزيف (الروزنامة)[٢] الذى هو سرقة منظمة قام بها إسماعيل صديق فى عام ١٨٧٤ قبل الإفلاس، وبعد سنة واحدة من القرض المدمر لعام ١٨٧٣[٣]. وفى المقابل فإنه كان على قانون التصفية أن يعدل عن كل المتأخرات الضريبية العقارية والشخصية حتى ٣١ ديسمبر ١٨٧٩، وعلى الأقل بالنسبة للفلاح الذى لم يُسمح لأن يكون عليه متأخرات إلا بعد أن يتم الاتفاق على أنه لم يعد يملك نقدا وفى نفس الوقت فإنه من حسن الإجراء أن يتم إلغاء الضريبة السنوية على القرى[٤]، عن طريق توزيع مليون چك عن طريق الخديو إسماعيل لصالح المرابين، كامتداد للديون المستحقة لهؤلاء السادة إذ كان يجب أيضا إنهاء هذا الميراث عن النظام القديم، حيث وجب تقليص الحجج التى بمقتضاها يدفع الفلاحون.

قناة السويس

من المستحيل أن نغلق فصل الشئون المالية الأوروبية ـــ المصرية دون أن نقول كلمة عن الطريقة السيئة التى عامل بها السيد المبجل ديلسبس مصر. فهو لم

=ديسى بأنهم بدون هذه الظروف لا توجد أية فرصة ولو ضئيلة بأن يسمح أحد للدائنين الوطنيين. ونرى فى هذه المناسبة السيد دى بلنيير محاربًا من أجل مصر والسيد ولسون يحارب ضد مصر. وتم توزيع الأدوار بهذه الطريقة وتنفيذها كاملة وساعد على ذلك، حدث وقع يرويه السيد ديسى (ص ٢٤٥ــ٢٤٧). وقد أعلن المراقبان أن مصر لا يمكنها الاعتماد إلا على دخل قيمته ٨٠٠٠٠٠٠ چك وهذا الدخل يجب أن يغطى النفقات العامة العادية وخدمة الدين. وطالبا بأن تتمتع الدولة بالحرية الكاملة بالفائض المحتمل وذلك فى إنفاقاتها الملحة. أما السيد ولسون فيطالب بأن يستخدم هذا الفائض كله فى استخدام الدين ويعتبر هذا تطبيقا لنظام "السلخ" الذى يتحدث عنه السيد دى لاقلى (انظر المقدمة): "لا تترك شيئا للبلد أزيد من الضرورى جدًا، ولا تترك لها شيئا يكفى لاحتياجاتها الحالية المهملة منذ وقت طويل. وأجبر الشعب المصرى على العمل، فيجب أن يحيا فقط لخدمة الدائنين الأجانب".

(١) المسئولون. (المحقق).

(٢) كانت مصلحة الروزنامة تودع فيها رءوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم، ومن ثم رئى استثمار تلك الأموال فى مشروعات مقابل أن تصدر الروزنامة سندات إيرادات وتدفع عنها ٩%، فأسهم الأهالى فى هذا القرض بمبلغ ٣٣٣٧٠٠٠ جنيه، ولم يدخل الخزانة منه سوى ١٨٧٨٠٠٠ جنيه. (المحقق)

(٣) انظر بشأن قروض الروزنامة المزيفة التى كان من المفروض أن تكون ٥٠٠٠٠٠٠چك ولكنها لم تحقق إلا نجاحا جزئيا، التقرير الأول (ص ٦٤ــ٦٦) والتقرير الثانى (ص ٥٣) للجنة التحقيق.

(٤) تضمنت ميزانية ١٨٧٩ دخلا قيمته ٦٢٠٠٠ چك ديونا على القرويين، وتضمنت ميزانية ٨١/٨٠ دخلا يصل إلى ٢٩٩٣٥ و ٣١٢٢٨ چك قيمة سداد الفلاحين للمقدمات.

يكن متعطشا للثروة، ولم يكن شغوفا بالإنفاق المصرى. ورغم كرمه، فإن حياته الخاصة بسيطة وكذلك طريقة استقباله للناس، فقد اقتطع لنفسه كرئيس مؤسسى مبلغا قليلا يقدر بـ ١٠٠٠٠٠ فرنك يخصم من الميزانية للشركة وهذا هو كل شيء فلم يسع إلى امتيازات أزيد، ولم يأخذ شيئا لنفسه من مصر أو من الخديو، ولكن من الملحوظ جدا أنه حصل على كل ما يمكنه أن يأخذ من أجل القناة. ولم يرد على ذهنه مطلقا فكرة أن الفلاح غير قابل للسخرة، وأن مصر كلها وحاكميها سعيد وإسماعيل وضعوا تحت رحمة قناة السويس

فيما يلى بيان مختصر عما كلفته هذه القناة الجميلة لمصر. لقد ألزم السيد ديلسبس سعيد باشا بشراء كل الأسهم التى لم يستطع تصريفها وهذا يعنى أن عددها ١٧٧٦٤٢ سهما من ٤٠٠٠٠٠ بسعر ٢٠ جك لكل سهم. ونتيجة لذلك فقد تحملت الخزانة مبلغ ٣٥٥٢٤٨٠ جك، سددتها للشركة، ولما كان الخديو إسماعيل قد رفض مواصلة إمداد الشركة بالفلاحين لحفر القناة بنظام السخرة، وحيث إنه اعترض على التنازلات المقدمة للشركة، فإنه كان من السذاجة قبول تحكيم نابليون الثالث الذى يمكن اعتباره مساعدا للسيد ديلسبس وبتحكيمه التعسفى فى ٦ يولية ١٨٦٤ منح الإمبراطور للشركة:

	فرنك	جنيه إسترلينى
لوقف السخرة[1]	٣٨٠٠٠٠٠٠	١٥٢٠٠٠٠
والتخلى عن المياه العذبة للقناة[2]		

(١) قانون سعيد باشا بشأن استخدام العمال المصريين الصادر فى ٢٠ يولية ١٨٥٦ لم يحدد عدد العمال الواجب تقديمهم. وتقديم العمال لم يكن جزءا من الامتيازات، ولكنه عقد منفصل وشخصى مع سعيد ولا يلزم إسماعيل.

(٢) قدمت تكاليف إنشاء قناة المياه العذبة والتى تبلغ عشرة مليون فرنك هدية إلى الشركة، وذلك لتعويضها عن خسائر الاستفادة بالقناة كما أن عليها أن تعيد الأراضى القابلة للرى بمياه القناة العذبة. لقد كانت الشركة فى حاجة إلى قناة مياه عذبة لإقامة القناة البحرية، وكان عليها أن تتحمل تكاليف إنشائها ولنلاحظ أن نص الاتفاق يحمّل الدولة تكاليف صيانة القناة، ويحدد قيمتها ب ٣٠٠٠٠٠ فرنك سنويا. تكلف الدولة بسدادها بانتظام للشركة، إلا إذا كانت تفضل سداد فواتير الشركة. وحدد الإمبراطور مبلغا ضخما يصل إلى ٦٠٠٠٠٠٠ فرنك كتعويض عن حق الملاحة. كما حدد أيضا الأرقام الأخرى، وجميع ذلك تم لصالح شركته الطيبة، شركة قناة السويس.

(من القاهرة إلى السويس إلى بورسعيد)

من أجل الأعمال المُنفَذة	٧٥٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
للتنازل عن حق الانتفاع	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
وإعادة التنازل عن ٦٠٠٠٠ هكتار		
من الأراضي على طول القناة		
بسعر ٥٠٠ فرنك للهكتار[١]	٣٠٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
	٨٤٠٠٠٠٠٠	٣٣٦٠٠٠٠

إن المادة في القانون التي تعتبر أن هذا التحكيم عقدا، تعترف بأن الشركة لم تدفع المرتبات، ولم تقدم حصتها من الغذاء للعمال طبقا لشروط هذا العقد، وأنه قد تم خصم ٤٥٠٠٠٠٠ فرنك من المرتبات والحصص، وكان يجب أن تخلص المادة إلى أن الشركة لا يمكن أن تستند إلى عقد هي أول من نقضه بطريقة واضحة ومن الحقيقي أن هذا النقص يبدو نتيجة خطأ، بالإضافة إلى أن السيد ديلسبس استطاع أن يبيع للدولة عام ١٨٦٦ "ضيعة الوادي" التي اشترتها الشركة من سعيد[٢] بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ فرنك ونقلا عن السيد ماك كوين[٣]. فإن السيد ديلسبس قد استلزم من مصر دفع مبلغي ٤٢٤٩٢٧ چك

---

(١) ترك للشركة ٣٠٠٠ هكتار (٢٠٠متر من كل ناحية) ماذا نقول عن ٥٠٠ فرنك ثمنا لهكتار من المال حاليا بينما بلغ عدد الهكتارات ٦٠٠٠٠؟ ويبدو أن الشركة قد حصلت على كل ما تتمناه من أراضي القناة بمقتضى محضر لعمليات المندوبين المعينين لإقامة حدود الأراضي اللازمة لحسن استغلال مشروع قناة السويس البحرية، والتي يعود حق استغلالها إلى الشركة طوال فترة الامتياز. وهذا المحضر مؤرخ في ١٩ فبراير ١٨٦٦ يمنح الشركة ١٠٠٠٠ هكتار بما فيها أراضي بورسعيد والإسماعيلية. وطبقا لاتفاقيتين تاليتين عقدتا في ٢٣ أبريل ١٨٦٩ فإن هذه الأراضي الممنوحة ضمن الامتيازات، تعتبر رأس مال مشترك بين الشركة والحكومة حتى نهاية فترة الامتياز، وفي حالة البيع يتم تقاسم القيمة بين هذين الشريكين.

(٢) دفعت له ٧٤٠٠٠ چك (١٨٥٠٠٠) فرنك حسب ما ذكره السيد ماك كوين في كتابه "مصر كما هي" ص ٢٦٩ بخسارة تبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ فرنك أي ٣٢٠٠٠٠ چك.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧٠-٢٧٩، ٢٨٠ إن الأرقام التي أعلنها السيد ماك كوين لا يستطيع السيطرة على دقتها ويوردها دون تعليق وعلى ضمانته. ولقد كان يمكن لشركة قناة السويس أن تدحض هذه الأرقام إذا أرادت وإذا استطاعت.

و ٨١٥٨٠٠ جك للأعمال الإضافية فى قناة المياه العذبة، وللتخلى عن بعض تطلعات الشركة وعلاوة على ذلك فإن الشركة باعت للخديو مجموعة من المؤسسات ذات قيمة قليلة للشارى والتى لا تحتاج إليها بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جك، كما باعت أيضا كل ما يمكنها التنازل عنه من الحقوق المزعومة ومع ذلك فلم يستطع الخديو السداد. ووافقت الشركة على إبرام قرض بمبلغ ١٢٠٠٠٠٠ بضمان فوائد أرباح ١٧٦٦٠٢ من الأسهم لقناة السويس من أملاك الدولة، وذلك لمدة ٢٥ عاما، اعتبارا من ١٨٧٠. ومن الثابت أن الخديو باع بعد خمس سنوات أسهمه إلى إنجلترا بربح يصل إلى ٤٠٠٠٠٠٠ جك بدلا من ٣٥٥٢٨٤٢ جك. ولكنه اضطر فى نفس الوقت إلى تحميل مصر ٥% أرباح إلى إنجلترا حتى عام ١٨٩٥ بدلا من الأرباح المرهونة، ومبلغ ٤ مليون جك اختفت فى هاوية ماليته الفاغرة فمها وأخيرا، دائما حسب ما أورده السيد مال كوين، فإن مصاريف العديد من المهام الخاصة بالقناة فى أوروبا مثل مصاريف القضايا مع الشركة ومصاريف حفل افتتاح القناة، ووصلت إلى ١٠١١٠٠٠ جك.

وهكذا إذ لخصنا المعطيات السابقة، فإن قناة السويس قد كلفت مصر ما يلى:

	جنيه إسترلينى
أسهم	٣٥٥٠٠٠٠
قرار التحكيم	٣٣٦٠٠٠٠
حكم المحكمين	٢٥٠٠٠٠٠ (على الأقل)
تعويضات	١٢٤٠٠٠٠
حفل الافتتاح	١٠٠٠٠٠٠
المجموع	٩٤٠٠٠٠٠ جك(*)

(*) هذا الحساب ليس محملا فوق طاقته، فلم يتم إضافة الـ ١٢٠٠٠٠٠ جك المغطاة بأرباح أسهم القناة لمدة ٢٥ عاما، ولم يحقق مبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ ثمن بيع أسهم السويس مبلغ الـ ٣٥٥٠٠٠٠ الواجب=

صحيح إن قناة السويس تبشر مصر دائما بمكاسب مستقبلية فأولا: تحصل حكومة مصر طبقا للبند الأول من التنازل (مادة: ٥) على ١٥% أرباح صافية من ميزانية الشركة، مما يعنى أنها أرباح بنسبة تزيد على ٥%، وثانيا: وحيث إن التنازل قد تم لمدة ٩٩ سنة منذ افتتاح القناة (مادة: ٣) فسوف تحل مصر محل الشركة فى عام ١٩٦٥ (مادة: ١٠). ومع ذلك فنحن بعيدون عن هذا العام، ماذا سوف يكون شكل أوروبا والشرق ومصر فى هذا العصر؟ فإن الميزات التى يمنحها التنازل تسبب لمصر ضررا كبيرا "لا مناص منه" بحرمانها من نقل البضائع وعبور الأشخاص عن طريق القاهرة (عن طريق طنطا ــ المنصورة ــ الزقازيق... إلخ). وفى الحقيقة فقد حرمتها ليس فقط من الاستفادة بالمواصلات الدولية فى عصر افتتاح القناة، إنما أيضا من وسائل المواصلات اللازمة لتنمية العلاقات بين الشرق وسكان الشرق الأقصى الذين لا يمكن حصرهم. لقد أخطأوا عندما قالوا إن خليج السويس يحل محل ممر الدلتا وينقل مركز الثقل فى مصر. إن هذا الخليج يفصله عن مصر الفعلية أو الحقيقة الصحراء الغربية، وتخترق القناة البحرية أراضى البدو. لقد كانت مدينة السويس مثل العريش ممتلكات عبر الصحراء أو خارج مصر ولكى تستفيد مصر من الخليج، كان يجب أن تتحول الصحراء بينهما إلى بلاد مزروعة ومأهولة بالسكان، وبهذا يصبح الخليج جزءا لا يتجزء من مصر ويبقى أن القناة لم تكن ممرا بحريا قويا، حيث إن السفن لم يكن لديها سبب واحد للتوقف فيها، حتى بورسعيد ظلت مدينة مجهضة. ومن الضرورى ألا ننسى أيضا أن الخليج ظل حتى الآن مستعمرة أجنبية وعلى الأخص فرنسية، كما تجنب مسار القناة مدينة السويس المصرية وأبعدها عنه، وأصبح الخليج ضيعة أوروبية ودولية أكثر منه إقليما مصريا.

=سدادها. لقد اختفوا مؤخرين قليلا ساعة تأخير السداد والتصفية تاركين للدولة عبء السداد خلال ١٩ سنة مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج لإنجلترا، أما بالنسبة لمبلغ ١٢٤٠٠٠٠ المخصصة للإصلاحات... إلخ فإننا نحفظ على هذا الرقم.

لقد وعد ديلسبس كلاً من سعيد وإسماعيل بأن قناة السويس سوف تصبح مصدرًا لمجد مصر وثرائها. وهذه النبوءة لم تتحقق، ولا يبدو أنها ستتحقق يوما(*).

(*) بالطبع فإن نبوءة المؤلف لم تتحقق، ومعروف ما تشكله قناة السويس لمصر منذ التأميم عام ١٩٥٦، (المحقق)

الفصل السابع

المحاكم المختلطة
(القضاء الأوروبى المصرى)

تُعد المحاكم مظهرا قويا للسيطرة الأوروبية على مصر.

صفة الاختلاط

إن الجزء المختلط، والذى اغتصبه القضاء القنصلى انضم إلى القضاء المختلط الوطنى ووُكل هذا القضاء المختلط إلى سلك قضائى مختلط يتكون من قضاة يحملون جنسية قنصلياتهم وقضاة وطنيين. وتقرر كلغات قضائية داخل هذه المحاكم، بمعنى لغات مقبولة فى الاستماع وإصدار الأحكام والإجراءات الأخرى ١ــ لغات[1] البلد. ٢ــ لغتان أجنبيتان، هما الإيطالية والفرنسية. وأخيرا صدر قانون ليطبق من جانب هذه المحاكم، يتضمن قوانين أوروبية وأخرى إسلامية[2]. ومستحيل أن نتخيل شيئا مختلطا أكثر من هذا: قضايا مختلطة، قانون مختلط ينقصه فقط أن العناصر الوطنية لم تكن مساوية للعناصر الأجنبية.

---

(١) المقصود اللغة العربية كما وضّح فيما بعد. (المحقق)

(٢) رنى أنه عند خلو القوانين من نص يطبق على حالة ما، أو عند الإبهام يكون للقاضى الأجنبى الحرية التامة فى الحكم بحسب ما يمليه عليه ضميره. ولم تلتزم المحاكم المختلطة بأى نص من نصوص الشريعة الإسلامية، والمؤلف يُسجّل هذا الأمر الأخير عندما تعرّض للقانون فى هذا الفصل. (المحقق)

التكوين

أولا ــ بالنسبة للقضاة[١]، فيضمن القانون أغلبية الأجانب عند تشكيل محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف. ويجب أن تتكون محكمة الاستئناف من سبعة قضاة أجانب وأربعة وطنيين، ومحكمة أول درجة من أربعة أجانب وثلاثة وطنيين. ويضيف القانون أنه فى حالة زيادة عدد القضاة اللازمين لأداء خدمة معينة، فيجب أن تراعى نفس النسبة. ومع ذلك فلم تنفذ هذه النسبة قط عند الاضطرار لزيادة عدد القضاة. وقد وصل العدد فى محكمة القاهرة مثلا إلى سبعة قضاة أجانب (بدلا من أربعة) ولم يضف قاض مصرى إليها إلا مؤخرا. ويشترط نفس القانون أن تنعقد، وتقرر المحكمة المدنية والمحكمة التجارية المنبثقتان من محاكم أول درجة بخمسة قضاة ثلاثة منهم أجانب واثنان وطنيان. أما المحكمة التجارية فتتكون بالإضافة إلى القضاة من اثنين من المُحلَّفين لهما حق التصويت ويتم اختيارهما من بين التجار، أحدهما أجنبى والآخر وطنى، بحيث تظل الأغلبية للأجانب وتجتمع المحكمة وتحاكم المدنيين بخمسة من الأجانب وثلاثة من الوطنيين، بحيث تكون الأغلبية الأجنبية أقوى فى الاستئناف منها فى محكمة أول درجة.

إن رئاسة محاكم أول درجة ومحكمة الاستئناف وجلسات الاستماع التى يجتمع فيها العديد من رجال القضاء، مخصصة طبقا للقانون المشار إليه إلى واحد من القضاة الأجانب من الذين يحملون لقب نائب رئيس المحكمة، حيث إن لقب الرئيس مخصص لرئيس شرف المحكمة المصرى الجنسية. وبعد جهد فى البحث وجدنا[٢]. عملا للرئيس الشرفى وهو رئاسة ــ إذا رغب فى ذلك ــ الجمعية العامة لهيئة القضاء، أو رئاسة المحكمة عند انتخاب نائب الرئيس الأجنبى، ولكن دون أن يستطيع المشاركة فى هذا الانتخاب أما الأتعاب التى يدفعونها له مقابل هذه الرئاسة فهى ما يساوى مرتب القاضى الوطنى (نصف ما يتقاضاه القاضى

---

(١) قاعدة التنظيم القضائى هى دستور الإصلاح. وقد أطلقت كلمة «الإصلاح» على كل مؤسسة المحاكم المختلطة.

(٢) انظر محكمة الاستئناف فى التنظيم القضائى العام (التنظيم الداخلى).

الأجنبى) ولم تمارس هذه الوظيفة على أساس أنها وظيفة فريدة، لأن مـــن يقبلهـــا بشكل جدى هو شخص شديد السذاجة إذ يكتفى بمرتب ١٢٥٠ فرنكا شهريا.

ولم يعين أبدا الرئيس الشرفى للمحكمة الثالثة (الزقـــازيق، الإســـماعيلية أو المنصورة)[١]. فبالإضافة إلى الرئيس الحقيقى المدعو نائب الرئيس انبثق من كـــل محكمة العديد من القضاة المنتدبين: قاضى القضاء الجزئى الـــذى يمـــارس عمـــلا قضائيا واسعا وقاضى الإحالة، والقاضى المنتدب للتنفيذ العقارى (الذى يطبق عليه بلغة العامة فى فرنسا القاضى الذى يرأس جلـــسة المـــزادات) وقاضـــى الأمـــور المستعجلة[٢]. ولقد فهمنا أن كل هؤلاء القضاة يجب أن يكونوا من الأجانب بالرغم من أن القانون لم يشر إلى ذلك فالأغلبية مضمونة للأجانب فـــى كـــل القـــرارات الجماعية، ولم يتبق إلا أن ينتدب أجانب لشغل وظيفة القاضى الوحيد. وفى الحقيقة فإن المحاكم لم تتطرق أبدًا إلى انتداب قضاة وطنيين وكل ما قُدِّم لهم أنهم عينوا فى وظيفة قاض مساعد للاستماع للشهود، أو قاض مفوض فى حـــالات الإفـــلاس، أو بالسماح لهم بالتوقيع بالحروف الأولى فى السجلات.

إن القانون الأساسى المذكور أعلاه لم ينظم التقاضى فى الأمور العقابيـــة إلا بالنسبة للمتهمين الأجانب، واحتفظ أو ترك للحكومة المصرية القـــضاء العقـــابى[٣] الخاص بالمتهمين من الأهالى. ولم يتشكل رأى عام مناهض لهذا القانون القضائى إلا بعد ظهور خطأ واضح فى التطبيق ووُكِّل للأجانب القضاء العقابى فيما يتعلـــق بالمخالفات[٤]، ويقوم بهذا العمل قاض أجنبى أما بالنسبة لمحـــاكم الجـــنح وغرفـــة

---

(١) عند تأسيس المحاكم تقرَّر أن تكون هناك ثلاث محاكم أول درجة فى الإسكندرية والقاهرة والزقازيق، وما يتبع هذه المدن من مديريات، ثم حلت الإسماعيلية مكان الزقازيق، وفى ١٥ أكتوبر ١٨٧٨ نقلت المحكمة الثالثة من الإسماعيلية إلى المنصورة، وأُعيد توزيع المديريات على المحـــاكم الـــثلاث بعـــد حدوث بعض التغييرات. أما محكمة الاستئناف فقد استقرت فى مكانها بالإسكندرية منذ التأسيس نظرا لكثرة الأجانب فى هذه المدينة. (المحقق)

(٢) قاضى الأمور الوقتية هو قاض منتدب، وهى وظيفة أنتجها خيال ممارسة التحكـــيم المخـــتلط، وهـــذا القاضى يمارس بعض الوظائف الرئيسية ويأمر بالحجز التحفظى ويؤجل مواعيد الحضور ويحكم بـــين محضر ومن يستدعيه... الخ.

(٣) أ ـــ يقتصر التقاضى على مخالفات البوليس ب ـــ الجرائم والجنح تعود فورا إلـــى أعمـــال المحـــاكم المختلطة وهى مدرجة حصريا بالقانون.

(٤) بالنسبة للاختصاص الجنائى للمحاكم المختلطة فقد اقتصر على الجرائم الواقعة ضد رجال المحـــاكم=

المشورة العقابية، فقد أوكلنا إلى قاض وطني ومعه قاضيان أجنبيان مع أربعة محلفين أجانب لهم حق التصويت، وبعبارة أخرى ستة من الأجانب في مقابل قاض وطني واحد لمحكمة الجنايات. وهناك قاض وطني واحد وأجنبيان يطبقون القانون طبقا للحكم الصادر من اثنى عشر محكما أجنبيًا. وهكذا فإنه يمكن اعتبار مشاركة المصريين في القضاء العقابي للأجانب غير موجودة.

اللغات

نص القانون الأصلي على ذكر لغة البلد في المحل الأول بين اللغات القضائية وفي الحقيقة فإن "لغات البلد" التي اقتصرت على لغة واحدة وهي العربية فإنها استُبعدت. وقد أُعدَّت حقيقة ترجمة رسمية إلى العربية والإيطالية للأصل الفرنسي للقانون الأساسي ومجموعة القوانين المختلطة، ولكن لم تكن الترجمة العربية دقيقة وقابلة للفهم بشكل جيد، ولم يكن لها أي مرجع (وتتساوى معها الإيطالية) في وجود الأصل الفرنسي. ولم يذكرها أحد ولم يستخدمها أحد حتى القضاة الوطنيين، لم يلجئوا إلا إلى المنبع الفرنسي.

إن عمل المترجمين الملحقين بالمحكمة اقتصر على الترجمة عن العربية شفاهة أو كتابة أو الترجمة عن الإيطالية. ويُعبِّر ويترافع المتخاصمون والمحامون بالفرنسية والإيطالية وبالرغم من أن العديد من القضاة لا يعرفون الإيطالية، فإنه لم تتم أبدا ترجمة ما يقال في الجلسات إلى الفرنسية. وإذا حدث وكان رئيس المحكمة لا يعرف الإيطالية فإنه يسأل بصوت خفيض جاره الذي يعرف هذه اللغة "ماذا يقول؟" وإذا كان هناك قاض منتدب للقضاء الجزئي العاجل، يعاني من نفس هذه المصيبة، فإنه يستعلم من أحد مساعدي القضاة أن يترجم أوراق القضية المكتوبة بالإيطالية إلى الفرنسية. وإذا أصبحت القضية إيطالية صرفا، فلا يُكلَّف قاض يجهل هذه اللغة بقراءة هذه الأوراق ودراسة القضية وصياغة الحكم. وعلى العكس فلا

=أو منهم أثناء تأدية وظيفتهم، واختصت بجنايات وجنح التفاليس التي تقع في التفليسات المختلطة. (المحقق)

توجد مرافعة باللغة العربية، وكل ما يقال بها فى الجلسة يترجم رسميا بواسطة مترجم معين أما ما يقال بالفرنسية أو الإيطالية فلا يترجم أبدا إلى العربية لكى يعلم به المتخاصمون الوطنيون، ويترجم للمحلفين التجاريين الذين لا يعرفون الإيطالية أو الفرنسية، حتى يستطيعوا معرفة موضوع المرافعة، وكذلك لا تترجم لهم أوراق القضية. وأثناء المداولة لا يهتم بهم أحد عادة اللهم إلا إذا تجرءوا وطلبوا معلومات من القاضى الأجنبى، أو إذا طلب القضاة الأجانب منهم إبداء الرأى فى حالات خاصة، أو فى بعض الأوراق المكتوبة بالعربية والخاصة بالقضية. وهكذا فقد ظلت الفرنسية والإيطالية اللغتين اللتين لهما الحق فى الترديد فى الساحة. وأضحت اللغة العربية لغة مطلوبا ترجمتها مثلها مثل التركية والأرمينية والفارسية، وأكثر حتى من الإنجليزية والألمانية. لقد أُبعدت اللغة العربية تماما وببساطة عن لغة القضاء.

القانون(*)

ومن الناحية الإقليمية، فإن مجموعة القوانين المختلطة قد خصَّت مصر فقط ومجموعة من مواد هذه القوانين تتضمن أحكاما وتفاصيل تهدف لهذا الغرض، ومن وجهة نظر قانونية لا يمكن أن نقول على العكس إن القوانين قد صيغت من أجل مصر. والواقع أن القانون المدنى يتضمن بعض الأحكام الضعيفة بشأن نوعين من العقارات فى مصر: أملاك الأوقاف والأملاك الخراجية بالإضافة إلى بعض القوانين والأعراف السائدة فى البلد، والتى تم قبولها مثل قانون الشُفعة العقارى الخاص بالشريك أو الجار، وحقوق الملاك المتميزين فى دور أو عدة أدوار من المنزل، وإعفاء مستأجرى منزل من واجبات الإصلاح... الخ، ولكن بصفة عامة، فإن القانون المدنى والتجارى سواء كان ماديا (أساس القانون) أم إجرائيا

(*) اعتمد تشريع المحاكم المختلطة على القانون الفرنسى بالقدر الأكبر الصادر عام ١٨٠٦ والذى ترجع أصوله إلى القانون الرومانى مع إضافة بعض الأوامر، أيضا اعتمد على بعض القوانين الإيطالية والبلچيكية، وقام بوضع المجموعات القانونية (المدنى، التجارى، التجارى البحرى، المرافعات، العقوبات، تحقيق الجنايات) محام فرنسى بالإسكندرية فوضعها باللغة الفرنسية وترجمت للغة العربية. (المحقق)

أوروبى خالص، فهو قانون فرنسى معدل قليلا ومبسّط وقد أدخــل فيــه القــانون الرومانى للالتزامات والاتفاقات، وقانون الصرافة والكمبيالــة والقــانون البحــرى وقانون الإفلاس وقانون لإثبات الإجراءات المدنية والرهن، وكل إجراءات التنفيـذ الخاصة بالعقارات: بيوت وعمارات. جميع هذه القوانين أخذت عن أوروبا وخاصة فرنسا دون أدنى اهتمام بالمصريين والقانون الإسلامى. وباختصار فــإن القــانون المختلط، ليس خليطا من القانون الأوروبى والقانون المصرى، وليس قانونا انتقائيا يأخــذ أحسن ما فى كل من القانونين، وليس قانون تنازلات متواصلة، كما أنه ليس قانونا بسيطا متعدد الأجناس ولا قانونا للمستقبل متميزا عن القانونين التــاريخيين، إنما هو قانون أوروبى بشكل أساسى أدخل لصالح الأوروبيين وعلى المصريين أن يتكيّفوا معه بأحسن ما يمكنهم.

القضاة المصريون

وفى هذه الظروف فإن اشتراك القضاة المصريين فــى المحــاكم المدنيــة والمحاكم التجارية المنبثقة عن محاكم الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف ليس لــه أى تأثير ولا معنى، إنهم حقيقة يجيدون اللغة الفرنسية (وليس الإيطالية)، ولكن لغة القانون الفرنسى التى هى لغة القوانين المختلطة غير معروفة تماما وصعبة الــتعلم فهم يجهلون تماما القانون الرومانى، والقانون الألمانى والاندماجات والاختلافــات بين هذين القانونين المتكاملين منذ القرون الوسطى، كما يجهلون القوانين الأساسية الفرنسية والقانون المعاصر المرتبط بالقوانين التاريخية كما هو معروف فى فرنسا وفى كل أنحاء أوروبا. وأخيرا فهم يجهلون أيضا القواعد غير الواضــحة التعبيــر التى أدخلها محدودو العقل من الممارسين غير التشريعيين، وعلى الأخــص فــى الإجراءات. كل هذا الجهل منعهم من فهم أسس القوانين الفرنــسية الــواردة فــى القوانين المختلطة. وهى أسس تعرض مادتها بطريقة سيئة ولا تفيــد القــارئ إلا قليلا، أسس غير متناسقة وناقصة رغم كل ما لجأت إليه من تقسيم وتفريــع غيــر منهجى. فالقوانين المختلطة مثل القوانين الفرنسية تبدو فى الحقيقة مجموعــة مــن التلميحات المبعثرة كافية للمستمعين الجيدين، أى للفرنسيين الــذين تــدربوا علــى

استخدام قوانينهم مع النظرية والتشريع المنبثقة عنهما. ومما هو أكثر أهمية استخدامهم لمفاهيم الممارسة وأعرافها. وللأسف فإن القضاة المصريين لا يفهمون جيدا القانون الفرنسي، ولا يدركون معنى التلميحات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عجز الفقه القانوني الإنجليزي والأمريكي عن فهم القانون الفرنسي، وعجز الفرنسيين عن فهم القانون الإنجليزي، إلا بعد دراسة شاقة، فلا يمكننا أن نندهش إن ظلت القوانين المختلطة كتابا مغلقا مختوما بالنسبة للقضاة المصريين. ويجب أن نضيف أن هؤلاء القضاة لم يتم اختيارهم من بين العلماء الذين هم على الأقل مشرّعون إسلاميون. ولكن تم اختيارهم من بين المترجمين القدامى في الحكومة والمهندسين والعسكريين من كل نوع. وبصفة عامة فهم رجال "كاملون" لم يكفهم ذكاؤهم لممارسة مهنة واحدة فقط كما يحدث غالبا في أوروبا، ولكن في المقابل، فإنهم لم يُعدّو لكي يفهموا أي شيء في القانون الأجنبي الذي تبدو لهم تعبيراته القانونية مفرطة في علمها أو هي تقريبا كلام مبهم ولم يحاول القضاة الأجانب أبدا تعليم زملائهم التربية القانونية أو أن يدربوهم على أسرار القانون الفرنسي أو يشرحوا لهم مواده أو حتى يعرضوا عليهم المشكلات التي يحكمون فيها، وعلى العكس فقد أبعدوهم في الغالب الأعم عن الحقائق والمناقشات، وتجنبوا التصويت الرسمي، حيث يتفق القضاة الأجانب ويتراضون في المشكلات ليصبح التصويت غير ذي فائدة أما المداولات فهي حوار بين القضاة الأجانب، إذ يتعجّلون في إبعاد المصريين معتبرين تدخلهم حادثة يجب إنهاؤها بالرد عليهم ورفض أقوالهم. فلم يستخدموا حتى معرفتهم بالبلد وقوانينها وأخلاقياتها وأعرافها وأفكار المصريين واللغة العربية والمعنى الدقيق للتعبيرات الشعبية أو الفنية. ولا يحبون سؤال المصريين ويأسفون لذلك وإذا حدث أن سألوهم أثناء المداولة أن يترجموا شفاهة فقرة من ورقة غير مترجمة رسميا بمعرفة أحد مترجمي المحكمة، فإن ذلك يتم كي يسرعوا في الإجراءات. نفس الشيء في الجلسة يتوجهون إلى المترجم دائما لسرد تصريحات خصم أو شاهد، كما لو كان الزميل الوطني لا يقدم الضمانة الكافية التي يقدمها المترجم الأكثر إرهاقا، والأكثر عدم اهتمام، وربما الأكثر انحيازا والذي يتعرض لإغراءات البقشيش. وهم لا يحبون نكأ الجراح، والأفضل أن يتركوا

الزملاء الوطنيين نياما ولنلاحظ أيضا أنهم يبعدون المحلّف القضائى المصرى من المحاكم التجارية وكأنه لا وجود له بينما على العكس مع المحلّفين الأجانب الذين لهم قيمة ويعاملهم القضاة الأجانب باحترام كبير وهكذا فإن هذه المحكمة تتشكل فعليا من أربعة أجانب واثنين من الوطنيين.

لا يشارك القضاة الوطنيون إذن فى أعمال الأجانب فلا يصيغون أحكاما، وحيث إنهم لم يعملوا كقضاة مقررين لهم، لا يطّلعون على الأوراق قبل المداولة ولا يقرعنوها فى مجملها. وفى البداية فإن هناك من يتصدى لصياغة الأحكام السهلة مثل الأحكام الغيابية على أن تكون مطابقة لما هو مطلوب، ولكن حتى هذه المهمة انتزعت منهم.

كتبة المحاكم والمترجمون والحجّاب

إن العاملين فى المحاكم المختلطة أجانب منذ البداية فيما عدا القضاة ووكلاء النيابة ووصل الأمر إلى أن المترجمين والحجاب وجيش المحرّرين وكتبة المحاكم الزائدين عن الحاجة كلهم من الأجانب. إذ تمنح هذه الوظائف للأوروبيين فى المقام الأول، وعلى الأخص للفرنسيين والإيطاليين وكذلك لليونانيين والمالطيين باعتبار الأخيرين رعايا إنجليز وإلى اللفانتين والسوريين والأرمن ونادرًا للأقباط وفى البداية كان فى محكمة الإسماعيلية حاجب مصرى مسلم، وعُيِّن آخر بعد أن اجتاز امتحانا مرضيا للغاية ولكن هذا استثناء(*) ولا تُقدّم للمصريين إلا وظائف الخدم والجنود الملحقين بالمحكمة بصفة حراس.

إن مكتب كتبة المحكمة الذى نلحظ غياب المصريين عنه، يعتبر معملا مهما جدًا، وعلى الأخص لأن كاتب المحكمة هو فى نفس الوقت موثّق العقود وحافظ الرهونات، وأن الرقابة على كفاءة ما يؤديه أو ما يتم باسمه من قبل رؤساء

(*) ولنضيف أن الأول من هؤلاء الحجاب الوطنيين يعرف الفرنسية، ولكنه لم يكن على المستوى المطلوب. أما الثانى فقد كان قديرًا ولكن عيبه تركز فى أنه لا يعرف إلا العربية، وتآمر عليه العنصر الأجنبى.

المحاكم أو النيابة العمومية كانت تقريبا وهمية وندرك أن وظيفة المترجمين فى هذا البلد متعدد اللغات هى أيضا وظيفة مهمة للغاية. أمــا بالنـــسبة للمحـــضرين فهــم يتحققون من الواقعة، وينفذون الأحكام بعيدا عن متناول المحكمة، سواء فى القاهرة أم الإسكندرية أم المدن الكبرى، أم فى القرى المعزولة، حيث يلجأ إليها كل الــذين يهربون من العقاب من مرتكبى الجرائم قبل عهد الإصلاح. ولوظيفتهم أهمية أكبر، وبالمقارنة بمحضر أجنبى يكتب العقود فى القرية، فإن القاضى الــوطنى يــساوى صفر.

النيابة العمومية

كان للنيابة العمومية أولا رئيس بلچيكى ثم بعد ذلك رئيس فرنسى أما بــاقى الموظفين الأوروبيين فى النيابة العمومية، فهناك ألمانى واحــد ومجــرى واحــد وإيطالى واحد، وقد عينوا قضاة فما بعد. ولم يتبق إلا موظفون مصريون مسلمون مع بعض الأتــراك والمسيحيين الشرقيين ممن درسوا جميعهم فى فرنسا. ولكــن من الواجب أن نذكر أنهم شباب، وأن دراستهم القانونية سطحية ولم يتدربوا علــى العمل، وكل عملهم لم يكن شيئا آخر غير استكمال المظاهر القانونية وقد كان وكيل النيابة الأرمنى يعرف كيف يقلد فن الخطابة ويدلس على النائب العمومى الفرنــسى أما المصريون فهم خارج الخدمــة فى هذا الأمر وكان يمكن للقضاة الأجانــب أن يستخدموا الشباب الأعضاء فى النيابة العمومية، ويزودهم بالمعلومات من كل نوع، ولكن على العكس فقد آثروا تحييدهم وطمسهم ومعاملتهم كأطياف قانونية.

المحامون

المحامون المسموح لهم بالمرافعــة أمــام محكمــة الاســتئناف فرنــسيون وإيطاليون وبعض من الأوروبيين الأخر، واليونانيون وبعض المسيحيين الشرقيين. كما كانت طبقة وكلاء المحامين مشكلة من نفس العناصر. ولم ينجح المــصريون المغامرون المتواجدون نادرا فى هذا القطاع فى إعطاء النصائح القانونية لمواطنيهم ولا فى تمثيلهم أمام المحاكم المختلطة.

الطابع الأجنبى

كانت المحاكم المختلطة إذن فى حقيقتها محاكم أجنبية تمارس عدالة إقليمية موسعة.

ولم يتوقع الجانب الأوروبى هذه النتيجة بالقدر الكافى وأقل منه الجانب المصرى، فالخديو وحكومته يرغبان فى أن يضعا أمام المحاكم المختلطة القضايا المختلطة التى سلبتها لحسابها القنصليات: وخاصة قضايا مطالب الوطنيين من الأجانب ويأملون أيضا أكثر فى التخلص من المطالبات القنصلية. ولم يتصوروا أن القضاة المصريين سوف لا يكون لهم أى وزن، ولا أن قانون المحاكم المختلطة، سوف يكون ببساطة قانونا أوروبيا[1] بل على العكس فهما يعتقدان أن القضاة الأجانب يعتبرون أنفسهم موظفين مصريين، وأنهم أقل قابلية للفساد، وعلى الأقل متجاوبين مع الحكومة التى عينتهم والتى تدفع رواتبهم وإذا كانت الحكومات الأوروبية والقنصليات والجاليات الأجنبية قد استطاعت أن تتوقع أن المحاكم الجديدة والتى قيل إنها فى إطار الإصلاح يمكن أن تكون ببساطة محاكم أجنبية، فإن الارتياب الأول الذى توحى به المؤسسة الجديدة سوف يتبدد سريعا.

السلطة الأجنبية

لقد أصبحت المحاكم الأجنبية سريعا سلطة أقوى من الحكومة المصرية وأدرك الخديو متأخرا عندما توصل إلى نتائج الإصلاح، أنه جلب لنفسه أسيادا جددا، بالإضافة إلى القنصليات.

وقد شكّلت هذه المحاكم "سلكا قضائيا" تتركز سلطته فى محكمة الاستئناف، وفى يدى نائب رئيس المحكمة الأوروبى. فقد اتحدت المحكمة العليا والمحاكم[2]

---

(١) انظر خطبة نوبار باشا أمام اللجنة الدولية فى ١٨٦٩ بالقاهرة (المحاضر ص ٦) قال نوبار: "إن الخديو يعتقد أن واحدة من الأدوية الثلاثة اللازمة لحالة الفساد، هى تطبيق قوانيننا التى أُدخلت عليها مثل هذه التعديلات التى تجعلها قابلة للتطبيق فى كل المشكلات بين الوطنيين والأجانب".

(٢) المقصود محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية. (المحقق)

ضد الحكومة الوطنية فى تنظيمها المستقل وماليتها المنفصلة وخزينتها المختلطة هذا جميعه جعلها مستقلة وبينما كانت كل قنصلية تعتمد مباشرة على حكومتها الخاصة وعلى الدول الأخرى بشكل ثانوى. فإن سلك القضاة المختلط موضوع دوما تحت حماية كل الدول المجتمعة فكل معارضة(*) لتصرفاتها واتجاهاتها، وكل عصيان لأحكامها ومراسيمها الإدارية، وكل مقاومة لموظفيها من المُحضر فى أدنى درجات السلم إلى الأكثر وقاحة، تعتبر جريمة تمس الدول.

السيادة الأجنبية

لقد منحت المحاكم المختلطة لنفسها سيادة متحيِّزة وسلطة عليا أرفع من سلطة الخديو، وذلك بانتزاع سلطة التنفيذ الجبرى لأحكامها ضد الدولة وضد شخص الحاكم نفسه. وفى الحقيقة فالقاضى مجرد عضو فى السلطة الاجتماعية ويعاونه موظفوه غير المسلمين ويُنفِّذ أحكامه على ممتلكات المتقاضين دون أى تدخل من السلطة الإدارية، ولكن دائما بمساندة البوليس والقوة المسلحة عند الحاجة ولكن نفس القاضى الذى يُنفِّذ هو وموظفوه أحكامه الجبرية على ممتلكات الدولة وعاهلها، فإنه يخضعهما لسلطته ويتصرف ليس كمجرد عضو بسيط فى السلطة الاجتماعية، ولكن ككاتم الأسرار العالى لهذه السلطة وفى الحقيقة فإن المحاكم المختلطة تُعد نفسها محاكم أجنبية منتدبة من الدول العظمى، وقد حاولت أن تمنح نفسها سلطة محدودة فيما يتعلق بهدفها، ولكن حقيقة فقد دخل تحتها كل من الدولة المصرية والخديو. ولم تعلن هذا الهدف ولكنها مارسته بالفعل فالخديو يشعر تماما بأن الدول الأجنبية تعامله كتابع عندما تصادر المحاكم المختلطة ممتلكاته وممتلكات الدولة، ولكنه لم يعرف ماذا يفعل للهروب من هذه المعاملة. لقد كان لديه خوف غامض من سلك المحاكم المختلطة، ولم يفهم حرفا واحدا من نظام عملها فمستشاروه الأوروبيون لا يتمتعون بثاقب النظر القانونى ولا بالشجاعة الأدبية المطلوبة كى يثبتوا أمام المحاكم المختلطة أنه ١ـ لا يمكن تنفيذ أى حكم ضد

(*) من الجانب المصرى. (المحقق)

الدولة أو الخديو، وأن ٢ـ معاهدات الإصلاح لم تمنح المحاكم المختلطة أية سلطة عليا استثنائية على مصر والخديو.

الضغط الأجنبى

هذه المحاكم التى أصابت الخديو بالرعب ومعه كل الباشوات، لم تكن مستقلة تماما عن العنصر الأجنبى فى مصر، بينما حكومة البلد مجردة من الأسلحة، وليس لديها أى صوت مرتفع من ناحيتها فإن الأجانب اعتبروا المحاكم المختلطة كما لو كانت محاكمهم، وأنها أُقيمت خصيصا لمساعدتهم فى كل الحالات ضد العرب والأتراك والخديو، كانوا مسلحين من أعلى الرأس إلى أخمص القدم، مسلحين بالمحامين ورجال الأعمال والصحافة والصوت الصارخ هو صوتهم ولديهم القدرة على الصراع القضائى بواسطة المال، ويساندهم الحرس الخلفى المكون من القنصليات والدول العظمى، وأيضا التجار والجاليات وجميعهم دائما فى حالة استعداد للانقضاض على أى قاض أو محكمة غير مخلصة لقضيتهم لقد كان الضغط الأجنبى قويا فى الإسكندرية بصفة خاصة وليس فقط ضغط الفرنسيين، إنما كذلك الإيطاليين وحتى اليونانيين والشرقيين من أصحاب الحمايات، وقد حاولت البورصة جاهدة السيطرة على قصر العدالة[1] المجاور لها.

يثنى المحامون والجاليات على عدالة المحاكم والمحكمة العليا[2] إذا كان القرار لصالح التجار الأجانب والمرابين والشخصيات القنصلية. وضد الفلاحين والعرب والدولة والخديو. وفى الحالات العكسية يصرخون من الظلم والتحيُّز والاضطهاد والغدر إن إقامة العدل لأهل البلد يحتاج إلى شجاعة أخلاقية وإلى أن تُمد له اليد، لكى يُظهر بطريقة مفيدة كل إمكاناته. ويتفق المحامون مع المحضرين السيئين لابتزاز المصريين، وعلى الأخص فى طريقة التنفيذ. وفى هذه الحالة فمن الصعب متابعة الأجانب حيث الحماية التى يتمتع بها هؤلاء الأصدقاء كبيرة جدًا. وهكذا فإن المحضر الفرنسى بارد Bard الذى زوَّر

(١) محكمة الاستئناف المختلطة. (المحقق)
(٢) الهامش نفسه.

أربعة مستندات للبيع لصالح أحد المرابين والذى كان من المفروض عزلــه فــورا بعــد اكتشاف جريمته فى إحدى القضايا المدنية، لم يفصل من عمله، إلا بعد وقت طويل، وبعد كثير من التردُّد كذلك لم يفصل مُحضر شرير أُدين مدنيا لابتزازه محــام فرنــسى فقيــر مصاب بالصرع حيث وكِّل إلى المُحضر حراسة متاعه أثناء غيابه فى فرنــسا، ولأنــه المحضر الخاص للدائنين الأجانب للدولة والخديو فقد كان رجلا ذا نفوذ. وذات يوم أعــد محضر معاينة كاذباً عن مقاومة أحد المصريين إبَّان تنفيذ أحــد الأحكــام، وتبعــا لهــذا المحضر استُدعى كشاهد فى محكمة الجنح فى هذه القضية. عندئذ تدخلت السلطة الخفيــة التى تسانده وضمنت له إعفاءه من الحضور للشهادة لأن لديه "مــانع". وعــدلت النيابــة العمومية عن الاستماع لشهادته لقد رفض المثول أمام المحكمة من أجل قضية لأن أدلــة الموضوع أثبتت أنه كذب، وأن التنفيذ لم يكن عادلا. ومع ذلك لم يلاحقــه أحــد تأديبيــا وفصل مُحضر أعد تقريرا مزورا عن تعرضه للعنف من بعض الفلاحين، وبسبب هــذا الفصل أهان المحكمة التى يعمل بها. وتبعا لذلك فلقد أقام فى قرية كبيرة، أو بمعنى آخــر أقام فى إحدى مدن الدلتا وعمل كوكيل أعمال للمرابين، واشترك فى هذا البلد مع محــام شاب. ولم يهن أحد المحامى الشاب والمحضر السابق اللذين حققا مكاسب جيدة بــابتزاز الفلاحين لصالح المرابين كان من الواجب على القنصلية التابع لها المحضر الــسابق أن تطرده، ولكنه كان قويا لدرجة أنه لم يحلم أحد بإمكان اتخاذ إجراء مثل هذا كما أن رجل أعمال ومحامى ملحقين بالعمل فى محكمة أخرى تعاونا ونجحا بسلوكهما فى أن يحــصلا على سمعة سيئة للغاية حتى خارج دائرة المحكمة فلقد أقاما نظاما بارعا فى الابتزاز عن طريق الحجز العقارى، ولم يمسسهما أحد وفى هذه الحالة كان رجل الأعمال الأجنبى قويا ومسنودا من المحامى، والمحامى مسنودا بزملائه لأن المحامين الأجانب يسندون بعضهم البعض، فضلا عن أنهم مسنودون من الأجانب الذين يترافعون فى قــضاياهم. وبــضمير غائب يدافعون عن مصالح أجنبى ضد أمن البلاد والخديو ومصر.

وقد سبق أن ذكرنا الهجمة التى تعرض لها السيد لابنا مــن الجــاليتين الفرنــسية والإنجليزية والغالبية العظمى من التجار، وأيضا المحلَّفين. واحتاج رئــيس المحكمــة ذو الطبع الحازم إلى مزيد من الصرامة، لكى يظل واقفا على قدميه إن القنــصلين العــامين لفرنسا وإيطاليا أبعد ما يكونا عن اتخاذ قرار بطرد مثيرى الشغب، أو حتى توجيه اللــوم

لهم علنا ومع ذلك فإن صمت السلك القنصلى أو القنصلين العامين المشار إليهما عن أحداث بهذه الخطورة، لهو ضربة موجهة إلى هيبة المحاكم المختلطة وسبق الحادثة التى وقعت لهذا السيد، نوع من تآمر مجموعة من المرابين، جزء منهم موظفون قنصليون أو نواب قناصل، ويساعدهم فى ذلك محامون ورجال أعمال. وكانت المؤامرة على الأخص ضد محكمة ورئيسها ولم ينشر الأمر ولم يترتب عليه نتائج ومع ذلك إذا تجرءوا على القنصليات ورعاياها وعلى العنصر الأجنبى الذى أفلس البلد وبالغ فى الوقاحة إلى حد الوشاية بالقضاة الذين لا يقيمون العدل على هواهم، أفلم يكن من الأجدى أن يحتجوا على الأفعال الوقحة التى يقوم بها عملاء القنصليات المرابون؟

التوازن

لنفحص الخير والشر اللذين حققتهما المحاكم المختلطة لمصر والمصريين.

الخير

من المؤكد أن المحاكم المختلطة حققت خيرا كثيرا فى القضايا المختلطة بين الأجانب فعدالة هذه المحاكم بصفة عامة أفضل من عدالة المحاكم القنصلية. وبالنسبة للجنسيات الأخرى الأجنبية، فهذه المحاكم ظالمة تماما حيث يغيب التشريع القنصلى بالإضافة إلى أن لها ميزة أن تضع سلطة واحدة قادرة وقانونا واحدا وإجراءات واحدة مكان خليط المحاكم القنصلية. ويمكن أن نقول الكثير من الأشياء الجيدة عن القضايا المختلطة بين الأجانب وأهل البلد، ولكننا نتخلى عن الحياد إذا فعلنا ذلك، إذا أنكرنا أن المحاكم المختلطة قد قدّمت بعض النفع للأهالى ولمصر فأولا، فإنها قدّمت للمصريين مشهد العدالة المستقلة عن الحكومات، ونموذج القضاة غير القابلين للفساد، والقضاة الأجانب ليسوا موضع اشتباه فى هذين الأمرين، وقد كسبوا ثقة القضاة المحليين العاملين فى المحاكم المختلطة ومن المحتمل أن نموذج المحاكم المختلطة قد ترتب عليه رد فعل ناجح وسط المحاكم الوطنية(*). وثانيا، فإن الأهالى الذين لهم الحق وأثبتوا ذلك بأوراق دامغة ـــ

(*) مجالس الأقاليم. (المحقق)

، بمساعدة محامين أجانب إذا استطاعوا دفع أتعابهم ـ تمكنوا من كسب القضايا أمام المحاكم المختلطة فى الوقت الذى كان من الصعب عليهم كسب قضية سواء كمطالبين أمام المحاكم القنصلية أو مدافعين أمام المحاكم الوطنية التى تخشى الأجنبى ولا ترفض بقشيشه. والإصلاح فى هذا المجال إحدى الحسنات بالنسبة لسكان المنازل المصريين غير القادرين على إجبار المستأجرين الأجانب لا على سداد الأجور، ولا على مغادرة المكان. وأخيرا فإن المحاكم المختلطة قد خلَّصت الحكومة والخديو من المطالبات القنصلية بالطرق الدبلوماسية، فطريق المحكمة أقل فائدة وأقل سهولة في الاستغلال من الطريق القنصلي.

الشر

ولكن إذا كانت هذه المحاكم قد حققت بعض الخير، فإنها أساءت كثيرا للمصرين ولمصر، فإنها أوجدت بنظامها آثاراً مهلكة بنفس قانونها "الإصلاحى" كما وقعت نتائج مدمِّرة بسبب الخلل فى العمل بالمحاكم الجديدة.

عدالة للأجانب وليست للمصريين

لقد فرض الإصلاح على أهل البلد فى علاقتهم بالأجانب قانونا أوروبيا مجهولا، حاذقا، معقدا وغامضا وهذا يعتبر "عُنفا قضائيا" ولكن ما هو أسوأ أن هذا القانون صعب الفهم كما أن اللغات التى تستخدمها المحاكم الأجنبية لا يستوعبها المصريون، وتعد هاتان العقبتان شديدتين أمام المصرى الذى يريد أن يثبت حقه، أو المضطر للدفاع عن نفسه ضد الأجنبى المزود بمحام. فكان يجب على القضاة المختلطين تذليل العقبات أمام أهل البلد، بأن يشرحوا لهم الأمور عن طريق المترجم سواء أثناء الجلسة أو بعدها. وعليهم أن يؤجلوا القضايا لاستكمال الرسميات أو تقديم الإثباتات، بالإضافة إلى مساندة ضعفهم فى المرافعات وأخيرا فعليهم أن يعينوا لهم محامين يتولون الدفاع عنهم فى القضايا التى تبدو عادلة، ويُعوِّضونهم مؤقتا عن الأتعاب بتحصيلها من الخصم الأجنبى الغنى.

ولكن محاكم أول درجة فى المحاكم المختلطة لم تسر فى هذا الطريق الكريم والحقيقة فإنهم دون وعى منهم لم يجرءوا على المضى فى طريق الحق دون أى وازع من ضمير، وذلك فى ظل التحالف الأجنبى والواقع فإنه لو انقلبت عليهم عدالة محاكم الإصلاح، لصرخ الأجانب وأعلنوا أنهم غدر بهم، أنهم العادلون، لصالح أصحاب النيات السيئة والأشرار من الأهالى والفلاحين وهؤلاء الناس، لقد كانت هذه كلمتهم وسيردّدون الاتهام المضحك من أن قضاة المحكمة المختلطة يتلقون البقشيش من الحكومة أو من أية جمعية أهلية.

وقد أشارت محكمة واحدة من محاكم أول درجة إلى ضرورة إلحاق محام أو عدة محامين بكل محكمة، يكلّفون بالمساعدة القضائية للفلاحين وتمثيلهم فى الجلسة. وأن تُسدّد لهؤلاء المحامين مرتبات محددة تعادل مرتب قاضى محكمة أول درجة، وبهذا يُصبح وضعهم مُشرّفا. ولكن لم يسمع أحد طلب المحكمة سواء فى الإسكندرية أم القاهرة، لقد كان صوتا ضائعا فى الصحراء. ومع ذلك فإن محامى شركة قناة السويس السيد چورچ كولون George Coulon[1] الذى دافع من قبل بنجاح عن القضايا العادلة لبعض الفلاحين، قد حصل بواسطة السيد ديلسبس — واحد من المساندين القليلين للفلاح — على أن تدعوا الحكومة المصرية الحكومة الفرنسية إلى تزويدها ببعض المحامين ليخصصوا للدفاع عن الفلاحين. وللأسف فإن واحدا فقط من هؤلاء المحامين عمل بانتظام وهو السيد سكونى Cecconi (فرنسى من كورسيكا) وكان محاميا للعجوز "رحيم السيد" فى قضية لانيادو[2]، ولأنه مكبّل بالعمل، فلم يستطع القيام بمهمته حيث إن راتبه كان غير كاف.

ويكره المحامون التجاريون من كل قلبهم هؤلاء الزملاء من أشباه المحامين الذين لا عذر لهم فى البحث عن أداة الرزق، والذين يضايقونهم فى ممارسة مهنتهم، ويبدو عليهم أنهم يلعبون أمامهم دور المدافع عن المتهورين. وبدلا من تشجيعهم ومساندتهم، فإن المحامين فى المحاكم المختلطة يعاملونهم بإهمال وبغض

---

(١) هو اليوم عضو مجلس الدولة فى فرنسا.
(٢) انظر ملحق القانون.

وأخيرا فإن وزارة الحقانية لم تكن تهتم بالفلاحين ولا تفهم أن قضيتهم هى قضية البلد ولم تتخذ أى إجراء لكى تُعيّن لهم زملاء أوروبيين جيدين، لقد تخلصت منهم بأسرع ما يمكن عن طريق إلغاء وظائفهم بتعيينهم فى قسم قضايا الدولة لقد كان نوعا من التوفير.

نقص المحامين بالنسبة للأهالى

منذ البداية وُجد المحامون الأجانب وعلى الأخص الإيطاليون والفرنسيون واليونانيون بكثرة فى مدينتى القاهرة والإسكندرية. وعلى العكس هناك نقص فى المحامين المصريين فلا أحد من الشباب الذين أرسلتهم الحكومة إلى فرنسا لدراسة القانون الرومانى والقانون الفرنسى وردت على خاطره فكرة أن يُسجّل نفسه كمحام، ولا يجرؤ أحد على أن يقاوم المحامين الأجانب.

فالمرافعون الحقيقيون عن أولاد البلد غير موجودين، مثلما هو الحال مع الأوروبيين والمسيحيين الشرقيين. ومثّل المحامون الأجانب المصريين المسلمين أمام المحاكم المختلطة بشكل نادر، وذلك فى بداية الإصلاح لأن المحامين الذين يجرءون على الدفاع عن "هؤلاء الناس" ينظر إليهم تحالف المحامين الأجانب الذين يستنزفون البلد نظرة سيئة ومن أجل هذا الهدف، فإنهم مستعدون للقيام بحرب قضائية ضد الأهالى. وفى رأى هذا التحالف أن مهمة المحاكم المختلطة هى غبنهم لذلك لم يتم الترحيب بالمحامين وتكليفهم بهذه المهمة الصعبة، بالدفاع أمام المحكمة عن مواطن ضد أجنبى.

إن المرابين من أكثر المتحمسين لهذا النظام فى قضاياهم ضد الفلاحين ويهددون بالطرد المحامين(*) الذين يتجاسرون بالدفاع عن أحد ضحاياهم. ومن الحقيقى أن المنافسة حملت سريعا المحامين على أن يضعوا أنفسهم فى خدمة أهل البلد الأغنياء وأحيانا الفقراء، إذا بدت لهم هذه الحالة ذات فائدة كبيرة ومع ذلك فإن

(*) ماذا تريدون؟ لا نملك حق الاختيار قال ذات يوم للمؤلف محام شاب باع روحه إلى المرابين. ويقول الدائنون إن الذى يقف ضدنا فى حالة واحدة هو عدونا وسوف نلفظه بشكل مؤكد.

إخلاصهم وحماسهم لا يضمنان قضية عميل وطنى أكثر من قضية عميل أجنبى والوطنى مُعرّض أكثر من الأجنبى لاتفاق سرى مع خصمه ويساعد المحامى مثلا أن المحضر فى العديد من الشكاوى التى يقدمها الفلاحون ضد مراب يزور لمصلحة هذا المرابى. ويؤدى المحامى مرافعته السيئة ضد عملائه، ويسرع فى إنهاء القضية بعملية تجارية تضمن لكل منهما الأتعاب وبالطبع يقود المحامى فى هذا رغبته فى عدم توريط المرابى، وربما عدم إضاعة المُحضر شريكه فى المؤامرة.

قيمة المحامين

ويسمح لنا المجال أن نفترض أن القيمة الأخلاقية للمحامين الأوروبيين المقيمين فى مصر كانت هى أيضا أقل مما لدى المحامين الأوروبيين خارجها، وأن قيمة الجاليات الأوروبية فى مصر أقل من قيمة الأوروبيين القاطنين فى أوروبا. وفى الواقع فإن الحالة العامة للمحاماة المصرية بعيدة تماما عن أن تكون ممتازة فالدراسة الأمينة للأصوات ومشكلات القانون منفصلة عن الأهمية المالية للقضية بالنسبة للمحامى. ويعتبر استثناء للقاعدة التفانى فى خدمة العميل، أو استبعاد القضايا غير العادلة والشريرة وغير النظيفة، واحتكار الوسائل الرديئة والخلافات فمكتب المحامى دكان، وعدالة القضية ليست أمرًا مهما، وكذلك أهليتها ولكن ما تدره هو المهم وكان أول ما يهم المحامى فى القضية هو أن يضمن أكبر ربح ممكن فلا يقبل أية عملية قبل أن يحصل مقدما على مبلغ تحت حساب التكاليف الأولية، وإذا كان الوضع يبشر بحكم ضد الخصم يصبح المبلغ المدفوع كبيرا، وإذا وافق العميل كتابة على ترك النسبة المتفق عليها. فى هذه الحالة يكتفى المحامى بالحصول على نسبة من مجمل قيمة الحكم. وإذا طال أمد التقاضى وتطلب الأمر عملا إضافيا غير متوقع منذ البداية، فيطلب المحامى من العميل أن يودع مبلغًا آخر مضافا إليه ما يكفى قيمة الأتعاب، وذلك لأنه من المفهوم أنه لا يبذل المحامى جهدا فى قضية لا تساوى ما يدفعه الموكل من أتعاب وعلى أى الحالات فإنه يصادر كل المبالغ المودعة لديه تحت حساب القضية. وغالبا فإن

المحامين يشترطون كتابة مبلغ محدَّد يحتفظون به تحت حساب الأحكام التى يحصلون عليها واستثناءً من هذه الحالة ومن حالة الأتعاب النسبية، فإن كسب القضية أو خسارتها لم يكن أمرًا مهما لأى محام لا يطمع ولا يطمح فى الوصول إلى إقناع القاضى بأحقية الحصول على حكم لصالح موكله، بل على العكس فإن خسارة القضية يمكن أن يكون جانبا جيدا، حيث يتمكن المحامى من الاستئناف أمام القضاء المختلط فى الإسكندرية، والحصول من العميل على مبالغ أخرى إن نُظم الدفع هذه تفسر غالبا الإهمال الخرافى للمحامين ولا مبالاتهم المتفردة بمصير قضاياهم العارية عن الاهتمام من وجهة نظر تجارتهم القانونية ومع ذلك إذا أراد القاضى كشف الحقيقة والحكم وهو على علم تام بالمشكلة، والإمساك بزمام القضية بدلا من المحامين، يغضب المحامون غضبا شديدا من القاضى، بينما يتسامحون عن طيب خاطر مع أى حكم ضد موكلهم تخبرنا بقدر كاف الحالة العامة لمحامى المحاكم المختلطة عن المعيار الأسوأ الذى صدَّرته الشواطئ العكسية للبحر المتوسط(*) إلى مصر. فالعديد من هؤلاء المحامين مغامرون ولا شرف لهم ولا ضمير ولا وازع، فهم متذلِّفون متآمرون وقحون.

وللأسف فإن محاكم الدرجة الأولى المختلطة ومحكمة الاستئناف قبلها لم يتوقفا قبل بدء عملهما فى اختيار نوع المحامين الذين سيتعاملون معهم فلو توقعوا ذلك لأمكنهم أن يمتنعوا عن أن يعملوا على إنجاح إنشاء اتحاد المحامين المختلطين. بل أكثر من هذا كان يمكنهم أثناء وصفهم للشروط المطلوبة لعمل المحامين وتكليف محكمة الاستئناف بقبولهم، أن يعزلوا كل محام سبق قبوله. ويجب عليهم إبعاد كل محام غير جدير بالمهنة بسلطة مطلقة تُخوِّل لهم. ويتم هذا بحكم مسبب بعد تحقيق إذا لزم الأمر وبعد سماع المتهم لكن دون إعطاء الموضوع شكل القضية. ومع ذلك فقد ارتكبوا خطأ إنشاء رابطة لمهنة المحاماة وذلك طبقا للنظام القضائى العام. ويمثِّل هذه الرابطة مجلس ونقيب له وجود رسمى قانونى ومستقل فيما عدا حق المحكمة فى أن تطبق على المحامين عقوبات تنظيمية مثل:

(*) المقصود شمال البحر المتوسط. (المحقق)

مصادرة وقف مؤقت عن العمل وفصل نهائى[1]. وبنـــاء علـــى ذلـــك فقـــد مـــنح المحامون لأنفسهم أهمية، وأثروا تأثيرا اجتماعيا لا يستحقه أى محام منفردا، لكـــى يتحرروا من سلطة المحاكم وليضعوا أنفسهم فى نفس مـــستوى القـــضاة ويـــصبح المحامون أيضا أكثر وقاحة وأكثر سفها، عندما تمس أحكـــام القـــضاة مـــصالحهم المادية فى استغلال مهنتهم ومن جانبها، فإن محاكم أول درجة بدت شديدة الضعف أثناء انعقاد الجلسة، ولم تتمكن من السيطرة على المحامين الذين لا يعرفون اللياقـــة والمشاغبين الوقحين. ولم تستخدم محكمة الاســـتئناف ســـلطتها التأديبيـــة لإبعـــاد المحامين غير المحترمين. لذا لا يجب أن نندهش من أن المحامين انتهى بهم الأمر إلى عدم الاهتمام بالقضـــاء المختلط، ووصل الأمر إلى أنه منذ حركـــة العـــصيان الموجهة ضد السيد لابنا فى ١٨٧٨ تجرأ العديد منهم على الانضمام إلـــى التمـــرد وسبُّوا علانية رئيس المحكمة كما وصل الأمر إلى أن محامياً شاباً موهوباً أقدم فى عام ١٨٧٩ على نشر تعليق على التشريع الجديد، وألمح إلى الحديث عن القـــضاة المرتشين فى القضاء المختلط.

وإذا كانت محكمة الاستئناف وباقى محاكم الإصلاح[2]، قد تمـــسَّكت بعـــزل المحامين، وطبقت عليهم ذلك النظام القاسى فى الجلسات، وإذا أقدمت على تأديـــب الذين يدافعون عن القضايا غير النظيفة والبعيـــدة عن العدل، أو سلكوا فى الدعوى بطريقة ليست قانونية ومشاغبة، وإذا لـــم تخـــش أن تظهـــر تحيُّزهـــا للمحـــامين المحترمين من غير المأجورين والملعونة نفوســـهم، والقـــادرين علـــى التـــصدى للمرابين وبعض فئات الدائنين المسعورين أصحاب المستحقات لدى الدولة والخديو، والذين (أى المحامون) يقفون فى وجه خصوم آخرين أكثر وضـــاعة، وأخيـــرا إذا استطاعت (تلك المحاكم) أن تُبعد بحزم من ارتكب الحماقات، فإنه يصبح بإمكانهـــا أن تقدم خدمة جليلة ليس فقط لمصر، وإنما أيضا لمؤسسة الإصـــلاح والمحـــامين بصفة عامة، وبالطبع للمحامين الجيدين الذين سوف يزداد عملاؤهم على حـــساب

(١) تحتفظ المادتان ٢٤، ٣٧ من القانون النظامى لمحكمة الاستئناف بالحق فى تأديب المحامين وتقرر كيفية هذا التأديب وتقترح فكرة إدخال نظام أوروبى فى مصر بإنشاء رابطة مستقلة للمحامين.

(٢) المقصود القضاء المختلط بصفة عامة. (المحقق)

المحامين السيئين[١]. وفى الإجمالى فإن المحامين المختلطين بدلا من أن يكونوا عونا للعدالة، أصبحوا آفة للمتقاضين والقضاء. ومع ذلك فإن هذه الآفة شيء قليل بالنسبة لمصيبة وكلاء المحامين المحترفين.

وكلاء المحامين

يطلق هذا الاسم على الذين يعملون بالمحاماة أمام محاكم أول درجة دون قبولهم في محاكم الاستئناف. فالقانون النظامى وقانون الإجراءات فى المحاكم المختلطة لم يحدِّد بأى شكل كيفية تمثيل المتخاصمين أمام محكمة أول درجة، ولم يشترط أية مواصفات للمحامى إلا فى التمثيل أمام محكمة الاستئناف. ومع ذلك فإن هذه المحكمة يُمكنها فرض ممارسة مهنة "وكيل المحامى" ممثلا للمتخاصمين أمام إحدى المحاكم، بشرط القبول الرسمى للمحكمة بذلك. وفى الحقيقة فإن القانون لا يمنع مطلقا هذا الشرط ولا يطالب أبدا بمبدأ التمثيل الحر. فقد أراد القانون أن يسمح لكل الناس بأن يمثِّلهم قريب أو صديق أو أى شخص أهل للثقة ولم يفكر فى سوء استغلال المهنة، ولم يرد أبدا بكل تأكيد أن ينافس وكلاء المحامين المحامين. ومع ذلك فقد اقتُصر[٢] فى السماح للمحاكم بطرد وكلاء المحامين غير الأمناء إلا إذا استأنفوا ذلك أمام محكمة الاستئناف.

وقد انتهز هذه الحرية المتاحة القوم الأكثر جهلا والأقل شرفا، وفتحوا مكاتب محاماة، وذهبوا إلى البحث عن العملاء سواء فى المحاكم أم خارجها، وقدموا أنفسهم على أنهم محامون بسعر رخيص. ومنهم من ابتز عملاءه فى الشكليات، وآخرون أكثر تواضعا لم يجهدوا أنفسهم فى هذا الاتجاه، فإن جهل

(١) هناك فى الحقيقة محامون جيدون فى المحاكم المختلطة، ومن بين الآخرين كان هناك ـ دون حاجة لذكرهم ـ من هم أقل سوءًا. والمؤلف بعيد عن أن يتمكن من إصدار حكم له صفة العمومية. وهناك محام فرنسى وآخر إيطالى من أصدقائه لا يمكنهما الشك فى الآخر. فضلا عن أن تقديراته تنحصر فى جنسية بعينها. ولكن يمكن أن يلاحظ وسط هذا الإهمال العام، أن أحدا من المحامين الإيطاليين الكبار، أو أحد المحامين اليونانيين الصغار يقومون بعملهما بإتقان كبير وضمير. وإذا كان المحامون اليونانيون لا يتمتعون بصفة عامة بعقلية مشاغبة خاصة بجنسهم تزدهر فى أثنيا على حد علم المؤلف، فإنهم يماثلون فى صنعتهم وشرهم بعض المحامين الفرنسيين أو الإيطاليين.

(٢) فى النظام المعدل (مادة ٢١٢).

وسذاجة المتقاضين شجّعهم على ذلك. وقد كان هناك أحد اللـــفاتين الذى أعطـــى نفسه لقب محام إنجليزى رغم أنه اضطر للاعتراف بأنه لا يعرف كلمة إنجليزيـــة واحدة ولا حتى حرفاً من القانون الإنجليزى ولم يذهب أبدًا إلى إنجلترا. وآخر زيّن نفسه بلقب "رئيس محكمة" واتخذ هيئة الجالس على المنصة، وأقام محاكمات فـــى مكتبه، مدّعيا أن ما يقرره يجب أن تؤيده المحكمة وفى انتظار صدور الحكم يطلب مصاريف قبل تأكيد الحكم. وثالث أكثر دربة ومهارة بالغ فى الأمر، فقد غش مـــع المحامين، وصادر ممتلكات لم تكن ملكا للمدين المحكوم عليه، وباعها علـــى أنـــه اشتراها لنفسه بسعر منخفض، وذلك تحت ستار تنفيذ الأحكام(*).

استغل الأمير موروسى Mourossi وهو أحد قضاة محكمة القاهرة الإصلاح بشكل جيد، وقام بعمل تحريات جادة فصل على أساسها العديد من وكلاء المحامين، وللأسف فإنه لم يجد من محكمـــة الاستئناف السند الذى يتوقعه، فهى لم تشهد أمام منصتها إلا محامين، ولم تعرف وكلاء المحامين لذلك أخطأت فى الاعتقـــاد بـــأن هنـــاك مبالغة فى الحملة التى قامت بها محكمة القاهـــرة ضد كائنات مؤذية دنيئة.

فئران العدالة

وفى منزلة أقل من وكلاء المحامين، هناك فئران قصر العدالة ممـــن لـــيس لديهم مكاتب ولا يقفون أمام المحاكم يدافعون باسم المتخاصمين، ولكنهم يتـــسللون بين المتقاضين الجهلة على أبواب المحاكم وردهاتها وفى الممرات وفـــى مكاتـــب التوثيق والرهن، ويطلبون مبالغ باهظة فى نظير خدماتهم، ومقابل القيام بترجمـــة رديئة وإبداء آراء خاطئة. لقد كان من الواجب طـــردهم مـــن المحـــاكم دون أيـــة إجراءات وإخطار المتقاضين بعدم الاستماع إليهم، ولكن رؤساء محاكم أول درجة المثقلين بأعمال الإدارة والمراقبة لم يجدوا الوقت ولا الطاقة اللازمة للقيـــام بهـــذا العمل.

كان من المفروض أن يُعلّقوا فى الردهة أو مدخل المحكمة لوحات ضمنية مكتوب

(*) انظر بالنسبة لهذا النظام، ملحق القانون (الفصل الثانى ص ١٥٨، ١٥٩).

عليها ١ـ أسماء كل المحامين المقبولين والمقيمين فى المدينة التى تقع فيها المحكمة، وكذلك ٢ـ التحذير من الاحتراز من نصائح ومساعدات أى شخص آخر. وتكتب اللوحة بحروف كبيرة وباللغات الثلاث التى يتم التداول بها قضائيا هذه اللوحات لا تخطؤها العين حتى عيون الفلاحين الجهلة الذين يمكنهم أن يسألوا عما هو مكتوب، والاستعلام عما إذا كان اسم محاميهم مدرجاً بها وهذا الإجراء سوف ينال من الدخلاء على المهنة وفئران المحاكم ويرحب به المحامون وللأسف فإن رؤساء المحاكم لم يدركوا أهميته.

موظفو قلم الكتَّاب

ينقص قلم كتَّاب محاكم أول درجة الكثير. ولقد زاد عدد كتبة المحاكم ومساعديهم والمترجمين والنساخين والعاملين بدون أجر والمتطوعين، وكذلك زاد عدد المحضرين الملحقين بكل محكمة بشكل كبير لدرجة أن رؤساء المحاكم المثقلين بالعمل، لم يتمكنوا من مهمة مراقبتهم بطريقة فاعلة. وبدون وعى تركوا المراقبة لرؤساء الكتبة الذين لم يكن لديهم السلطة الأخلاقية الموجودة لدى رجال القضاء، والذين لا يمكن ضمان سلوكهم مثل القاضى الذى يتم اختياره عن طريق حكومة أوروبية. وعلى سبيل المثال، فإن رئيس كتبة المحكمة رجل رقيق وأمين ويلتزم بالأصول، ولكنه غير وافر النشاط، ولا يعرف كيف يسيطر على مرءوسيه. وثان رغم مواصفاته الممتازة لا يعرف حدود تعاملاته ولا أن يُميِّز بين عمله الخاص وعمل المحكمة المختلطة. وثالث غير راض عن وضعه وعن مرتبه ويهمل واجباته ويترك نفسه لملذات الظلم والمحسوبية أما بالنسبة لكتبة المحاكم والنساخين فقد كان من بينهم من هم جديرون، ولكن الأغلبية لم تكن كذلك. وكان من بين الكتبة من هم سيِّئون مزورون بأدوات فرنسية قديمة وغبية وقد يستخدمون الكثير من الأحبار والأوراق من غير فائدة بتاتا مما نطلق عليها الممارسة الفرنسية(*) لكتابة وقائع

(*) هذه "الوقائع" تنتهى تقليديا بعرض ما تسميه هذه الممارسة "المسألة القانونية" غير أن تلك المسألة تتضمن دائما "منطوق الحكم" بأكثر الأشكال اختصارا، وترنو إلى الاقتصار على الموضوع: "هل يجب على القاضى أن يتقبل ما توصل إليه طالب الحكم أم على العكس، عليه أن يرفض الطلب؟ وبعد ذلك ودائما يتبعه الشىء بالشىء يذكر مصاريف الدعوة؟ من المستحيل أن نقنع كتبة المحاكم بحذف هذه الأمور المضحكة وتأسيس المسألة القانونية والوقائع فى سرد مختصر لوقائع القضية، الأمر الذى-

الدعوى فى الحكم، فالذين يعرفون كيف يعدون أوراق القضية طبقا لتعليمات القانون المختلط نادرون، ولم يستطع كاتب محكمة أحضروه خصيصا من فرنسا أن يتأقلم مع الوضع وكان يمكن لرؤساء المحاكم والقضاة أن يعلِّموا كتبة المحاكم أثناء التداول، ولكن بدا لهم هذا العمل شديد القسوة، ومسببا للملل، وتركوا قلم الكتاب للكتبة. أما فريق النساخين المشكَّل فى جزء كبير منه من الأجانب الشرقيين، فكان يؤدى خدمات قليلة بالنسبة لعددهم، وبالنسبة لمجموع ما يتقاضونه من مرتبات. ولم يكن المترجمون الذين كان أغلبهم من الأجانب الشرقيين على مستوى الأعمال الصعبة والدقيقة، فهم يترجمون فى الأغلب الأعم طبقا لرؤيتهم، بدلا من الترجمة الحرفية المصحوبة بالشروح الضرورية، أو المرغوب فيها أما حيادهم بالنسبة للمصريين والفلاحين على الأخص فقد كان موضع شك. إن تدريبهم على أيدى القضاة صعب جدا، حيث إن هؤلاء القضاة لا يعرفون كلمة عربية واحدة.

المحضرون

إن المحضرين الخاضعين للسلطة المباشرة لمحاكم أول درجة ورؤسائها هم من أسوأ المترددين على المحاكم، إذ يدخلون ويخرجون ويعودون بلا توقف ويبدو أنه من المستحيل أن نجد من بينهم من هم مهرة ولديهم قليل من الأمانة فى نفس الوقت، حتى الجديرون منهم، فإنهم غالبا ما يعدّون استدعاءات تعج بالتفاهات، وبدلا من أن يقوموا بالممكن ليصبح تصرفهم له معنى بالنسبة للشخص أو للمحامى، فإنهم يتعجلون إخطار المحافظات أو النيابة سواء عن طريق الكسل أو بالاتفاق مع صاحب الطلب لكى يحصلوا له على حكم غيابى(*). لقد كان من الممكن لرؤساء المحاكم وقضاة محكمة أول درجة أن يتفقوا على تأديب المحضرين الكسالى، وأن يتتبعوا دون هوادة المحضرين الأوغاد.

=يسمح به قانون المحاكم المختلطة، ويبدو لهم أن سبب الدعوى أساسى وعظيم، وهم يحترمون فى كل شىء الشكل طبقا للصيغ المعروفة، ويحتقرون معنى المضمون. لقد ظل كاتب المحكمة عنصرا ميّتا لا يحاول أحد منحه قليلاً من الحياة.

(*) انظر ملحق القانون، الجزء الثانى ص ١٤٨ وانظر ما سبق أن ذكرناه فى هذا الصدد عن تواطؤ المحضرين الأجانب ضد الأهالى.

ويجب أن نعترف أن القضاة لم يهتموا لهذا الأمر بشكل غير عادى ومن المحتمل أنهم طبّقوا على المحضرين مبدأ "دعه يعمل" اللهم إلا إذا أجبرهم اتهام معين على غير ذلك وهكذا فقد حدث أن إحدى المحاكم عزلت محضرا غير جدير وغبى إلى حد ما ولكنه أمين، وذلك لأنه زور ورقة لينقذ أحد زملائه، ولكن دون سوء نية من جانبه بينما لم يقترب أحد ممن هو أسوأ منه، وقد سبق الحديث عنه إن تعيين رئيس للمحضرين يكلّف بتوزيع العمل على زملائه، بينما لا يراقبه أحد رقابة فعلية، فرئيس المحكمة مثقل بالعمل، هو أمر لا يقدم أى ضمان، بل على العكس أوجد هذا المنصب خطر التفاهم الودى بين رئيس قلم الكتّاب، ورئيس المحضرين، والمحضرين المهرة الأشرار الذين يبحث عنهم المحامون المعدومو الأمانة والمخلصون فى خدمة المرابين والأجانب الذين يستغلون الأهالى والبلد.

الإشهارات الرسمية ونقل الملكية والرهن العقارى(*)

إن الجزء المقام لقلم كتّاب محكمة أول درجة هو مكتب الإشهارات الرسمية ونقل ملكية العقارات والرهن العقارى، لم يكن رئيس هذا المكتب قاضيا منتدبا، إنما يرأسه رئيس الكتّاب، ولم يلحظ هذا الرئيس ولا الكتبة أو مساعدوهم المعينون فى مختلف فروع هذا المكتب رقابة القضاة فقد كان من المتفق عليه أن يتركوا مسئولية هذا الملحق الكبير للمحكمة فى أيدى كتبة المحكمة، وأكثر من هذا فقد ثبّتت المحكمة نظام تلقى المستندات منسوخة ومسجّلة على مسئولية المتخاصمين ولا يحكمون فى المسائل المثارة، إلا عن طريق الحكم فى الاستئناف. وبالطبع، فإن هذا النظام المناسب الذى لم يعرضه القانون، إنما يعود العمل به إلى التنظيم أو العرف القضائى، وهو مكروه فى ظل الجهل العام للمتقاضين، وشرور الأجانب الذين يستغلون البلد بواسطة المحامين ووكلاء المحامين، وكذلك بسبب غياب القيم الأخلاقية عند كتبة المحاكم وكانت النتائج وخيمة، بالإضافة إلى

(*) يرتبط ذلك بالتسجيل، وهو عمل ليس بقضائى، ويختص بالتوثيق ويشمل تحرير العقود والإشهارات والإقرارات والتصديق على التوقيعات أو الأختام والتأشير على المحررات لإكسابها تاريخا ثابتا وقيدا فى سجلات مخصوصة. (المحقق)

أن المستندات المشوبة بالبطلان والغش والتزوير قد تضاعفت فى قلم كتّاب المحكمة المختلطة ورغم الشك الكبير فى جدارة هذه المحكمة(*)، فقد تلقت إشهارات رسمية ونقل ملكية وتسجيلات بين الأهالى، وإذ كان الرهن العقارى بينهم نادرًا فإن نقل الملكية العقارية يكثر نسبيا ومع ذلك فلم يُخطر أحدهم، وخاصة الفلاحين الذين يتوجهون بإرادتهم إلى الكاتب المختلط أكثر من توجههم إلى المحكمة بعدم فائدة هذا النقل وإن الأمر الملزم لرئيس الكتبة هو عدم تنبيههم حتى لا تفلت فائدة عملياتهم من الخزينة المختلطة. إن هذا الأمر يبدو إحدى الكبائر، ولكنها الحقيقة بعينها.

ومن المؤكد رغم أن تعدُّد الحالات يصعب إحصاؤه،فقد أدخل الكتّاب أوراقا فى الإشهارات الرسمية مكتوبة بصيغة عامة باللغات سواء الفرنسية أو الإيطالية ونادرا العربية، كما أدرجوا بنودا لا يفهمها الجانب الوطنى وبالأخص الأميون الفقراء الذين يسهل خداعهم، وأيضا أدرجوا بنودًا مختلفة عن التى اتفق عليها الجانبان وينتج عن ذلك أن المستند الأصلى لا يطابق تصريحات الجانبين المتنازعين ويصبح مشوبا بالتزوير (الفعلى). إن سوء نيَّة وكلاء المحامين والمترجمين أو جهلهم أو نقص مهارتهم أمام خصوم مهرة وخبثاء، وكذلك بسبب عدم كتابة الاستجواب الذى يقوم به كتبة المحاكم المثقلين بالعمل، يُسهِّل هذا النوع من التزييف على حساب أهل البلد وعلى الأخص الفلاحين.

ومع ذلك فبدلا من خداع الجانب الذى تعاقد معه، نجد رجلا فاسدًا يستخدم شريكا ليصطنع له مستندا يستخدمه كاتب المحكمة المختلطة، ويمكنه أيضا مثلا أن يحرر إشهارا رسميا ببيع ممتلكات الغير، ويستطيع أن يُسجِّله فى سجل النقل العقارى، أو يحرر عقد بيع عمارة لشخص مجهول سواء كان العقد رسميا أعدَّه كاتب المحكمة أم عقد توقيع غير مصدق عليه ويستخدم نقل الملكية كمستند فيما بعد، أو للتأجير أو الإشغال أو الطرد. وإذا

(*) تنظم صلاحيات كتبة المحاكم نفس القواعد التى تنظم المحاكم فيما يتعلق بالقضايا. وتبعا لذلك فإن نقل الملكية العقارية يعتبر مختلطا فقط إذا تم بين أجانب وأحد الأهالى أو بين أجانب من جنسيات مختلفة أو من نفس الجنسية ولا يكون الرهن العقارى مختلطا، إلا إذا تم لصالح أحد الأجانب (انظر المادة ٩، ١٣ من القانون الأساسى وملحق القانون الجزء الثانى الأحكام ٥٨). غير أن الإشهارات الرسمية وتسجيل نقل الملكية العقارية ونقل ملكيتها سواء بين الأهالى أم لصالح واحد منهم إلى أحد الأجانب، فإنه أمر يتخطى سلطة الكتبة المختلطين ولا قيمة له إذن.

أعددنا تحقيقا عن كاتب المحكمة، وما يتحمله بشأن أشخاص من أصحاب السمعة السيئة، سوف نجد غشا وظلما فريدا متعددًا.

ومن الواضح أن كاتب إشهارات العقود سواء لنقل الملكيــة أم الــرهن يجــب أن يخضع للرقابة الفعّالة والشديدة القسوة، ومن الضرورى تعيين قاض يكلّف بالقيــام بهــذا العمل بشكل جدى، ويستطيع فى نفس الوقت أن يتخذ قرارا فى مسائل الــصلاحية التــى تعرض عليه فيما عدا اللجوء إلى محكمة الاستئناف وفى حالة عدم وجود قاض منتــدب، يصبح على محكمة الاستئناف. والمحاكم الأخرى أن يتشاوروا على الأقــل ١ـــ ليمتنــع بطريقة رسمية صياغة كل مستندات نقل الملكية التى تتخطى اختصاصات المحكمة. ٢ـ ولكى يفرضوا على الكتبة (أ) واجب استجواب وإخطار المتخاصمين بأكبر قــدر ممكــن لتحذيرهم (ب) وجوب رفع تقرير للمحاكم عن كل حالات المراوغة والغش التى تــصل إلى علمهم أو يشتبهون فيها.

القضاة

إذا كان موظفو قلم الكتّاب معيبين إلى درجة كبيرة، فهل لا يمكن العيب فى رجال القضاء؟ لا يستطيع المؤلف الإجابة عن هذا السؤال الحرج بالنسبة له حيــث إن الأمر يتعلق بزملاء قدامى. ولكنه يجب أن يمتنع عن كل تقييم مجحــف لأنــه تقييم شخصى وغير جماعى ومبهم.

أولا كان القضاة اليونانيون فى القضاء المختلط عنصرًا يمكن الطعن فيه من كل النواحى. وفى الحقيقة ازدادوا نزاهة وشرفاً كلما زاد شعورهم بالضيق وأنهــم فى غير مكانهم فى بلد تمثل فيه دولتهم أسوأ تمثيل، وحيــث تقيــد حــريتهم فــى علاقتهم العديدة مع أبناء جلدتهم.

أما بالنسبة للبلاد الأخرى، يمكننا أن نقول إن كل القــضاة بــدون اســتثناء أظهروا أنهم قادرون ومخلصون، وأن كل السلطات اختارتهم اختيارًا جيدا وهنــاك

قضاة بالرغم من قلة عددهم، فإنهم يعملون بأقل قدر ممكن غير مبالين بالمهنة[١]. كما أن هناك قضاة فى حالة لا تسمح لهم بالتعاون فى العمل مع زملائهم وهذا إما بسبب قلة ذكائهم أو عدم معرفتهم باللغتين الفرنسية والإيطالية أو عدم قدرتهم على فهم القانون الفرنسى الخاص بالمحاكم المختلطة بينما لم تعين الدول الكبرى ألمانيا والنمسا وإيطاليا إلا قضاة محبين للعمل ويتمتعون بقدرات عالية[٢]. ولا يمكن أن نؤكد للأسف أن دولا كبرى أخرى من المهتمين جدا بالشأن المصرى لم ترسل إلا رجالا قادرين. غير أن الستارداى رفيو Saturday Reviw تجرأت وذكرت فى مقال شديد السطحية عن مصر والإصلاح، أنه يجب أن نعرف أن إنجلترا سعيدة جدا بطريقة اختيار قضاتها ويتذكر المؤلف أن قاضيا أمريكيا لم يتمالك نفسه من الضحك عند قراءة هذه الفقرة التى تتميز بالوطنية أكثر منها بالصدق. وذلك دون أن يدعى أن كل القضاة الذين أرسلتهم حكومته غير مشهورين. وفى الحقيقة فإن الخطأ الذى ارتكبته الحكومة البريطانية ذاع صيته فى مصر وخارج الدوائر الإنجليزية. وعلى هذا فليس هناك أدنى حرج فى الإشارة إلى هذا الخطأ إنما هو أداء خدمة لإنجلترا لا تقل عن خدمة المحاكم المختلطة والاحتجاج على إرسال الحكومات الأوروبية لقضاة غير قادرين يسيئون إلى هيئة القضاء المختلط، ولا يمكن أن يعتبرهم القضاة المتمكنون زملاء حقيقيين. وإذا كانت إنجلترا ـ كما سبق واعترضنا ـ لا تستطيع أبدًا أن تجد لديها قضاة جيِّدين بمرتب من ٣٠ إلى ٤٠ ألف فرنك فى السنة، فلماذا لا تدفع من ميزانيتها مبلغا إضافيا لأبنائها المدلَّلين؟ فهى غنية بالقدر الكافى لكى تشارك بمبلغ مناسب فى العمل الأوروبى الجماعى،

---

(١) بصفة عامة كان القضاة مخلصين لمهنتهم، ومن المسموح به أن نشير إلى التفانى الشديد لقاضيين من محكمة أول درجة هما السيدان هاچنس Hagens، ودى برور De Brouwier اللذان ظلا خلال عامين متتالين، الأول رئيسا لمحكمة القاهرة، والثانى رئيسا لمحكمة الإسكندرية وكادا يسقطان من كثرة العمل وما كادا يشفيا حتى عاودا القيام بمهمتهما بقوة.

(٢) السادة: الكونت مارجونا Margona وهاچنس Hagens وولموسكى Wilmouiski (ألمانيا) والبارون لابنا Lapenna وبارچر Bargehr وكوريزمكس Korizmics (النمسا) وجياكون Giacone وموريوندو Morindo وبرناردى Bernardi (إيطاليا). هذه الأسماء التسعة ليست على سبيل الحصر كما أن أحدًا لم يقل إن إنجلترا هى الوحيدة التى أخطأت فى اختيار قضاتها. إن ذكر أسماء كل الجيدين لا يعنى البعد عن الإبهام، إنما هو إشارة بالأصبع إلى الأقلية الرنانة.

وحيث إنها تدَّعى أنها تمارس مع فرنسا تأثيرا كبيرا فى مصر، فلماذا لا تتمسك بضرب المثل فى اختيار ممثليها القضائيين حتى لا يكونوا أقل من ممثلى الدول العظمى المشار إليهم سابقا.

إن كل قضاة المحاكم المختلطة لديهم عيب فيما عدا واحد، فهم عند وصولهم لا يعرفون العربية، ولا وقت لديهم لتعلمها بشكل جيد وجدى. أما الاستثناء فيحظى به السيد لتورنو Letourneux القاضى الفرنسي بمحكمة الاستئناف الذى يعرف العربية جيدا، وكذلك القانون الإسلامى. والعديد من القضاة لديهم عيب أقل خطورة، ولكنه أيضا كبير وهو عدم معرفتهم باللغة الإيطالية(*) التى تعتبر اليوم لغة التقاضى أكثر من الفرنسية.

العيوب الرئيسية

يبقى أن نشير إلى نقط ضعف خطيرة شابت القضاء المختلط بصفة عامة، ولكن ذلك فقط بالنسبة لمحاكم أول درجة التى تفحص عن قرب الوقائع ولديها علاقات مباشرة مع المتقاضين. إن هذا القضاء رغم أمانته وتمكنه وإخلاص أعضائه قد فشل فى فهم مهمته الأوروبية فى مصر. فلم يضع العدالة فى مكانتها الرفيعة التى تستحقها، ولم يبذل الجهد الكافى لمحاربة كل خصوم هذه العدالة. فلم تكن المحاكم على مستوى مهمتها التى تختلف كثيرا عن مهمة قاض أوروبى فى أوروبا، بل هى أكثر منها صعوبة بالسلبية والثبوتية وهدوء الأعصاب التى تجعل منها أوروبا واجبا مفروضا على القاضى. كلها كانت فى مصر خارج الإطار المعمول به فيجب على العدالة المختلطة أن تكون فاعلة وزائدة ومجاهدة فى مجال الإجراءات التى تبناها القانون المختلط. فمن الواجب عليها أن تحمى الضعفاء من هيمنته وغش الأقوياء وعنفهم، ومن المراوغين وخاصة الأجانب الذين يعتمدون على هذه القوى لكى يزيد استغلالهم وسوء معاملتهم لأبناء البلد.

(*) يعرف كل القضاة الإيطاليين اللغة الفرنسية. وعلى العكس باستثناء السيد لتورنو، فإن القضاة الفرنسيين لا يعرفون إلا الفرنسية وهو أمر يقلل من شأن قضاة دوليين.

كان يلزم وجود قضاة حاسمين ومتحدين لا يعيرون التفاتا لصرخات الجاليات والتجار والمرابين والمحامين والصحافة، ويمكنهم الوقوف فى وجه الشدائد عند الحاجة وباسم أوروبا، وعليهم مواجهة القناصل العامين الذين يتعرضون للضغط من أبناء بلدانهم، قضاة يعرفون كيف يحافظون على سلطة النصوص، وروح القانون، ونقاء المفاهيم القانونية من تهجم الأجانب ومحامييهم المغرضين الذين يسعون إلى تحريف معنى القانون وإفساد مفاهيمه وتذويبها لصالح نظامهم المستغل.

كان الضعف فى هذا المجال مؤسفا بلا شك لمصر وللقضاة أنفسهم، ولكن ذلك يمكن تفسيره تماما لم يكن القضاة الأوروبيون مستعدين للمعركة التى عليهم القيام بها ضد أمير جاهل. وقد بذل القناصل كل ما فى وسعهم لكى يقنعوهم أن رعايا هذا الأمير هم الأهالى المسلمون والفلاحون[1]،[2] وأن أصحاب الحماية القنصلية كلهم من الأشخاص الأمناء المتعطشين للعدالة التى ترفض أن تقدمها لهم سلطات البلد، وأن الأجانب يخشون من سوء نية ووقاحة الحكومة والخديو[3]. ويوجد عدد قليل من القضاة غير المبتدئين ممن يعرفون الشرق حيث سبق لهم أن مارسوا مهنا قنصلية، ولكنهم اعتادوا على الأخطاء وعلى المبادئ الكريهة للأجانب المستغلين للشرق، فنقلوا إلى زملائهم هذه المعلومات المفيدة. وعلى العكس فإن هؤلاء يعتبرون أنفسهم ممثلين للجاليات الأجنبية تماما كما اعتبروا أنفسهم فيما مضى المندوبين الخواص لدولهم وبدا لهم أن الحكومات الأوروبية لم توافق على الإصلاح "إلا فى إطار مصالحهم التجارية مع مصر ومصالح التجار المقيمين فى هذا البلد وعندما تحدث السيد لابنا عن حقيقة الجاليات قالوا عنه إن رئيس المحكمة

---

(١) لم يكن هناك تقسيم مثل ذلك، حيث يدخل تحت الفلاحين المسلم والقبطى. (المحقق)

(٢) نورد فيما يلى حادثة كبيرة وقعت فى السنة الأولى للقضاء المختلط: إن محاميا فرنسيا موهوبا تجرأ وعارض تحقيقا مقدما من خصمه، مستخفا بما أوصى به القرآن من نهى عن الشهادة الزور، وذلك أمام محكمة مختلطة فيها اثنان من القضاة المسلمين.

(٣) وهكذا يمكن أن يحدث فى البداية لقاض يمكن التأثير عليه أن يعتبر نفسه بطلا يقف إلى جانب الأجانب، وأن يقوم ضد السلطة الخيالية للخديو وحكومته، بحملة قضائية لا تتفق مع قانون الإجراءات.

قد تجاوز دوره كلية[١]. وعلى هذا فلم يكن تأثير القضاة أصحاب التجربة نافعا للقضاة المبتدئين. ومن جانبهم فإن المصريين والسلطات في البلد، وحتى القضاة الوطنيين لم يفعلوا شيئا لتوضيح قيمة الأوروبيين في مصر للقضاة القادمين من أوروبا مقتنعين أن السكوت من ذهب، خائفين من القضاة المبعوثين من أوروبا. على أساس أنهم مثل القناصل والتجار، فلم يكن لدى المصريين عادة شجاعة التعبير بحرية أمام الأوروبيين فلم ينطقوا بكلمة واحدة. ولم تخرج من أفواههم أية شكوى حتى عند إساءة معاملتهم علنا في الصحافة وفي جلسات المحاكم المختلطة، ويجب أن نلحظ أن الأجانب اكتفوا بحمل القضاة المحدثين العهد بالخدمة في مصر على الخطأ، ومارسوا عليهم ضغطا كبيرا. ويكفي في هذا المجال أن نعود إلى ما سبق أن ذكرناه في صفحات سابقة. ونضيف أن الضغط في الإسكندرية كان أقوى منه في القاهرة والإسماعيلية. ونفهم أن الضغط غير المعتدل للعنصر الأجنبي قد أثر على عقل القضاة المختلطين، وحتى إذا لم يتأثروا بالتهديد والتخويف، فإنهم لا يخشون شيئا بالنسبة للمستقبل ومن الصعب عليهم الهروب من تأثير المديح، والتصفيق من جانب، واللوم والاستهجان من جانب آخر، ومن الصعب أن يفلتوا من تأثير الرأي العام الذي يصل إلى أسماعهم ويربكهم كثيرًا وكان عزمهم على الأقل بذل مجهود والتمتع بحكمة كافية للغاية، كي يفهموا الأهالي وعلى العكس، فإن أحدًا لم يلم حكما بلا مواربة يعطي حقا للأجنبي ضد الوطني. إنه لإنكار للضعف البشري لدى القضاة المختلطين إذا استبعدنا هذا التناقض.

ويفسرون هذا الأمر على أنه من الممكن أن يفشل هؤلاء القضاة في البداية، وللأسف فإن الخطوات الأولى تعرض المستقبل للخطر، فمن الصعب منذ العام الثالث الانفصال عن الحالات السابقة في العامين القضائيين الأولين[٢].

---

(١) من الخطأ طبعا أن يُعيّن عاملون سابقون في القنصليات أيا كانت مواصفاتهم في وظائف القضاء المختلط ولكن الحكومات التي وقعت في هذا الخطأ لم تكن على علم بباطن الأمور أكثر من القضاة المبتدئين.

(٢) يجب أن نأسف على أن اليقظة والنشاط للرجل ذي الطاقة (لابنا) الذي مارس تأثيرا كبيرًا على مصائر الإصلاح قد حمل اتجاهًا آخر خلال هذه الفترة. وفي الحقيقة فإنه فرض على نفسه قبل كل شيء=

العدالة الحاسمة

إذا تتبعنا التقاليد الأوروبية، فإن المحاكم المختلطة وخاصة محاكم أول درجة كان يمكنها أن تقوم بالعدالة الحاسمة، بمعنى المطابقة لقوانين الإجراءات ولمعطيات القضية من المتناقضين، وليس عدالة واقعية مطابقة لحقيقة الوقائع، تعطى الحق لمن له حق وتُخطِّئ المخطئ طبقا لقواعد القانون المادى (أساس القانون) ومن الحقيقى أنه من المستحيل الوصول إلى الكمال بشأن هذا الأمر، ولكن يجب على الأقل أن نحاول الاقتراب منه بأقرب قدر. فعدالة ينقصها اكتشاف حقائق الوقائع لا ينشأ عنها بصفة عامة أحكام عادلة وتصبح عدالة كهذه بشعة لا تتوانى فى أن يترتب عليها قلق عام بين المتقاضين، غير أنه فى وسط الجهل والإهمال واللامبالاة والغش والكذب عند كل المتقاضين والمحامين ووكلاء المحامين والموالسين، فإن قضاة المحاكم المختلطة لا يمكنهم إدراك الحقيقة، وبالتالى تقديم عدالة حقيقية دون استخدام وبلا كلل الوسائل التى يتيحها قانون الإجراءات، ويجب أن نعترف أنه لا تعوزهم كل هذه الوسائل، فكان لديهم مثول المتقاضين بشخصهم أمامهم واستجوابهم وممثليهم فى الجلسة، وكذلك يمكنهم زيارة الأماكن وانتقال المحكمة للمعاينة(*)، وكان لديهم أخيرًا الأحكام التحضيرية (أو البسيطة: مهلة

-مهمة إرساء القواعد على أساس صلب يضمن للإصلاح استقلاليته وتنظيمه قضائيا وماليا ويضمن إدارة عجلة قلم الكتاب والخزانة والتسجيلات... الخ. ومن نافلة القول أن نشهد أنه قام بمهمته التنظيمية على أحسن وجه. أما غير الراضين عن عمله فمن المسموح به أن نذكرهم بأن النقد سهل، أما الفن فهو صعب، فإنه إذا شغل نفسه فى البداية بالجهاد ضد الهيمنة الأجنبية التى أهملتها كثيرا محاكم أول درجة، فبالتأكيد لم تكن طاقته وشجاعته لتخذلانه، وقد أثبت جدارته منذ حربه على الجاليات المتمردة.
ويمكن سؤال المؤلف عمّا إذا كان يعفى نفسه من الضعف الأخلاقى الذى يعيبه على عموم القضاة، وخاصة على قضاة محكمة أول درجة وفيما يلى ما يجيب به مقدما. إنه يعتقد انه بكتابته لهذا المؤلف قد استبعد ليس بكل تأكيد وجهات نظره وآراءه ومشاركته فى القضاء المختلط. فهو يتحدث دائما بوصفه مشاهدا وليس بوصفه ممثلا. فإذا وجه لوما جماعيا فلا يمكن تفسير صمته عن الحديث عن نفسه بأنه ميزة يمنحها لذاته. على العكس بأن لوما كهذا يصيبه هو ذاته بقدر لا يقل عن زملائه. فضلا عن أن زيادة ضعفه ونقصانه لا أهمية له بتاتا. فإن تحديد ضعف أى قاض يعنى كسر العمل الجماعى ومع ذلك لكى يمنع أن يتهمه أحد بأنه مغرور. وهو أمر يرى أنه بعيد عنه تماما، فهو يقدم هذا الاعتراف الأمين بأنه غير راض عن جرائمه من أجل المهمة السامية للمحاكم المختلطة فى إطار الجزء الذى فرض عليه القيام به.

(*) من الممكن لقضية لا نيادو، وبابا دوبولو أن تعطينا فكرة عن أهمية انتقال المحكمة للمعاينة فى هذا البلد وأهمية زيارة الأماكن والتحقيق على الطبيعة.

مسبَّبة مدرجة ضمن أوراق الجلسة) التى تتضمن ١- استنتاجا مكتوبا وورقة معلومات يجب أخذها فى الاعتبار. ٢- إشارة إلى نقص ونقط غامضة وتناقضات مطلوب استكمالها أو تعديل الشهادة وتعليمات القضية أو تقديم الإثباتات كل هذا من أجل وضع المشكلة فى حالة يمكن الحكم فيها عن معرفة بكل أطرافها وللأسف فإن العدد الكبير للقضايا التى تراكمت فى بداية عهد الإصلاح أوجدت عند قضاة أول درجة الرغبة فى إنجاز الكثير، وبالتالى بأسرع ما يمكن. وقد برروا هذه الرغبة، إذ أُعدت إحصائية عن الأحكام الصادرة، جعلتهم يتنفسون الصعداء، وأعطتهم أمام أنفسهم، وأمام الآخرين مظهر الذين أدوا مهمة واستحقوا بذلك مديح التحالف الأجنبى الذى يطلب المزيد من الأحكام ضد أهل البلد إن الرغبة فى الإسراع ومقاومة المحامين ضد تدخل القضاة فى القضايا دعَّمت من تأثير التقاليد الأوروبية كما أن عدالة محاكم أول درجة فى المحاكم المختلطة برغم من أنه يمكن العيب فيها من حيث الشكل، فإنها لا تستحق أن نمدحها بعقولنا فقد كانت عدالة حقيقية بدرجة كبيرة.

الشكل يسبق المضمون

لا شك فى أن عدد الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة المدروسة جيدا لم يكن قليلا، ولكن بصفة عامة فإن عدالتها شديدة الولع بالشكل أكثر منه بالمضمون. وفى هذا المجال شعرنا بتأثير مبدأ سلبية القضاة، والرغبة فى الإنجاز الكبير.

البطلان

وهكذا مثلا فقد كان يقبل بلا عناء بطلان الاستدعاء لانتهاك الشكل، عندما يمثل الجانب المستدعى أمام المحكمة، حيث إن الصيغة المدوَّنة لم يكن لها من هدف إلا ضمان الاستدعاء. ومع ذلك فإنه يتم تغطية هذا البطلان طبقا لمبدأ طبيعة الأشياء الذى يجب تطبيقه رغم أن القانون لم يعبر عنه، وبنفس الطريقة لا يوجد

مبدأ رفض بطلان الاستدعاء عندما لا يكون لدى الطرف الذى يطالب به مصلحة قانونية فى تفعيله، وحينما لا توجد مصلحة قانونية بصفة عامة[١].

وفى المقابل فإنه لا يحكم تلقائيا بالبطلان الجوهرى للاستدعاء الذى لا يُحدِّد الطلب ولا يعرضه بذاته[٢]. ويغضون الطرف عن الاستدعاءات التى لا تذكر تاريخ ومنشأ الدين المطلوب الحكم فيه أو سبب (بيع، سلف... الخ) هذا الدين، ويقبلون الاستدعاءات التى تتضمن قيمة مبلغ الحساب إجماليا دون أن تحدد المبلغ الأصلى والفوائد والدين الأصلى والأقساط ومفردات الحساب...الخ، سواء كان مبلغا مستحقا عن الأدوات دون ذكر طبيعتها وعددها وكميتها وزمن الشراء والسعر. ومع ذلك فإن ذكر الطلب المحدَّد، أساس القضية كلها والذى عليه يقوِّم الحكم، كان فى مصر أكثر أهمية منه فى أوروبا. فهذا الأمر واجب لتجنب المفاجآت لدعم المحامى فى صالح دفاعه فى أن يعرف فورا الادعاءات الموجهة إليه لمواجهة الأسوأ والغموض فى الادعاءات المتتالية أو المترابطة. بالإضافة إلى أن القسوة الشديدة بالنسبة للبطلان مرغوبة فى مصر، لأن المرابين والمستغلين الآخرين يخفون بأكبر قدر ممكن عناصر طلبهم، وأن المحامين المختلطين يعشقون الطلبات الغامضة وغير المحددة. فإذا صدقناهم فإن الاستدعاءات ليست إلا مجرد مدخل للقضية يشعرك بأقل قدر ممكن بطبيعة القضية المقدمة للمحكمة. إن هدفهم الأسمى هو الاستدعاء الذى يخبر المحامى بما يلى "أنت مدين لى بمبلغ من المال الذى سوف يحكم عليك بسداده، وسوف أذكر لك فى الجلسة قيمة المبلغ وسبب الدين". وهكذا بينما كان يقبل بلا عناء بطلان رسمى مغطى بحضور المتقاضى، وأهملوا الاهتمام بالمتقاضى الغائب، وذلك بالحكم بالبطلان الرسمى للاستدعاءات أو البطلان الأساسى للاستدعاء الذى لا يشتمل على طلب كامل أو فعل حقيقى.

---

(١) انظر ملحق القانون، الجزء الأول أحكام ١٦ والقانون ١ ص ٢٧٨، ٢٧٩ أحكام من ٢-١٩ يونية ١٨٧٧.

(٢) رغم المادة ٣٧ من قانون الإجراءات، فإن الاستدعاء يجب أن يتضمن موضوع الطلب والدوافع المؤسس عليها الاستدعاء، انظر ملحق القانون، المجموعة الأولى أحكام ٢٥، والقانون رقم ١ صفحات ٢٨٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، والأحكام من ١٢-٢٣ يونية ومن ٧ يولية ١٨٧٧.

لقد أهملت محاكم أول درجة المضمون، وحكمت بالشكل على الأخص بالنسبة للأحكام الغيابية لقد ألزمهم قانون الإجراءات (مادة ١٢٤) بالحكم غيابيا على من لا يمثل أمام المحكمة، إذا تبيَّن أن الطلب عادل وتم التحقق منه، ولم يلزمهم القانون مطلقا بالنطق بهذا الحكم دون فحص الطلب وبالتأكد أن الحكم الغيابى ليس مستحيلا أو مشوبا ببعض عيوب النص، مثل عدم ملاحظة المهلة الممنوحة للاستدعاء وعدم ذكر اسم المعلن وعدم وجود نسخة وعدم ذكر اسم المحكمة... الخ. فيجب أن يفحصوا فى كل مرة وبضمير يقظ الاستدعاء من حيث الشكل والمضمون، وإلغاء كل الاستدعاءات الباطلة لعيوب فى الشكل أو لعدم تضمنها للطلب المحدَّد. ويجب أن يفحصوا الأوراق المقدمة ويأمروا بعمل أوراق لم تقدم، وأن يُجبروا عند الحاجة مقيم الدعوى على الحضور بشخصه، وأن يستجوبوا سواء المدعى أم من يُمثِّله. ويجب عليهم أخيرا أن يرفضوا كل طلب مخالف للقانون أو متناقض فى حد ذاته أو غير مبرر طبقا للأوراق المقدمة أو غير مدعم بالأوراق التى لم تُقدَّم، ولكن يجب عليهم وبإمكانهم عرض الأمر، غير أن الأحكام الغيابية تصدر بصفة عامة بطريقة مختصرة بعد فحص سطحى، كما لو أن القانون قد ذكر "احكموا للمدعى بطلباته، إلا إذا كان من المستحيل ألا يكون الحكم الغيابى ظاهرا للعيان". ولإعطاء شكل جديد لهذه الأحكام العمياء، فإنهم يدخلون كلاما يهرع كتبة المحكمة إلى طباعته على بعض الاستمارات الغبية ونلحظ فيها مثلا منطق أن الطلب يبدو "عادلا ومبررا" لأن غياب المدعى عليه قرينة قاطعة ضده. إن هذا المنطق يبدو مبررًا للطلب حتى يعفى القاضى نفسه من التحقيقات. وفى الحقيقة فإن الأمر فى مصر ملىء بالتزوير، إذ أن أسماء الأشخاص وشخصياتهم موضع شك كبير بسبب جهل المتقاضين، وعلى الأخص الأهالى بالمحاكم المختلطة. وحيث الاستدعاءات بصفة عامة لها ضمان ضعيف فى الوصول إلى الشخص المطلوب على عنوانه المدوَّن، كما تصل غالبا إلى المحافظة وبتطبيق الطريقة السهلة التى حددها القانون بعبارات لا تقبل اللبس على القضايا

الغيابية، فقد نشأ عن ذلك معارضات كثيرة سواء قبل التنفيذ وعنده. وفـــي حالـــة غياب المعارضة فإن الكثير من الأحكام الظالمة، تمَّت لصالح المرابين على حساب الفلاحين ولا يجب أن نعتقد أن صعوبة تقديم معارضة جماعية جيدة ومرتبـــة فـــي الوقت المناسب أكثر من صعوبة أن يدافعوا عـــن أنفـــسهم بمفـــردهم. إن العدالـــة السريعة المتمثلة في الأحكام الغيابية ظلمتهم كثيرا.

تهذيب أخلاق المتقاضين

"يجب أن نهذِّب أخلاق المتقاضين" هذه الكلمة التى لا نعرف مـــن أطلقهـــا لاقت فى وقت من الأوقات نجاحا عظيما إن ســـلبية القـــضاة المختلطـــين منعـــت وضعها موضع التنفيذ. فهم لم يرغبوا ولم يجرءوا على القيام بدور معلم الأخـــلاق أثناء انعقاد الجلسة، وفي صدور الأحكام. وقد ظلوا من الناحية الأخلاقية محايـــدين وعلى كل فقد كان يمكنهم أن يفعلوا خيرا فى الحياة الاقتصادية والحياة الخاصة أو بعبارة أخرى يذكرون هذا فى التقارير المالية، طبقا للقانون المدنى أو عنـــد نظـــر القضية. وكان من الممكن أن يفهموا بشكل جيد فضل العدالة إذا شجبوا تحركـــات المتخاصمين وممثليهم بالكذب والغش والتزوير والمكر والعنف والاستغلال والجشع الذى لا يعرف الرحمة(*) والمماحكة والمكيدة والوقاحة وسوء النية. وعلى الأقـــل يجب عليهم تعليم المحامين الأخلاق التى تعوزهم، وأن يشعروهم مثلا أن المحامى الذى يساعد مرابياً ضد الفلاح ليس رجلا محترما. وأخيرا لننتقل مـــن النقـــد إلـــى الأفعال، فقد كان بإمكانهم أن يستخدموا بوفرة الطريقة الممتازة التى وضعها قانون الإجراءات (مادة ١٢٠) فى متناولهم وهى منح تعويضات كبيرة للمصاريف الناشئة عن فعل أو دفاع كيدى. وبالطبع فإن صفة الكيدية لا تنشأ فقط عن أقوال أو وسائل مبنية على أشياء غير صحيحة فى القانون أو فى الوقائع، ولكن أيضا عـــن ســـوء النيَّة والشر الكامنين سواء فى الطلب أو المستندات المنسوبة للدفاع، والتـــى يبنـــى

(*) يأتى استغلال الأطباء البشع لمرضاهم مثلا أكثر بشاعة من استغلال المرابين والصيارفة. انظر ملحـــق القانون المجموعة الأولى أحكام ٤٠ـــ٤٢ ونفس الأحكام من ١٥-٣٧ عن وقاحة قطاع الطرق.

عليها الطلب، موضع النزاع. وهكذا فإن كل طلب مقدم من مراب يتضمن فوائد ربوية متخفية يُعد كيديا.

إن كل دفاع لانيادو فى الدعوى المقامة ضده من رحيم السيد دفاع كيدى حيث إن التعويض موضع الدعوى يجب أن يعوض الخسائر الواضحة فى مصاريف القضية، ويصعب تحديده بدقة. وهو فى حقيقة الأمر عبارة عن غرامة خاصة يحدد القاضى قيمتها واضعا فى اعتباره ١- احتمالية المصروفات التى تمت والخسائر التى لحقت بالقضية. ٢- الحالة المالية للمتنازعين. ٣- خطورة الحالة. وإذا كان الجانب المهان يجهل القانون أو ممثله سيئ ولم يطالب بالتعويض فى الحالات التى تكون فيها الإهانة صارخة، فإنه يجب على القاضى أن يعوض عن هذا الصمت وهو قادر على ذلك، عن طريق سؤال المتقاضى إذا كان يرغب فى الاستفادة من المادة ١٢٠ حيث إن المحكمة لا يمكنها تطبيقها من تلقاء نفسها، وللأسف فإن محاكم أول درجة قد أهملت استخدام هذه المادة الممتازة بصفة عامة.

سلطة القانون ومبادئ قضائه

لقد أهمل القائمون على أمر محاكم أول درجة المقاومة الكافية للهجمة التى شنت على القانون وعلى المبادئ القضائية.

تجاريا

وهكذا فقد حاولوا جعل القضايا تجارية تقريبا، بحيث لم يتبق للمحكمة المدنية إلا دعاوى الملكية الخاصة بالحيازة أو التأجير أو الخاصة بالعقارات وكذلك الرهونات وفى هذا الخصوص ١- تراجعوا ثم أزالوا حدود المفهوم العام التجارى وجعلوه موسعا وشديد الغموض. ٢- أعدوا حصرًا بالأوراق التجارية (المادتان ٢، ٣ من القانون) وجعلوها فى قائمة. ٣- أيدوا أن الكمبيالات والسندات (سند لأمر) هما فى حد ذاتهما، أوراق تجارية وكل ما هو مكتوب فيها تجارى يدخل

ضمن اختصاصات المحكمة التجارية. ومع ذلك فإن القانون المختلط لا ينسب لها ــ الكمبيالات والسندات ــ الصفة التجارية، ولكنه يتركها خاصة للسلطة العادية للمحكمة المدنية فيما عدا فقط الارتباطات المسجلة على هذه الأوراق عن طريق أحد التجار، وبسبب تجارته، وهذه القضية مقترحة، إلا إذا كانت قضية أخرى واقعة(١).

إن الدافع الحقيقي لممارسة الضغط على المحاكم لجعل القضايا المدنية قضايا تجارية هو الرغبة العامة في تحكيم القضايا عن طريق المحكمة التجارية أكثر منها عن طريق المحكمة المدنية. ففي المحاكم المدنية الجزئية أو العادية، يتم البت في الموضوعات بسرعة أقل وبدراسة أدق وبعناية ومطابقة للقوانين أكثر مما يحدث في المحاكم التجارية، علاوة على ذلك ففي المحاكم التجارية يحكم رجل لم يكن قاضيا إنما تاجر(٢). رجل ينتهي إلى البائعين والمرابين والصيارفة الأجانب إن المتقاضين في هذه المحاكم يعتقدون أن فرصتهم أكبر في المحكمة التجارية عنها في المحكمة المدنية.

حوالة الحق

وبنفس الطريقة فقد حاولوا وساندوا فكرة إخراج حوالة الحقوق من حدودها القانونية وإلغاء كل الشروط التي يتطلبها القانون لكي يطرحوا طلبا مؤسسا على دين متنازل عنه على القضاء، ويمكن للمتنازل له أن يدفع قيمة ما تم التنازل عنه شفاهة دون أية إجراءات رسمية إلا الإشارة في أعلى ورقة الاستدعاء إلى حقيقة التنازل، أو مجرد ذكر الدين في ورقة الاستدعاء وهو الأمر الذي يحل محل الإخطار. وبهذه الطريقة فقد تم إلغاء ١ــ السند المكتوب بقيمة الدين. ٢ــ حوالة الحقوق لهذا الدين المكتوب سواء على أصل السند أو على ورقة مدرجة في النص

---

(١) المادة ٨ من القانون ١٠٥، انظر ملحق القانون الجزء الأول، الحكم الأول، والملحوظة (ص ١– ٥).

(١) تنظر أمام المحاكم التجارية القضايا الخاصة بالتجارة، ولما كان الذين يعملون بها أصحاب خبرة عملية، أصبح هناك ما يعرف في تلك المحاكم بالمحلفين، وقد اختيروا بصفتهم المهنية، وبالطبع فإنهم لم يتمتعوا بالمؤهلات القانونية. (المحقق)

بها المحتوى الكلى للسند. ٣ـ إخطار الحائز على هذين المستندين إخطارا سابقا على طلب العدالة فيما يعنى ثلاثة شروط مطلوبة للحاجة إليها، وبالتعود والمفاهيم القضائية لمجتمعنا الحالى، بالرغم من أن القانون لم يذكرها ضمنيا. وإذا لم تتوافر هذه الشروط فإن مثل هذا الإيقاف بالعمل فى السند يمكن ألا يكون إلا حجة للتصرف بمظهر ما، وسلطة ما باسم دائن مزعوم لم يوجد عليه دين أصلا، أو انتهى دينه، أو قيمته أقل كثيرا مما هو مكتوب فى الورق. وساندوا أيضا فكرة أن كل شيء يمكن التنازل عنه ليس فقط دينا قائما منفصلا محددًا سواء كان كليًا أم باقى رصيد الحساب إنما أيضا ١ـ رصيدا غير محدد وعرضا مثل رصيد الإيجارات المتأخرة لعدة سنوات، أو رصيد حساب جار. ٢ـ جزءاً تحكيميا من دين. ٣ـ جزءاً من الديون المتتالية المستقبلة غير مؤكدة الدفع على أقساط. ٤ـ كل دين محتمل ومشروط ولن يتم بعد. ولم يكن الأمر أكثر صعوبة فيما يتعلق بالسندات التى يتم التنازل عنها كتابة. ولم يقبلوا فقط سندات حقيقية فى بنود الاتفاق التقليدى على دين معين، إنما قبلوا ورقة مرفقة بمذكرات مموّل، ومجرد الاعتراف بدين محدد قيمته الإجمالية دون إيضاح سببه، أو التاريخ الذى نشأ فيه هذا الدين، أو حتى مجرد الارتباط بدفع مبلغ محدد.

لقد ذهبوا أبعد من هذا فقد أيدوا فكرة أنه للتنازل عن دين عادى بدون كمبيالات فمن غير الضرورى التنازل أو البيع أو النقل أو التحويل أو التأجيل، ولكن يمكن استخدام طريقة تظهير الكمبيالة بمعنى استخدام صيغة قصيرة وغريبة تشير إلى شخص مؤهل لاستقبال الدفع، ولا يعنى هذا تحويل الكمبيالة، إلا بتأثير التقليد الذى كرّسه القانون. وقد ذهبوا إلى حد الرغبة فى التظهير على طريقة صيغة "ادفعوا لأمر..." وذلك فى قيم إيجارية تسدَّد لشخص مشار إليه لهذا الغرض فى عقد الإيجار ومما هو عجيب، أنهم تجرءوا وطلبوا من المُظهَّر له ـ يا لفضيلة التظهير! ـ تنفيذ عقد البيع ذاته(*). ومما هو أسوأ فقد طبّقوا مبدأ التظهير على السندات التى تحدد الديون الربوية للمرابين على الفلاحين، وفى المقابل، فقد نسبوا

(*) انظر ملحق القانون، الجزء الثانى، حكم ٦١.

إلى تنازل (مدنى) مكتوب على ورقة كمبيالة ــ وبتظهير مزور، إمكانية النظر إليه إضافيا على أنه تنازل (مدنى) ــ نفس تأثير الكمبيالة. وهكذا فإن الإيقاف والتظهير يجب أن يحل فى كل الحالات بالتبادل محل الفرق بين هذين النوعين من النقل من الأصل فى الشكل والمضمون وبهذه الطريقة فإن حوالة الحق تصبح مسرحا للتحولات الكيميائية التى تضمن فى كل الحالات فاعلية التحويل.

يجب على المحاكم المختلطة أن تدافع عن القانون ومفاهيم الحق ضد المد غير المحدود لحوالة الحق، بحيث لا يؤذى الامتداد مصالح المصريين ومشاعرهم.

المصالح

والحقيقة، فإن تطبيق المرابين لنظام التنازل عن السندات أضر بالفلاحين، لأنهم يمكنهم أن يثبتوا على المتنازلين المبالغ التى سدّدت وإذا سُوّيت الحسابات تتدخل المقاصات. فالمتنازلون دائما رائعين عندما يستغلون ويشترون بالجملة وبسعر منخفض سندات الأجانب والأهالى، وهم فى الوقت نفسه رجال مبهورون مسنودون قادرون على متابعة الدفع لعدد كبير من السندات. إن تظهير السندات لإعطائها قيمة الكمبيالة هو أيضا عمل مجحف بالفلاحين مثل التنازل، وذلك لأن التظهير يُبعد الدفوع التى يمكن للمدين أن يستغلها ضد الدائن، ومنها التعويض بصيغة خاصة. أما المشاعر أو كما يحبون أن يطلقوا عليها اليوم اسم "الضمير القضائى" فتنشأ عن أن القانون الإسلامى السارى فى البلد يوضح أنه لا يمكن التنازل عن الدين دون موافقة المدين، وأن التنازل الذى اقتحم مصر عن طريق القوانين المختلطة يبدو للأهالى المسلمين خرقا لما اعتادوا عليه(*).

(*) انظر بهذا الخصوص الأحكام المصرية المختلطة صفحات ١١٤ ــ ١٣٦، ١٠٢ ــ ١١١ وملحق القانون الجزء الأول، الحكمان ٧، ٨، والجزء الثانى، الحكمان ٦١، ٦٢.

وهكذا قد حاولوا أيضا إلغاء كل الشروط الرسمية الواحدة بعد الأخرى، وحتى الشروط المادية المطلوبة لصلاحية الأوراق المصرفية، وكل عناصر الكمبيالة ودافعوا عن ذلك بأن ذكروا وجود كمبيالة أو سند صحيح لأمر ١- رغم ثنائية أو تعددية الدائنين والمدينين أو الدافعين المشار إليهم، ٢- ورغم غياب صيغة الكمبيالة "قيمة المبلغ المدفوع" (أو المبلغ المسدَّد أو مبلغ على الحساب)، وهى صيغة خاطئة ولكنها للأسف مدوَّنة بلا رحمة فى القانون المختلط، ٣- ورغم موعدين أو ثلاثة للاستحقاقات يجب خلالها سداد الكمبيالة، ٤- ورغم عيب فى توقيع المدين سواء بالبصمة أم بختم شخص آخر يشهد بعدم معرفة المدين بالقراءة والكتابة وأنه ليس لديه ختم، ٥- ورغم عيب عدم تحديد موعد السداد (فى يوم محدَّد أو منتظر أو فى نهاية فسحة من الوقت تتحدد بعد تاريخ التوقيع على الورقة) ٦- ورغم أن قيمة الكمبيالة قابلة للدفع بطريقة أخرى غير النقود مثلا مقابل أرض أو قطن! أما بالنسبة للكمبيالة، فقد حاولوا كذلك التحايل على المبدأ الخاطئ، ولكنه مدون فى القانون فى موضع يجب نقله إلى موضع آخر ولم يحترموا إلا شكلا واحدا هى الصياغة الخاصة بأمر الصرف "ادفعوا لأمر" لأن هذه الصياغة السحرية هى الراية المصرفية التى تغطى كل بضاعة غير مصرفية حتى القطن وبعد استبعاد كل عناصر الورقة المصرفية غير الضرورية، بمعنى كل ما تحتوى عليه هذه الأوراق المزعومة "لأمر" أو الكمبيالات من زيادات هى فى الوقت نفسه معاكسة للطبيعة القضائية، وموجهة عمليا إلى كمبيالات التبادل. وهكذا فقد اعتبروا إعلان القضية الخاصة بالسندات، وكذلك الارتباط فى دفع فوائد الخسارة فى حالة عدم الدفع فى الموعد، إضافة لا معنى لها وأضافوا عبارة عقابية ذات التاريخ الطويل، وأيضا أضافوا الاعتراض والتكرار وإعلان الشهود وتصريحات واعتمادات السلطات المحلية وأوراق الرهن العقارى ومعاملات أخرى أو وعود. وفى كلمة واحدة كل ما يمكن أن تتضمنه السندات.

وطبّقوا الطريقة نفسها على التظهير، وعبارة "لأمر" ظلت محترمة ولكن وافقوا على أن يكون التظهير من أكثر من شخص، وأن يكون ذكر سبب الدين كافيا لأن يحل محل السبب العام، وأن الختم يحل محل التوقيع، وأنه من القانونى تظهير جزء من مبلغ الكمبيالة، وأن التظهير (العادى) بعد تاريخ الاستحقاق يُعد معدوما، وكذلك توقف الدفع وأيضا التظهير المخالف لنظام القانون المختلط إذا تم قبل حلول موعد الدفع. وأخيرًا فقد طالبوا أن يمنح التظهير التسهيلات التى تمنح للأوراق المدوَّنة "لأمر" أو الكمبيالات. وأكثر من ذلك ــ كما ذكرنا ــ فإن حوالة الحق المصرفية بمعنى غير المغطاة بعبارة "لأمر" تعتبر سارية كما يؤكدون كحوالة مدنية عادية كما أن تظهير دين غير مصرفى له قيمة الأوراق المصرفية (تحويل الكمبيالة).

لقد أهملت المحاكم المختلطة أن تكبح جماح هذه الحركة التى ترنو إلى تحويل القانون المدنى إلى قانون كمبيالات وخاصة تحويل السندات إلى أوراق تدفع "لأمر" أو الاعتراف بدين مستحق الدفع من الفلاحين للمرابين، ومع ذلك فإن السندات لم تكن فى القانون الإسلامى إلا مجرد دفتر يومية موقع من المدين وشاهدين ويستخدم كأساس للإثبات بواسطة الشهود فى حالة إنكار الدين فيما بعد. ومع ذلك فمن السهل أن نرى أن الأوراق "لأمر " مجحفة للفلاحين ومفيدة للمرابين الذين يستغلونهم وهذه الأوراق تستبعد فحص السبب المادى للدين. أما حقيقة الدفع فهى تتضمن الفوائد الربوية المضافة لمبلغ الدين، وكذلك الدفع نقدا أو عينا، وتسمح بالنقل بمجرد التظهير إلى مستغلين مجهولين أو إلى زراع(*).

إن العديد من السندات ــ إذا استبعدنا عبارة "لأمر" المقحمة تشبه ورقة مصرفية تنظيمية بنفس درجة التشابه بين شجرة ومنزل. وقد عرضت هذه السندات أمام المحاكم المختلطة كأوراق "لأمر" إنها حقيقة مخزية.

(*) انظر بهذا الخصوص أحكام المحاكم المختلطة المصرية صفحات من ٨٨ - ١١١ وملحق القانون، الجزء الأول أحكام ١، ٧، ٣٤، ٣٦، والجزء الثانى، الحكمان ٥٥، ٦١.

الحجز التحفظى

لقد حاولوا إساءة استخدام الحجز التحفظى، كما فعلوا فى الأحكام الغيابية مدافعين عن ذلك بأنها تمت ببساطة تحت مسئولية الطالب، وعلى العكس فطبقا للقانون، فإن القاضى الوقتى يجب أن يفحص الطلب من وجهة نظر الحقائق والقانون، فإذا كان لديه شكوك جادة عن حقيقة الوقائع المقدمة، فله السلطة، وعليه استخدامها فى استدعاء الطالب وسؤاله ليشرح ويبرّر، وعند الحاجة له أن يستدعى الخصم ويستمع إليه بكل عناية فى حضور الطالب. إن هذا الاستماع يمكن أن ينبه الخصم للطعن والمرافعة أمام المحكمة، وعلى وجه الاستعجال أمام القاضى (المادتان ١٣٣، ١٣٥ من قانون الإجراءات). أما بالنسبة للحق فقد حاولوا أن يخرجوا الحجز التحفظى من حدوده القانونية بقدر لا يقل عما فعلوا بالقانون التجارى والمصرفى وحوالات الحق. فيتم الحجز للمدين لدى الغير عن طريق توسيع مفهوم الشخص الثالث[١] إلى أبعد الحدود، ويتم الحجز المؤجر بتوسيع مفهوم المنقولات الضامنة[٢] والحجز عليها مخفين عن المدين أنه ليس له محل إقامة ثابت فى مصر، أو الذين غادروا مصر مؤقتا، والذين أقاموا فيها فترة طويلة، ولكنهم أقاموا بالتتابع فى أماكن متعددة، وكذلك كل الذين ينوون مغادرة البلاد. والحجز المصرفى هو الأكثر استغلالا والأوراق وقصاصات الأوراق التى لا قيمة لها تستخدم كمبيالات أو أوراق لأمر. ويقولون إنه يجب على قاضى الأمور الوقتية أن يقبل هذه الأوراق، وعلى قاضى الموضوع أن يصدر حكمه فيما بعد على مدى توافق الأوراق مع الأوراق المصرفية. وبالمثل فإن ورقة الاحتجاج لعدم الدفع أو المعدّة للدفع بعد تاريخ الاستحقاق فيما عدا حالة قرار المحكمة عن صلاحية الاحتجاج، تعتبر كلها غير سارية المفعول طبقا للقانون. أما عن نوعية التاجر المدين فإنهم يقدمون الجميع على أنهم تجار، ويدعون أن هذه الصيغة يجب

---

(١) انظر ملحق القانون، رقم ٢، حكم ٥٤.
(٢) انظر ملحق القانون، رقم ١، حكم ٢٧.

أن يقبلها قاضى الأمور الوقتية مؤقتا وذلك للتخلص من هذا الشرط. لقد طالب المرابون ومحاموهم بشدة بالحجز المصرفى، حيث يرغبون فى تطبيقه على الفلاحين بمقتضى السندات التى تحولت إلى أوراق "لأمر" عن طريق صيغة "ادفعوا لأمر" أو بمعنى أصح عن طريق بعض الكلمات العربية التى تجعل هذه الصيغة بين بين(*).

إن الفحص المسبّق للوقائع والحق فى مجال الحجز التحفظى المطلوب هو أكثر أهمية فى مصر منها فى أوروبا. إن هذا الحجز يصعب الإطاحة به فى عيون المتقاضين المصريين، وعلى الأخص الفلاحون الجهلة والمحرومون من المساعدة القانونية. وفى الحقيقة فإنهم لا يعرفون أن الحجز يجب أن يتم خلال ثمانية أيام من صلاحية طلبه، ويبدو لهم التصريح، بالحجز مساويا لحكم أول درجة، وأخيرا فإن الحجز يستمر سواء لم يكن هناك طلب خلال الثمانية أيام أم يستمر نهائيا بعد الاستدعاء، طالما أن القاضى لم يقرر رفع اليد ورفض الحجز. ويفزع المحجوز عليه من هذا الحجز البائس لمجرد أنه حجز ويحثُّه القاضى على التصالح على أساس غير مبرر إطلاقا.

وبصفة عامة فإن القضاة المكلَّفين بقضايا الحجز التحفظى بعيدون كل البعد عن أن يقاوموا مقاومة كافية الضغوط التى تمارس عليهم، وعن أن يفحصوا بقدر كاف الحجوزات المطلوبة حتى يثبتوا إساءة استغلالها، ويدافعوا عن الضعيف ضد القوى الظالم.

المجتمعات والأسباب الاجتماعية

لقد حاول الأجانب أن يتحرَّروا من قواعد القانون التى تمس المجتمعات بصفة جماعية وتوصى بها لقد ادعوا أنه يمكنهم أن يستخدموا الأسباب الاجتماعية

(*) انظر بشأن الحجز المصرفى، أحكام المحاكم المختلطة ص ١٦٥، ١٦٦ من ملحق القانون، الجزء الثانى، حكم ٥٥.

حسب هواهم، ودون أن يلتفتوا إلى الرسميات المسجّلة، ويتطلعون إلى التشدُّق بهـا أو تركها عندما يحلو لهم ذلك بين لحظة وأخرى، دون أن يضطروا لإعطـاء أى تفسير حتى بالنسبة للأعضاء المؤسسين، وكذلك المسئولين تـضامنيا والمفوضـين بالتوقيع أو بالإدارة إن محاكم أول درجة لم تحارب حرية المشاركة الواسعة التـى تخدع الجمهور، والتى تضع نفسها بعيدا عن متناول الآخرين فى أية قضية[1].

الأختام

من المستحيل ألا نذكر هذه البدعة القضائية الرديئة، والتى نجحـت نجاحـا كبيرا أمام القاضى المختلط، فالمؤامرة الأجنبية تركزت فـى جعـل الخـتم مثـل الإمضاء فى الأوراق التى تتم بتوقيع خاص (طبقا للقانون المدنى العـادى) وفـى الأوراق المصرفية. فهى تمنح نفس قيمة التوقيع المعترف به الـذى يقـضى بـأن الموقع أدناه استطاع أن يقرأ ويفترض أنه قرأ محتوى السند أو الورقة إلى "البـصم بالختم " الذى لا يثبت أن الأشخاص الأميين قد عرفوا محتوى الورقـة، والـذى لا يثبت لأى شخص أنه هو الذى وضع الختم بنفسه فإنها لم تر أى فرق بين التوقيـع الذى يصعب تزويره والختم الذى يستطيع من يمسك به أن يضعه فى غمضة عين، وبكل أمان دون موافقة مالكه. إن هذه النظرية الفظيعة من وجهة نظـر القـانون، ووجهة النظر الأخلاقية هى مُدمِّرة بالنسبة للفلاحين ولا تجد لهـا أى سـند مـن القانون المختلط ومع ذلك فقد قبلتها المحاكم. وربما كان ذلك أردأ مهمة لوّثت ثوب القضاة بالمحاكم المختلطة[2]. وتتحمل محاكم أول درجة الخطيئة الأولى والرئيسية فى هذا المضمار فهل كان يمكن لمحكمة الاستئناف أن تصحح "عدالة" محكمة أول درجة، سواء بقراراتها أم بالتأثير على المحاكم بشكلها الرسمى؟ هذا سؤال دقيـق وصعب، لا يستطيع المؤلِّف الذى لم يكن عضوا فى محكمة الاسـتئناف أن يجـد نفسه قادرًا على الإجابة عليه.

---

(١) انظر ملحق القانون، الجزء الثانى حكم ٦٦، والملحوظة.

(٢) انظر بخصوص الأختام، ملحق القانون، الجزء الثانى، ملحوظة، ص ١٦٠ــ١٧٠.

يُحدِّد القانون المختلط (مادة ١٨٥) الحد الأقصى المتعارف عليه للفائدة. فكل فائدة تزيد على ١٢% هى فائدة ربوية. ولم يضف القانون ما إذا كانت الفائدة المتفق عليها يتوقف العمل بها كإضافة ربوية، أو ما إذا كان المبلغ المضاف يجب خصمه، كما يحدث فى القانون الفرنسى الذى ينص على تخفيض الفائدة الربوية إلى النسبة القانونية، وإدراجها فى حساب رأس المال، مع الزيادة المدفوعة بلا حق فيجب على القانون أن يدعو بعدمية الشرط الربوى طبقا ١ــ لمبدأ العدمية المطلقة فى القانون المدنى لكل ما يتم أو يتفق عليه، ويكون ضد الأخلاق وضد السلوك العام. ٢ــ الظرف الذى لم يرد فى القانون المختلط بشأن التحديد غير الطبيعى لعدمية الإضافة الربوية، ويحل محلها بمادة شائعة صالحة جزئيا وغير صالحة جزئيا ويمكن أن ننسب هذه الاعتبارات للمشرع المختلط المصرى حيث إن الربا فى مصر قد وصل إلى معدلات ضخمة، وكان أحد الخطايا الكبرى التى ارتكبها الأجانب فى حق الأهالى. وأيا ما كان الأمر فإن قضاة محاكم أول درجة يمكنهم أن يؤدوا خيرا عظيما لو خصموا فقط الفوائد الزائدة عن المعدل وفى الحقيقة فإن هذه الإضافة دائما ضعف النسبة المشروعة المحددة ١٢%، وذلك فى التعاملات بين المرابين والفلاحين. وتراكم الفوائد المضافة للمبلغ الأصلى التى يترتب عليها هى الأخرى بدورها فوائد يمكن أن تكون أمرًا هينا إذا خفضت الفوائد إلى ١٢% فى كل مرة

ومع ذلك، وكى نمنع أن يصبح قانون الربا عديم النفع، فيجب على قضاة أول درجة أن يقوموا بشيئين. ١- الكشف عن الفوائد التى يخفيها المرابون بعناية حتى لا تظهر الفوائد الربوية. ٢- تبليغ الفلاحين، فمن الضرورى أن يُخبروا الزراع بالقانون، ويشرحوا لهم أن الفوائد الربوية غير مستحقة، ويدعوهم إلى ذكر تاريخ كل دين منصوص عليه فى السند والقبول المبدئى لإثبات الادعاء واستجواب المرابى بشدة والكشف عن سبب رفضه للإجابة وصمته وتصريحاته المتناقضة، مع عدم مراعاته لا هو ولا محاميه. وحتى يعملوا بهذه الطريقة عليهم أن يتحلوا

بالشجاعة الأدبية ويا له من احتمال لحدوث موقف مخز لكل المدعين الأجانب ومن بينهم أيضا بعض القناصل أمام القاضى الذى يخترق أول واجب له وهو الإنصاف للفلاحين مدافعا عن هؤلاء الأوغاد متصرفا كما لو كان قاضى التحقيقات، وكمحقق مع التجار الشرفاء، مساعدا المدينين ضد الدائنين ومع ذلك فإذا اتحد القضاة فإنهم سيحققون النصر بفضل الرأى العام فى أوروبا. ولكنهم لم يتحدوا ولم يجرءوا على ذلك وفى النهاية فإنهم لم يفعلوا شيئا ضد الربا.

قضايا ضد الدولة والخديو

وبتأثير الضغوط الأجنبية أدانت المحاكم المختلطة بكثرة الدولة والخديو لصالح أجانب ممولين ومقاولين ومغامرين من كل نوع، ولصالح المطالبين بما ليس لهم حق فيه، أو المطالبين بأكثر من حقوقهم. إن كثرة هذه الإدانات ساهمت بشكل جدى فى جعل تصفية الدين غير المجمد وخيم العواقب. ويجب أن تتذكر ما سبق أن ذكرناه عن الضغط الضخم من ناحية، وغياب الضغط من ناحية أخرى.

إن كل إدانة للدولة والخديو تعد إعدادا جيداء، ولا أحد يستطيع أن يشكو منها علنا وعلى العكس فإن أى رفض لأى طلب ضد الدولة أو الخديو، وكل إدانة معتدلة لهذين كبشى الفداء، هى موضع انتقاد حاد ومرفوضة ومحتقرة(١). فكان هناك بلا شك بين أعضاء قلم قضاة الدولة والخديو(٢)، رجال مقتدرون ومخلصون يقومون بكل ما يمكنهم. ولكنهم كانوا يقدمون لهم معلومات مغلوطة ويمدونهم بشكل سيئ بالمستندات الواجبة لكى يدافعوا فى قضاياهم. وأكثر من ذلك فإنهم لم يكتفوا باستخدام خدمات هؤلاء الرجال ذوى العزيمة القوية، ولكن غالبا ما دافعوا عن الدولة والخديو بالاستعانة برجال لا قيمة لهم وغير مؤهلين وأمانتهم غير

---

(١) أثناء حركة التمرد ضد السيد لابنا كان أحد خصومه الشرسين، محاميا له مصلحة كبيرة فى قضية ضد الدولة ويمكننا أن نفهم ما تبقى على شرف هذا السيد.

(٢) أنشئ قلم قضايا الحكومة عام ١٨٧٦ ليكون ممثلا للحكومة فى قضايا التعويضات التى يرفعها الأجانب على الدولة والخديو أمام المحاكم المختلطة. (المحقق)

مضمونة، وبعض صغار الليفانتيين من الذين يستطيعون التحدث اثنتى عشرة ساعة فى الموضوع وخارجه، ولكنهم لا يفهمون شيئا فى القانون ولا يعرضون الإجراءات ويقحمون على المنصة إجراءات غير أمنية حتى يتمكنوا من خسارة القضية وعلى العكس يساعدون جيدا الخصوم الأجانب فى القضايا الكبرى ضد الدولة أو الخديو عن طريق الاستعانة بمحامين موهوبين يحرضهم حصولهم على نسبة من قيمة المبلغ المحكوم به على الحكومة والذى يوافق أصحاب القضايا.

التنفيذ على الممتلكات

التنفيذ الأولى تنفيذ شخصى بالعصا أو السجن، واستخدمه الأجانب قبل الإصلاح[١] بنجاح ضد الفلاحين، وبمساعدة السلطات المحلية. وبالرغم من ذلك فإن نظام التنفيذ الحقيقى والبيع الجبرى لكل ممتلكات المدين بمثل ما كان فى القانون الفرنسى قد منح الأجانب ميزة كبيرة فعند تنفيذ أحكام المحاكم المختلطة، أمكنهم شراء الممتلكات العقارية بسعر رخيص، وكذلك الأشياء والماشية والمحاصيل المملوكة للأهالى المعسرين. وحصلوا حتى بواسطة مزادات قضائية على الملكية الكاملة للأرض إن الأجانب المغتصبين لمصر يعرفون جيدا عند ما بدأ الإصلاح فائدة التنفيذ الجبرى على الممتلكات الذى وعدوا به ومنذ بدء عمل المحاكم المختلطة استخدموه استخداما جشعا. وقد أعدّ القانون المختلط الخاص بالتنفيذ إعدادا جيدا لدعم أغراضهم، فهو يشبه القانون الفرنسى تقريبا، ولم يكن فيه أى شيء بسيط، أو أى شيء مفهوم بالنسبة للأهالى الذين التبس عليهم الأمر، وأصيبوا بالهلع من نزع الملكية السريع غير الرحيم، والذى لا يمنحهم أى تأجيل للدفع مخالفا بذلك العادات الشرقية[٢]. وكل تنفيذ تم باللغتين الفرنسية أو الإيطالية وليس باللغة العربية. وجميع المستندات مكتوبة أيضا بالفرنسية مثل مستندات

---

(١) إنشاء المحاكم المختلطة (المحقق)

(٢) لم يعرف البيع الجبرى فى الشريعة الإسلامية والتى لم تكن تأذن بالحكم الغيابى، (المحقق)

الحجز والبيع وقائمة الشروط وأحكام المزادات، وذلك لأن القانون لم ينص على استخدام اللغة العربية عند التنفيذ ضد الأهالى. وحتى نشر البيوع العقارية والمنقولات سواء بالإعلان الملصق أو فى الصحف يجب أن يتم طبقا للقانون باللغتين الفرنسية أو الإيطالية فقط. وبالرغم من أن السيد لابنا ألزم المحضرين أن يرفقوا ترجمات أو أجزاء باللغة العربية فى إعلانات البيع، فإن ممارسات المحضرين الملحقين بمحاكم أول درجة لم تكن كافية فى هذا الشأن. وبالطبع فإنه من المفروض أن يتم الإعلان عن البيع التنفيذى باللغة العربية، بالإضافة إلى لغة أوروبية فى كل الحالات وبدون استثناء وعلى الأخص فى حالة التنفيذ ضد الأهالى. وهذا عن طريق ١- الإعلان بالملصقات. ٢- الإعلان فى نوع من الصحف الرسمية المكتوبة باللغة العربية وتكون ذائعة الانتشار، لأن كل موظفى الدولة يجب عليهم الاشتراك ومع ذلك فإن النشر فى هذه الصحيفة المسماة "بالوقائع المصرية" لم يتم أبدا. هذا فضلا عن أن القانون لم يفعل أى شيء لكى يمنع بأكبر قدر ممكن البيع بأسعار منخفضة والتحامل على الأهالى، وتمييز المرابين والأجانب الآخرين. وقد أهمل القانون النص على ١- الإعلان عن البيع والحجز على المحاصيل الزراعية (المحاصيل التى لم تحصد) يجب أن يتم فى مواعيد مناسبة، تتطابق مع عادات البلد. مثلا فى العاشرة صباحا حيث تفتح الأسواق فى التاسعة وتغلق فى الثانية عشرة. ٢- إن هذه البيوع ذاتها يجب أن تتم فى الأماكن التى تحقق أكبر مكسب للمدين، فعلى سبيل المثال فى أماكن المحاصيل (قبل الحصاد) وفى السوق المحلى أو المجاور (للمواشى)، وفى البيوت والمحلات ومخازن الغلال (أثاثات الزينة، والبضائع، والمحاصيل المحصودة) وبصفة عامة فى أيام السوق أكثر من الأيام الأخرى. وعند التنفيذ على المنقولات بما فى ذلك المحاصيل التى لم تحصد، فإنه يمكن إقامة الحجز بعد ٢٤ ساعة من الإعلان القضائى الذى يمكن أن يتم فورا بعد تسليم الصورة التنفيذية التى يجب أن يقدمها كاتب المحكمة فورا خلال ثمانية أيام من طلبها. وبعد ذلك فإن البيع يقع بعد ثمانية أيام من الحجز.

ولكن ما هو أسوأ أن يتم التنفيذ بعد يوم واحد من نشره عن طريق الملصقات أو الصحف. وكل ذلك ــ كما يزعمون ــ لمنع تدفق المشترين. أما بالنسبة لبيع المحاصيل التى لم تحصد فإن الحجز عليها يمكن أن يتم حتى ٥٥ يوما قبل نضوجها، وبالتالى يبيعها حتى ٤٧ يوما. هذه المهلة تعتبر طويلة فى مصر وغير منصفة للمدين، فإن سعر المحاصيل يقل بقدر ابتعادها عن النضج ولنلاحظ أيضا أنه عند التنفيذ على المنقولات والتنفيذ على المحاصيل لا يحدد سعر مسبق بأى حال من الأحوال وتسلم كل قطعة دون تأخير لمن يدفع أكثر مما يعنى بأى ثمن، وللحاجز نفسه أن يُثمنه. وعند التنفيذ العقارى فإن تسعير كل حصة يظل متروكا لفطنة المالك السابق. ولكن مع غياب المثمِّن، فإن المزايد يحصل على ما يريد بالسعر الذى يحدّده حتى لو كان ضئيلا أو جزيلا، ونتفهم أن الأجانب من حملة الأحكام ضد الفلاحين وتبعا لنصيحة محاميهم يجدون محضرين موالين ولهذا فقد استفادوا كثيرا من قانون مثل هذا، وذلك دون أن نحصر الغش والتزوير والعنف والاغتصاب غير القانونى.

إن أول تطبيق للتنفيذ الجبرى ضد الفلاحين ترك تأثيرا فى الأرياف حتى إن الانفعال وصل إلى الحكومة وتجرأت واشتكت من الإصلاح. وهذه هى المرة الوحيدة التى كان للحكومة القدرة والشجاعة فى الشكوى ففى شهر أكتوبر ١٨٧٦ اشتكى شريف باشا وزير الحقانية(*) فى خطاب مفصل لمحكمة الاستئناف. ونتيجة لهذه الشكوى جرى تعديل فى بعض مواد قانون الإجراءات الصادر فى ديسمبر ١٨٧٧ وقد قبلت هذه التعديلات المحكمة وعلى الأخص رئيسها السيد لابنا. أما بالنسبة للتنفيذ الخاص بالمنقولات فقد تقرر التقدير المسبق لقيمة الأشياء الثمينة من الذهب والفضة والحلى، وذلك عن طريق خبير يعينه القاضى، وتقرر هذا الأمر إجباريا أما فيما يتعلق بالأشياء الأخرى المتعلقة بالمنقولات فقد تركت لفطنة

(*) فى ذلك الوقت كان يطلق على الدواوين نظارات ثم تعدلت اختصاصات الدواوين واختفى منها البعض وأضيف إليها البعض الآخر، وكانت تلك النظارات تتبع الخديو مباشرة إلى تأسس النظام النظارى عام ١٨٧٨ وأصبحت له القواعد الخاصة، والتى فى مقدمتها التضامن فى المسئولية. (المحقق)

القاضى وبناء على طلب المحجوز عليه أو الحاجز. فإذا لم يتم البيع بالسعر المحدَّد يؤجل القاضى بيع الجواهر والأشياء الأخرى. أما بالنسبة للتنفيذ العقارى، فيوكل للقاضى تحديد السعر فى قائمة الشروط، وإذا لم يتم بيع حصة بالثمن المحدد يؤجل القاضى البيع.

وللأسف فإن قانون التنفيذ لم يُعدَّل فيما بعد، فلم تقاوم محاكم أول درجة المؤثرات الضارة للتنفيذ. وبصفة عامة فلم يتم ردع المحضرين الذين يقومون بالحجز على المنقولات والحجز العقارى. وكذلك لم تُعدَّل محاضر الحجز، ومحاضر بيع المنقولات، فقد تركوا الحبل على الغارب للمحامين ووكلاء المحامين الذين أساءوا استخدام التنفيذ. وغالبا ما وكَّلوا وظيفة القاضى المنتدب للتنفيذ العقارى (فى المزادات أو محكمة المزادات) إلى قضاة غير مؤهلين أو غير ملتزمين، وتقتصر مهمتهم على الظهور فى الجلسة وترك العمل الرسمى الخاص بتيسير الإجراءات، وتحرير أحكام المزادات لمساعدى الكتبة وهكذا أصبح التنفيذ الجبرى على الممتلكات كارثة على مصر.

إن أحد أهم أهداف بحث يجرى مستقبلا عن تأثير الإصلاح يجب أن يصل إلى ١ـ كمية الأراضى التى انتقلت بسبب التنفيذ من الأهالى للمرابين وأمثالهم، وإلى ٢ ـ الرقم التقريبى للفلاحين الملاك الذين تحوَّلوا إلى أجراء أو إلى مزارعين صغار، استغلهم الملاك الجدد الأوغاد.

الرهن العقارى

لقد أدخل الإصلاح فى مصر الرهن العقارى الأوروبى الحديث لصالح الأوروبيين. وهذا النظام ليس أكثر بعدا فى القانون الإسلامى أو قوانين الشرق عن التنفيذ الجبرى فى القانون الفرنسى(*). ولهزيمة الاشمئزاز الطبيعى من هذا النفع

(*) لم تعرف مصر هذا النوع من الرهن الذى كان يسير وفقا لما أقره التشريع الإسلامى المعروف باسم "الغاروقة" الذى يجعل للمرتهن حق الانتفاع بالعين وحبسها لحين استيفاء دينه، وليس لمداينى=

الذى تقدمه الحضارة الغربية، فقد عرضوا على الخديو إسماعيل أنهم لن يتوقفوا عن إقراض نقودهم[١] دون رهن، وأن الرهن إذن ضرورى للزراعة ولسعادة البلد[٢]. ورغم سذاجة هذه الحجّة فإنهم يعرفون جيدا أن الرهن مفيد ومحبب فقط للأجانب. ولم يكن على سبيل التسلية أن مندوبى الدول العظمى اقترحوا ورحَّبوا بقليل من التشويش بإدخال الرهن فى عناية المحاكم المختلطة. ونحن نعرف أن الأجانب أسرعوا فى تسجيل الرهونات لمصلحتهم وليس لمصلحة الأهالى، لمصلحة الذئاب لا لمصلحة الحملان، لمصلحة المرابين وليس لمصلحة الفلاحين. ولا يمكننا أن نجهل أن الرهن يحث على إغراء الفلاح الذى لا يحمل همًا للغير أو على الأقل يعتبر الغد ملكا للإرادة الإلهية وليس ملكا له. ويُمدّد المرابى الرهن بوسيلة سهلة للاستيلاء على الأرض المرهونة. وأخيرا يعتبر الرهن كواحدة من المميزات الكبرى للإصلاح التى لا تقل عن التنفيذ الجبرى وذلك بالنسبة للأوروبيين المقيمين فى مصر

وفى البداية فإن المرابين وأمثالهم استخدموا على الأخص الولاية القضائية للنزاعات فى المحاكم المختلطة للحصول على أحكام مستعينين بما لديهم من سندات، ولتنفيذ هذه الأحكام على المنقولات والعقارات التى يمتلكها ضحاياهم. لقد فكروا منذ ذلك الحين أنه من الأبسط ومن المؤكد ومن المميز لهم أن يحصلوا على رهونات على الأراضى. وفى الحقيقة فإنه لم يكن على المرابى إلا الذهاب مع الفلاح إلى المحكمة المختلطة وتقديم اتفاق خاص بالرهن لتوثيقه فى المحكمة ويحتوى العقد الموثق على اعتراف بالدين المرهون، ويكون دائما معدًا بمهارة

=الراهن الذين ديونهم لاحقة لدين الرهن حق نزع ملكيته، وحرمان المرتهن من الانتفاع به قبل وفاء ماله بتمامه. (المحقق)

(١) وطبعا أقيموا ذلك للأهالى، خاصة الفلاحين (أنظر محاضر القاهرة ١٨٦٩، ص ١٣٨، ١٣٩).

(٢) انظر محاضر القاهرة ١ــ الاستعداد الطبيعى يحمل "حقيقة تكوين رهن... أيا كان الحائز أو المالك، فإن المحكمة المختلطة هى المختصة" وقد حلوا فيما بعد محل التعبيرات العامة "وتعبير لصالح الأجنبى" (المادة ١٢ من القانون الأساسى). كان هذا كل ما يجب عمله، فلم يرغبوا فى إدخال الرهن إلا لصالح الدائن الأجنبى ضد المدين الأهلى.

طبقا لما يريده المرابى وبمعرفة محاميه. وبذلك يمكن للدائن أن يلجأ للتنفيذ دون أن يخشى المناقشة القضائية لهذه السندات، وكذلك مناقشة تاريخ هذا الدين. والفلاح من ناحيته خائف من القضية التى تهدّده، ومن نوع ملكية أرضه، والمكتفى بأن يتركوا له ملكية أراضيه بدلا من تسليمها للدائن طبقا لقانون الرهن الإسلامى(*). هذا الفلاح يوافق من جانبه بسهولة على صيغة لا تبدو أحسن من صياغة السند وتضمن له مبلغا جيدا.

كانت البلاد مغطاة بشبكة من الرهونات المعقودة بين الفلاحين والمرابين، وذلك قبل قانون التصفية الذى قرر تخفيض النسبة العامة للفائدة. ما هى أهمية هذه الشبكة بالنسبة للفدادين المرهونة والديون ذات الضمانات؟ متى تبدأ التصفية الكبرى التى جرّدت عددا كبيرا من الفلاحين من ممتلكاتهم؟ هل بدأ ذلك فعلا؟ وهل وجد المرابون الفرصة لمواصلة عملياتهم؟ هل قدمت الشركة المساهمة الكريدى فونسيه التى تأسست فى ١٨٨٠ قروضا بفوائد بسيطة للفلاحين الذين رهنوا أراضيهم لدى المرابين بحيث يحل البنك محل المرابين (مادة ٤١ من اللوائح) بوصفه دائنا عقاريا؟ هل تأسست هذه الشركة من أجل صالح الفلاحين أو الأهالى بصفة عامة أم لصالح المساهمين، أو بمعنى أدق لصالح المؤسسين الأجانب؟ ماذا تفعل هذه الشركة وماذا تساوى؟ إن هذه الأسئلة يجب أن تكون موضع بحث جدى.

وبالطبع فإن محاكم أول درجة المختلطة عليها أن تشرف بأكبر قدر ممكن على عقد الرهونات، وأن تشرح للأهالى خطورة رهن أراضيهم، وأن تخلع أمام أعينهم صوف الحمل من فوق جسد هذا الذئب القانونى وأن تحثّهم على رفض الفوائد الربوية، وأخيرا تنصحهم أن يرفعوا قضية، وهو أمر أهم من أن يضمنوا سدادهم للأموال بفوائد ربوية متراكمة.

المهمة صعبة ولم تقُم المحاكم بأدائها.

(*) انظر هامش (*) ص ٢٧٧. (المحقق)

الفصل الثامن

إصلاحات

لم يكن من الممكن أن تكون مصر أكثر بؤسا مما هى عليه فى أعوام ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ولم تكن حالة البلد مُرضية بالمرة، ومن ثم أصبح لابد من القيام بإصلاحات.

كان من الضرورى عمل إصلاحات لمصلحة مصر وليس لمصلحة أوروبا والأجانب بصفة عامة[١] إن أوروبا التى سيطرت قنصليا وماليا والتى آذت مصر كثيرا مدينة لمصر بالإصلاحات[٢]

الحماية

أول الإصلاحات الواجب القيام بها تتعلق بـ "الحماية الأوروبية" التى تمارسها حاليا فرنسا وإنجلترا. ولا يجب الاكتفاء بإلغائها، فإن ترك أوروبا لكامل حمايتها على مصر سوف يجعلها تسقط فى حالة من الفوضى، حيث الاستبداد ومضاره، والفوضى المالية والإفلاس. فالحماية القنصلية قد هاجموها منذ زمن طويل وقد سبق أن قدمت الحماية الأوروبية خدمات لمصر، وعليها أن تستمر فى ذلك، وأن تمد تأثيرها المفيد. ولكن بشرط أن يتم إصلاح الحماية فيما يتعلق بـ ١- طبيعتها وهدفها، ٢- تكوينها.

---

(١) أثبتت الفصول السابقة هذه الأطروحة.

(٢) هذه الأطروحة الثانية مثبتة بحقائقها فى الفصول السابقة. وسوف نعالجها من الجانب الأخلاقى فى فصل لاحق عن المسئولية الدولية.

أ ــ لا يجب أن تكون للحماية أهداف أخرى غير العمل على سلامة مصر وحماية المصريين ١- من الأجانب الغربيين والشرقيين، ٢- ومن النظام الاستبدادى الشرقى بما يتضمَّنه من استغلال واستبداد ومحسوبية كبيرة، ٣- وضد عودة أمثال محمد على وإسماعيل وأن تكون طبيعة هذه الحماية معلنة حتى لا تتنصّل منها الدول الحامية عندما تحين الفرصة.

ب ــ يجب أن تحل محل الحماية الفرنسية ــ الإنجليزية، حماية الدول العظمى الأوروبية الخمس[١]. أما فيما يتعلق بروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، هاتين الدولتين العظيمتين غير الأوروبيتين، فإنهما أيضا غريبتان عن مصر بنفس قدر غربة الصين واليابان فأمر مشاركتهما فى الحماية غير مطروح فى هذه الحماية الجماعية[٢].

ومن وجهة نظر مصالح مصر، فلا يوجد أى سبب يدعو إلى الحماية الثنائية الحالية. فلماذا نستبعد ألمانيا والنمسا وإيطاليا؟ فإنهم أكثر نزاهة من فرنسا المحملة بذكريات غزوها وتطلعاتها للهيمنة على الشرق أكثر من إنجلترا. كذلك التى كانت مصر بالنسبة لها ملحقا لقناة السويس. ملحق تبدو أهميته قليلة، ولكنها تدخل فى إطار اهتمامها العظيم بالإمبراطورية الهندية التى يبلغ تعداد سكانها ٢٥٢ مليون نسمة، وعلى الأقل فإن النمسا وإيطاليا جيران لمصر، ويحيطون بالحوض الشرقى للبحر المتوسط[٣]. إن الحماية الخماسية للدول العظمى الأوروبية التى جعل منها قانون التصفية ظاهرة طليعية أكثر نشاطا وأكثر فائدة من الحماية الإنجليزية. الفرنسية. فبين خمس دول سوف يتم الاتفاق بأغلبية ما لصالح نظام معين أو إجراء مفيد للبلد بينما الدولتان الحاميتان يسعيان بالطبع إلى تحييد كل منهما للأخرى،

---

(١) لم يتبَّع المؤلف ترتيبا موحدا للدول الخمس وهى: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، إيطاليا. (المحقق)

(٢) سبق فى عام ١٨٨٠ عند إجراء التصفية أن رُفض التعاون الروسى الأمريكى كدولتين عظمتين إلى جانب الدول الخمس الأوروبية فى إنشاء المحاكم المختلطة. وقد توقف العمل بقانون التصفية بناء على اقتراح المندوبين المعينين من قبل الحكومات الألمانية والنمساوية والمجرية والفرنسية وبريطانيا العظمى وإيطاليا.

(٣) المقصود أن النمسا وإيطاليا هما الأقرب إلى مصر جغرافيا من فرنسا وألمانيا. (المحقق)

وإصابتها بالشلل خوفـا من أن تتفوق واحدة على الثانية فى العمل المشترك بينهما إن هذا الاتجاه يصبح أكثر خطورة عندما يتعلق الأمر بدولتين متنافستين، وتحـذر كل منهما الأخرى مثل إنجلترا وفرنسا. فإذا كانت الحماية الإنجليزية ـ الفرنـسية قد عملت بشكل جيد فى القاهرة منذ ممارسة الرقابة فى نوفمبر ١٨٧٩ حتى الوقت الحاضر، فذلك لأنه لم تشعر فرنسا أو إنجلترا أن إحداهما أقوى من الأخرى لكـى تتخطى وجودها فى مصر فلم تكن أى من الاثنتين تريد أن تتـرك الـسيادة علـى الأرض للأخرى فكانا على استعداد لتبادل التنازلات. ولكن على الأخص لا ننـسى أن فرنسا أثرت تأثيرا مسموعا بفضل ضعف رجال الـدول الإنجليزيـة المنتمـين لحزب الأحرار بصفة خاصة(*)، وبفضل شخصية المراقب العام الفرنسى السيد دى بلنيير الذى كان زملاؤه الإنجليز يؤدون دورا ثانويا.

ولا يجب أن نجهل أن بدايات الحماية الإنجليزية ـ الفرنسية (منـذ قـرار جوشن ـ چوبير حتى عودة السيد دى بلنيير فـى نـوفمبر ١٨٧٦ إلـى نـوفمبر ١٨٧٩) لم تكن جيدة فى الفترة الواقعة بين سقوط وزارة نوبار وإقامة الرقابة فـى أبريل ١٨٧٩. إن وجهات النظر المختلفة للوزارتين الإنجليزية والفرنسية قد شـلت فيما يبدو عملهما المشترك شللا تاما ولنلاحظ أيضا أن الحماية الأوروبية المكونـة من خمس دول تمنع إحدى الدول العظمى الحالية وفرنسا بصفة خاصة من التمتـع بلحظة سياسية سعيدة باحتلال مصر وضمها.

إن الحماية الخماسية يمكن أن يكون لها فضل إضافى، ألا وهو التخفيف من صدمة المشاعر الوطنية للمصريين. إن التبعية التى تضمنها الحماية يسهل عملهـا، لو فرضتها أوروبا متحدة عن أن تفرضها قوتان متنافستان، تعاونا فقط مـن أجـل السيطرة على البلد. وأكثر من ذلك فإن الحماية الإنجليزية الفرنسية لـم تأسـس إلا لمصلحة الدائنين الأجانب الذين كان معظمهم من الفرنسيين والإنجليز. إن جـذور هذه الحماية رديئة تطبعها بطابع كريه فى عيون المصريين.

(*) تولت حكومة حزب الأحرار بين عامى ١٨٨٠ـ ١٨٨٥. (المحقق)

ومن الطبيعى أن الحماية الخماسية أكثر فائدة لإنجلترا التى تندم حاليا أنها لم تحتل مصر بعد الحرب الفرنسية ــ الألمانية، كما أنها يأست من إمكان الــتخلص من مشاركة فرنسا فى مصر. فلم يكن بإمكانها فعل أى شيء أفضل من الموافقــة على مشاركة النمسا وإيطاليا وألمانيا فى الحماية. فهؤلاء الحلفاء الثلاثة الطبيعيون يقفون ضد التأثير الفرنسى، يساعدون مستقبلا فى الدفاع عن قناة السويس وطريق الهند ضد هذين المتنافسين المتخاصمين فرنسا وروسيا. أما بالنسبة لفرنــسا فــإن عليها أن تفضل الحماية الإنجليزية ــ الفرنسية التى تمنحهــا الفرصــة لمناهــضة التأثير الإنجليزى، وأن تطرد إنجلترا ذات يوم بعد أن تحتــل الــبلاد دون إذنهــا ولصالحها. ولكنها يجب أن تستسلم إذ كانت الدول الأربع قد قالت لها بأدب: "إنــك تمارسين الحماية معنا ونحن سنمارسها بدونك"(*).

وبطبيعة الحال سوف يمارس الحماية الخماسية الوزراء الخمسة المقيمــون للدول الحامية (المفوضين) ويلحق بهم خمسة مراقبين عامين، يعينوا بالاسم علــى التوالى وتدفع أجورهم وتقبلهم نفس الدول الخمس. ويــشكل الــوزراء المقيمــون مجلسا، وألا يقل كل واحد منهم عن درجة قنصل، وعليــه أن يراقــب الحكومــة المصرية، ويتقاسموا فى ذلك، وعلى سبيل المثال وفقا لما يــأتى: يــصبح أحــدهم حارسا على الخزينة العامة (حيث تلغى الخزينة الخاصة بالدين) بالاشــتراك مــع وزير مصرى ويراقب آخر تحصيل الضرائب فى الصعيد وثالث فى الدلتا ورابــع يراقب كل ما يتعلق بالمالية فيما عدا تحصيل الضرائب وخامس يراقب كل أعمــال الحكومة (الأشغال العامة والتعليم العام والشئون العــسكرية والــسخرة والبــوليس والصحة... إلخ). ويقدّم كل مراقب منفردا تقريرا لمجلس الوزراء المقيم ويجتمــع معه على هيئة مجلس فى كل مرة يطلبون فيها ذلك.

(*) ربما أيضا أنه كان يمكن للدول الخمس الكبرى أن تتفق على تقسيم يبدو مرغوبا فى فرنسا بدرجة لا تقل عن الدول الأخرى، وطبقا لهذا التقسيم فإن فرنسا تنسحب من الحوض الشرقى للبحــر المتوســط ــ القسطنطينية، تركيا، اليونان، سوريا، مصر ــ وذلك لصالح إنجلترا وإيطاليا والنمسا وألمانيا فــى مقابل أن يتركوا لها الحوض الغربى وكل أفريقيا الغربية وفى هذه الحالة يمكن أن يحل محل فرنــسا اتحاد الدول الثانوية: سويسرا، بلچيكا، هولندا، الدانمرك، السويد، النرويج وتناقش هــذه الاحتمــالات فى فصل لاحق عن أوروبا وعلاقاتها بمصر والشرق. (المحقق)

ولا يشارك الوزراء المقيمون والمراقبون فى حكومة البلد. فقط يظل للمراقبين حق حضور مجلس الوزراء، وتقديم مقترحات والمشاركة فى المداولات دون أن يكوم لهم حق التصويت أو إصدار الأوامر أو تقرير أى شيء.

ويمكن لكل مراقب أن يساعده ١- أوروبيون محدودو العدد بشرط أن تدفع أجورهم الحكومة الأجنبية، ٢- مصريون يعينهم ويقبلهم المراقب وتدفع أجرهم الحكومة المصرية فى حدود اتفاق يتم بين الحكومة ومجلس الوزراء المقيم. ويحق للحكومة المصرية أن تشكو رسميا من المراقبين ومساعديهم لمجلس الوزراء المقيم

ويصبح على الدول الحامية أن تتشاور وتتفق على التعليمات الموجهة إلى وزرائها المقيمين. ويحق لمجلس هؤلاء الوزراء أن يوجه إلى الحكومة المصرية ملاحظات محددة ومبرَّرة، وأن يقوم بعمل تحقيقات بإشراف سلطة الحكومة. ولكن ليس لهذا المجلس أن يوجه إنذارات بالتهديد بالتدخل العسكرى، إلا بأمر خاص من الدول الخمس وتصبح سلطة مجلس الوزراء المقيم سلطة أدبية فقط ولكن تدعّمها قوى أدبية لا تقاوم.

وإذا تمت ممارسة الحماية الخماسية على النحو المذكور، فإنها تضمن التحرر من تسلط السلطان. وتخلص مصر من عدم التعيين بتوارث العرش وبالتبعية للحاكم ومن الجزية ودفع البقشيش للقسطنطينية.

ومن المفهوم أن كلمة الحماية يجب أن تستبعد من اللغة الرسمية ولا يجب أن ينطق بها ممثلو ووكلاء الدول الحامية فهذه الكلمة مصطلح أوروبى لا تحتاجه مصر بالمرة وله معنى غامض قابل للخلاف، إنما نتحدث عن مجلس وزراء مقيم كسلطة محدّدة، وبلغة وترتيبات دبلوماسية أقرها الواقع العملى. إن إطلاق اسم "مجلس الوزراء المقيم" سوف يكون واضحا تماما لأن الدول الأخرى لا يمكنها أن يكون لها إلا موفدون ملحقون بالمجلس. وبنفس الطريقة نتحدث عن الدول الخمس أو باختصار عن "القوى" لأن الدول الأخرى لم تعد قوى بالنسبة لمصر.

إصلاح قنصلى

تستعجل حماية الدول الخمس فى إلغاء:

١- المعاهدات الموقعة بين تركيا والدول المسيحية فيما يخص مصر طبعا.

٢- نظام الرعايا: الحمايات البسيطة (تضييق الحمايات).

٣- نظام الوكلاء والقناصل العموميين، والقناصل ونوابهم والوكلاء القنصليين فى كل البلاد غير الإسلامية التى لها تمثيل دبلوماسى لدى الحكومة المصرية.

وتتكفل الحماية ـ إذا كان هناك سبب لذلك ـ أولا بأن تحكم كل المسيحيين واليهود الغربيين والشرقيين وغيرهم. وتترك للحكومة بالإضافة إلى المصريين المسلمين والأقباط كل المسلمين الآخرين: الأتراك ـ الفرس ـ المغاربة ـ برابرة الخ ولا تقبل إلا مبعوثين دبلوماسيين وقناصل ممثلين قبلهم وليس قبل الحكومة المصرية، فيما عدا ممثلى الدول الإسلامية ويتمتع بالحصانة الدبلوماسية القناصل فقط، بالإضافة إلى المبعوثين الدبلوماسيين المعتمدين للبلد كلها، أو لدائرة إقليمية معينة من الأراضى وجميعهم متساوون فيما بينهم. ويمكن أن يكون لهم مراسلون ولكنهم لا يحملون أية صفة قنصلية ولا يعترفون بوكلاء القناصل أو نوابهم ويفقد المبعوثون والقناصل حتى القادمون منهم من الدول الإسلامية كل حق قانونى وكل سلطان على مواطنيهم وتمارس الحماية على الأجانب غير المسلمين حق البوليس، وتتمكن عند الحاجة من سحبهم وطردهم وإبعادهم إلى بلادهم. وذلك إذا تمكنوا من الهروب من عدالة أصحاب الأرض(*) ولا يحق للمبعوثين وقناصل الدول غير الإسلامية أن يرفعوا شكاوى أو مطالب للقنصل الراعى فإن هذا المجلس لن يسمع لهم إذا لم يقدموا بشكل منظم قائمة مُفصّلة بمواطنيهم والتبريرات والإحصاءات والمعلومات التى تطلب منهم جميعا.

ويطّلع القنصل الراعى على الشكاوى التى ترفع له من المصريين المسلمين

(*) يحل مكان المحاكم المختلطة المحاكم الأوروبية أو المحاكم الموحدة.

والأقباط. ويفعل ما يعتقد أنه واجب يستطيع القيام به لكى يتأكد من أساس الشكاوى وحتى يتعرف على المخطئ ويحذره من العودة لفعلته. إنه بهذا التدخل غير الرسمي في شكله يستطيع القنصل أن يحمى أهل البلد من النظام الاستبدادى وتعسفه. وفى الوقت نفسه فإن إلغاء النظام القديم للقناصل سوف يزيل كارثة الحماية القنصلية القديمة التى كانت تحمى بصفة خاصة استغلال الأجانب وأخيرا فإن طبقة المستغلين الأجانب. سوف تنحسر بطرد المرابين بشكل منتظم، ورجال البنوك الذين سرقوا البلاد والخديو وكل الموالين مع إسماعيل والمحضرين والمحامين المعزولين، ووكلاء الأعمال الذين تشير إليهم المحاكم المختلطة. وبصفة عامة الأجانب المعروفة انحرافاتهم وشرورهم، من مصاصى الدماء والصقور، وبالتالى على الوجه الخصوصى مجموعة اليونانيين والمسيحيين الشرقيين ويقلل هذا الطرد المنتظم بشكل ملموس السكان الأجانب وذلك لأن المستغلين غير المطرودين سوف يهاجرون بأعداد كبيرة، وأن هجرة غثاء أوروبا وكذلك هجرة اليونانيين والمسيحيين الشرقيين سوف تتوقف. وهذا أمر أفضل لمصر وفى المقابل يتم تشجيع هجرة الأوروبيين الأقوياء والأمناء.

إصلاحات مالية

يبدأ الإصلاح المالى بلا انقطاع وبمتابعة السيد دى بلنيير، لقد أدخل العديد من الإصلاحات المهمة فى الشهور الأولى من عام ١٨٨٠ وقد سبق ذكرها فيما سبق ويشير التقرير السنوى للمراقبين العامين عن عام ١٨٨٠ إلى إصلاحات أخرى وتحسينات تم إدخالها وعُرضت من جانبه. ويمكن القول إنه سيقوم بعمل اللازم والمفيد فى حدود الإمكان. ولكن للأسف فنحن لا نعرف ما إذا كان سيحتفظ بمكانه وتأثيره، فهو لا يتمتع بحرية العمل التى تتمتع بها الحماية الخماسية. وإذا طالبنا كانت لنا أمنيات فى المسألة المالية فلا يقلل هذا من اعترافنا بمجهودات السيد دى بلنيير.

الدين العام

لقد أوجد قانون التصفية حالة فيما يتعلق بالدين العام تربط مطلقا بين الحماية الإنجليزية الفرنسية، والرقابة الحالية التى يؤدى استقرارها إلى الكثير من الشكوك، وهذا الأمر المرغوب فيه إن مهمة الحماية الجديدة هى السهر على مصالح مصر. ولن ترتبط أبدا بقانون التصفية. ويمكنها أن تُدخل تغييرات مقبولة لمصر ولكنها لا تستطيع الإنكار أنها إذا اقتربت من القانون فعليها أن تحترم بـأكبر قـدر ممكـن الخطوط الرئيسية المسطَّرة قضائيا والتدابير الموضوعة والتفاصيل المكتوبة بعلـم غزير والتى من الصعب فرضها على الدائنين الحـاليين، مثلمـا كـان يفرضـها الدائنون من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٨٨٠.

ومع ذلك، فرغم أنه تقريبا كل الدين المصرى منح للشعب المـصرى دون منفعة تبادلية ودون إذنه، فإن كل الدين غير عادل، ومن ثم فالحماية الخماسية لابد أن تفعل شيئا لكى تخفف العبء الثقيل جدا.

وبقيامها بهذه المهمة، فإنه يجب أن نعتقد بوجـود ١- تخـصيص الإيـراد وتخفيض رأس المال، ٢- إن كان التخفيض قليلاً نسبيا بالنسبة للـدائنين، إلا أنـه ٣- يُخفض بشكل ملموس التكلفـة السنويـة للخزانـة ويُنشط اسـتهلاك الـدين، ٤- يجب احترام الدرجات الموجودة حاليا بين الطبقات الأربـع للـدين الموحَّـد، الممتاز، ودين روتشيلد، ودين الدائرة وفيما يلى جدول يعرض مشروعا يمكنـه أن يستوفى هذه الشروط.

	رأس مال اسمى بملايين الجنيهات الإسترلينية	الفائدة الحالية	متوسط القيمة	الاستهلاك الحالى	خفض الفائدة	الفائدة المستقبلية	الاستهلاك المستقبلى الاختيارى بالسحب	
							فورا	بعد ١٠ سنوات
الدين الممتاز	٢٢,٥	٥	٩٥	إجبارى بالقرعة كل ٣ أشهر حتى١٩٤١	%٢٠	%٤	%١٠	%٩٠

روتشيلد	٨,٥	٥	٩٥	اختيارى بالسحب بتكافؤ القيمة[١]	٢٠%	٤%	١٠%	٩٠%
الدائرة	٩,٥	٤	٨٠	اختيارى بالسحب ٨٠%[٢]	١٠%	٤%	٨٠%	٨٠%
الموحد	٥٧,٥	٤	٧٥	اختيارى بالسحب بتكافؤ القيمة[٣]	١٠%	٣٦%	٨٠%	٨٠%

ولنلاحظ بالنسبة لمصلحة الدائنين: أن الدين الممتاز له تخصيص للمبلغ المحجوز لدى الغير (عوائد السكك الحديدية والتلغراف وميناء الإسكندرية) كما له ميزة عامة، وهى أن دين روتشيلد له تخصيص للمبلغ المحجوز لدى الغير (منتجات وعائدات أراضى الدومين المتنازل عنها) برهن مزعوم، وأن الدائرة لها تخصيص للمبلغ المحجوز لدى الغير (عن منتجات وعائدات أملاك الدائرة) ولكن الدولة ليست مدينة إلا بفائدة ٤% عن دين الدائرة. وأخيرا فإن الدين الموحّد ليس له إلا تخصيص لبعض فئات عائدات الدولة. ومن وجهة المصلحة، فإن الدين الممتاز ودين روتشيلد مميزين عن دين الدائرة والدين الموحّد ولكن يتفوّق دين الدائرة على الدين الموحّد. أما بالنسبة للاستهلاك، فإننا نرى أن الاستهلاك الجبرى المساوى للقيمة الاسمية، هو أيضا ميزة للدين الممتاز، والاستهلاك

---

(١) إنفاق الدين يتضمن أنه فائض العائد الخاص بأراضى الدومين المرهونة وناتج لبيع الأراضى يستخدم فى الاستهلاك بالتصفية، فيما هو تحت قيمة التكافؤ، حيث لا يمكن أن يكون هذا ممكنا بالسحب بقيمة التكافؤ، فالاستهلاك يصبح إذن اختياريا بالنسبة لحاملى الأسهم، ولكن لا يمكن عمله بأقل من قيمة التكافؤ.

(٢) ينص قانون التصفية على الاستهلاك بإعادة الشراء بأقل من ٨٠% وفى حالة استحالة تنفيذ ذلك يتم السحب بنسبة ٨٠%.

(٣) إن قانون التصفية يلغى الاستهلاك بالسحب، فقانون ٧ مايو ١٨٧٦ ينص على أن الاستهلاك فى ٦٥ عاما بالسحب النصف سنوى. كما يتضمن أن استهلاك الدين الموحد بالسحب لا يستبعد إمكانية الاستهلاك بقيمة التكافؤ دون سحب.

الاختيارى المساوى للقيمة الاسمية له ميزة أقل من دين روتشيلد، بينما الدين الموحّد باستهلاكه الاختيارى مقسم بشكل أحسن من دين الدائرة ذى الاستهلاك الاختيارى بـ ٨٠%. إن التخفيضات المقترحة لرأس المال القابل للاستهلاك، وأن الفائدة تدخل في اعتبارها كل هذه الفروق. ونلاحظ في هذا المجال أن القدرة على الاستهلاك الفورى بنسبة ٨٠% لا تشكل خسارة لا بالنسبة لحملة سندات الدين الموحّد، لأن متوسط قيمة أسهمهم ظلت أقل من ٨٠%، ولا بالنسبة لحملة سندات الدائرة، لأن سنداتهم يمكنها أن تستهلك بنسبة ٨٠% إن مهلة السنوات العشر الممنوحة لاستهلاك الدين العام ودين روتشيلد، تستخدم فى تخفيض قيمة هذين الدينين تخفيضا شديدا على حساب حملة الأسهم الحاليين وذلك تبعا لتخفيض رأس المال.

أما عن مصلحة مصر فإن الجدولين التاليين يشيران إلى ماهية الفائدة التى تستخلصها من تحقيق الفوائد ورأس المال:

الفوائد

	رأس المال الاسمى بالمليون جنيه إسترلينى	الفائدة الحالية	التخفيض	الفائدة المستقبلية
دين بفائدة ٥%	٤٠,٥	٢٠٢٥٠٠٠	٤٠٥٠٠٠	١٦٢٠٠٠٠
دين بفائدة ٤%	٥٧,٥	٢٣٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	٢٠٧٠٠٠٠
المجموع		٤٣٢٥٠٠٠	٦٢٥٠٠٠	٣٦٩٠٠٠٠

ومنذ ٧ مايو ١٨٧٦ تم اكتساب حق الاستهلاك على ٦٥ عاما بسحب نصف سنوى كما اكتسب استهلاك الدين الموحد بالتعويض، فإن القانون المشار إليه لا يستبعد الاستهلاك على المكشوف حتى بدون سحب.

رأس المال

	رأس المال المسمى	يستهلك	يساوى	ويتم استهلاكه	ويصبح قابلا للاستهلاك بعد ١٠ سنوات		ويساوى بعد ١٠سنوات
الدين الممتاز ودين روتشيلد	٣١	١٠٠%	٣١	١٠٠%	٣١	٩٠%	٢٧٩
دين الدائرة	٩,٥	٨٠%	٧٦	٨٠%	٧,٦	٨٠%	٧٦
الدين الموحّد	٥٧,٥	١٠٠%	٥٧٥	٨٠%	٤٦	٨٠%	٤٦
المجموع	٩٨		٩٦١		٨٤,٦		٨١,٥ مليون جنيه إسترليني

نحن نفهم أن إلغاء السحب الإجبارى بنسبة ١٠٠% من الدين الممتاز، وتخفيض الفوائد السنوية بأكثر من ٦٠٠٠٠٠ جك، وكذلك تخفيض رأس المال القابل للاستهلاك بمقدار ١١,٥ مليون جك، وبعد عشر سنوات بمقدار ١٤٥ مليون جك كل هذا يؤدى إلى زيادة الوسائل والمبرّرات وسرعة الاستهلاك، ولا يجب أن ننسى أن خفض رأس المال والفوائد يمنع ارتفاع الأسعار بطريقة تحول دون إعادة الشراء بسعر أقل من النسبة الخاصة بالاستهلاك الاختيارى ولكى يُستهلك أسرع وبفائدة أكبر لابد من إعادة أولا الشراء بأسعار أقل من ٩٠% و٨٠%، وبعد أن يتم ذلك لا يستهلك بالسحب إلا دين الدائرة فى المحل الأول ثم الدين الموحّد فى المحل الثانى حتى نهاية مدة السنوات العشر.

وفى ضوء هذه الظروف وتحت مظلّة حماية الدول الخمس الكبرى فإن فائدة خدمة الدين المخفضة إلى ٣٧٠٠٠٠ جك تقريبا والاستهلاك المتوالى بالسحب الاختيارى، يتم تأمينها إذا أمكن إلغاء ـ دون أن نؤذى أحدا ـ ١ـ كل مخصصات العائدات العامة ومنتجات الأملاك العامة على مستوى مختلف الطبقات، ٢ـ كل الامتيازات والرهونات(*).

(*) يمكن للحماية أن تعترف فى نفس الوقت بأن كل رهن قامت به الدولة أو الخديو على ممتلكاتهم يعتبر لاغيا، لأنه لا يقبل التنفيذ الجبرى ضد الدولة أو الخديو. وتؤكد المحاكم فيما بعد هذه النظرية بمجموعة قراراتها (انظر ملحق القانون ــ الملحوظة عن طريق روتشيلد) ويمكن أن تتوفر الفرصة للحماية بأن=

التى توفرت لمختلف طبقات الدائنين، ٣ـ صندوق الدين الأجنبى الخاص والوكلاء وهذا الإجراء العظيم سوف ينهى الفضيحة الكبرى والتى لم تعد لها أية فائدة، وفى نفس الوقت سيعود ذلك بالتوفير.

الوفورات

تُمنح الحماية سلطة فرض وفورات على المراقبين العامين الذين لا قدرة لهم على تحقيقها.

الجزية

فى المقام الأول، فإنه على الحماية أن تلغى الجزية السنوية المستحقة للسلطان[١] والتى تقدر بحوالى ٦٩٩٠٠٠ چك والتى تدفع بمقتضاها مصر فوائد قرضين[٢]. إن هذه العبثية الكريهة يجب أن تتوقف فى التو واللحظة، فإذا حرم دائنو تركيا من فوائدهم فلا يجدون أمامهم إلا التوجه للمدينين والسلطان وليس إلى مصر أما بالنسبة للسلطان، فسوف يكون سعيدا إذا أرسل له الخديو بانتظام فى رأس السنة الهجرية أو فى ذكرى يوم اعتلائه العرش هدية محترمة تصل إلى ١٠٠٠٠٠چك بدلا من الـ ٧٠٠٠٠٠ چك الذى لن يراها مطلقا.

الصندوق الأجنبى

فى حالة دفع الدول العظمى أجر المراقبين الخمس ووكلائهم الأوروبيين، وإذا ألغى صندوق الدين واستغنى عن أعضائه، وكذلك فوائد الدين وتم دفع المبالغ المستحقة عن الاستهلاك فى القاهرة فإننا نوفر:

=تخصص العائدات لدائنين أجانب، وهى حماية مناسبة استغلتها أوروبا كثيرا فى العالمين وهو نوع من العبودية مبين وظالم.

(١) أى للدولة العثمانية. (المحقق)

(٢) إن القرضين التركيين لعام ١٨٥٤ (٥%ضمانات) و ١٨٧١ (٤٥% ضمانات) تُحصّل على التوالى حوالى ٩٠% و ٧٢% وطبقا لتقويم جوتا هناك قرض إضافى عقد فى عام ١٨٧٧.

مراقبين عامين، مرتب كل منهما ١٠٠٠٠٠ فرنـك، والأعضاء الأربعة للصندوق، ومرتب كل منهم ٧٥٠٠٠ فرنك، بالإضافة إلى ٥٠٠٠٠ فرنك ما يعادل ٠,٥% من الفائدة السنوية التى يدفعها روتشيلد، فضلا عن مصاريف الصندوق الإدارية وما تتحصل عليه أوروبا، مما يسفر عن أكثر من ٦٠٠٠٠٠ فرنك، أى ما يعادل ٢٤٠٠٠ جك.

الجيش والبحرية

تقوم الحماية بتوفير مبالغ من مخصصات الجيش والبحرية التى تبلغ ٤٢٠٠٠٠ جك طبقا لميزانية ١٨٨١. إن هذا المبلغ كبير جدا بكل تأكيد إذا ألغينا الاستعراضات والفخامة العسكرية والزى الجميل والخيول الرائعة. إن هذا البلد لا يحتاج إلا إلى عدد قليل من الفرق، وعدد أكبر لاستمرار تبعية السودان، وللدفاع ضد الحبشة ولحفظ النظام فى مصر ويمكن لبعض القلاع الصغيرة أن تفيد مصر فى السودان وعلى حدود الحبشة، ولكنها ليست فى حاجة إلى تحصينات فى الإسكندرية والقاهرة أو فى أى مكان آخر وتحتاج مصر إلى الحد الأدنى من المدفعية والمدافع والفرسان والعباقرة.

وبتأثير المناخ وطبيعة حياة الشعب، يمكن أن تطعم وتكسى وتأوى فرقا قوية بسعر رخيص. وأخيرا فإن مصر ليست فى حاجة إلى معدات حربية سواء فى البحر المتوسط أو البحر الأحمر. فإذا خفِّضت مصروفات الدفاع عن البلد إلى ٢٠٠٠٠٠ جك، وإذا خُصِّص نصف هذا المبلغ فى صيانة جيش من العاملين يتكون أولا من الجنود القدامى، فإنه يمكن أن نجد وفرا يصل إلى ١٠٠٠٠٠ جك.

أجور الأوروبيين

١ـ تضع الحماية نهاية للأجور العالية التى تدفع للأوروبيين الذين يشغلون وظائف قليلة النفع، ٢ـ ويجب أن تضع حدا لنظام توظيف العاملين من الأهالى الذين لا يفعلون شيئا تقريبا، ونجدهم بكثرة فى الوزارات.

إن الوفورات التى يمكن تحقيقها تفيد جيدا فى تمويل مرتبات جماعة من الموظفين أكثر قدرة، وأقل عددًا من العاملين الحاليين فى الدولة، وتساهم فى اقتلاع الغدر والرشوة من جذورهما.

بيت الخديوى

تضمنّت ميزانية ١٨٨٠/١٨٨١ مبلغ ٣١٥٠٠٠ جنيه لمخصصات الحاكم والإعانات و٤١٨٢٢ جنيه مخصصات للديوان الخديوى[١] وفى الظروف الحالية فإن هذه المبالغ تعتبر باهظة ولكن يمكن فقط للحماية أن تفرض تحفظا على هذه المبالغ، فبلچيكا لا تعرف مخصصات وإعانات أزيد من ١٤٠٠٠٠ چك[٢]، وهولندا تنفق مخصصات وإعانات كحد أقصى، وتبلغ قيمة عائدات أراضيها ١٥٨٠٠٠ چك تقريبا[٣]. بينما تنفق مصر مخصصات وإعانات تصل إلى ٣٢٣٠٠٠ چك ومع ذلك فإن ملكى بلچيكا وهولندا هما ملكان يتمتعان بقيمة أكبر من التى يتمتع بها خديوى مصر، وتعتبر مملكتاهما من أغنى الممالك فى أوروبا. فلا يجب إذن أن ينفق بيت الخديوى أكثر من بيتى ملكى بلچيكا وهولندا ويمكن الاعتراض بأن الخديو هو أحد أمراء الشرق. ولكن علينا أن نجيب أنه على هذا الأمير أن يخفف من فخامته الشرقية وعلى الأخص عليه أن يلغى فخامته الأوروبية فلا يجب أن يقيم للسيدات الأوروبيات واللاتى تنتمين إلى الليڤانت حفلات مجنونة ليهين نساء عائلته والبلد فإذا رغب هؤلاء السيدات فى الرقص أو فى مشاهدة الرقص، فعليهن أن يقمن بذلك على نفقتهن. وبنفس الطريقة إذا حضر إلى القاهرة أمراء أوروبا ومبعوثو السلطان وأجانب آخرون من اللامعين

(١) حوالى ٣٦٦٠٠٠ چك حيث تبلغ قيمة الجنيه ١ +١/٩ من الجنيه الإسترلينى ويتكلف ديوان الخديوى ١٠٨٧٠٠٠ فرنك.

(٢) تبلغ مخصصات الملك ٣٣٩٠٠٠٠ فرنك وإعانة كونت فلاند ٢٠٠٠٠٠ فرنك.

(٣) مخصصات الملك ٦٠٠٠٠٠ +٥٠٠٠٠٠ إعانات، ومخصصات الأمير المتزوج ٢٠٠٠٠٠، ومخصصات الملكة الأرملة ١٥٠٠٠٠، وإنتاج الممتلكات تبلغ ٩٠٠٠٠٠ فلورين والفلورين يساوى واحدا على أثنى عشر من الجنيه الإسترلينى تقريبا.

لمشاهدة البلـــد، فيمكن للخديو أن يدعوهم على عشــــاء، إذا راق له ذلك، ولكن لا يجب أن يدفع مصاريف إقامتهم. ولماذا أيضا لا يشفى من هوس القـــصور؟ فــإذا احتفظ لسكناه فقط بقصر عابدين وقصر الجزيرة[١] وقصره القـــديم فـــى القـــاهرة وقصر رأس التين بالإسكندرية، فإنه يصبح فى مستوى ملوك أوروبا وتحقق الدولة ربحا إذا باعت القصور الأخرى لتستفيد منها أو تهدمها، وأخيرا فإن الأمـــر يحـــتم عليه أن يرفض كما فعل صاحب السمو محمد توفيق مبالغات الحريم.

وبالطبع فإن مصر ليست مدينة بأى معـــاش للخـــديو الـــسابق ولا لابنيـــه الفاسدين ومن الضرورى طردهما من باب العدل، وهما حسين وحـــسن، ومـــصر ليست مدينة بتقديم إعانة لوالدة الخديوى، أو لأى فرد من أفراد العائلة الخديوية[٢]. فعلى الخديو الحاكم أن يرعى أبناءه وبناته ولا يوجد سبب واحد لكى تتحمل مصر مبلغا سنويا لولى العهد أو للملكة الأم[٣] بالرغم من أن أوروبا تفعل ذلك. ويمكـــن أيضا أن يترك لعناية الخديوى أن يمنح أخوته (فيما عدا حسين وحسن) مبلغا سنويا محددا.

فإذا كان الميزانية تحمل مبلغ ٢١٠٠٠٠[٤] چك بدلا مـــن ٣٢٣٠٠٠ چـــك متضمنة الإعانات المتروكة لعناية الخديوى للتصرف فيها فليس للخديو أن يـــشكو وفى الحقيقة، فإن المبالغ التى توضع تحت تصرف البيوت الملكيـــة فـــى بلچيكـــا

---

(١) هذان القصران ومبان أخرى شيدها إسماعيل أصبحت ملكية خاصة للدولة بقرار صدر فى ١٦ يونيـــة ١٨٨٠.

(٢) وحتى حليم باشا فقد نصيبه ١٥٠٠٠ چك سنويا من مبلغ ٣١٥٠٠٠چك وذلك طبقا للمادة ٧٨ من قانون التصفية، وكان سبق أن خصص له إسماعيل مبلغ ٦٠٠٠٠ چك إن أملاك وعقارات حلـــيم باشـــا لـــم يحصل عليها بالعدل بوصفه ابنا لمحمد على (بالوراثة) وبالتالى فإن ما أقدم عليه إسماعيل هو أمر غير ملزم للدولة. إن مصر ليست مدينة لهذا الباشا التركى الذى لم يصبح أبدا أميرا مصريا، والذى لم يقـــدم لمصر وللأسرة المالكة إلا الأذى، وذلك بتطلعاته العدائية ومؤامراته.

(٣) بعد زواج ولى العهد توفيق، وصدور الفرمان السلطانى فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ بجعـــل ولايـــة مـــصر وراثية فى أكبر أبناء الخديوى إسماعيل، أشار السلطان العثمانى على الخديو بأن يعقد علـــى والـــدة توفيق، فصارت الزوجة الرابعة له، وأقامت فى سراى القبة ومع تولى توفيق الحكم، أصبحت "والـــدة الخديوى" وليس الملكة الأم كما ذكر المؤلف هنا، وخصّص لها ٣٥٠٠٠ جنيه راتبا. (المحقق)

(٤) يوزع المبلغ كالتالى: ١٨٠٠٠٠چك عائـــد شخصى سنوى للخديـــو (يتقاضى ملك بلچيكا ١٣٢٠٠٠ وملك هولندا ١٢٩٠٠٠) ١٠٠٠٠ چك هدية للسلطان و ٢٠٠٠٠چك تقسم بين أخوة الخديوى.

وهولندا تبلغ ١٨٦٠٠٠ و ١٥٨٠٠٠ على التوالى وهى أقل من مبلغ الـ ٢١٠٠٠٠ جك المشار إليه الذى يتمتع به الخديو. فإذا أضفنا تخفيضا قيمته ٢٠٠٠٠ جك لمبلغ ٤١٨٢٢ جنيها الخاص بديوان الخديوى، فإن الوفر المتحقق فى هذا البند من الميزانية يصل إلى ١٣٣٠٠٠ جك.

مجمل الوفورات

فيما يلى بيان بالوفورات السنوية المشار إليها:

فوائد الدين[١]	٦٣٥٠٠٠
مراقبان وصندوق ومصاريف	٢٤٠٠٠
جزية	٧٠٠٠٠٠
بيت الخديوى	١٣٣٠٠٠
جيش وبحرية	١٠٠٠٠٠
المجموع	١٥٩٢٠٠٠ جك

ويمكن أن نقول إن هذا الوفر فى الإنفاق يبلغ مليون ونصف المليون. وفر فى إنفاق لا يحقق أى ميزة لمصر، ويعتبر كارثة للبلد.

الأملاك

يوجد نوعان من أملاك الدولة لهما إداراتان منفصلتان: ١ـ الأملاك التى تنازلت عنها عائلة إسماعيل (٤٢٦٠٠٠ فدان)[٢] مرهونة لحساب قرض روتشيلد ٢ـ أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة التى أُعلنت ممتلكات للدولة طبقا لقانون

---

(١) هذا طبعا لا يعتبر وفرا فى بند "الدين العام" من ميزانية ١٨٨٠/١٨٨١ (مبلغ المصروفات ٣٨٠٠٠٠ تقريبا) بما فى ذلك استهلاك الدين ولا يتضمن كل أنواع الديون.

(٢) انظر هامش (٢) ص ٢٠٤. (المحقق)

التصفية (انظر المواد ٤٠، ٥٠ –٥٧) الصادر عام ١٨٨٠ وتبلغ (٤٨٥٠٠٠ فدان) وبقوة الحماية توضع هذه الممتلكات تحت الحراسة، وتصادر لمصلحة الدولة، وكذلك كل ممتلكات والدة الخديوى إسماعيل[١]، لأنها حصلت عليها عن طريق كرم ابنها، أو بطرق غير عادلة مثل تلك التى أمدت الخديوى بممتلكاته الكبيرة من الأراضى، ربما كان هناك أفراد آخرون مثل أغا الملكة القديم، وبعض الأميرات والأفراد الذين ينتمون لعائلة الخديوى، والذين صنعوا ثروات، واقتنوا عقارات بطريقة غير سليمة، ويجب أن يطبق عليهم نفس المبدأ.

ومن الواضح أنه لا يجب أن تحتفظ الدولة وتدير كل هذه الأملاك المتنازل عنها أو المصادرة أو القابلة للمصادرة. إذًا لابد أولا أن تجمعها فى إدارة واحدة[٢] تنقسم إلى عدة أقسام محلية وتوزعها الدولة على الفلاحين الذين سبق أن سُرقوا أو الذين سُرقوا أخيرا أو على أحفادهم وأيضا أن توزعها فى المحل الثانى على:

١- الفلاحين الذين جرّدهم المرابون من أملاكهم وعلى الذين أجبرهم البؤس على ترك ممتلكاتهم وقراهم، وعلى ٢- الذين يزرعون الأرض كمزارعين وكمرتزقة[٣]، وعلى ٣- أبناء الفلاحين الملاك إن هذا عمل عادل ويخدم البلد، لأن الأراضى التى يزرعها الفلاحون يزيد إنتاجها عن الأراضى التى تزرعها أياد مرتزقة، وأكثر من هذا سوف يكون الأمر ميزة للخزانة العامة التى تُحصّل من الضرائب أكثر مما تحصل عليه فى حالة استغلال الدولة لهذه الأرض. كما يترتب على ذلك تخفيف على الحكومة التى تتوقف عن العمل كمالك مزارع لسدس الأرض الزراعية المصرية. ومن العدل خاصة أن نعيد للفلاحين كل الأراضى الخراجية، والتى أصبحت أراضى الدومين، ولكن لا يجب للمصلحة العامة

---

(١) هى الأميرة خوشيار خانم أفندى، ذات الجمال الرائع، وقد تفرّدت بحب الفن، وكانت لها المكانة المهمة لدى ابنها. (المحقق)

(٢) عندما يتوقف التخصيص لا يصبح للإدارات المتفرقة وجود.

(٣) كان هناك عمّال المياومة، وهم يتقاضون أجورهم البسيطة يوميا وهناك عمّال التراحيل الذين ينتقلون من مكان لآخر وفقا للمواسم الزراعية فى مقابل أجور زهيدة للغاية. (المحقق)

ولمصلحة كل طبقة الفلاحين أن توزع الأراضى العشورية. ويجب توزيع الأراضى على الفلاحين وليس على الأجانب الذين لا يستطيعون زراعة الأرض بأنفسهم ويستعينون بفلاحين مرتزقة لزراعتها ويمكن تجفيف وزراعة بحيرات المنزلة والبرلس وإدكو ومريوط، الأمر الذى يسمح لهم باستخدام أدوات وآلات الزراعة الأوروبية.

الضرائب

إن ميزانية ١٨٨٠/١٨٨١ تتضمن إيرادا يصل إلى ٣٠ / ٣١ ألف چك، ناشئة عن سداد مقدمات للفلاحين[١] إننا يجب أن نترك هذا الإيراد الذى هو ميراث من نظام إسماعيل باشا الحزين، فهو ظالم وبغيض، إن ضياع هذا الكسب البسيط يغطيه الزيادة المنتظمة للضرائب.

وقد اتخذ السيد دى بلنيير منذ وقت طويل إجراءين جديدين عادلين وملائمين ١- يجب أن يدفع القناصل الأجانب كل الضرائب مثلهم مثل كل سكان البلد، يستثنى من هذا فقط فى مجال الضرائب الشخصية الممثلون الخمس للدول الحامية، فلابد أن تعرف الحماية كيف تضع حدا فى هذا المجال للحصانة المشينة[٢] للأجانب ٢- أن ترفع نسبة الضريبة العقارية على الأراضى العشورية لتصبح مثل التى تدفع على الأراضى الخراجية، ولن يكون هذا الرفع ظالما بالمرة فالضريبة العقارية لم تعد بعد فى مصر مصدرا للدخل العقارى. حيث يتناسب سعر شراء الأرض مع انخفاض هذه الضريبة، ونقل ملكية الأرض بالبيع أمر نادر والأثمان غير ثابتة ومتغيرة ثم إن الفلاحين يمتلكون الأراضى الخراجية أما ملاك الأراضى العشورية فيمتلكها أغنياء ويزرعون الأرض بأنفسهم أو يستأجرون من يزرعونها ولن يكلفهم كثيرا خضوعهم للضرائب مثل الملاك الآخرين الذين يدفعون الضريبة

---

(١) انظر الفصل السادس.

(٢) لقد نسبوا للأجانب أنهم يرفضون الدفع، لأنهم لا يرغبون فى تجريدهم من أموالهم مثل الفلاحين بحجة الضرائب. ان هذا العذر غير أمين، لأن الأجانب الذين يتمتعون بتأثير كاف لكى لا يدفعوا شيئا، كان لديهم الكثير من الأموال ليدفعوا أكثر.

الخراجية فإن مثلهم مثل جابى الضرائب الذى يدفع عن ممتلكاته أقل من الآخرين. إن زيادة ضريبة الأراضى العشورية سوف تلقى خصوما بين الباشوات الأتراك وكل الأفراد الموسرين فى البلد ولكن على الحماية أن تفرض ذلك.

تحصيل الضرائب

لقد بدأ الإصلاح المالى المهم على يد السيد دى بلنيير، وهو الإصلاح الخاص بتحصيل الضرائب حيث فرض على المحصلين والجباة بدرجاتهم والمديرين والمأمير وشيوخ البلد والصرافين ألا يسرقوا دافعى الضرائب أو الحكومة وفى هذا المجال وجب على ممولى الضريبة والفلاحين الجهلة كما وجب على الآخرين أن يتلقوا مطبوعات موحدة مستوفاة وموقعاً عليها من الموظفين المختصين موضحاً بها ١ـ اسم الممول واسم الشخص الذى له الحق فى تحصيل الضريبة وتقديم الإيصال، ٢ـ والمبالغ المطلوب دفعها وسببها ويشمل السبب على نوع الضريبة وهدفها، وكيفية فرضها بالقانون، ومهلة الدفع، وحساب ما هو مدفوع من الممول وهكذا فإن الممول يمكنه أن يقرأ أو يقرأ له أحد هذه الورقة، ويحسب بالضبط عدالة الضريبة المطلوبة منه(*)، ومن الضرورى أن يستوفى الإيصال الشخصى المكلّف بذلك، ويحرره على الورقة المطبوعة نفسها. وهذه الورقة يجب أن تشير إلى من يتوجه دافع الضريبة ليعترض على ما جاء بها سواء قبل السداد أو بعده.

(*) إن التقرير السنوى للمراقبين فى عام ١٨٨٠ يذكر فى صفحة ٢٨: "أُعدت نماذج جديدة من الجداول واستخدمت على سبيل التجربة فى عام ١٨٨٠ فى أحد الأحياء، ولقد أُدخل عليها بعض التعديلات التى أظهرت ضرورة التجربة، وأُعدت نماذج موحدة فى هذا العام لمصر كلها وظهر فى سجل واحد المبالغ المستحقة على كل ممول فى كل قرية، وسُلمت صورة من هذا السجل إلى الممول، وأُعلم بمجمل المبالغ المستحقة عليه وعلى كل ما يملك، وحُدد الموعد الذى يطلب منه سداد هذه المبالغ. ولا يكفى ذكر المبلغ الأصلى والتاريخ لكى يعرف الممول كيف يحسب ما ورد فى الورقة. إن ما يعد كافيا فى أوروبا لا يمكن أن يكون كذلك فى مصر. وهذا لا يعنى أنه لم يتم شيء بعد، لكن ربما كان مستخرج السجل غير مفصل بالقدر الكافى. ففيما يتعلق بالأمور الضريبية يجب استخدام لغة البلد فقط وهكذا تكتب الأوراق باللغة العربية حتى بالنسبة لدافعى الضرائب من الأوروبيين، فلن يجدوا أية صعوبة فى أن يترجمها أحد لهم.

القضاء الضريبى

إن نوع القضاء الذى يجب أن تتم بمقتضاه هذه المطالبات ربما كان صعب التنظيم وبدون شك يجب فى المحل الأول إقامة مجالس محلية يتبع كل واحد منها عدة قرى، لأن المموّلين والفلاحين على وجه الخصوص غير ملزمين بالسفر للمطالبة ثم بعد ذلك يكون إنشاء مجالس إقليمية، يستطيع من خلالها المموّل والمحصل الذى أصدر المطالبة، الاستئناف على قرار المجلس المحلى. وأخيرا ضرورة إنشاء مجلس مركزى يدرس ويفحص قرارات المجالس الإقليمية، ويمكنه إلغاءها من أجل المساواة والحياة وعدالة هذا المطلب الضريبى. وأن تتكون هذه المجالس من مصريين، ويصبح لمراقبى التحصيل فى مصر العليا والسفلى ومساعديهم الحق فى حضور الجلسات والمشاركة فى المداولات دون حق التصويت، ولهم حق الاستئناف ضد المجالس المحلية والمجالس الإقليمية وأن يُخضعوا تلقائيا كل قرارات هذه المجالس للفحص عن طريق المجلس المركزى. ويطلب المموّلون إما تعديل ورقة المطالبة، أو رد المبالغ المدفوعة بدون وجه حق. وللمجلس المركزى والمراقبين أن يقترحوا على الحكومة عزل وعقاب المحصلين الذين يسيئون فى أعمالهم ويهملون فيها بشكل كبير وللحماية أن تضمن عقابا صارما لهم.

الإصلاح الحكومى

ثلاث سلطات منفصلة

يجب أن يدخل مصر نظام الفصل الكامل بين ١- الإدارة المالية المكلّفة بتحصيل الضريبة، ٢- والقضاء المدنى (مالى وعقابى)، ٣- الوظائف الأخرى للسلطة الاجتماعية. وحتمية أن يُبعد المديرون والمآمير وشيوخ البلد عن الاشتراك فى الإدارة المالية والعدالة المدنية والعقابية. وأن يتم تحصيل الضرائب عن طريق

مجلس منفصل يتكون من: المحصلين والمفتشين. فلا شـىء يـضعف اسـتغلال السلطة أكثر من الفصل بين السلطات.

السجن

إن كل اعتقال أو سجن فيما عدا الحجز المؤقت (أقل من ٢٤ ساعة) يقوم به البوليس بسبب السُكْر والشغب والعبث بالنظام، ويجب أن يُبلـغ بـه الحـاكم دون تأخير، ولا يجوز أن يمتد إلى أكثر من مدة محـدَّدة وأن توافـق عليـه المحكمـة المختصة ولا يتم حجز شخص إلا فى الأماكن المخصصة لذلك، والتـى تحـدِّدها الحكومة، وتشير بها المحكمة وأن يكون للمحاكم الحق المطلق فى زيارة وتفتـيش أماكن الحجز المشار إليها. ويعد فصل السلطات لا يوجد دواء ناجح ضـد سـوء استغلال السلطة، إلا بمراقبة هذا الفصل بمعرفة رجال معينين، أو من خـلال رأى لا يمكن احتقاره.

الأسرة العلوية

يمكن الاحتفاظ بالنظام الملكى[١] فهو أمر مفروغ منه فى الشرق، ولكن لابد أيضا الاحتفاظ بالأسرة الحاكمة، لأنها موجودة وتحكم منـذ سـنوات عديـدة ولأن الخديو الحالى أمير عاقل نزيه، إنسانى النزعة ومسلم بحق وبواسطته تصبح أسرته مصرية أكثر فأكثر[٢].

الملكية الحقيقة

من غير المرغوب فيه أن يصبح الخديو ملكا دستوريا بالمعنى الأوروبـى، أى يكون له مظهر السلطة العليا ولكن فى المقابـل لا يجـب أن يمـارس سـلطة

---

(١) كانت مصر تخضع للخديوية وليس الملكية، تلك التى عرفتها فى تاريخها مـع عـام ١٩٢٢، ولعـل المؤلف أطلق عليها الملكية نظرا لمسألة توارث العرش. (المحقق)

(٢) هذه رؤية المؤلف، انظر هوامش (٣،٢) ص ١٣٢، (*) ص ١٣٣. (المحقق)

شخصية بمعنى أن ينشغل بكل تفاصيل السلطة. وهكذا فإنه يختار ويعين الـوزراء بحرية وكل منهم بدوره يعين في قطاعه موظفيه ومـستخدميه ولكـن لا يـستطيع الخديو أن يعزل أحدا دون قرار معلن ومسبب، بمعنى قرار يشرح الأسباب التـي دعت إلى عزل الوزير. ويسمح للوزراء أن يوكلوا إلى مـوظفيهم سـلطة تعيـين مرءوسين، ولكن لا يتم أى تعيين دون قرار مسبب معلن يخطر به الوزير. ويمكننا بهذا تقديم حماية فعالة للشرق وموظفى الدولة دون إضعاف لمبدأ سلطة المجتمع.

الحكومة

لا يُشكِّل الوزراء وزارة متناسقة متحدة يديرها رئيس وزراء، وتُشكِّل سلطة جماعية في مواجهة الملك بمفرده كما يتم في أوروبا بل على العكس، فإنهم وزراء يعينهم ويقيلهم الخديو كل على حدة ولحسابه الخـاص ويـشكل الوزراء مجلسا يجتمع إذا اقتضى الأمر لكي يتشاور في المـصالح العامـة للبلد، ويجتمع كل مرة يدعوه فيها الخديو للتشاور، ويكون الاجتمـاع تحـت رئاسته. ويحكم الوزراء دون موافقة الحاكم وهو شكل لا قيمة لـه استـمر العمل به في أوروبا طبقا للعادات فهم يصدرون أوامـر أو قـرارات باسـم الخديوى الذى عيَّنهم، والذى يمكن أن يقيلهم. وهذه الأوامـر تـصدر دون مشاركة من الخديو ولكن لا يستطيع الوزراء إلا أن يحكموا طبقا للقانون في كل الموضوعات التي ينظمها قانون ومع ذلك فإن القانون ليس عملا تحكميا من أعمال الخديوى ووفقا لخياله المتغيِّر. إنه بهذا يصبح أسوأ أنواع الحكـم الشخصي الذى لا يدخل في اعتباره التفاصيل، لكي ينص على قواعد عامـة نابعة من مبادرات شخصية ودون مراقبة من الآخرين.

مجلس دولة

ومع ذلك فلا يجب إدخال نظام البرلمان الأوروبي، أى مجلـس تـشريعي ومجلس لممثلي الشعب. فإحلال النظام البرلماني محل النظام الاسـتبدادى بـشكل

مفاجئ يعتبر قفزة فى المجهول ومحاولة جسورة. ولكن فيما يلى ما يمكن عمله: إنشاء مجالس بلدية ينتخبها القرويون أو كل السكان فى كل حى فى المدن، وتُحدَّد سن صاحب الحق فى الإدلاء بصوته. أيضا إنشاء مجالس إقليمية ينتخب أعضاؤها بواسطة المجالس البلدية وأن يكون هناك مجلس دولة، تنتخب أعضاءه المجالس الإقليمية، ويكون لهذه المجالس الحق فى الشكوى والمطالبة وإبداء الملاحظات وتقديم الاستجوابات للموظفين الإقليميين والوزراء على الترتيب. وأكثر من ذلك يُقدِّم الوزراء إلى مجلس الدولة القوانين المقترحة لكى يدرسها ويناقشون تفاصيلها علانية، ثم تخضع بعد ذلك للتصويت العام. وهذا التصويت يُعبِّر فقط عن الموافقة أو عن عدم الموافقة التى لاقاها القانون فى المجلس.

التشريع

لا يمكن للخديو أن يصدر قانونا، إلا إذا كان مقترحا من مجلس الدولة أو من عدد من الوزراء وحصل على موافقة هذا المجلس بالطريقة السابقة الذكر. وإذا لم يكن هناك هذه التحفظات فإن السلطة التشريعية تبقى فى يد الخديوى وحده ومع ذلك فلا ننكر أهمية هذه التحفظات وفاعلية الرقابة التى يمارسها مجلس الدولة.

الوزراء

أما بالنسبة للوزراء، فلابد أن يكونوا من المتخصصين العارفين بأمور وزارتهم والمهتمين بها وبرجالها، وأن يستشعروا مسئوليتهم عن الإدارة ولا يجب أن يكونوا مجرد باشوات. وأكثر من ذلك أن يطبق عليهم مبدأ فصل السلطات وهكذا فيجب أن يكون هناك على الأقل ١- وزير لتحصيل الضرائب ٢- وزير للمالية ٣- وزير للزراعة والأشغال العمومية (بما فيها السخرة والصناعة والتجارة) ٤- وزير للبوليس (للنظام العام وبوليس قضائى) ٥- وزير للتعليم العام والصحة والطب ٦- وزير للأوقاف ٧- وزير للجيش ٨- وزير للممتلكات المصرية خارج حدود النوبة والسودان ٩- وزير للحقانية والشئون الخارجية

ويجوز أن يفضل تشكيل مختلف، ولكن كل الذين يعرفون الشرق، من غير عشاق الديمقراطية والجمهورية، سوف يكون رأيهم أنه من العبث محاكاة أوروبا في الشرق بالنسبة لشكل السلطة وتداولها، وللشرق أن يتحمل ملكا يحكم بمندوبين (وزراء) ومحاكم (عدالة مدنية وعقابية وحتى ضريبية) ومجالس استشارية كل ذلك تحت الرقابة الصديقة للحماية الأوروبية وليس تحت سيادة الشعب.

حكومة وطنية

يجب أن يكون كل الوزراء والمديرين والحكام والموظفين الذين يمارسون سلطة فعلية والمساعدين الذين لديهم سلطة تنفيذية ما مصريين (مسلمين وأقباط) ولا يجب أن تختارهم من بين الأوروبيين أو الأجانب الآخرين[١] فلا شيء يجرح شعبًا مثل أن يرى الأجانب قابضين على السلطة الاجتماعية. فالشعب يتحمل التأثير الأخلاقي ورقابة الأجنبي، ولكنه لا يتحمل عدم مشاركته في الحكم ومن الضرورة الانتقال بالمصريين إلى مرحلة حكم أنفسهم بأنفسهم. وأن يدربوا على أن يحكموا أنفسهم دون تدخل أجنبي، ومن أجل ذلك علينا أن نراقبهم ونمارس عليهم تأثيرا فائقا لا أن نحكم بدلا عنهم.

وبالنسبة للجيش، يلغى تماماً العنصر الأجنبي منه، بمعنى أن يكون على الأقل كل الضباط من المصريين. وألا يُعيَّن في الجيش قادة وجنرالات من الأمريكيين والفرنسيين والإيطاليين، ومن المهم على الأخص ألا يعيَّن مطلقا ضباط من الأتراك أو الچراكسة. فلا شيء أبغض عند المصريين من الضباط المماليك[٢].

ولقد أغضب المصريين المرتبات الكبيرة التي يتقاضاها الوزراء ورؤساء الإدارة (في السكك الحديدية والبريد والدواوين) والمراقبان العامان وأعضاء

---

(١) ويجب إبعاد الأتراك رويدا رويدا، بحيث نجد بين المصريين رجالا قادرين على أن يشغلوا أماكنهم.

(٢) لقد انتهى مصطلح المماليك منذ أن قضى محمد على عليهم، والمقصود الأتراك والچراكسة الذين قامت الثورة العرابية ضدهم. (المحقق)

صندوق الدين، وقضاة المحاكم المختلطة وجميع الموظفين الأجانب، بنفس قدر عضبهم وأكثر من تبذير إسماعيل باشا.

وأضف إلى ذلك مقارنتهم لمرتباتهم المتواضعة بهذه المرتبات الضخمة، وأخذهم فى الاعتبار الوظائف المريحة الملحقة بخدمة الدولة والخديو. وعلينا أن نتجنب بقدر الإمكان كراهية المصريين للأوروبيين. وبصفة عامة فإن الأوروبيين الملحقين بخدمة الدولة أو الخديو، يجب ألا يتقاضوا مرتبات أعلى من تلك التى يتقاضاها الأهالى وأنه على حكومات الدول الحامية أن تنوب فى ذلك عن مواطنيها.

حضارة وطنية

وأخيرًا يجب أن تتوقف الحكومة عن بذل قصارى جهدها لجعل مصر دولة على الطراز الأوروبى.

ولا يجب أن تحل اللغة الفرنسية محل اللغة العربية ببطء سواء كلغة رسمية وحكومية أو كلغة أدبية عصرية، تستخدم فى المجتمعات الراقية. ولابد أن تأخذ اللغة العربية مكانتها وهيبتها. وذلك بتشجيع دراستها وجعلها اللغة الوطنية والطبيعية وذلك على خلاف التركية واللغات الأوروبية. فهذه اللغات لن تكون أكثر من لغات صالحة للترجمة فى الحياة العامة. مما يعنى أنها لا يمكنها إلا أن تكون ترجمة مصاحبة للمكتوب باللغة العربية، وحتمية ترجمة هذه اللغات إلى اللغة العربية حتى يفهمها العامة من الناس.

ويجب أن يكون التعليم الثانوى والعالى الفنى والعلمى فى مصر، وخاصة فى القاهرة بحيث لا يضطر الدارسون إلى قضاء بضع سنوات فى أوروبا لاستكمال تعليمهم. وأن تتوقف عن إيفاد شباب المصريين إلى إكس Aix أو باريس Paris حيث لا يتعلمون شيئًا مفيدا ونافعا. لهم وبالنسبة لكل ما يتعلق بالعلوم الحديثة الأوروبية وتطبيقاتها الفنية يكون اللجوء أولا إلى أساتذة أوروبيين. ولكن

لابد من أن نبذل جهدا للحصول على أساتذة مصريين، درسوا فى مصر على أيدى أساتذة أوروبيين، وأكملوا دراستهم في أوروبا فى معامل العلوم الهادئة وليس فـى باريس بأى حال من الأحوال.

وتحسن الحكومة صنعا أيضا إذا عمَّمت أكثر وأكثر التعليم الابتدائى بحيـث يتعلم الأطفال القراءة جيدا وليس فقط قراءة القرآن ولكن أيضا كل ما هو مطبـوع ومكتوب باللغة العربية. ومن المهم أن يعرفوا قـراءة الـسندات التـى يـستدينون بمقتضاها، وأن يتعلموا الكتابة قليلا بالقدر الذى يمكنهم مـن التوقيـع (بـدلا مـن استخدام الختم).

وعلى المصريين أنفسهم أن يتحركوا ضد تطلعهم وفهمهـم إلـى أوروبـا. فليعودوا إلى طريقتهم القديمة فى الحياة، فهى أسهل وتتناسب مع المنـاخ وعلـيهم التوقف عن ارتداء الملابس الأوروبية، واقتناء الأثاث وتنـاول الطعـام بالطريقـة الفرنسية، وأن يبعدوا عن حريمهم كل "الهلاهيل" الباريسية من التى تحب نـساؤهم اقتناءها. ويمكن للخديو أن يساهم بقدر كبير فى تفعيل هذه الاستجابة لـيس فقـط بإعطاء القدوة، ولكن بأن يطلب من أفراد عائلته ووزرائه وحاشيته المشاركة فـى هذه المجهودات.

خدمة النيل

يمكن للحماية أن تمارس تأثيرها المفيد فى استكمال إصلاحين مهمين أولهما تنظيم الخدمة العسكرية ثم السخرة. ولقد اعترفت لجنة التحقيق أنه يمكن الاسـتغناء عن السخرة فى مصر، ولكن إذا كانت مصادر العمل الحر غير كافية للقيام بأعمال المصلحة العامة التى تستخدم في حفظ وتوزيع مياه النيل، فإنه يمكن أن نحل مكان السخرة تشريعاً جديداً سبق أن قُدِّم مشروعه لمؤلف الكتـاب عـن طريـق أحـد المصريين الأذكياء الذى يعرف بلده جيدا. وقد وصل إليه هذا المشروع فـى عـام ١٨٧٩ خلال محادثة عن تعاسة مصر. واقتصر على ترديد ــ بأحسن قدر ممكـن

ـ الملامح العامة للمشروع "بعيدا عن هذه التجاوزات فإن السخرة أحد أمراض مصر لأنها تنتزع الفلاحين من أعمال الزراعة غالبا فى الوقت الذى يصعب فيه الاستغناء عنهم بالأماكن التى يوجد بها نقص فى الأيدى العاملة فى الزراعة ويجب تنظيم جيش مسالم من العمال، حيث تحتاج مصر العليا والسفلى إلى ثلاثين ألف رجل. ويجب أن يقبل أولا أفرادا من بين المتطوعين الذين أدوا الخدمة العسكرية وأن يحصل على الباقى بالاختيار السنوى، كما يتم فى الخدمة العسكرية ويعمل هؤلاء الرجال فى الأوقات العادية بالأماكن التى بها إصلاح أو تشييد جديد لسدود أو ترع ضرورية ونافعة، ويركزوا فى وقت فيضان النيل على المناطق المهددة.

الإصلاح القضائى

بين نظامين

إن الإصلاح القضائى مسألة صعبة إلى حد ما فيجب أن تختار بين نظامين:

أ ـ الاحتفاظ بالمحاكم المختلطة كنوع من العدالة الاستثنائية تخص الأوروبيين فقط.

ب ـ اندماج كل التشريعات الحالية فى تشريع إقليمى واحد.

أولا ـ قضاء أوروبى وقضاء مصرى

محاكم أوروبية

بناء على إلغاء الحماية للقضاء القنصلى، تصبح المحاكم المختلطة صاحبة الاختصاص فى القضاء المدنى غير المختلط بين الأجانب من حملة نفس الجنسية، وأيضا القضاء العقابى للمتهمين الأجانب فى جميع الحالات، ولكنها تفتقد الواقعية تحت الحماية القنصلية للذين معظمهم من الأجانب الشرقيين. ومن الأكثر عدلا أن نطلق عليها اسم "المحاكم الأوروبية" حيث تقضى بين: ١ـ الأوروبيين من رعايا

الدول الحامية سواء فى المسائل المدنية أو العقابية، والأجانب الآخرين أصحاب الحماية من رعايا الدول الدرجة الثانية فى أوروبا مثل روسيا (وليس اليونان) والولايات المتحدة والبرازيل. ٢ــ المصريين ــ فى القضايا المدنية ــ الذين دخلوا أحيانا فى علاقات أو مشاكل مع الأوروبيين المشار إليهم أو مع أمثالهم.

ولما كان التشريع الأوروبى أمرا استثنائيا فلا يكون صالحا فى القضاء المدنى إلا إذا كان أحد الخصوم أوروبيا، ولا يتم ذلك لأن هناك من يتدخلون فى الأمر من الأشخاص الضامنين من بين الذين يستخدمونهم غالبا لجعل القضية مختلطة وهى ليست كذلك. ولا يجب أن تكون العدالة المخصصة للأوروبيين إلا فى المدن، حيث يوجد أوروبيون حقيقيون (لا شرقيون ولا محميون قنصليون) بأعداد كبيرة. وفى هذه الحالة فإن محاكم القاهرة والإسكندرية تكفى ولا نحتاج إلى محاكم فى المنصورة وطنطا والزقازيق، ويكتفى فى بورسعيد بمندوبية واحدة. وتنعقد المحكمة بثلاثة قضاة من الأجانب بدون مصريين فى القضايا الجنائية التى تتعلق بأوروبيين. أما القضايا المدنية المختلطة التى تقع بين أوروبيين ومصريين أو آخرين، فتنعقد المحكمة باثنين من القضاة الأجانب واثنين من المصريين ويكون صوت رئيس المحكمة الأوروبى هو المرجح فى حالات تساوى عدد الأصوات.

قانون أوروبى جديد

يجب تعديل القانون المختلط الحالى تعديلا جذريا، وبخاصة أنه قانون فرنسى قديم فى أوروبا وشديد التعقيد وصياغته رديئة، أو على الأرجح لابد أن يحل محله قانون أوروبى جديد فيما يتعلق بالقانون المدنى والقانون الجنائى والقانون المادى(*) (أساس القانون) وقانون الإجراءات وهذا القانون مثله كمثل القانون المدنى فى حاجة إلى البساطة والوضوح وأن ينقى من التقاليد الوطنية والتاريخية، وأن يستجيب لاحتياجات المجتمع الحالى والعلاقات الدولية.

(*) هو القانون الموضوعى ويتضمّن القواعد التى تُحدِّد المعاملات وتفصل فى المنازعات مباشرة بين الناس، وهى عكس القواعد الإجرائية التى تنظم عمل المحاكم. (المحقق)

مراجعة مؤقتة للقانون المختلط

وللأسف فإنه يلزم بعض الوقت، وربما بضعة سنوات لإعداد قانون مثل هذا تعده لجنة مختلطة[1] وحتى ذلك الحين يحتفظ مؤقتا بالقانون الحالى ولكن بدون تصحيح عيوبه الكبيرة التى تعتبر تطبيقاتها عسيرة للغاية.

تنظيم قضائى

وهكذا يجب ١- أن تلغى المحكمة التجارية، ويُقصى المحلّفون التجاريون، وأن يدخل القانون التجارى فى حوزة القانون المدنى، وأن يلغى فى نفس الوقت الإفلاس والحجز التحفظى، وأن تُعمّم مهلة الإعلان التجارى بحيث تصبح ثلاثة أيام[2]. ٢- تكوين المحكمة المدنية العادية التى يمكن أن تمتص المحكمة التجارية، من قاضيين أجنبيين (بدلا من ثلاثة) واثنين من المصريين بحيث يكون أحد الأجنبيين هو الذى يرأس المحكمة ويقيم الحكم ويقرر بمفرده بعد التداول مع القضاة الثلاثة الآخرين[3]، بحيث يكون أحد المصريين له صوت واحد اختيارى وسواء صوت الجميع، فإن صوت الرئيس الأجنبى هو الحاسم فى حالة تساوى عدد الأصوات.

رئاسة

٣- يحل محل الرئيس العام، الرئيس الإدارى ورئيس المحكمة المدنية ورئيس المحكمة الجنائية، سواء لمحكمة الاستئناف أم محاكم أول درجة. وهؤلاء الرؤساء الثلاثة متساوون فى الدرجة والمرتبة. لقد أيقظت المنافسة الفردية والمنافسات القومية الانتخابات السنوية لنواب الرئيس الأجانب فى محكمة الاستئناف والمحاكم المختلطة[4]، وأفسحت

---

(١) حتى لو وكلت هذه اللجنة إعداد أجزاء القانون المختلفة إلى رجال مؤهلين تختارهم من بين أعضائها أو من خارجهم، محتفظة بحق مناقشة المبادئ والنقد والمراجعة النهائية، وذلك بدلا من المداولة والتصويت فى كل مادة.

(٢) ملحق القانون الجزء الثانى ص ٥٧، ٥٨.

(٣) ملحق القانون، الجزء الثانى ص ٥١، ٥٢.

(٤) المقصود المحاكم الابتدائية. (المحقق)

مكانا للغيرة والمؤامرات والضغينة والافتراءات التى يؤسف لها وخاصة عندما تنضم زوجات القضاة إلى الصراع وتزكى النار سواء من أجل طموح أزواجهن أم بسبب الغيرة من زميل أو من زوجة زميل من المنافسين حقيقة فإن لقب الرئيس له سحر خاص لدى الفرنسيين ويستعذبون سماع كلمة "السيد الرئيس" ومشاهدة وسام الشرف معلقاً على صدره ولكن لا يجب أن نتصور أن الجنسيات الأوروبية الأخرى غير مهتمة بشرف الرئاسة. فقد أجرينا التجربة فى الإسكندرية، ومع ذلك فإن المنازعات التى تنشأ عن الانتخابات تؤدى إلى عرقلة التعاون الودى بين القضاة فالتجديد المقترح يعتبر أمراً ضروريا ومن السهل إدخاله، فهو لا يتطلب إلا تعديلا فى نظام القضاء العام، وينتخب القضاة الثلاثة من الجمعية العامة[١]. أما بالنسبة لمحاكم أول درجة فينتخب المجلس فى نفس الوقت القضاة المنتدبين للأمور الجزئية والتنفيذ العقارى وكذلك قاضى الأمور الوقتية ويمكن منحهم رسميا لقب رئيس محكمة الأمور الجزئية، رئيس محكمة المزادات ورئيس العرائض. ويكون لنا بذلك ثلاثة نواب للرؤساء هم نواب الرئيس الإدارى والمحكمة المدنية ومحكمة الجنايات وبهذه الطريقة يصبح الجميع مسرورين، وأكثر من هذا فإن مختلف الرئاسة تتحمل مسئوليات وليس فقط المنصب الشرفى[٢].

٤- إلغاء تأديب القضاة، لأنه يعوق استقلالهم ويؤذى كرامتهم وهيبتهم فى أوروبا

---

(١) من المستحيل أن نجد فى مصر للمحاكم المختلطة طريقة أخرى فى تعيين الرئيس، فهذه الطريقة ليس بها أى مانع إذا توقفت الرئاسة عن العمل كأنها مؤسسة ملكية، وإذا تمزقت، وإذا اقتصرت الرئاسة الإدارية على العمل فى المحاكم المدنية والجنائية تحت رئاسة دائرة.

(٢) أبدى قاض فرنسى بقليل من السذاجة أنه من العدل توزيع المسئوليات على كل رجال القضاء فى نفس المحكمة. وهذا القاضى يحارب (داخل اللجنة المكلفة بمراجعة طلب الإصلاح فى ١٦ يناير ١٨٨١، (انظر المراسم رقم ٣ ص ١٧) جواز إعادة الانتخابات. وكان يجب أن يوافق على أن التجربة المقترحة ـ رغم أنه هجم لفتح ثغرة فى الأفكار الفرنسية الموروثة حتى الجمهورية منها ـ تصل إلى قمتها فى توزيع الرتب والمسئوليات بين الزملاء حيث كانت الرتب مسئوليات والمسئوليات رتب.
وقد تحمل السيد جابريال شارم Gabrial Charmes المساعد المرموق فى صحيفة الديبا "والكاتب الودود لعدد من المقالات عن الشرق فى مجلة لودوموند" مهمة إخبار العالمين عن إقامة الإصلاح. وقد قام بذلك على الأخص فى مقال ظهر فى الصحيفة فى ١٥ نوفمبر ١٨٨٠ وثبت عدم دقته بمعرفة مؤلف هذا الكتاب فى مقال ناقد فى مجلة إسبوعية للقانون بعنوان "وأعادته الفاردى الكسندرى" وكان سبب هذا الغضب الذى يفوح من هذا المقال عدم مشاركة قضاة فرنسيين فى شرف رئاسة المحكمة المختلطة. إن التجديد ينبع من انفجار الحسابات المرضية للفرنسيين.

وأكثر فى مصر ويجب أن يتم عزلهم عن طريق من يساويهم مثلا عن طريق لجنة مكونة من عضوين منتدبين من محكمة الاستئناف وعضوين منتدبين بمعرفة محكمتين من محاكم أول درجة ويتم هذا بتعديل للنظام القضائى.

٥- إلغاء نقابة المحامين، ويتم إلغاء المواد التى تعود إلى اللوائح الأوروبية من نظام النقابة، لهذه المؤسسة الأوروبية.

٦- يمكن لمحكمة أول درجة أن تجبر المتخاصمين على التراجع بتنظيم يشمله نفس القانون.

٧- أن تُقر بمقتضى نفس هذا القانون انتداب قاض من محكمة أول درجة إلى إدارة تسجيل العقارات والرهونات، وفى هذه الحالة يمكن للرئيس الإدارى أن يتكفل بالإدارة والمراقبة المباشرة للمحضرين، بدلا من رئيس الكتبة.

٨- نسبة الفائدة:

تخفض الفائدة المتعارف عليها، المسموح به وغير المسموح به من الفوائد الربوية إلى ٧ أو ٦% وتحديد الفائدة القضائية والفائدة المتعارف عليها والتى لم تكن محددة بـ ٥% فى كل الحالات.

٩- إلغاء الرهن:

يلغى الرهن مستقبلا وذلك بمقتضى قانون.

١٠- الأمر بمقتضى القانون بإلغاء كل الرهونات المسجّلة على أى شخص من المصريين واعتبارها كأن لم تكن، ومنع تسجيل الرهونات التى تم الاتفاق عليها.

١١- التصديق بمقتضى القانون على كل عمليات الحوالات بين الأهالى، ورغم أنها تُعد معدومة، ولكن تمنع هذه الحوالات، ويمنع تسجيلها مستقبلا.

١٢- الأمر بحكم القانون بأن كل الرهونات القضائية المسجلة بتاريخ سابق على هذا القانون تعتبر منعدمة، وكذلك الأمر بإلغائها فيما عدا إعادة الدولة لمصاريف التسجيل.

١٣- الأمر بحكم القانون بما يلى: أ- أن الرهونات المتفق عليها والسابقة لا تعتبر ملغية إلا بعد موافقة المحاكم المدنية المختصة، ب- وتصبح مشطوبة من الجدول ستة أشهر ويقوم الدائن بطلب إثباتها أمام إحدى المحاكم المختصة خلال ستة أشهر، ج- ويلغى كل رهن تم كضمان للدائن، إذا تخلله أقل عنصر ربوى أدخله الدائن أو المتنازل له عن الدين أو أحد من الذين سبقوه. ويجب على الدائن أن يقنع المحكمة أن دينه لا تشوبه شائبة الربا، د- وتلغى الحكومة كل رهن تم بواسطة العنف أو الغش أو التخويف، هـ- وتلغى تلقائيا كل الرهونات الممنوحة من نفس الشخص أو من شخص آخر لصالح دائن ثبت أن واحداً من رهوناته أصبحت معدومة بسبب الربا أو ملغاة بسبب استخدام العنف فى عقدها، و- وتلغى كل الرهونات المتفق عليها والمسجّلة فى كل الحالات وبلا رجعة (مثلا) بعد عامين من الحكم بثبوتها(*). وبهذه الطريقة نتخلص من الرهونات فى وقت قريب فإن للأمراض الكبيرة أدوية كبيرة.

عدالة أهلية

وحيث يتم قصر العدالة المختلطة على الأوروبيين فيجب إصلاح العدالة الوطنية لصالح المصريين والشرقيين الآخرين ولصالح كل من لا يتشبه بالأوروبيين.

ولا يجب أن يقع القانون المدنى فى نفس الخطأ الذى وقع فيه الجنون العثمانى والمصرى، وذلك باتخاذ القانون الأوروبى وتطبيقه على المصريين ويُحذِّر من أن نقر — كما تقرر أيضا فى ١٨٨٠ — أن يستخدم المصريون القوانين المختلطة المدنية والتجارية، ولكن يمكن تقنين روح القانون الإسلامى، حسب المذهب الحنفى والشافعى والمالكى، مع استبعاد المذهب الحنبلى الذى يأتى فى المرتبة الأخيرة من سابقيه، والذى لا يتمتع بأى سلطة ولا يوجد له أتباع فى مصر. فى هذا التقنين يجب أن نبحث فى القانون الإسلامى

(*) لن يفلس بنك التسليف العقارى بسبب هذه الإجراءات حتى لو كان لديه رهونات ضامنة لديون موصومة بالربا. وبالتالى فإن كل الرهونات السابقة تعتبر منعدمة فهو بنك مثل كل البنوك الأخرى التى عليها أن تعمل، وسوف تعمل فى مشروعات أخرى، وتتعود على القيام بكل العمليات المربحة.

عن الشكل الأكثر شيوعا وبمعنى آخر الأكثر تجريدا وأن نعثر على نظامه الأكثر طبيعية وتعبيره الأكثر بساطة والأكثر وضوحا، دون أن نعير التفاتا للقانون الأوروبى. ولكن لنا أن نستلهم بأكبر قدر ممكن من روح الشريعة الإسلامية وأخيرا فيجب علينا أن نتخذ بعض قواعد الإجراءات شديدة البساطة، وأن يخضع الأقباط واليهود الشرقيون للقانون المدنى الإسلامى، وعلى كل فقد تعوّد الأقباط على ذلك.

أما فيما يتعلق بالقانون الجنائى فهناك الكثير مما يجب عمله فضروريا استبعاد القوانين الفرنسية، وهذا النوع من القانون المصرى الذى سبق أن تحدثنا عنه فيما سبق ولكن من ناحية أخرى فإن القانون الإسلامى لا يتضمن شيئا له قيمة فى مجال القانون الجنائى(*). فمن المؤكد أن عقوبة الإعدام التى لا يمكن إلغاؤها لم تستخدم بشكل جدى، حيث يجب تطبيقها على مرتكبى الجرائم الكبرى التى لم تكن لها عقوبات فى الماضى مثل تلك التى يرتكبها وزير أو مدير ثبت اتهامه باختلاس الأموال العامة والقاضى المتهم بالفساد، ومن المستحيل تنظيم الحبس الانفرادى على وجه السرعة بحيث يجعل عقوبة الإعدام غير ذات قيمة. ويمكن إلغاء الجلد وتنظيم عقوبة النفى إلى السودان والأشغال الشاقة فى مصر.

ولابد أن يكون النظام القضائى المدنى والجنائى بسيطا بصفة خاصة وأن يقتصر على درجتين لا أكثر ولا أقل، ومحكمة واحدة أو عدة محاكم استئناف، وثلاثة قضاة بدلا من قاض واحد يسهل إفساده ويسهل استبداده، وتنعقد المحكمة ويصدر حكمها بأغلبية الأصوات ويتم تسجيل الأحكام وحيثياتها كتابة.

ومن المفهوم أن إعادة تنظيم القضاء المدنى يجب أن يقتصر على نطاق القانون المالى. ويظل القاضى هو الوحيد المختص بكل القرارات وكل الإجراءات المتعلقة به، لا فى المنازعات والإدعاءات المالية، إنما أيضا فى الأحوال الشخصية مثل الزواج والمشاكل العائلية والوصاية، وإذا لم تتوفر هذه الإجراءات أو القرارات يظل كل شىء

(*) هناك عقوبات جنائية في الشريعة الإسلامية يُطلق عليها الحدود، ويدخل تحتها القتل العمد والخطأ والزنا والحرابة والسرقة ثم هناك التعزير، ويتمثّل فى العقوبات التى يقدّرها القاضى. (المحقق)

على ما هو عليه بالنسبة للقاضى المدنى الذى يُطبّق ويفسر جيدا قانون الأحوال الشخصية... إلخ فى القضايا المتعلقة بالنزاع المالى وأن يكون هناك مكتبان للتصديق على الأوراق ونقل الملكية بالمحاكم المصرية مثلما يتم ذلك فى المحاكم المختلطة وسوف تفقد المحاكم هذا الجزء المالى من اختصاصاتها.

ثانيا - الاندماج

توضح الأسباب التالية الحماس لاندماج كل الأنظمة القضائية الحالية:

١- يظل النظام القضائى المدنى ميزة غير عادية بالنسبة لأوروبا(*) وفى الحقيقة فإن القضايا المختلطة بين الأوروبيين والمصريين غير مقسمة بين المحاكم الأجنبية والمحاكم الوطنية تبعا لقاعدة أن قاضى المدّعى هو المختص، ولكن المصرى يتبع دائما الأجنبى. وإن هذه الميزة، تجعله مبغوضا بعض الشيء.

٢- وتبعا لنظام المحاكم الأوروبية والمحاكم الوطنية، فإن هناك دائما سلطتين مدنيتين إقليميتين غير مؤسستين لا على طبيعة النزاع ولا التقسيم الإقليمى، ولكن مؤسستين على نوعية المتقاضين. إن هذين التشريعين المتناقضين حقيقة، يطبقان قوانين مختلفة على حالات لها نفس الطبيعة. وبالتالى فالمصرى سوف يحاكم بقواعد قانون متفاوتة حسب ما يرى السيد الوطنى أو السيد الأوروبى وسواء الأوروبى والمصرى معا. ويعتبر إنشاء وحدة التشريع المدنى ووحدة القانون المدنى الإقليمى إحدى الحسنات. ويجب أن نقول نفس الشيء عن القانون الجنائى فى كل الحالات التى يوجد بها عدة فاعلين وفاعلين وموالسين أوروبيين أجانب.

٣- ويمثل التشريعان المتلاصقان عائقا خاصا بالنسبة للتشريع العقارى والتنفيذ العقارى ونقل ملكية العقارات، وتسجيل هذه العمليات، وينتج عن ذلك عدم

(*) وهذا سبب جيد لعدم تقديم هذه الميزة لليونانيين.

يقين وصراعات فى مجال ملكية العقارات. إننا لا نرغب فى أن نسلّم المحاكم الوطنية كل ما يتعلق بهذه الملكية.

٤- إنه لميزة كبرى أن تطبق نفس المحاكم كل لوائح الأحوال الشخصية بحيث لا تصبح هناك صراعات أو استثناءات أو تعليق للقضايا.

٥- إن تواجد قضاة أجانب (إذا انتدبت سلطات الحماية قضاة جيدين) فى كل محاكم مصر، سوف يكون له تأثير مفيد من الناحية الأخلاقية والقضائية على التشريع المدنى والجنائى المتعلق بالمصرين وسوف يساعد فى تعليم قضاة مصر بحيث يمكنهم فيما بعد الاستغناء عن المساعدة الأوروبية ولكن هناك شرطين للاندماج (١) يجب زيادة عدد القضاة الأجانب بتكلفة أقل لأن موارد المحاكم تقل بإلغاء الرهن، ومن المحتمل أن التعديل فى حقوق القضاة يُقلّل من بيع العقارات. (٢) يجب إعداد قانون مدنى جديد خاص لمصر (مالى) متعلق بأصل القانون والإجراءات، قانون غير أوروبى، وغير إسلامى، بالرغم من الابتعاد بأقل قدر ممكن عن القانون الإسلامى الذى هو قانون البلد، وذلك فى الأحوال التى يمكن الاحتفاظ فيها بشىء ما قانون شديد البساطة، قانون عالمى، معد عند الحاجة لإرضاء العلاقات الدولية على هذه الأرض القديمة التى هى مركز نصف الكرة الأرضية القديم، إن قانونا ينفصل عن الماضى لهو انفتاح على قانون عالمى مستقبلى.

وفى الحقيقة فإن القانون المدنى أو القانون المالى الخاص، مثله مثل القانون التجارى وقانون البنوك وهما جزء لا يتجزأ منه، ليس له قيمة فى حد ذاته، فهو ليس مثل قانون الأعمال الفنية أو اللغة أو الأدب أو نظم العائلة وأخلاق شعب. إن هذا القانون ليس هدفا فى حد ذاته ولكنه وسيلة، هو أداة انتقال، لذلك فنحن نحتاجه بسيطا مناسبا، موحدا صالحا لكل شىء مثل الموازين والمقاييس والبريد والتلغراف والعملة وأوراق النقد والسند التجارى. وبلا شك فإن القانونى المالى يختلف من شعب إلى آخر بقدر لا يقل عن اختلاف العملة، ولكن ليس هذا سببًا يمنع توحيده فى العالم.

فإذا تم الاندماج فكيف يجب أن ننظم التشريع الموحد[1]:

١ ـ يمكن للاختصاص أن يستقل عن نوعية المتقاضين ويحق فقط للوزراء الخمسة المقيمين أن يستثنوا من تطبيق القانون الجنائى عليهم. ولكن يمكنهم استخدام القانون المدنى كمطالبين ويعتذروا عن أن يصحبوا مدعًى عليهم. وبعض المبعوثين والقناصل المتمتعين بالحماية من تطبيق القانون الجنائى عليهم.

٢ ـ ويكفى تماما محكمة استئناف واحدة فى القاهرة المدينة المركزية والعاصمة الوطنية والثقافية للبلد مما يجعل محاكم الاستئناف وإعادة النظر لا قيمة لها. ومن المفهوم جيدا أن كل استئناف يجب أن يكون متخصصا ومسببا وقابلا للنقض بموافقة المحكمة ويحق للمحكمة أن تفرض غرامة على كل استئناف كيدى[2] لا يجب أن يكون قصر المحكمة فى الإسكندرية بعيدا وواقعا تحت التأثير المتوقع للبورصة فى هذه المدينة التى تعتبر معبدا ممتازاً للفساد.

٣ ـ يجب إقامة محكمة أول درجة ليس فقط فى القاهرة والإسكندرية والمنصورة وطنطا والزقازيق وأسيوط. ولكن أيضا فى رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس ودمنهور والمحلة الكبرى وبنها أو شبين الكوم فى مصر السفلى[3] وفى المنيا وجرجا وإسنا فى

(١) تم تناول موضوع تنظيم المحاكم المختلطة من ناحية تنشيطه، ومن ناحية التوفير، وذلك فى ملحق القانون الجزء الثانى ملحوظة ص ٥٠ـ٦١. ويسمح المؤلف لنفسه أن يوجل الكلام فى تفاصيل عديدة وفى تطويره. وقد بدء السيد لابنا فى عام ١٨٧٨ مشروعا لاندماج القانون المدنى فقط بمعاونة زميله السيد مورجانا واستخدمت دوافع عرض هذا المشروع كحجة لتدخل الجاليات والمحلفين. وهو مشروع رائع فى بساطته واختصاره ونصوصه الرائعة ويستحق أن يرجع إليه إذا راجعنا مشروع الإصلاح القضائى. والعيب فى هذا المشروع هو فى تطبيق القانون الفرنسى المختلط على المصريين فيما بينهم.

(٢) محكمة الاستئناف من سقط المتاع فهى على الأقل بند يدخل فى إطار الفخامة ويمكن الاستغناء عنه.

(٣) إن توزيع المقرات فى مصر السفلى صعب لأنه لا يدخل فقط فى الاعتبار المسافات بين المقرات، ولكنه من المرغوب فيه لدى المتقاضين والقضاة أن تكون هذه المقررات مرتبطة بخطوط سكك حديدية، ولأن احتياجات العاملين فى المحاكم لا تسمح لهم بالإقامة فى قرى صغيرة محرومة من وسائل الحياة المادية. ومن ناحية المسافات فقط فإننا يمكن أن نرغب فى مقر متوسط بين دمنهور =

مصر العليا. وتنعقد كبرى هذه المحاكم فى القاهرة والثانية فى الإسكندرية ويصبح من الملائم أن تتبع للقاهرة الأراضى الواقعة جنوبها وشمالها، والأراضى التى تتبع الإسكندرية تكون تلك التى تقع فى شمالها الغربى والمحاطة بالملاحة. وعلى القضاة الأوروبيين والمصرين المستدعين لعقد محاكمهم فى المحاكم الثانوية والإقليمية أن يبدءوا فى القاهرة ويعودوا فى النهاية إليها، لكى يشحذوا تجربتهم.

٤ ــ تكوين المحاكم: تجتمع محكمة الاستئناف وتحكم فى القضايا المدنية والجنائية بثلاثة قضاة أوروبيين وثلاثة مصريين، ويحسم صوت رئيس المحكمة الأوروبى الموقف فى حالة تساوى عدد الأصوات.

أما بالنسبة لمحاكم أول درجة، فيجب أن نفرق بين القضايا المدنية حيث يكون المتخاصمون الرئيسيون أوروبيين (أو متشبهين بالأوروبيين) والقضايا التى يكون المتخاصمون فيها مصريين (أو أى أشخاص أخر من غير الأوروبيين). وفى القضايا المختلطة يجب أن يوجد على الأقل متقاض أوروبى وآخر مصرى، وفى القضايا التى يكون المتخاصمون أوروبيين تتشكل المحكمة من قاضيين أوروبيين وقاض وطنى. ويرأس المحكمة أحد الأوروبيين وجميعهم لهم حق التصويت وفى القضايا التى يكون المتخاصمون مصريين تتشكل المحكمة من قاضيين وطنيين وقاض أوروبى ويكون لهم جميعا حق التصويت، ويرأس المحكمة قاض وطنى وفى القضايا المختلطة تتكون المحكمة من قاضيين أوروبيين وقاضيين وطنيين، ولهم جميعا حق التصويت، ويرأس المحكمة أحد من الأوروبيين ويكون صوته هو المرجح فى حالة تساوى عدد الأصوات. ويمكن الأخذ بنفس التشكيل فى القضايا الجنائية، حسب ما يكون هناك فى القضية متهمون (فاعلون أو ضالعون) أوروبيون فقط، أو مصريون فقط، أو أوروبيون ومصريون معا.

ويحدث أن ينتقل رئيس المحكمة فى نفس الجلسة من قضية إلى أخرى تارة بقاض أوروبى، وتارة بقاض وطنى. وأكثر من هذا فيمكن للرئاسة أن تنتقل من قاض وطنى إلى

=والمنصورة (يحل محلهما عند الحاجة المحلة الكبرى) ومقر آخر فى جنوب دمنهور وغرب طنطا (ويحل محله عند الحاجة مقر بنها أو شبين الكوم).

قاض أوروبى فى نفس القضية، عندما يتضح أن جنسية أحد المتقاضين ليست كما ذكر في البداية وعندما يخرج أحد المتقاضين من الدعوى. أو ينسحب منها، أو عندما يدخل متقاض رئيسى جديد فى الدعوى. وأخيرا فى حالة الضم أو الفصل وبنفس الطريقة إذا أصبحت القضية المدنية قضية مختلطة فيجب أن ينضم إلى المحكمة قاض وطنى، بالإضافة إلى القضاة الآخرين ولكن لا يجب أن تصبح سببا للفوضى، ومن الضرورى أن تمر سريعا ولابد من التأجيل إذا كان ضم قاض ثان أوروبى ضروريا.

وهناك عقبة أكبر تتعلق بتطبيق قواعد التشكيل المشار إليها على كل المحاكم الصغيرة وفى الحقيقة فنحن فى حاجة إلى عدد كبير من القضاة الأجانب ولكن تكلفتهم عالية. وحيث إن العديد من النواحى لا يسكنها إلا عدد قليل من الأوروبيين، فإننا لا نحتاج إلا عددا قليلا جدا من الأوروبيين لتيسير العمل فى محاكم تلك النواحى. وأخيرا من الصعب العثور على قضاة أوروبيين جيدين إذا احتجنا إلى عدد كبير منهم فى محاكم القرى الصغيرة فى شمال الوادى وجنوبه ويبدو أن البرنامج يتطلب العديد من هؤلاء القضاة ومع ذلك فهذه الصعوبة ليست قابلة للحل.

ولا يمكن للخزانة المصرية أن تدفع المرتبات التى تقدمها حاليا للقضاة الأوروبيين إذا زاد عدد المحاكم، وحتى لو نقص عدد القضاة. والواقع الحالى أن عددهم يزداد وينخفض عائد الخزينة وبالتالى فإنه لا مفر من أن لا تدفع هذه الخزينة إلى القاضى الأوروبى مليما واحدا اكثر مما تدفع للقاضى المصرى وهذا الأخير يتقاضى خلال الفترة الخمسية(*) ١٥٠٠٠ فرنك فى محاكم أول درجة و ٢٠٠٠٠ فرنك فى محكمة الاستئناف بما يعنى نصف مرتب القاضى الأجنبى دون أن يدخل فى الحساب المعاش بمقدار ٤٠٠٠٠ فرنك فى محكمة الاستئناف و ٣٠٠٠٠ فى محكمة أول درجة. ولنفرض أن القاضى المصرى يتقاضى ١٢٠٠٠ فرنك فى السنة بواقع ألف فرنك شهريا وهو مبلغ يكفيه إلا إذا كان يريد العيش على الطريقة الفرنسية. ويتقاضى فى محكمة الاستئناف

(*) انظر هامش (١) ص ٣٣. (المحقق)

١٥٠٠٠ فرنك وأن تدفع الخزينة نفس المبالغ للقضاة الأوروبيين ولكن يمكن لحكوماتهم أن تمنحهم إضافة تراها مناسبة تساوى مرتبهم المصرى على الأقل وفى الحقيقة فإن الأوروبيين يعيشون بالطريقة الأوروبية ومضطرون للسفر مرات عديدة إلى أوروبا لأسباب صحية. ويمكن للإنجليز أن يمنحوا أولادهم المدلَّلين من ألفين إلى ثلاثة آلاف جنيه إسترلينى، بالإضافة إلى ما تمنحه لهم مصر وماذا يضرهم فى ذلك إذا كان الأمر متعلقا ببلد يسيطر على الطريق إلى الهند؟

أما بالنسبة لعدد القضاة، فإن تشكيل المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية يتطلب عددا من الأوروبيين، مساوياً لعدد المصريين فيما عدا محكمة الاستئناف ومع ذلك فمن المسموح به أن ينقص عدد القضاة الأوروبيين فى المناطق التى يندر فيها التواجد الأوروبى. وهكذا[1] فإن محكمة الاستئناف تجتمع فى كل الحالات بثلاثة من الأوروبيين فقط[2]. وتكتفى بستة أوروبيين وخمسة مصريين، ويلزم محكمة القاهرة الكبرى بأراضيها الواسعة عشرة أوروبيين وعشرة مصريين، ويلزم محكمة الإسكندرية أربعة قضاة من كلا النوعين، ويلزم فى المنصورة وطنطا والزقازيق وأسيوط أكبر مدن الصعيد ثلاثة قضاة من النوعين، ويحتاج فى المقرات الأخرى إلى ثلاثة قضاة مصريين ولكننا نكتفى باثنين أوروبيين فى الأماكن التى يوجد بها أوروبيون، حتى ولو بأعداد صغيرة، ونكتفى بقاض واحد إذا قل الوجود الأوروبى تماما. وأخيرا لنفترض وجود ست محاكم بقاضيين أوروبيين وثلاث محاكم بقاض أوروبى واحد فى رشيد ودمياط وبورسعيد والسويس ودمنهور وأربع قرى أخرى فى الوجه البحرى، وتصبح المحاكم الست ذات القضاة الأوروبيين الثلاثة أو المشكَّلة من أكثر من ثلاثة قضاة أوروبيين من وقت لآخر مدعَّمة للمحاكم ذات القاضى الأوربى الواحد أو القاضيين الأوروبيين.

وتُكلِّف مرتبات القضاة المعتدلة والمخفضة أعدادهم خزانة الدولة ٦١٨٠٠٠ فرنك للقضاة الأوروبيين و ٨١٩٠٠٠ للقضاة المصريين، وتبلغ التكلفة الكلية ١٤٢٢٠٠٠ فرنك

---

(١) يستثنى من ذلك النيابة العمومية التى سنتحدث عنها فيما بعد.

(٢) بدلا من خمسة مثل محكمة الاستئناف المختلطة حاليا.

غير أن الدولة دفعت أكثر قليلا للقضاة المختلطين فى عام ١٨٧٩ وصل إلى ١٤٧٥٠٠٠ نصيب الأجانب منها ١٢٠٠٠٠٠ والمصريين ٢٦٥٠٠٠ فرنك فقط(*):

	اندماج	قضاء مختلط
قضاة أجانب	٦١٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
قضاة مصريون	٨١٩٠٠٠	٢٧٥٠٠٠
	١٤٣٧٠٠٠	١٤٧٥٠٠٠

وهكذا لا يبدو الاندماج مستحيلا من وجهة النظر المالية وبواسطة المساعدة التى يمكن أن يتم تبادلها بين المحاكم، فيمكن التمسك بتشكيل المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية المشار إليه دون أن يحل القضاة الأوربيون محل القضاة المصريين.

٥ــ النيابة العمومية من الطبيعى أن تلغى النيابة العمومية من القضاء المدنى، فهى هنا نوع من التزيُّد القضائى الذى أدخلته العقلية الفرنسية التقليدية خطأ فى القضاء المختلط. فإذا ترك القاضى سلبيته وجمع معلومات من حيث يريد وكيفما يشاء، فلن يحتاج إلى النيابة العمومية لتقدمها له.

إن نظام النيابة العمومية فيما سيتعلق بالقانون الجنائى، يجوز أن يكون بسيطا لأن

(*) القضاة الأجانب: وعددهم ستة فى محكمة الاستئناف ١٥٠٠٠ فرنك لكل منهم والمجموع ٩٠٠٠٠ فرنك وفى المحاكم الدرجة الأولى ١٤ فى القاهرة والإسكندرية (٤×٣) =١٢ فى المنصورة وطنطا والزقازيق وأسيوط (٦×٢+٦×١=١٨) و٤٤ قاضيا فى كل المحاكم الأخرى ٤٤×١٢٠٠٠=٥٢٨٠٠٠ فرنك ومجموع محاكم الأوروبيين ٦١٨٠٠٠ فرنك. القضاة المصريون: فى محكمة الاستئناف ٥×١٥٠٠٠=٧٥٠٠٠ فرنك وفى محاكم الدرجة الأولى بالقاهرة والإسكندرية ١٤، ٣ فى الست عشرة محكمة الأخرى = ٤٨ والمجموع ٦٢ قاضيا ×١٢٠٠٠ =٧٤٤٠٠٠ فرنك. ويبلغ إجمالى مرتبات القضاة المصريين ٨١٩٠٠٠ فرنكا، ويصل مجموع مرتبات جميع القضاة ١٤٣٧٠٠٠ فرنك أو ٥٧٠٨٠ جك. وارتفعت مرتبات القضاة الأجانب إلى ١٢٠٠٠٠٠ فرنك (انظر ملحق القانون الجزء الثانى ملحوظة ص ٥٣) وذلك فى ظل نظام الفترة الخمسية وخلال السنوات الأخيرة منها، وكلف القضاة المصريون الخزينة (٤ من محكمة الاستئناف ٢٠٠٠٠ و١٣ فى محكمة أول درجة ١٥٠٠٠) مبلغ ٢٧٥٠٠٠ فرنك، والإجمالى العام يصل إلى ١٤٧٥٠٠٠ فرنك.

الأوروبيين قليلو العدد، والمصريين لا يرتكبون جرائم كثيرة لدرجة أنـــه يمكـــن وجوبـــا تبسيط الإجراءات حيث يستطيع نفس الشخص التحقيق فى الجريمة ومتابعة ذلك عند عقد المحكمة.

ويجب إلغاء منصب قاضى التحقيقات وغرفة المشورة، وكذلك إلغاء التفرقة بـــين الجنايات والجنح كل هذا من الأشياء الأوروبية القديمة مما كان لا يجـــب إدخالهـــا فـــى مصر. ويشكل النائب العمومى الذى يمد المحكمة بالمعلومات والقاضى الـــذى لـــه حـــق التصرف، نقيضين مهمين للغاية فى المحكمة الجنائية، ويُعدان ضمانا جادا للمتهم ولكـــن ليس من الضرورى أن يكون السيد (أ) دائما قاضى جنائى والسيد (ب) دائما نائبا له. إن وظيفتهما غير متعارضة، إذ إن الهدف العام هو المصلحة العامة، ومـــن المستحـــسن أن يقف القاضى إلى جانب وجهة نظر النائب العمومى. والعكس أيضا صحيح. ويكفى فـــى محكمة الاستئناف أوروبى واحد، واثنان من المصريين مكلفين بعمل النائب العمومى وفى المحاكم الست يكون هناك عشرون نائبا عموميا ومن ستة إلى ثمانية قضاة، ويكفى عـــدد القضاة لخدمة النيابة العمومية للمتهمين الأوروبيين والمصريين، حيث يكون هناك علـــى الأقل قاضيان فى الجلسة، وقاض للقيام بعمل النائب العمومى، قبل الجلسة وبعدها. وفـــى المحاكم التى تنعقد بقاض واحد أو اثنين من الأوروبيين يوجد دائما قاض أوروبى لخدمـــة النيابة العمومية، ومن وقت لآخر قاض أو اثنان إضافيان، تبعث بهما المحـــاكم الأخـــرى للاشتراك فى الجلسات النادرة التى يمثل فيها متهمون أوروبيون وهكـــذا فـــإن النائـــب العمومى لن يكلف إلا ٤٥٠٠٠ فرنك(*)، بينما يكلف حاليا مبلغا أكثر من هذا يدفع للنائب العمومى المختلط، واثنين من نوابه فى محكمة الاستئناف، ومجموعـــة مـــن المـــوظفين الملحقين بالمحاكم.

٦ ــ ولا يكفى أن ندرِّب القضاة الوطنيين المـــصريين المـــسلمين والمغاربـــة أو الأقباط، وليس باقى المسيحيين الشرقيين واليهود أثناء ممارستهم مهنتهم كقـــضاة. ولكـــن

(*) أوروبى واحد واثنان من المصريين من أصحاب المرتبات المساوية لمرتبات القضاة يكلفـــون ١٥٠٠٠ فرنك.

يجب أيضا أن يتلقوا تعليما وتربية تحضيرية وأن يكون اختيارهم من طبقة العلماء والعسكريين والمهندسين والمترجمين... إلخ. ولكن من الضرورى أن يكون المرشحون لهذه الوظيفة ممن درسوا فى مدرسة الحقوق التى سوف تتأسس فى القاهرة[1]، حيث يدْرس القانون الإسلامى وقوانين البلد وتاريخها ومبادئ القانون الأوروبى والقوانين المصرية الجديدة، وذلك بدلا من الاستعانة بالذين قاموا بدراسات غير مفيدة فى إكس وباريس. وإنه لمن التزيُّد السفر إلى أوروبا لعمل دراسات علمية لاحقة، ولكن يجب أن يثبت المرشحون أنهم تابعوا دراساتهم بجدية، وفهموا تماما محاضرات مدرسة القانون وأنهم تعلموا لغة قضائية أوروبية، حتى يستطيعوا فهمها والتحدث بها أثناء ممارسة عملهم ومن نافلة القول أن نذكر أن أساتذة القانون لابد وأن يكون معظمهم من الأوروبيين.

٧ — تصبح اللغة العربية اللغة القضائية الأولى، ولا يعين القضاة الأوروبيون إلا بشرط معرفتهم للعربية تحدثا وكتابة ولو بقدر ضئيل ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يحضر المرشحون الأجانب لشغل مناصب القضاء إلى القاهرة لتعلم اللغة العربية، وعليهم أن ينجحوا فى امتحان يعقد لهذا الغرض. فإذا تعلموا بعض العربية فى أوروبا تقل مدة تدريبهم فى مصر. ومن الأجدى فى نفس الوقت حضورهم لبعض المحاضرات فى مدرسة الحقوق[2] قبل الجلوس فوق مقعد القضاة ويبدءوا فى تمضية عامين بالقاهرة وفى مصر بصفة عامة، ليتعرفوا عليها قبل القيام بعملهم لقد وجد القضاة الأوروبيون أثناء الفترة الخمسية أنفسهم فى وسط يجهلونه تماما.

وتكون المحاضرات فى مدرسة الحقوق مجانية وتتكلف الدولة فى هذه المدرسة مبالغ أقل من تلك التى تتحملها فى تعليم شباب المصريين فى فرنسا. ويمكن للدول

---

(١) عندما أُنشئت مدرسة الألسن عام ١٨٣٦ شغلت دراسة القانون حيزا صغيرا فيها، ومع النهضة التعليمية فى عصر إسماعيل، تأسست مدرسة الإدارة والألسن عام ١٨٦٨ وتولى مسئوليتها المحامى الفرنسى ڤيدال Vidal، ومنذ الاحتلال البريطانى لمصر استقلت الدراسات القانونية عن الألسن، وأصبحت تعرف باسم مدرسة الإدارة العليا حتى عام ١٨٨٦ ثم تحول اسمها إلى مدرسة الحقوق. (المحقق)

(٢) انظر محاضرات عن القانون الإسلامى، ومؤسسات البلاد القانونية، وكذلك القوانين المصرية الجديدة.

العظمى أن تعوض مواطنيها الذين يدرسون فى القاهرة، وذلك عند تعيينهم قضاة بعد نجاحهم فى الامتحان ولا علاقة لمصر بهذا التعويض.

وحيث إن اللغة العربية هى لغة القضاء ويتحدث بها فى الجلسة رؤساء المحاكم المصريين ويمكن كذلك أن يستخدمها الأوروبيون، فيجب أن تؤدى كل التصريحات التى يدلى بها المتخاصمون والشهود باللغة العربية. وكذلك كل ما يعلن بلغة قضائية أوروبية يترجم إلى العربية.

٨ ــ أن تُلغى التفرقة بين القضايا المدنية والمستعجلة وكذلك كل محكمة الأمور المستعجلة الفرنسية[١]، ومع ذلك تبقى المأموريات والوظائف التالية: رئيس المحكمة الإدارية، رئيس المحكمة المدنية، رئيس المحكمة الجنائية، القاضيان المنتدبان للنيابة العامة، القضاة المنتدبون لقلم الكتاب والتنفيذ، ولكن يمكن الاستغناء عن قاضى الأمور الوقتية. ويجوز ضم الوظائف المذكورة فيما عدا وظيفة الرئيس الإدارى ورئيس غرفة المشورة، ولن يكون عبئا على المحاكم الصغيرة أن تضم المسئوليات الخاصة سواء بعضها لبعض أم بالمشاركة فى الجلسات الدينية والجنائية.

٩ ــ وتمنح المحاكم المختلطة صلاحية معرفة كل الطلبات من رد الحقوق أو التعويضات بسبب الخسائر المالية التى تسبَّب فيها ظلما الموظفون والعاملون فى الحكومة أثناء تأدية وظيفتهم، أو تسبب فيها أى شخص يعمل أو لا يعمل باسم السلطة العامة. وتقام الدعوى ضد "الحكومة" التى يمثلها قلم قضايا الحكومة، ويجوز أن تحدِّد الخصم فى الدعوى، ويمكن للمحاكم أن تدين إما المتهم أو الدولة، وتوقِّع غرامة على المدَّعى إذا اتضح أن الاتهام كيدى[٢]. ولا يمكن انتهاك أحكام القضاة وأوامرهم أو العمل بجزء منها بأى حال من الأحوال، ولكن يجوز الشكوى من التصرفات الفردية والجماعية للقضاة

---

(١) انظر ملحق القانون، الجزء الثانى، الملحوظة ص ٥٥.

(٢) هذا الإجراء البسيط الذى لا يجرح حكومة البلد ولا يورط مبدأ السلطة، يكفى لعقد اتفاق عن التقرير الأول للجنة التحقيق "منظمة قضائية تحمى أهل البلد بفاعلية من كل سوء استغلال السلطة" وهى تحل محل المادة ١١ من القانون الأساسى والتى تم صياغتها بطريقة رديئة وغامضة والتى توسع فى تطبيقها السيد لابنا فى مشروع الاندماج.

وعزلهم، ولكن يستبعد وقفهم عن العمل وخفض مرتباتهم ومراقبتهم وتوجيه اللوم لهم(*). ولا يجب أن يكون العزل أمرًا جيدا سواء نظريا أم تطبيقيا.

قانون جديد مشترك

لا يمكن للقارئ أن يتوقع أن يجد هنا مشروعا قاطعا وكاملا للقانون المدنى الجديد الذى بدونه يصبح الاندماج مستحيلا ونحن بعيدون جدا عن هذه الخطوة. ولكن يمكن للقارئ أن يطلب منا مع ذلك أن نقدم له بعض المؤشرات.

الاستقلال عن القانون الرومانى والأوروبى والفرنسى

يعتقد الناس فى أوروبا أن القانون الإسلامى فى حالة غير كافية حتى يمكن تطوير مفاهيمه القضائية وبنائه المعمارى ومصادره وجدليته وفتاويه. ونحن نقبل القول بأن العمل بهذا القانون فى إحدى دول الغرب سيكون تعاسة قضائية كبرى، ولكن يجب أن تقتنع أوروبا أيضا أن إدخال القانون الرومانى والقانون الأوروبى المعاصر والقانون الفرنسى بكل نظرياته وتشريعاته فى مصر لا يمكن أن يمثل خيرا للمصريين. ومع ذلك فإن هناك العديد من الناس الذين يتوهّمون غير ذلك كما أنهم يتوهّموا كثيرا فى القيمة الحالية للقانون الرومانى.

وبصرف النظر عن بعض البقايا التى تعتمد على تعاليم جايوس Gaius التى تعتبر دائما الأساس، فإننا نمتلك القانون الرومانى بشكله التجمعى الكريه الذى عده جستنيان Justinien والقانون الثانى لكبار المشرعين الرومان وهو قانون الانهيار وهو قانون ليس له أى قيمة. وكان من المفروض أن يكون لدينا مخطوطات هؤلاء المشرعين حتى بول Paul وأولبيان Ulpien لكى نعرف القانون الرومانى فى حالته المتقدمة وتطوره، وذلك حتى تصبح لدينا صورة كافية نتمكن من استخدامه بشكل مفيد باعتباره إحدى النظريات الخاصة بفقه أحوال الضمير. ولأجل الاستفادة من إعادة صياغة مجموعة القوانين

(*)عقوبات وإجراءات تنظيمية تجعل القاضى فى وضع يستحيل معه أن يورط السلك القضائى بأجمعه.

الرومانية لجأنا إلى عمل قرعة غبية ١ـ عن المؤلفين الذين أخذنا منهم الكثير والذين أخذنا عنهم القليل أو القليل جدا ٢ـ وهكذا حصلنا على عدد خرافى من الفقرات معظمها صغير أو صغير جدا ووزعناها بأكثر الوسائل الفوضوية ووضعناها فى كتب وعناوين، تتابعت هى أيضا بدورها بفوضى لا مثيل لها. ولقد سمحنا لانفسنا بأن نُدخل على النص تغييرات تجعله متفقا مع القانون المعمول به تحت حكم چستنيان. إن العقوبات الفظيعة غير المثمرة التى شرَّعها أنصار القانون الرومانى المعاصرون منذ وقت طويل، تجعل الفقرات تنطق بالكثير من الكلمات غير المفهومة وغير المنطقية، أو تجعلها تتصالح مع القواعد المعمول بها ووجهات النظر فى أماكن أخرى. كل هذا يثبت أن النص الذى لدينا قد فسد تماما سواء عن طريق الذين يعملون مع چستنيان أو عن طريق النساخ المتتاليين التى تدين هذه النصوص لهم بالوجود. وهم الذين استخدمنا مخطوطاتهم فى إيطاليا عند ما شرعنا فى دارسة القانون الرومانى. وهكذا فإن مجموعة القوانين الرومانية تشكل كتلة غير متناسقة من الشذرات المبعثرة والمشوَّهة والمزَّيفة وغير المتناسقة. ويبدو لنا أن الأعمال الشائكة التاريخية من تفسير وتنظير التى قام بها العلماء الألمان فى هذا القرن قد توصلت إلى نتائج غير كافية ورغم كل أنظمتهم[١] وأبحاثهم التاريخية فإنهم لم يقدروا على استخراج المصادر الكاملة المتوافقة والمؤكدة للنظريات. لقد ظل مجال عملهم مليئا بخلافاتهم وظنونهم ومحاولاتهم اليائسة فى إعادة تركيب القانون فلم يستطيعوا ترقيم البناء التاريخى أو البناء العقائدى للقانون الرومانى بشكل كاف. ويتميز القانون الإسلامى عن القانون الرومانى بأن البناء المزدوج ظل كما هو فى مدارسه الأربع[٢] وأن نصوصه التشريعية لم يمسَّها طرف القانون الرومانى.

ويظل أيضا القانون الرومانى الأكثر تقدما بكتابات فقهاء القانون. وهو فى كل مكان مرتبط بروابط الماضى أو على الأقل ارتباطا بروابط تاريخ الشعب الرومانى

---

(١) من المستحيل مقارنة النصوص والملحوظات المبررة لنفس النظام أو نظم مختلف المؤلفين، دون أن نقتنع أن قواعد القانون المعروضة فى الغالب غير مؤسسة غالبا على الفقرات المخففة، وتظل عامة مجموعة من الشكوك والغموض.

(٢) المذاهب الإسلامية الأربعة تنتسب إلى الأئمة: مالك، أبو حنيفة، الشافعى، ابن حنبل. (المحقق)

وبمنشورات الحاكم الشرعى الرومانى وبالقوانين الخاصة للقانون القديم المتمسك بالـــشكل وبالقانون الأكثر تحرراً والأكثر اتساعاً الذى تقدم على قاعدة القانون البدائى، ولقد احتفظ بالتكوينات القضائية الخاصة بالرومانيين من التى لا تتمتع بأى قيمة عالميـــة، كالعبوديـــة العقارية والعبودية الشخصية والسطحية والحكر والممنوعات الخاصة بالحيازة، وأخيـــرا المعاملات البدائية للحياة الاقتصادية التى أصبحت لغة قضائية محددة بشكل شديد، مثـــل مجموعة القروض عارية الاستهلاك والودائع والضمان العينى وضمان البيع أو التـــأجير للشركة أو التوكيل، فهو لم يستبعد لا أشكال قضايا السندات والأسهم ولا الامتيـــازات ولا التسمية الخاصة الرومانية والتى فى الغالب تُعد غريبة فى عيون من لم يـــدرس أعمـــاق التاريخ وروح القانون الرومانى. إن قانون المسلمين أقل انتماء للوطن من قانون الرومان، فإن قاعدته الأساسية هى حقوق العرب البدو المحرومين من الحضارة ويعيـــشون حيـــاة اقتصادية بدائية بقدر كاف. وهو مدين بهذه البساطة لذلك الأصل، وليس للقرآن أبدا الذى لا يحتوى تقريبا على أى شيء عن القانون المدنى المالى(*)، وهو أكثر أهلية للتجاوب مع احتياجات مادية قليلة التقدم. ولكن فيما عدا هذا الأساس الأولى، فقد تطور ليس كقـــانون شعب أو مدينة أو إمبراطورية، وإنما كقانون لكافة المسلمين. إن هذا التطور خارج شـــبه جزيرة العرب حدث فى المدارس التشريعية من فقهاء هذا القانون الذى لا يُفرّق ولا يميز بين الحياة الدينية والحياة الدنيوية، بين تعاليم الدين وتعاليم المجتمع التى تشمل كل الوجود البشرى. وهكذا فإن القانون المدنى الإسلامى أصبح فى الحقيقة قانونا عالميا مثل القانون الرومانى وعلى أساس هذه العلاقة فإن الشعب الذى يريد استخدام قانون أجنبى، فإن مـــن الأصلح له استخدام القانون الإسلامى بدلا من القانون الرومانى.

إن القانون الإسلامى بعيد عن أن تكون له القيمة القانونية للقانون الرومانى ولكنه يتمتع بالميزة العملية التى تتلخص فى أنه أسهل فى الفهم وأقل تعقيدا بينما هو أقل دقة من القانون الرومانى الذى يُخطئ على الأخص فيما يتعلق بالتميز الذى عمل التاريخ الداخلى

(*) النص القرآنى تعرّض لتوثيق الديون والبيع والشراء، أما تفصيلات الجزئيات فـــى بـــاقى المعـــاملات المالية وغيرها، فقد ترك ذلك للسنة النبوية الشريفة واجتهادات الفقهاء. (المحقق)

والخارجي على إدخاله في هذا القانون الأخير. إن المفاهيم العامة للقانون الإسلامي مثـل التمييز في المعاملات التي لا رجوع فيها (كالبيع مثلا) والقابلة للرجوع فيها (مثل الأمور الاجتماعية) والصيغة النموذجية للبيع والشراء والقرارات الأحادية للعقود، هي كلها سهلة الفهم ومن التبسيط في القانون الإسلامي وجود ما يسمى بالجقوق الواقعية (فيما عدا الحق في تعويض المدين) والاتفاق والسندات الخاصة بالحيازة... إلخ. وفي مجال البساطة فإن العمل بالقانون الإسلامي يصبح أفضل من القانون الروماني.

يتكون القانون الأوروبي الحالي من القانون الروماني والقانون الجرماني وقـانون العصور الوسطي والقانون المعاصر. والعنصر الروماني في القانون الأوروبي هو قانون روماني سيئ الفهم، وأكثر من هذا فقد فسد حتى إنه يمكن تطبيقه في وسط مختلف تمامـا عن العالم الروماني، ولكي يفي باحتياجات الأوروبيين في العصور الوسطي، ويجـب أن نبعد مصر عن هذا القانون الروماني الزائف مثل كل أنواع القانون الجرمـاني وقـانون العصور الوسطي. ومن ناحية أخرى فإن القانون المعاصر سواء السابق أو اللاحق للثورة الفرنسية، لا يجب إدخاله مصر تحت اسم القانون الأوروبي، ودون أن نعترف بأنـه لـه صفة عالمية ونفعا حاليا حتى في الشرق.

أما عن القانون الفرنسي المقنن فهو يشمل قانون العصر القـديم معـدل بمعرفـة الثورة. غير أن هذا القانون القديم يتكون من القانون الجرماني، وقانون العصور الوسطي، والقانون الملكي المشرع في شاتليه Châtelet وبرلمـان بـاريس بمعرفـة المـشرعين المشهورين في عصر الثورة وخاصة بوثيير Pothier ويعتبر هذا القانون خليطا مـضى عليه مائة عام، ويجب أن نلاحظ أكثر أن القانون الفرنسي شديد التعقيد وينقصه الوضوح. فهو مليء بالاستثناءات والتحفظات، ويسرف في إلغاء الآثار القضائية والعودة إلى الحالة السابقة. ويذخر بالوسائل وما هو ضد هذه الوسائل، وبالحيطة وما هو ضدها، وبـالعلاج وما هو عكسه، وبالأمور العاجلة، وبالأخرى المؤجلة وينشأ عنه نتيجة لذلك بلبلة قضائية وتحكيمية تضرب أيضا المحامين والذين يمتنعون عن الدفاع لأجل حكمة منهم، بلبلـة لا تروق للمحامين ووكلاء الدعاوى. إن القانون الفرنسي هو إذن هدية رديئة لمصر.

إن قانون الإجراءات فى القانون الإسلامى يتلخص فى بعض المبادئ الأساسية والطبيعية، وبعض قواعد السلوك البسيطة الموكلة للقاضى وبعض القواعد المتعلقة بالإثبات. ويخسر المدعى قضيته إذا أنكر المدعى عليه دون أن يكون لديه شهود(*). ولكن بسبب عدم وجود شهود، فإن له الحق فى أن يطلب من المدعى عليه حلف اليمين هذه هى القاعدة الأساسية للوسائل وعلاوة على ذلك فإن القاضى لا يجب أن يقبل أى شاهد. ويمكن القول بصفة عامة بأن قانون الإجراءات هو السلطة التقديرية للقاضى، فلا يوجد قواعد دقيقة جدا أو متطابقة فى حالة عدم مثول المدعى عليه أمام المحكمة وبنتائج الفعل القضائى.

وتحتاج مصر إلى قانون إجراءات وسط بين هذه البساطة غير العملية بعض الشيء والتعقيدات المبالغ فيها للقانون الفرنسي وفيما يلى بعض المبادئ:

١ــ تمثيل اختيارى للمتقاضين، ولكن فقط بواسطة أشخاص قادرين على ذلك وبمعرفة المحكمة سواء من المحامين أم أشخاص آخرين مشهود لهم بالأمانة والمقدرة وليس بالعلم.

٢ــ ترفع القضية بمستند مكتوب رسمى، وبصحيفة افتتاح الدعوى التى تشمل على عرض للمطلب، وهذا المستند هو أساس القضية ويجب أن يلغى القاضى صحيفة الدعوى إذا لم يكن الطلب مخصصا وفرديا.

٣ــ ويجوز أن يتم شفاهة الإجابة والرد على المذكرة ورد الرد... إلخ، ولكن القاضى له أن يؤجل الدعوى ليسمح للمتقاضين بتقديم طلبات مكتوبة.

٤ــ ويجوز للقاضى أن يقبل أو (بناء على اعتراض الخصم وبعد التداول مع المتقاضين) يرفض زيادة أو تعديل الطلب المبدئى، أو حتى طلبات أخرى، وذلك دون

(*) لا يحلف الشهود اليمين، (المؤلف). الشهادة تكون بلفظ أشهد بالله، وبالتالى فهى تُفيد حلف اليمين. (المحقق)

تأخير لصالح المدعى عليه. وتقبل الطلبات الفرعية حتى غير المرتبطة والمتفرقة تماماً، سواء بالتأجيل أم بدونه لصالح المدعى عليه.

٥- يُقبل كل تدخل إذا تم بأوراق مكتوبة ومعلنة للمتقاضين وتعتبر مثل صحيفة الدعوى، ويجوز للقاضى أن يؤجل الدعوى، كما يسمح للخصم بإعلان أوراقه، ويجوز للقاضى أن يمنح مهلة للخصم والمتقاضين الرئيسيين لتقديم المستندات ولكل جانب الحق فى أن يستدعى بوثيقة استدعاء أشخاصا آخرين متضامنين. أو غير متضامنين. ومن أجل هذا يجوز للقاضى أن يسمح بمهلة للخصم ويعتبر المتداخلون والمستدعون للقضية جزءاً من الدعوى.

٦- وإذا لم يمثل المدعى أمام المحكمة بعد الاستدعاء الأول يلغى القاضى الجلسة، ويحكم على المدعى بدفع مصاريف حضور المدعى عليه أو المدعى عليهم الذين حضروا أمام المحكمة. وفى حالة العودة إلى عدم الحضور (حيث جدَّد المدعى الدعوى ولم يمثل أيضا أمام المحكمة) للقاضى أن يحكم على المدعى بغرامة كبيرة تسدَّد لصالح المدعى عليه وتتبع نفس القاعدة إذا وجد أكثر من مدع عليه، ولم يحضر واحد منهم. وهكذا فإن غيبة المدعى لا يترتب عليها المعارضة فى الحكم الغيابى على الأوراق المقدمة من المدعى.

إذا لم يمثل أمام المحكمة المدعى أو المدعى عليه بعد أول استدعاء، وإذا لم يطلب المدعى عليه التأجيل، يؤجل القاضى القضية تلقائيا، ويطلب استدعاء الشخص المتغيب باسم المحكمة، وإذا وجد المتغيب ولم يمثل أمام المحكمة طبقا لمحضر الاستدعاء، يأمر القاضى بتأجيل آخر مع توقيع غرامة استدعاء، إلا إذا ثبت من محضر الاستدعاء أن الغائب مريض أو لديه مانع، وفى هذه الحالة تؤجل القضية، ويُعيَّن محام للدفاع عنه وإذا حدث العكس، أى أنه لم يعثر على المتغيب، فيجوز للقاضى بعد سماع المدعى أن (أ) يلغى الجلسة، (ب) ويأمر بمهلة جديدة طويلة إلى حد ما حسب الحاجة ويجدد أمر الاستدعاء باسم المحكمة، لكى ينفذ إذا تم العثور على المدعى عليه، أو لحين العثور عليه، أو عودته من الخارج إذا كان مسافرا. وهكذا فلا يوجد استدعاء للمحافظة والعمودية

ولأعضاء النيابة ولكتبة المحاكم، ويتم الحكم على الغائبين غيابيا لعدم مثولهم أمام المحكمة ولعدم معارضتهم في الأحكام.

٧- يلغى الحكم الغيابى لعدم المعارضة فيه. وهذا قمة العبث فى قانون الإجراءات الفرنسى.

٨- تظل القضية معروضة أمام المحكمة، ولا يأذن القاضى بالتأجيل إلى يوم محدد، أى إلى جلسة محددة التاريخ. ولا تنقطع القضية إذن ولا تؤجل من قبل المتخاصمين ولا تمنح مهلة ولا تسقط الدعوى ولكل قضية ورقة استماع أو محضر، يتضمن كل ما يدور فى الجلسة بما فيها التصريحات الشفوية للمتخاصمين والشهود وقرارات وأوامر القاضى والنص الكامل للحكم، وكل ذلك يصدر بتوقيع من القاضى أو رئيس المحكمة.

٩- فيما يتعلق بعدم مثول المتخاصمين الذين مثلوا أمام المحكمة من قبل:

إذا لم يمثل أحد الخصوم الرئيسيين يعلن القاضى إلغاء الجلسة ويجوز أن يأمر بالتأجيل سواء بناء على طلب خصم ثالث (متداخل فى القضية أو مستدعى)، أم إلغائها من الجدول، مع ذكر حيثيات (احتمال الخطأ) وجود مانع، وتحذير بعدم العودة إلى الموضوع الذى هو بصدد الحكم فيه أو على وشك الحكم فيه بعد إلغاء الجلسة.

إذا لم يمثل المدعى أو أحد المدعين، ينطق القاضى بالحكم ويمكنه مع ذلك أن يأمر بالتأجيل سواء بناء على طلب المدعى أم أحد المدعين، أم بناء على طلب خصم ثالث، أم بناء على رغبة المحكمة مع ذكر الحيثيات.

إذا لم يمثل المدعى عليه أو أحد المدعى عليهم ينطق القاضى بالحكم، أو يمنح مهلة إذا طلب المدعى أو كل المدعين، فإن له الحق فى التأجيل سواء بناء على طلب المدعين، أم طلب شخص ثالث، وبناء على رغبة المحكمة مع ذكر الحيثيات.

١٠- يتولى القاضى الإدارة العليا للقضية ويتمتع بسلطة تقديرية واسعة. وهكذا فإنه يكمل نقص الخصوم الذى لا علاج له ويجوز أيضا أثناء نظر القضية وفى جميع

أحوالها، أن يأمر بإذن المحكمة بالتأجيل المبرر داعيا الخصوم للحضور أو داعيا أحـــدهم وأن يقدم مستندات مكتوبة أو يــستعلم أو يفــسر أو يطلــب الاســتماع إليــه أو الإدلاء بتصريحات أو يعرض وسائل إثبات ويترك للسلطة التقديرية للقاضى ضم أو عدم ضـــم طلبات العديد من المدعين.

١١- القاضى دائما مصالح، وهو غير مضطر بالمرة بأن يقوم بمحاولات صـــلح بعيدا عن الظروف المعروضة، وهذه الضرورة مثيرة للسخرية. ولكن لديه القدرة غيـــر المحدودة على محاولة التوفيق بين المتخاصمين، وأن يعطيهم نصائح جيدة، ويقترح عليهم حلولا عادلة ومفيدة، وأن ينصح المدَّعى أن يتخلى عن مطلبه، أو ينصح المـــدَّعى عليـــه بالتوقف عن الدفاع عن نفسه دون جدوى حتى لا يجازف بتوقيع حكم يدينه. ويكون دائما مستعدا لعمل عقد اتفاق يعلن فيه الخصوم تسويـــة الأوضاع، وذلك بنـــاء علـــى طلـــب المتخاصمين أو بمبادرة من جانبه، وتتم التسوية تحت سلطة القاضى، وتحـــدَّد الحقـــوق والالتزامات بحيث تنتهى القضية.

١٢- يضع المدَّعى دائما نهاية للقضية إذا سحب طلبه، ولكن فى هذه الحالة يوفق القاضى بين المتخاصمين، ويدفع المدَّعى مصاريف القضية، ويجوز للقاضى أن يفـــرض عليه غرامة خاصة لصالح الخصوم الآخرين ونفس الشيء يمكن أن يحدث إذا انسحب من القضية كل المدَّعين وإذا أعلن أحد المدَّعين انسحابه فلا يعتبر طرفا فى القضية ويخضع للحكم الصادر.

ويجوز للقاضى أن يُخرج من الدعوى أى خصم رئيسى أو خصم ثالث، وذلك بناء على طلب هذا الخصم، أو الخصوم الآخرين بالطبع ولكن لا يجوز للقاضـــى أن يـــصدر حكما ينطوى على محاباة.

١٣- إلغاء اليمين القاطع واليمين المتممة(*).

(*) هذا اليمين لا يـــساوى شيئا من الناحية العملية فيجب على المدعى أن يثبت بكـــل الوســـائل مـــا يدعيـــه وتمكين المدّعى من الرد. ولكن إذا لم يثبت المدعى شيئا فإنه لا يجب إخبار المدَّعى عليـــه الـــذى لا-

١٤- طبقا للمبدأ المذكور (بند ١٠) فإنه يمكن للقاضى أن يستجوب الخصوم أثناء الجلسة، ويكلفهم بالحضور بالأمر إذا لم يحضروا. وتجعل هذه السلطة استجواب الخصوم أمرا فعَّالا فيما يخص الوقــائع والأمور. ولقد أثبتت التجربة أن هذا الاستجواب الــشفوى عن مجموعة الأسئلة المكتوبة والمعدَّة مسبقا لا يساوى شــيئا فــى التطبيــق، ويجــوز للمتخاصمين صياغة أسئلتهم كتابة فى الإدعاء ويجوز للخصم أن يجيب كتابة على هــذه الإدعاءات. فإذا لم يقم بذلك أو قام به بطريقة سيئة فإنه يُقدم دليلا ضد نفسه.

١٥- يجوز للقاضى بناء على طلب المتخاصمين أو بناء على رغبة المحكمة، أن يأمر بتوجيه المحكمة أو نقلها إلى أماكن الأحداث، وأن تفحص بنفسها وتقــوم بــالتحرى والبحث عن شيء ما وكذلك يمكن وفقا لرغبة المحكمة أن تستدعى شهودًا وخبراء فــى الجلسة، أو تقبل من جاء بهم المتخاصمون، وأن يُسمع لهم أثناء انعقاد الجلــسة أو فــى الجلسة القادمة بناء على طلب الخصم.

١٦- يجوز أن يسمح القاضى لأحد الطرفين أن يستمع إلى شهود أو خبراء فــى جلسة محددة (دون التمييز بين الطرفين) وذلك بشأن أحداث محدَّدة، ويقرِّر هو ذلك بعــد التداول مع المتخاصمين ويجوز أن يقبل شهودا من جانب أحد الطرفين أو خبراء ليثبــت حقائق قدَّمها. وفى كلتا الحالتين فإنه يمكن أن يكون الشهود والخبــراء هــم الــذين تــم استدعاؤهم بمعرفة المحكمة، أو يكونوا شهودا وخبراء جُددًا. ويجــوز للخــصم أن يــرد الشهود الذين لا يعرف شيئا عنهم، وذلك قبل أربعة وعشرين ساعة من انعقــاد الجلــسة. وللخصم الحق دائما فى تحقيق النفى فيما عدا نفس الإعلان، وإن المهلة من أجل مواصلة التحقيق متروكة للقاضى.

١٧- يمكن للقاضى أن يوكِّل لأشخاص من أهل الثقة ولخبــراء مهمــة البحــث والفحص والتقدير والتقييم الحسابات والمقاييس والمكاييل والرسوم والخطط، ثم يقدم الذى اختير تقريرا يودعه قلم الكتاب أو بدون تقديم تقرير. ويملــك القاضـــى هــذه الــسلطة

---

*تسعفه الذاكرة فى الإيضاح والتأكيد على التخلص من الاتهام وتطهير نفسه بيمين يحلفها. إن اليمــين فى القانون الإسلامى نظام بدائى يجب العدول عنه. "هذه وجهة نظر المؤلف". (المحقق)

(التوكيل) ويقرّرها بناء على طلب أحد الخصوم، وبعد التداول مع جميع الخصوم، بشأن مهمة المبعوث المقترحة، وبالتالى يعين من يختارهم.

١٨- يُثبت المحضر أقوال الخصوم والشهود والخبراء المعنيين بالموضوع عندما يمليها القاضى على كاتب الجلسة، ويقرءها بصوت عال أثناء الجلسة، وبعد أن يأخذ الخصوم بها علما، يقومون بالتوقيع عليها إبان انعقاد الجلسة. وبهذه الضمانات يصبح التوقيع على الأقوال لا قيمة له ولا يجب أن يُوَقّع كاتب الجلسة على الأوراق أو يتلوها. إن تعاون الكاتب مع القاضى، يمكن أن يكون مفيدا لتحذير القاضى، ولكنه لا يكون ضامنا للمتخاصمين.

١٩- يجوز إدخال نظام التوقيع أدناه في مصر، ولكن مع التحفظ بأن الاعتراف بالتوقيع ليس بالضرورى أن يكون دليلا ضد الموقِّع[١]. ولا يعتبر هذا الفعل دليلا والتوقيع له قوة البرهان القاطع الخطيرة جدا وسط شعب يتألف من النعاج والذئاب[٢]. فضلا عن أن مكتب تسجيل المستندات يُسهّل كثيرا جدا إعداد صور طبق الأصل. ولا يوجد ما هو أسهل من تقنين التوقيعات على مستند خاص مصحوبا بميزة الحصول على تاريخ محدد.

ويجب تحرير الإثبات عن طريق الشهود فى كل التحفظات غير ذات القيمة والظالمة والبغيضة الموجودة فى القانون الفرنسى. ويلغى رفض الشهود واعتذاراتهم أو رفض الخبراء واعتذاراتهم ولا يحلف الشهود اليمين. وأقوال الشهود والخبراء لا تتمتع بقيمة تفوق كل وسائل الإثبات الأخرى، مثل الدليل المكتوب، الأشياء، الأحداث، والتدابير التى نستخلص منها القرائن فيما عدا المستند الأصلى والمستند المكتوب بخط اليد وبعبارة أخرى فإن هذه الأقوال لا تقدم إلا وضوحا ماديا وحقيقيا يمكننا أن ندخله فى الاعتبار، ويجب على القاضى أن يأخذها فى الحسبان عند إصدار أحكامه. إن المستند الأصلى والمستند الخاص المكتوب بخط اليد معترف به، ويشكِّل على العكس دليلا رسميا شرعيا لا يجعلنا نفكر فى الأمر إلا إذا ادعى تزوير المستند[٣].

---

(١) يجب على كل خصم من الاثنين أن يكتب للطرف الآخر نسخة من المستند المزدوج التوقيع.

(٢) رغم أن للمؤلف المواقف الإيجابية تجاه المصريين، فإنه أحيانا تطغى عليه نظرة الأجنبى المتعالية لهم. (المحقق)

(٣) انظر ملحق القانون، الجزء الثانى، ملحوظة ٥٨.

٢٠- تعد صحيفة افتتاح الدعوى وكل الصحف القضائية الأخرى المعدة من أجل القضية، مثل الإنذارات والاحتجاجات والإعلانات والأذونات[١] بمعرفة كاتب المحكمـــة، وتصدر عن طريقه موثقة بواسطة الموظفين أو البريد أو عن طريق السلطات الإداريـــة التي تعيدها للكاتب وفي كل مرة يأمر القاضي بالتأجيل، يخطر بذلك الكاتب كل الأطراف الغائبة وفي المقابل فإن كل إعلام بين الخصوم الحاضرين في الجلسة غير مفيد.

٢١- لا يتم إعداد جدول خاص، حيث لا يفيد إلا في الارتباك وفقـــدان الوقـــت، ويعقد القاضي جلسات غير عادية عندما يتراءى له أن ذلك مفيد ومناسب.

٢٢- يلغى الاعتراض الصادر من شخص ثالث، وإن هذا الدواء فيه تزيُّد وتحسين فوق الواجب المطلوب ويكفي حق التدخل في كل القضايا. ويميل هذا الحق إلى الاختفـــاء من القانون الفرنسي عن طريق تبسيط القانون المدني إذ إن مفهوم الشخص الثالث صعب جدا وغير مؤكد في النظرية والتشريع الفرنسي.

٢٣- ويلغى رد القاضي سواء الرد الحاسم الذي لا يقبله عقل أو الـــرد الخـــسيس الذي يهدف إلى إضاعة الوقت. ويجوز للقاضي أن يتنحى إذا قبل زملاؤه أسباب ذلك فهو شأن عائلي.

٢٤- يلغى كما سبق أن ذكرنا الإجراء المستعجل أو الجزئي و التجاري، ومنصب النائب العمومي في المحاكم المدنية[٢].

يكتب القانون الجديد من نسختين أصليتين وتترجم أحداهما الأخرى، وذلك بالتبادل واحدة باللغة العربية والأخرى بلغة أوروبية، ويصبح القانون الجديد مستقلا عـــن قـــانون المحاكم المختلطة[٣]. ولكن لنأخذ فكرة عن الاقتضاب الرفيع لقانون الإجراءات بعد ذكـــر

(١) يصيغ كاتب الجزء الرسمي في الاستدعاءات، ويمكنه أن يستخدم مطبوعات، ويقدم نصائح معينة فيمـــا يتعلق بمحتوى المستند حتى يتجنب عدميته.

(٢) انظر القانون، الجزء الثاني، ملحوظة ص ٥٦ ــ ٦١.

(٣) إن القانون الألماني الجديد لعام ١٨٧٧ يتفوق بلا شك على قانوني الإجـــراءات الفرنـــسي، والمخـــتلط المصري ولكن الأمر في مصر أقل بساطة، وأكثر تنظيما.

المؤشرات السابقة، فمن المهم أن نلاحظ أنه قد اختفت فصول بأكملها من الجزء الأول من قانون الإجراءات المختلطة[*] (مواد ١- ٤٣٤) وذلك دون أن ندخل فى الاعتبار مجموعة من المواد التى لم تعد سارية.

التنفيذ

١- يلغى التنفيذ بمقتضى مستند أصلى، فيجب ألا يكون هناك تنفيذ إلا بأحكام.

٢- التنفيذ الجبرى على كل الممتلكات من أثاث وعقارات المدين المحكوم عليه أمر غير معروف فى القانون الإسلامى، ولكنه دخل مصر عن طريق القانون المختلط، ولابد من الاحتفاظ به كوسيلة التنفيذ الأكثر فعالية والأقل خشونة ولكن من الضرورى أن نلغى التنفيذ العاجل على الرغم من الاستئناف أو المعارضة بوساطة كفالة أو بدون كفالة، وينغى أيضا كل تمييز مرتبط بهذا الإجراء المشئوم. ويصبح التنفيذ العاجل غير ذى قيمة إذا أمكن الحجز على كل الممتلكات كإجراء تحفظى سريع بعد صدور الحكم، ولا يجوز أن يبدأ البيع ولا يتم الإعداد له قبل أن يأخذ حكم الواقع.

٣- وإذا لم يستطع القاضى تصفية المصاريف، فيتم ذلك فور صدور الحكم، أو فى جلسة قريبة يحضرها المتخاصمون، ويُكتب بعد منطوق الحكم، وكذلك المقاصة بين الأحكام الرئيسية والمصاريف وعندما ينتهى التحكيم يسلم القاضى أثناء انعقاد الجلسة نسخة أو نسخ من الحكم مصحوبة بطريق التنفيذ قصيرة الأجل. والحجز التنفيذى – ولكن تحفظى مؤقت – يجوز أن يتم بمقتضى هذا دون إعلان ودون أمر مسبق.

ويتم الحجز بناء على طلب رسمى، وعلى نفقة المنفذ بواسطة أحد موظفى المحكمة. وكل حجز تم بلا فائدة يتم على نفقة المنفذ، أو على نفقة الموظف الذى يقيم الحجز على أشياء أكثر من المطلوبة حتى يكيد المحكوم عليه. والأمر متروك لقاضى

(*) انظر الفصول عن الاختصاص والنائب العمومى والتعليمات المكتوبة والحكم الغيابى والحكم العاجل، واستجواب الخصوم وحلف اليمين والرد والمعارضة والمعارضة من شخص ثالث، وتشمل جميعها ١٢٣ مادة.

التنفيذ، ليصدر قراره فى هذا الشأن. ويجوز للمحكوم عليه أن يوقف أى حجز إذا دفع لكاتب المحكمة إجمالى المبلغ الذى يجب أن يسدِّده بمقتضى الحكم مصحوبا بمصاريف الحجز التى تتم فى اليوم التالى لتسليم أمر الحجز.

٤- يجب العدول عن الإرغام المادى عند تنفيذ الحجز، حيث أُلغى هذا الأمر من القانون الفرنسي والمصرى المختلط، وهو أمر أقل قبولا فى مصر منه فى أوروبا.

٥- إلغاء إعلان الإفلاس إفلاس التجار بلا حدود (القانون الرومانى، القانون الإنجليزى، القانون الإسلامى) وكانت لهم أسبابهم قبل إدخال التنفيذ الجبرى العام. إن هذا الأمر زائد عن الحاجة الآن، لأنهم فى أوروبا غير راضين عن تأثيراته، وفى مصر لم ينظر إليه على أنه عمل جيد حيث تنشأ عنه كثير من المشاكل والتعقيدات. فإنه يساعد التجار فى تخليص ديونهم، ويفلس المدينين المثقلين بالديون، وهو دعوة دائمة إلى المناورات والغش.

٦- إلغاء كل أنواع الرهن، وكل ضمانات المتاع والعقار، سواء طبقا للقانون الأوروبى أم القانون الإسلامى، ويجعل التنفيذ الجبرى على الممتلكات الرهن والضمان السابقين عليه تاريخيا لا قيمة لهما، ويستبعدهما تماما (فيما عدا المميزات الشرعية) فلا يجب أن ١- نقدم بالرهن المتفق عليه أو بتسليم الضمان ميزة لدائن خاص. ٢- يجوز للدائن الذى حصل على حكم بتدبير أمره بالرهن القضائى على كل عقارات المحكوم عليه بالتحامل على كل شركائه الدائنين.

٧- إلغاء كل الامتيازات فالامتيازات هى استثناءات شرعية للرهن العام. ولكن لا يجوز تبرير واحدة منها، لأن من المحتمل أن تكون جميعها ظالمة فى هذه الظروف للدائنين الأجانب العاديين ومن المستحيل أن نضع نظاما له سوابق عادلة بين الدائنين المميزين. إذا تصورنا إمكانية تبنى مبدأ التمييز، فيجب أن نذهب أبعد أيضا من القانون الفرنسى، ولكن كل ميزة جديدة سوف تتضمن استغلالا جديدا وتصبح ظلما جديدا ومن الأفضل إذن أن تساوى بين خسائر الدائنين بأن نمنح كلا منهم نصيبا فى ممتلكات المدين.

٨- إلغاء كل أنواع الحجز التحفظى لدى الغير[١]. هذه الحجوزات غير المعروفة فى القانون الإسلامى ما هى إلا إجراءات مُهينة إلى حد بعيد فى القانون الاقتصادى من الأفضل أن نحجز تحفظيا بعد التقاضى حتى لو أن الحكم قابل للاستئناف. ولكن الحجز قبل التقاضى يعتبر تزيدا. إن الحجز على ما للمدين لدى الغير دون حكم مسبق لهو أقل عناذا من الحجز المؤجر والحجز المصرفى والحجز على منقولات المدين المتنقل[٢]، ولكن فى المقابل فهو يقض مضجع الشخص الثالث المدين بالحجز.

٩- إلغاء نظام حجز ما للمدين لدى الغير التنفيذى بالنسبة للديون. ويكفى أن نحجز على أ ــ الأثاث والعقار فى أى مكان يوجد فيه تحت حراسة شخص ثالث (المودع لديه الوديعة أو مندوب... إلخ) أو يوضع كحجز لدى شخص ثالث (مستعيرا أو مؤجرًا) ب ــ إن الديون التى تعتبر ممتلكات لصاحبها مثل الأسهم لحاملها من كل نوع: الأنصبة المملوكة فى الشركات سواء لحاملها أم اسمية، جميعها قابلة للانتقال حسب رغبة حاملها. باختصار كل الأسهم التى توجد حاليا فى ميراث الدائن ولكن لا يجب أن يمتد الحجز إلى الديون الاسمية الواقعة بين أشخاص محدَّدين، ولا تصبح أبدًا ضمن ممتلكاته، وأيضا على ميراث المدين ولم تصل بعد إلى هذا فلم يكن ولن يكون فيجب أن يحجز الدائن على ما لدى المدين وليس على ما يستحقه أو ما سوف يؤول إليه فيما بعد.

١٠- إلغاء الحجز على المزروعات والثمار الذى يعتبر حجزا تنفيذيا على المحاصيل، وهى ما تزال فى أرضها ولمّا تحصد بعد، والذى يعتبر من الفظائع، فيكون

---

(١) يمكن استثناء الحجز التنفيذى على ما للمدين لدى الغير، حيث إنه ذو طبيعة مختلفة عن الحجوزات التحفظية، إذ إنه لا يمنح للدائن الذى يسعى إلى أن يُسدَّد له بأى طريقة، ويحجز على ما ليس له، ولكن يمنح للمالك الذى يضع يده على ما تصل إليه حتى لا تهرب منه.

(٢) بإلغاء الحجز المؤجر، يُجبر المستأجر أن يدفع الإيجار مقدما، وعلى اختصار فترة الدفع بالنسبة للمستأجرين الذين لا يوحون بالثقة الكافية. وهذا أفضل للجانبين ولم يسمح القانون المختلط بالحجز المصرفى، إلا بمقتضى القانون المختلط، ونفذ ضد التجار. علما بأن هذا ضيق التطبيق فى القانون والتشريع الفرنسيين، ونحن ندين هذه الوسيلة غير المألوفة ــ إن الحجز التحفظى العام بدون ضمان وفقا لوجهة نظر القاضى لم يرد فى القانون المختلط ــ أما الحجز على منقولات المدين المتنقل، فإن الأشخاص الذين يقرضون من هم فى الخارج غير المقيمين فى مصر أو يقرضون مجهولين، فليس عليهم إلا لوم أنفسهم. وبصفة عامة على المدينين أن يأخذوا احتياطهم فى كل الحالات، وليس من مهمة العدالة أن تساعدهم بينما أهملوا فى رعاية مصالحهم. فإذ ا لم يعد هناك وجود للحجز التحفظى، وأيضا للامتيازات والرهونات والإفلاس والإجبار، فإن أحدًا لا يستطيع إعادة قوانين الماضى.

الحجز سواء على المحاصيل المحصودة والتى أصبحت ممتلكات ومتاعاً أو على الأراضى. كما هى بالمحاصيل التى عليها والتى تعتبر جزءاً لا يتجزء من تلك الأراضى إن هذا النوع من الحجوزات عزيز على المرابين وكارثة على الفلاح وقد أخطأ القانون المختلط بإدخالها إلى مصر.

١١- ويتم تبسيط البيع الجبرى والرهونات المتعلقة باقتسام البيع بشكل كبير، بإلغاء الامتيازات والضمان والرهن وأن يتم كل بيع للعقارات عن طريق موظف فى المحكمة مسئول مسئولية مباشرة أمام القاضى المنتدب للتنفيذ. ويودع هذا الموظف المنتدب ناتج البيع لدى كاتب المحكمة مصحوبا بمحضر وكل الأوراق الأخرى ويتم أى بيع للعقار عن طريق المحكمة نفسها وبمعرفة القاضى المنتدب للتنفيذ. ويودع ناتج البيع لدى كاتب المحكمة أيضا.

ولتسهيل التنافس ينص القانون على أن إعلان البيع التنفيذى بالمزاد أمام المحكمة نفسها ويحدّد القانون الحد الأدنى والحد الأقصى من تاريخ إغلاق البيع. ويترتب حق التنافس بين كل من الدائنين منذ يوم الإعلان الذى يحدّده كاتب المحكمة ويعلن عنه فى الصحف وعلى الحوائط وإذا لم يستطع المدين الخلاص بسداد ما عليه، فإنه يدفع لكاتب المحكمة. وبعد ذلك يتقاسم المنفذون والدائنون ناتج البيع أو المبلغ الذى سدّده المدين المحكوم عليه، وتخصم منه مصاريف القضية والتنفيذ والمزاد إن حقوق الدائنين المتنافسين يمكن الاحتجاج عليها، اللهم إلا إذا كانت ناتجة عن أحكام لها قوة التحكيم. ويتم معالجة هذه الاحتجاجات والتحقيق فيها على وجه السرعة فيما عدا الاستئناف الذى يتم بناء على طلب المحتج عليه الذى يجب أن يثبت حقه مثل أى مطالبة. وتعد المحكمة جدول القسمة وتوقفه بعد سماع المدينين والمنفذ عليهم، ويوزع كاتب المحكمة المبالغ بإيصالات وإذا لم يتقدم أحد الدائنين فى اليوم المحدّد للمزاد، يُدفع للمنفذ فوراً المبلغ المدفوع للكاتب من قبل المدين أو يدفع له ناتج البيع حتى يصل إلى المبلغ الذى يحدّده المنفذ(*). ويجب أن يلغى استئناف الحكم بإجراء المزاد وإلغاء المزاد الذى يعتبر فعلا

(*) وبهذه الطريقة يحل موظف المحكمة ومكتب الكتّاب محل المحضرين فى كل أعمالهم حتى فى تلك التى تتعلق بالاعلان أو الاحتجاجات وكل التى تتعلق بتنفيذ الأحكام، ويمكن بهذه الطريقة أن تتخلص مصر من هذه الفئة الشريرة.

فوق الواجب وأكثر من ممتاز، إذا كانت خدمة البيع الجبرى للعقار منظمة بشكل جيد وإذا لم يهمل القاضى المنتدب فى أداء واجبه.

ويفعل القانون خيرا أن يعلن ألا ينفذ أى حكم على ممتلكات الدولة والخديو.

١٢- رفض الإيداع والحراسة لدى كاتب المحكمة فى حالة رفض قبول سداد من قبل أحد المدينين الذى يريد التخلص من دينه، ويجوز للرفض أن يثبت دون عروض حقيقية(*). وبعد ذلك يمكن للمدين أن يستدعى دائنه أمام المحكمة، وإذا رفض الدائن بعد سماع قضيته أن يقبل المبلغ المقدم فى العرض، والذى أعلن القاضى أنه مستحق، يصدر القاضى ببساطة حكما ببراءة المدين ويضيع على الدائن حقه ويدفع مصاريف الجلسة.

ويتبع الجزء الثانى من قانون الإجراءات المختلط الخاص بالتنفيذ جزء ثالث، وجزء أخير عن بعض الإجراءات المتنوعة وهى فصول أ ــ عن تميز القضاة الأمر الذى لا يتفق والعدالة الصائبة. ب ــ عن الحجز التحفظى. جـ ــ عن إجراءات العروض والإيداع. د ــ عن التحكيم يجب إذن محو الفصول الثلاثة الأولى، وأما عن التحكيم فلا شيء يدفعنا لأن يدخل مصر هذا التزيُّد. إن الدولة تؤدى مهمتها بإقامة عدالة مدنية يخضع لها الجميع ولكن لا ندعو إلى أن نقر أيضا عدالة مدنية خالصة. فالأفراد يجب أن يكتفوا بعمل عقود ومعاملات من كل نوع، ويمكنهم الاستعانة بحكم لكى يفصل فى الخلافات ويُنفذ قراراتهم بعقد ولكنهم غير مدعوين إلى إصدار أحكام وإقامة محاكم من أجلهم.

بعد كل ما ذكرناه عن التنفيذ والإجراءات المتنوعة وعن فصول بأكملها ومجموعات طويلة من مواد قانون الإجراءات والقانون المدنى المختلط من التى تلاشت تماما من القانون المدنى تأتى الفصول عن التنفيذ وبصفة عامة (مواد من ٤٤٣ ــ ٤٦٤) وعن حجز ما للمدين لدى الغير (مواد ٤٧١ ــ ٥٠١) للتوزيع بالنسبة (مواد من ٤٧٥ ــ ٦٠٤) وعن النظام (مواد من ٧٢٠ ــ ٧٤٥) وعن الإجراءات المتنوعة (مواد من ٧٦٤

(*) وبالعروض الحقيقية يمكن للمدين أن يصطحب موظف المحكمة من المركز أو الإدارة لكى يعاين الرفض.

ــ ٨١٦) وعن الحجوزات والرهن والامتيازات (القانون المدنى مواد من ٦٦٢ ــ٧٣٠، ٧٥٠ ــ ٧٧٤) وتبلغ جميعها ٢٧٥ مادة، ويجب أن نضيف إليها مجموعة من المواد المتفرقة التى أصبحت غير قابلة للتطبيق. أضف إلى ذلك الفصل الخاص بالإفلاس الذى يتكون من المواد ٢٠٢ ــ ٤٢٧ من القانون التجارى المختلط.

القانون المدنى المادى (أساس القانون)

١ ــ الأشخاص القانونيون يجب أن يشير القانون إلى الهيئات العامة الأقاليم والمدن والقرى التى سوف تغطى بمعرفة الدولة بالأشخاص القانونيين. وفى يومنا هذا، فإن الدولة وحدها لها هذا الامتياز فالقانون عليه أن يحدد الشروط التى تخضع لها الشركات العامة من كل نوع[١].

وأخيرا يجب على القانون أن ينظم بشكل موحَّد مؤسسة الوقف وهذه المؤسسات فى الغرب عبارة عن أشخاص قانونيين تتأسس وتحملها (مثلا محكمة) وليس شركة أو مؤسسة أو مكتباً أو أى شيء مادى ملموس[٢]، ولا تحدد إلا بالعرف الذى يعمل لصالحهم. إن الوقف فى القانون الإسلامى ليس أشخاصاً قانونيين ولكنها ممتلكات حدَّد الواهب والموصى طريقة استخدامها وتوجيهها بطريقة يمكن إبدالها عند الحاجة. وتعتبرها النظرية الدينية أنها ملك لله، بينما المستفيدون منها بشر من العامة المؤمنين أو الموتى[٣] أو المرضى أو الأطفال أو المسافرين، وليكن أشخاصاً محدَّدين مثل أعضاء عائلة. ولا تفرق النظرية الدينية بين الأملاك الموقوفة الرئيسية مثل المساجد، وأملاك الوقف الثانوية مثل الأراضى الموصى بها للمساجد لكى تكون لها مصدرا دائما للدخل والمستفيد المباشر من هذه الأراضى الوقف وهو فى الواقع يعتبر شخصا قضائيا له احتياجات متعددة (البناء، الأثاث، الأراضى... إلخ). ولا يقبل القانون الإسلامى مجمعا لأملاك الوقف يحتل المبنى المكان الأول فيه هذه الأملاك الموقوفة تضاعف عددها فى مصر فى المدن الكبرى وعلى

---

(١) تستطيع الشركات المساهمة المختلطة الآن الحصول عليها طبقا للقانون المختلط.
(٢) تعرف بالشخصية المعنوية. (المحقق)
(٣) توقف على أرواحهم. (المحقق)

الأخص أصبحت نكبة حقيقية وموضع سؤال من المجتمع[١]. وللجماعات المسيحية أوقاف عديدة تشبه أوقاف المسلمين ويبدو أنه من المفضل: أ- أن تدخل بأية وسيلة الأسس الغربية. ب- أن تترك أملاك الوقف على حالها دون أن يقترب منها أحد. ج- أن يُشرَّع قانون مشترك للمسلمين والمسيحيين واليهود الشرقيين والأوروبيين وكل سكان أرض مصر. ولكن د- من الضرورى أن نحدّد مستقبل هذه الأوقاف التى يسمح بها القانون مثل المساجد والمستشفيات والأسبلة... إلخ، وأن نقبل كل تخصيص الممتلكات التى لها هدف دينى أو تفيد الصالح العام وأن نبعد (فى المستقبل) أوقاف العائلة والأوقاف الخاصة[٢].

٢- ومن الناحية العملية فإن الأراضى الخراجية لا تختلف عن الأملاك التى تدفع العشور إلا بفرق الضريبة العقارية. ومع ذلك فمن المهم أن نلغى كل الفروق القانونية حتى النظرية منها، وأن نرفع الأرض الخراجية إلى مستوى الأراضى الملك بدلا من رفع العشور إلى مستوى الخراج وذلك تحت اسم موحد هو الضريبة العقارية. وبهذه الطريقة أـ لا يمكن بعد ذلك أن نسمى حق الانتفاع بالملكية المقيَّدة للأرض التى تدفع الخراج وتعتبر الدولة المالك الأكبر فيها انتفاعا. ب ـ فيما عدا الشرط الخاص بأملاك الوقف فلن يكون هناك إلا ملكية واحدة هى الملكية العقارية.

٣- إن القانون الإسلامى يتضمن شيئا ضئيلا عن حق الانتفاع ولا يتضمن شيئا محددًا أو متناسقا[٣]. وقد أخطأ القانون المختلط بإدخال حق الانتفاع الرومانى والفرنسى وحتى الاستخدام والسكن (راجع المواد من ٢٩ ـ ٥٠) وإذ يصعب إلغاء حق الانتفاع فى أوروبا حيث دخل فى السلوك، فمن الخطأ الكبير أن يدخل إلى مصر نظام يساهم كثيرا فى تعقيد وإعاقة الحياة المالية ويجب ألا يقل حرصا على إدخال نظام المساحة والحكر والعشور والريع العقارى... إلخ.

---

(١) تعدّدت مشاكل الأوقاف وكثرت سلبياته. (المحقق)

(٢) هذا ما اتخذت فيه ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ الخطوات الإيجابية، فقد أصدرت قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ (١٤ سبتمبر) الذى ألغى الأوقاف الأهلية ما عدا تلك التى تخصص لأوجه الخير. (المحقق)

(٣) إن الدارس للفقه الإسلامى، يتبيَّن أن الفقهاء تولوا تفصيل حق الانتفاع بما يدخل تحته من قضايا مختلفة. (المحقق)

٤- يتميز القانون الإسلامى بأنه لا يعرف العبودية المالية بكل ما تحتويه الكلمة بمعنى غير القانونية، ولكنها تتم إما بالاتفاق أم بالأعراف أو بالتخصيص من رب الأسرة ومن الخطأ أيضا أن القانون المختلط (انظر الفقرة مادة ٥١) قد فتح الباب لتكوين هذه العبودية و هكذا فإن القانون المصرى الجديد لن يتضمن كل هذه الأشياء عن "الحقوق الواقعية" بالاستثناء ولصالح الملكية[1].

٥- ولقد أدخل أيضا القانون المختلط "دعوى الحيازة" (انظر المواد من ٢٨ـ٣٠، ٣١) إن استرداد الحيازة يستخدم فى إعادة العقار المشغول إلى واضع اليد (الحائز) البسيط بالعنف أو بالتهديد، بالهيمنة بالمفاجأة أو حتى بالغش وهذا النظام ممتاز كى يحمى الضعفاء، ولكن لا يجب إدخال نظام الشكوى منه.

٦- من المهم جدا فى مصر أن تكون الملكية مؤكدة، وبعبارات أخرى أن يكون بها أقل قدر من الشك بالنسبة للملاك الذين يقتسمون العقارات والمتاع. وتوجد بهذا الخصوص للعقارات وسيلة غير موجودة مطلقا فى المتاع. ويشير سجل المساحة إلى كل تقسيمات الأرض المملوكة للدولة أو للأفراد. ويوجد سجل يذكر فيه ملاك الأرض، وسجل آخر لكل الأراضى المملوكة لكل فرد. ويُسجّل أيضا فورا كل نقل ملكية بمعرفة كاتب المحكمة فى سجل نقل الملكية دون مستند موثق أو خاص سابق من الذى يجب تسجيله فى السجلات العامة وكل مستند سابق (للبيع ...الخ)، لا يكون له إلا خاصية اعتباره سندا لنقل العقار ولا خاصية تنفيذ النقل[2] ويجب أن يُسجّل المشتركون فى الميراث الشرعيون والمشتركون فى الملك على المشاع أوراق الحيازة والقسمة خلال مدة قانونية تبدأ بعد الوفاة أو القسمة وفى حالة الامتناع يتم توقيع غرامة محدّدة ونسبية، ويمنحوا فرصة أخرى قانونية وإلا صودرت الأرض لصالح الدولة وتسجل المحكمة بمعرفتها نقل الملكية عن طريق البيع الجبرى. وأخيرا فإن كل التحويلات الناشئة عن سجّلات النقل الإرادى أو الجبرى أو بأمر المحكمة (انظر ما يلى) وسجلات التركة

---

(١) انظر بشأن الحقوق الواقعة ملحق القانون، الجزء الثانى ٧٥ ـ ٩١.
(٢) انظر ملحق القانون، الجزء الأول، أحكام ٤،٢٩، والملحوظات ص ٢٥،١٠٢.

والقسمة تضاف كلها فورا إلى السجّلات المشار إليها بعاليه. وهكذا فإن سجلات كاتب المحكمة (المعدة من نسختين أو ثلاث وتحفظ النسخ فى أماكن مختلفة) لا تصبح فقط بيانية، ولكن أيضا منشأ للملكية العقارية وتمنع التقادم، ولا يمكن لأحد أن يمتلك عقار غيره بحسن نية وبهذه الطريقة لا نضحى بالحقيقة والعدالة من أجل اليقين. وفى الواقع فإن كاتب المحكمة يفحص ويتحقق من القسمة والأوراق ويراقب القاضى المنتدب الكاتب، وفى حالة الشك فى أمره، يعرض الأمر على القاضى الذى يمكن أن يحيله إلى المحكمة التى تقرر القسمة ويجوز للمحكمة أن تصحح الأخطاء المادية التى من الممكن أن تقع دائما. فضلا عن أنه فى بعض الحالات المحدّدة بالقانون (قسمة مزوّرة، أوراق مزوّرة، أسهم مزوّرة) يمكن للقاضى أن يأمر بنقل ملكية العقار إلى المالك السابق القاصر أو المسروق، وذلك بعد انتهاء مهلة محدّدة بمقتضى القانون، وذلك دون أن يلغى النقل السابق، ويتم تسجيل هذه القرارات بمعرفة الكاتب. وفى كل الحالات فإن الذين فقدوا الملكية طبقا لما ورد فى السجّلات العامة أو فقدوا جزءاً من الملكية المكتسبة بحق الميراث، أو تاريخ الملكية الذى حصّله بحسن نية الشخص الذى نزعت منه الملكية بمعرفة القاضى، كل ضحايا السجّلات لهم الحق فى التعويض من جانب من لديهم مستندات ظالمة، وتسببوا فى خسارتهم. ويمكن لهذا الدواء أن يفقد تأثيره، ولكن ليس هناك دواء لكل شيء فى القانون المدنى.

وتنعدم الوسيلة المشابهة بالنسبة لملكية المنقولات بجعلها ثابتة، بل فى الأغلب الأعم يصعب تحديدها. وشغل المكان وتخصيصه يعتبر تأجيلا للملكية ويثبتها، ولكن الشغل وتأثير التخصيص قصير المدى لمكتسب الحق. إن وسيلة النقل ممتازة وتقف إلى جانب المتصرف، ولكنها تذنب فى حق الفاعل الذى تعود ملكيته إلى السابقين عليه، ونفس الشيء بالنسبة للتركة. والطريقة الوحيدة لإعادة إثبات الملكية العقارية هى التقادم (تقادم مكتسب) الذى يوقف الشك الماضى والتقادم ضرورى فى مجتمع متقدم ماديا. ونقل المنقولات يتم دون احتفالات حتى إنها تنسى وتمحى ولا نستطيع أن نعثر عليها إن التقادم يجب أن يكون قصيرا لتحقيق هدفه، ولكن لا يجب إزالته بحيث يصبح الحائز مالكا دون تأخير بمقتضى حيازته المدنية. إن هذا النظام الناجح المعمول به فى القانون الفرنسى،

ومعمول به تقريبا فى القانون المصرى المختلط[1] يصبو إلى أن يجعل الملكية العقارية غير ثابتة بشكل جيد[2]. وحماية المالك المؤقت بشكل فعّال ضد سلفه، ضد الماضى. إن هذا النظام يجعل وضعه مرهوناً بالظروف فى المستقبل ويتم حق الانتفاع بالملكية المدينة ــ بمعنى أن يصبح واضع اليد مالكا ويتصرف على هذا الأساس ــ خلال مدة زمنية ولنقل خلال عام والحيازة ذات نفس الطبيعة مثل حيازة السلف وصانعى التقاليد ذات القيمة تضاف إلى الحيازة الحالية لاستكمال وضع اليد ويمنح وضع اليد الملكية الكاملة غير المتقطعة بدءاً من المالك الأصلى. إن الضياع الأكثر من سنوى للحيازة لا يُسقط الملكية، فيجب عندئذ أن يكتسب شخص آخر حق الانتفاع إن المالك بمقتضى حق الانتفاع مثل أى مالك آخر يطالب بالشىء من كل حائز. وهذا خلال فترة محدَّدة تبدأ من ضياع الحيازة، وهذه المطالبة تتم عن طريقه شخصيا، أو عن طريق شخص ينوب عنه وتلقى هذه المطالبة قبولا خلال عام على الأكثر إذا كان حق الانتفاع يتم عن طريق الامتلاك السنوى، فيجب أن تتم واقعة الامتلاك السنوى برضا من القاضى مثل كل الوقائع الأخرى التى ينشأ عنها اكتساب الملكية بلا حق.

ومع ذلك فإن مطالبة المالك لا تكفى، وعلى الأخص بسبب الصعوبة التى تتبدى غالبا فى إثبات الملكية. ويجب أيضا على كل مالك حائز بنفسه أو عن طريق شخص آخر أن يتمكن من أن يطلب ١- الشىء الضائع من الذى وجده واحتفظ به ٢- الشىء المسروق سواء بالخطف العلنى أو السرى بالقوة وبدونها أو بالضعف أو بالاختلاس وذلك عن طريق (أ) متهمين وشركائهم أو عن طريق الذين يخفون الأشياء المسروقة. (ب) أو الذين تلقوا الشىء من أحد الأشخاص المشار إليهم تحت ستار[3] نقل الملكية الشرعى،

(١) انظر ملحق القانون، الجزء الثانى، حكم ٥٣، وملحوظات من ٣٩ــ٤١. إن الحيازة سند الملكية تعنى أن وضع اليد على المنقولات يتم بالحيازة دون مهلة تقادم.

(٢) ومع ذلك فإن هذا النظام لا يحطم الملكية، ولا يلغى المطالبة فى غير الحالات المسروقة أو المفقودة. وفى الحقيقة فإنه يمكن للمالك دائما أن يمارس هذا الفعل ضد كل من ليسوا مالكين مدنيين مثل المستعير والمودع دون سندات الذى لا يستطيع إثبات ملكيته ومع ذلك فمن الحقيقى أن هذا النظام يحد من المطالبات ويُصعِّب الملكية العقارية بشكل كبير.

(٣) وهكذا يتوقف الفعل عن اليد الثانية أو إذا أردنا عند اليد الأولى الأمينة.

رغم أنهم يمتلكون أخلص النيات فى العالم(*) هذا التصرف الأخير يمكن أن يكون معاكسا ـ بالنسبة للاختلاس واليد الثانية ـ لمصالح ومفاهيم قضائية وأخلاقية للطبقات التجارية، وعلى الأخص الصيارفة فى أوروبا ولكن فى الشرق لا يمكن الاستغناء عن الحماية القوية للملكيات والحيازة العقارية من السرقة والاختلاس. وتتم حماية الملكية إذا كان ضحية الاختلاس من المفضَّلين على البائس الذى اشترى الشىء من المختلس (المالك المزعوم أو ممثله) وليس إذا كان التفضيل قد تم لصالح هذا الأخير الذى تلوَّث اسمه بجريمة، ولم يستطع أن يصبح مالكا بمقتضى الشراء، فضلا عما إذا كان من لا يستطيع أن يطالب أو يطلب يمكنه دائما أن يقاضى الذى يظلمه، وسبب له خسارة بحرمانه من الشىء الذى عليه أن يتسلمه. وبنفس الطريقة يمكن للحائز المتهم بالسرقة والاختلاس والمشاركة أو الإخفاء، تعويض المطالب الذى تعذَّب بتدهور الشىء وبخسارة متعلقات إن التعويض هو الكلمة الأخيرة فى القانون المالى.

ويجوز أن نطالب بالشىء الذى يمكن أن نثبت حقيقة دون التمييز بين الأشياء المثلية وغير المثلية، مثلا أجولة مليئة بالقمح أو حقائب مليئة بقطع من الذهب يتعرف عليها الفرد، أو أسهم لحاملها التى تختلف عن ألف سهم آخر تشبهها برقمها وببعض ما هو مسجَّل عليها أو بعلامة كالتاريخ والإمضاء أو ختم المطالب.

٧- إن الكفالة نظام بدائى وعام لا يقل قسوة عن الضمان والضامنون هم مساعدو الدائن وغير مضطرين لأن يحلو محله. ولكن قلَّت قسوة الضمان رويدا رويدا ومع ذلك فيجب اعتبار الكفالة ميراثا من الماضى معرضا للإلغاء.

وقد خففت أوروبا كثيرا من استعماله، وعلى الأخص بعيدا عن الحياة البسيطة للناس الفقراء. وفى كل الحالات فإن النظام الحالى ليس حميدا أكثر من الضمان والرهن، وهما يساندان نظام التقسيط الذى يعتبر أحد مصائب هذا القرن. فهو يتناقض مع نظام النقود السائلة التى هى أحد أشرعة الخلاص للمستقبل الاقتصادى، إنه يعرقل ويُعقِّد العلاقات المالية بين الناس وسير القضايا وهو إغراء خطير له العديد من الضحايا. ومن

(*) فيما عدا دائما وضع اليد بالملكية السنوية الذى يمكن أن يدَّعيه المخادعون، وليس عن طريق الأوغاد.

السهل جدا أن نقول "أنا أضمن هذا الرجل" ومن العسير أن نرفض قرضا أكثر من أن نرفض هبة، وأن نرفض ضمانا أكثر من أن نرفض القرض. وأخيرا فهناك شيء ما أكثر تملقا للكرامة فى عملية حماية رجل بتغطيته بالضمان من أداء خدمة له بمنحه قرضا أو هبة وفى معظم الحالات نقدم الضمان من الصداقة والزهو أو من باب الضعف ولكننا نرفض تقديم قرض. إننا نوافق على الضمان لأنه لا يكلف إلا وعدا ولا يكلف نقودا سائلة، ولأن القيام بهذا الوعد لا يمكن تخيله أكثر من أنه تهديد بعيد،ولأننا نأمل كثيرا فى أن الدائن سوف يدفع دينه دون صعوبات وهكذا لا يكون الضمان مجحفا وشاقا. ومع ذلك فإن الدائن لديه شكوك عن خصائل مدينه وظروفه إلا إذا لم يطلب ضامنا موسرا. ويمكن فى حالات كثيرة توجيه هذا السؤال إلى الضامن: "لماذا لا تقرض أنت لعميلك، فإن هذا أسهل من أن تكون ضامنا أمام شخص آخر؟ ولماذا لا تقدم ما يلزم لسداد البائع بأن تجعل من نفسك الدائن والمشترى معا؟ ولماذا لا تودع أسهما على سبيل الضمان فى انتظار أن يربح السهم، ويصبح قابلا للدفع؟ ويرد الضامن تقريبا قائلا: إنى أخشى ألا أرى نقودى مرة أخرى إذا بعت فى الوقت الحالى أما بالنسبة للضمان فسوف نرى وآمل أن يدفع".

والكفالة خطيرة جدًا فى مصر بصفة خاصة، خطيرة بالنسبة للمسلم قليل القلق على المستقبل وللفلاحين المستعدين للتعاون فيما بينهم. إن إلغاء الكفالة أمر مرغوب فيه، ويمكن أن يحل مشكلة هذا النوع من الربا بسهولة بأن يُقدّم نظام كتبة المحاكم الفرصة لتنظيم ودائع تحل محل الكفالة فى الحالات التى تستحق. وفيما يلى كيف يمكن لكل مدين أن يودع لدى كاتب المحكمة أوراقا مالية تتضمن دفع الدين مثل أسهم لحاملها، معادن نفيسة وأشياء ثمينة وكل ما يسمح القانون بإيداعه وتسجيل الوديعة فى سجل مع ذكر أ ـ الأشياء المودعة. ب ـ الدين المحقق الوجود. ج ـ الوقت الذى يستطيع فيه للدائن أن يتصرف فى ماله أو الأشياء المودعة لديه حسب قيمتها المحددة أو حسب تقدير بمعرفة المتقاضين (الأشياء الثمينة) أو سواء ناتج بيعها عن طريق وسيط أم بأمر كاتب المحكمة (الأسهم لحاملها التى يتغير سعرها). ويمثل الدائن والمدين معا أمام كاتب المحكمة، ويُوقّعان على السجّل. إذا قدّم الأشياء المودعة شخص ثالث، فإن الإيداع لا يتم بمعرفة المدين ويذكر مستند الإيداع فى نفس الوقت القرض الذى قدمه الشخص الثالث للمدين

ويمثّل الشخص الثالث ويُوقّع مع المتقاضين أمام كاتب المحكمة. وهكذا نتجت علاقة الحق بين الدائن والمدين، المدين الذى عليه أن يسدّد للشخص من ناحية، وللمدين من ناحية أخرى وبذلك لا تظهر التعقيدات التى تنشأ عن الضمان وتتضمن المعاملة بين المدين والشخص الثالث أ ــ موافقة الشخص الثالث على الإيداع ونتائجه ب ــ التصريح الممنوح للمدين إلى الشخص الثالث بالسحب فى الأوقات المحددة سواء كل الأشياء الثمينة أم الجزء الذى لم يتصرف فيه الدائن، حيث يكون قد تم دفع جزء من الدين أو الوديعة، وهناك فائض من الإيداع ولا يجوز لكاتب المحكمة أن يرفض أن يمد الدائن فى الموعد المحدد فى حدود القيمة المودعة حسب التاريخ المسجل، اللهم إلا إذا عرض على الدائن إيصاله الخاص معتمدا من الكاتب ومقدما من المدين وعند الإطلاع على هذا الإيصال يرد الوديعة إلى المدين أو إلى الشخص الثالث إذا لم يستدع الدائن المدين فورا أمام المحكمة (بواسطة الكاتب).

٨- إلغاء التنازل عن الديون أو عن كل حوالة غير مصرفية وغير مدونة لحاملها.

٩- إلغاء "التوكيل" حيث إنه إحدى التعقيدات عديمة الجدوى ولا قيمة لها بعد إلغاء الضمان والرهن والإمتيازات.

١٠- إلغاء السداد عن طريق شخص ثالث فلا يستطيع هذا الشخص أن يحل قضائيا أو معنويا محل الدائن فلكل مدين دينه ودائنه الخاص.

١١- إلغاء التعويض الذى يعقد ويعرقل الحياة المالية بلا فائدة وهو نظام لا يعرفه القانون الإسلامى، فكل الالتزامات يجب أن تستمر فى الوجود مستقلة عن الالتزامات الأخرى القائمة بين نفس الأشخاص فيما عدا: أ- الانقضاء الذى يجوز أن يتم بالاتفاق إذا كانت هناك أسهم سائلة تعوض فيما عدا: ب ــ حق كل جانب أن يطلب من الآخر أن تتم هذه العملية التى ينتج عن متابعتها أمام القاضى، أن تستدعى دائما التعويض عن طريق الاستثناء، وذلك بالمتابعة المستمرة وهكذا فلا يقول المدعى عليه "لماذا تستدعوننى؟ أنا لست مدينا لكم بشىء" "ولكن لماذا تستدعوننى؟ فهناك مجال للتعويض".

١٢- ويجب أن يلغى تجديد الدين كنظام أو نظرية خاصة، فهى دقة غير مفيدة. فإذا اتفق جانبان رسميا على أن يمدا العمل بالتزام قائم، وبإنشاء التزام جديد يحل محل

القديم، فمن الطبيعى أن الالتزام الجديد لا يتضمن من الالتزام القديم إلا ما كان متفقا عليه بين الجانبين. وفى الحقيقة رغم الارتباط مع منشأ الالتزام الجديد ينقضى القديم فإنه يعتبر هذين الالتزامين منفصلين كل منهما عن الآخر. وإذا على العكس أقام الجانبان مشارطة جديدة دون أن ينهيا الالتزام القائم، يستمر هذا الالتزام محتفظا بكل ما لم يلغ، وبجميع التعديلات المطلوبة من الجانبين. وأخيرا إذا اتفق الجانبان مع شخص ثالث على أن يحل محل أحدهما سواء الدائن أم المدين، ينشأ التزام جديد بالضرورة يحل محل القديم، وهذا لأن الالتزامات شخصية ولا تنفصل عن شخصيتى الدائن والمدين[1] يتبع ذلك أنه فى هذه الحالة فلا شيء ينتقل من الالتزام القديم إلى الجديد دون اتفاق سريع وكل هذه الأمور ليست فى حاجة إلى أن يعلنها القانون وإزاء صمت القانون عنها، فهى ليست موضع شك.

١٣- إلغاء شرط الفسخ أو الإبطال الذى يلغى التزاما موجودا وتأثيراته.

١٤- إلغاء فسخ عقد كل معاملة متكاملة بكل مواده وتأثيراته (مادة ١٧٣ القانون المدنى المختلط) وخاصة البيع بسبب عدم السداد فى الموعد المحدد (المواد ٤١٣، ٤١٦، ٤١٨)، وبسبب بطلان البيع لعيب خفى (مادة ٣٨٨ ــ ٣٩٢) أو لأسباب أخرى.

١٥- إلغاء البيع بحق استرداد المبيع وفاء طالما أن إعادة حق الاسترداد الحقيقى، أو الاسترداد بالرهن قد أدخله القانون المدنى المختلط[2].

١٦- يجب أن نأخذ بقاعدة أن كل نقل لحق يعتبر ساريا رغم إلغاء الالتزام الجارى تنفيذه، والذى تم النقل منه بمعرفة الأطراف المعنية، ويعتبر النقل اتفاقا[3] تحريريا أو شفويا مصحوبا وغير مصحوب بمستند مادى مثل الإدخال فى الملكية أو أى مستند رمزى ويختلف هذا الاتفاق كلية عن الاتفاق الذى يهدف إلى السند المنقول، والذى

---

(١) طبقا للمبدأ الذى يستبعد نقل الديون فيما عدا الديون المصرفية والقابلة للتظهير بصفة عامة، والكمبيالات لحاملها والتى لا تعتبر شخصية.

(٢) انظر ملحق القانون، الجزء الثانى، حكم ٤٥، ص ١١.

(٣) يعرض القانون الفرنسى ونظريته بشكل سيئ جدا لطبيعة الاتفاق أو العقد القضائى الذى يتم بمقتضاه نشوء التزام أو إنهاؤه أو تعديله، سواء بنقل الحقوق بمعنى نقل الملكية أم تقسيم الملكية أم احتكارات جديدة أم الالتزامات من كل نوع وكل ما هو قابل للنقل.

يمكن أن يكون سابقا عليه(*)، ومن الضرورى أن يكون الاتفاق الذى يعم بمقتضاه النقل مستقلا مختلفا عن الاتفاق الذى يشكل السند وينقله. وفى الحقيقة فإنه لا يجب اعتبار السند السابق السبب القضائى للنقل، فيكفى لصلاحية النقل موافقة الطرفين ولا يحتاج لأى سبب مادى مثلما يحدث فى السندات غير المصرفية والتى ليست لحاملها وهكذا فإنه يمكن اعتبار سند البائع منعدما، ولكن النقل الصحيح فى ذاته، يعتبر مبدءاً عظيما لليقين والبساطة فى القانون المالى.

١٧- بعيدا عن كل ما سبق فإنه يمكن تبسيط أحكام القانون فيما يخص العقود الخاصة، وإذا ألغينا التفرقة الرسمية القديمة أو ألغينا بعض الفئات مثل البيع والتبادل والإيجار والتسليف والتوكيل والإيداع مثل الشركة الموصى عليها وعقودا أخرى للتعاون وتبادل الخدمات والقسمة والديَّة وأية اتفاقات أخرى من التى تُعدّل العلاقات القانونية القائمة بين الجانبين.

١٨- أما بالنسبة للقانون التجارى، فإن نصوص القانون التى تمس المستندات والوقائع التجارية والتجار والتاجرات واتفاقاتهم الزوجية ودفاترهم التى تعتبر قوة صلاحيتها مصطنعة وناقصة، وكلها أمور لا يمكن الإمساك بها، فسوف تزول هذه الأشياء لحسن الحظ.

١٩- وحيث يلغى القانون التجارى لصالح القانون العام فإنه يجب تعميم المهن التجارية مثل السمسرة والوكالة بالعمولة، بمعنى أن يصبح السمسار وسيطاً يقوم بكل العمليات التجارية باسم الأخرين، ويصير الوكيل بالعمولة وسيطاً يقوم بكل الأعمال باسمه الخاص. ومع ذلك فليس هناك أى سبب يجعلنا نحتفظ فى مصر بالتفرقة بين السمسار المعلنة مهنته كمهنة حرة بمقتضى القانون المختلط، والوكيل المخصص للصفقات الخاصة المتعلقة بالأعمال المتفق عليها بواسطة شخص ثالث أو بواسطته هو شخصيا أو باسم

(*) عندما يتم البيع فورا ونقدا ويحمل المشترى الشيء بعد دفع الثمن المحدّد دون أن يعترض أحد مسبقا، يصبح البيع عبارة عن تبادل نقل، فهو يحتوى على نقلتين فى نفس الوقت، هما نقل الشيء، ونقل النقود دون اتفاق إجبارى مسبق.

شخص أخر. ويكفى القانون المدنى العام أن يكون الوسيط الخاص بالتبادل بين الطريقتين وتختفى بالتالى قوة إثبات دفاتر السمسار وامتياز الوكيل.

٢٠- إن الشركة المساهمة هى مؤسسة عصرية أدّت الكثير من الخدمات الجيدة والسيئة، وينتظرها مستقبل كبير وسوف يتم تصحيحها بالقانونين المدنى والجنائى، وعلى الأخص بالأخلاق، ولكن يجب أن تخضع للقانون العام كل الشركات الأخرى. ولا يعرف القانون الإسلامى مثل القانون الرومانى إلا الحق الداخلى والحق الخارجى للشركات والعلاقات القانونية بين الشركاء، ولا يعرف الشركات التى تعتبر شيئا بالنسبة الشخص الثالث. ولقد أخطأ القانون المختلط بإدخال القوانين الأوروبية الاجتماعية فى مصر، وأموال الشركات التى يجب أن يتوجه إليها دائنو الشركة قبل التوجه إلى الأملاك الفردية للمساهمين، وكذلك قبل التوجه إلى القضاء ويتمسك التجار بكل هذا، ليحتالوا ويحصلوا على ائتمان حتى تتمكن الشركة من الإفلاس دون أن يفلس المساهمون. إن تضامن المساهمين باسم الجماعة ليس أمرًا مهما بالنسبة لهم. ففى أوروبا ماتت الشركة ذات الصفة الجماعية وشركات التوصية بينما ازدهرت الشركة المساهمة. فيجب إذن أن نلغى فى مصر الأسباب الاجتماعية التى تتضمن شيئا آخر غير أسماء كل الشركاء المتضامنين أو جزءا من هؤلاء الشركاء، أو اسم شخص متوف أو شخص على قيد الحياة، ولكن ليس شريكا متضامنا سواء فى الملحق أم الشركة(*). وفى الحقيقة فإن هذه الأنواع من الأسباب الاجتماعية لا يمكن أن يكون لها من هدف منطقى إلا خداع الجمهور عن حقيقة الأشياء، والحصول على ائتمان مزور. ويجب أيضا إلغاء التوقيع المزوَّر للشركاء المتضامنين أو الشريك المسئول ويجب الأخذ بمبدأ أن أحدًا لا يمكنه التوقيع إلا بكتابة اسمه كاملا، وأخيرا يجب أن نرفع عن الشركات الصفة الجماعية فيما يتعلق بالشخص الثالث، وكل ادعاء بكونها هيئة، وأن تحضر أمام القضاء كشخصية قانونية ولا يتصرف الشركاء إذن كل بمفرده مع الشخص الثالث، ولا يتصرف مطلقا كل منهم باسم الهيئة، إنهم غير ملزمين كأفراد ولا يكتسبون إلا حقوقا فردية كما لو كانوا غير شركاء. ومع ذلك فلا

(*) أو أخوة أو أبناء فينضم إلى اسم العائلة دون الاسم الشخصى، مثلا روتشيلد وأخوته (فى باريس) وروتشيلد وأولاده (فى لندن).

يمنعهم أحد من أن يكون لهم العلاقات التى توجد بين الشركاء فى شركة واحدة باسم جماعى، ولا يمنعهم من اللجوء مجتمعين إلى العدالة أو بواسطة وكلاء عامين فى معاملاتهم مع الجمهور ويمكن للوكلاء العامين أن يكونوا شركاء أو أجانب وهؤلاء يتصرفون لصالح الشركاء المتضامنين، ويتصرف الشريك المتضامن من أجل نفسه، ومن أجل شركائه المتضامنين. وهذا يعتبر توكيلا، بمقتضاه يمكن أن يتصرف الشريك الأجنبى والوكيل والممثل القانونى فيما عدا أمام القضاء. وفى هذا الصدد يجوز للقانون أن يضع مبدءاً عاما يخضع له الجميع وهذا عبارة عن "لا أحد يمكنه التصرف على نحو صحيح بالكتابة للأخرين إلا بالإشارة إلى المستند الأصلى المعروض على الكاتب الذى يجعله وكيلا وممثلا قانونيا للشخص الذى يتصرف باسمه وإلا تعرض للالتزام بنفسه فقط" وعند التصرف من أجل الغير يجب أن يوقع بكتابة اسمه فقط وإلا تعرض للعقاب على أنه مزوِّر. ولا شيء أبسط بالنسبة للشركاء المتضامنين من استخدام مطبوعات مذكور فيها (بحروف المطبعة) المستند الأصلى والتوكيل، وذلك فى الخطابات والمستندات. ويتضمن التوكيل طبقا لحائز المستند أسماء الموكلين المتضامنين وتضامنهم كمدينين فى كل الحالات، إلا إذا لم تكن هناك قسمة متساوية فى الأسهم ولتفرض أن شركة مكونة من عشرة أعضاء متضامنين، ولها ثلاثة أعضاء متصرفين، وستة وكلاء أجانب فى أنحاء مختلفة. فى هذه الحالة فإن الأعضاء العشرة يقدمون لكاتب المحكمة تسعة توكيلات، ويقدمون لكل عضو من الأعضاء المتصرفين، وكذلك لكل واحد من الموكلين، مطبوعات تستخدم كمستند يمده بالسلطة.

ويدير العلاقات بين الشركاء القانون العام والقانون الإسلامى الذى لا يعرف كلية الشركة الجماعية، يتضمن قواعد مفصلة عن العلاقات بين الشريك المتصرف والشريك الموصى. ويمكن لمسلمى مصر أن يتكيَّفوا مع هذه القواعد فى عقود شركة التوصية التى يقيمونها، ومن غير الضرورى أن يصيغ القانون هذه القواعد الخاصة بالنظام الداخلى.

٢١- يجب أن يبسط ويُحدَّث القانون المصرفى المختلط ليصبح عالميا(*).

(*) انظر ملحق القانون، الجزء الثانى، الملحوظة ص ٤٤، ٤٥.

إن المؤشرات التى تمس القانون المادى السابق ذكرها تعتبر كافية فى إطار هـذا العمل ولنلاحظ أن القوانين المختلطة المدنية والتجارية تنقصها فصول كاملة غير تلك التى ذكرناها أيضـا عن: حق الانتفاع والتجديد والتعويض والبيع وحق استرداد المبيع وفـاءً وحوالة الحق فى العربون والضمان والجزء العام عن السماسرة والوكلاء فى مجموعهـا تصل إلى ١٣٣ مادة بالإضافة إلى مجموعة من المواد ومواد أخرى متفرقة.

العدالة العقابية

لقد تم تبسيط قانون الإجراءات الفرنسى فى القانون المختلط الخـاص بـالتحقيق الجنائى ولكن إجراءات قانون العقوبات تحتاج إلى تبسيط أكبر. انظر ما سبق ذكره فـى هذا الأمر فيما يتعلق بالنائب العمومى. وعلاوة على ذلك لا توجد أجزاء مدنية ولا مدعى بالحق المدنى ولا تأجيل ولا استبعاد شهود ولا حلف يمين إن الدليل يجب أن يكون ماديا حقيقيا لا شكليا أو اصطناعيا، ويجب تسبيب الحكم وأن نأخذ فى الاعتبار الدليل المقدم.

إن القانون العقابى الجديد يجب أن يكون معتدلا فى مواصفاته، ومن تفريقه بـين الأشياء، وفى تحديد العقوبات والحد الأقصى والأدنى للحكم. والقانون العقـابى المخـتلط ملىء فى هذا المجال حتى إنه لا يصلح لمصر ومن الضرورى أن تلعب السلطة التقديرية للقاضى دورًا كبيرًا فى تطبيق العقوبات على الجرائم الفردية.

ويجب أن توقع نفس العقوبات على الأوروبيين والمصريين والشرقيين الآخـرين، ولكن القانون يمكنه أن يُهدِّد بعقوبات تبادلية، بعضها قابـل للتطبيـق علـى المـصريين والشرقيين، وأخرى على الأوروبيين. وهكذا تناسب عقوبة الحبس والنفـى الأوروبيـين، وتناسب الأشغال الشاقة داخل البلد المصريين والشرقيين.

ويجب على القانون العقابى المشترك أن يلتزم بمحاربة أمراض المجتمع الـشرقية الحالية: الاختلاس، الابتزاز، الضعف، سوء استغلال السلطة، واختلاس الأموال العامـة، والفساد. وفى هذا المجال يجب أن تطبَّق العقوبات الأشد قسوة حتى عقوبة الإعدام علـى الكبار والأخص على كبار الموظفين.

ملخص(*)

يجب أن نفرق فى مصر بين المصريين والسكان الأجانب.

يتكون المصريون من أغلبية مسلمة وأقلية مسيحية قبطية.

وينحدر المصريون المعاصرون تقريبا من قدماء المصريين ولا ينحـــدرون إلا قليلا من العرب، رغم أن مصر تغيرت بالحضارة العربية الإسلامية وأصبحت مركزا رئيسيا لها. والمصريون (مسلمون وأقباط) شعب ودولـــة تعـــى جنـــسيتها ويتكون السكان الأجانب من شرقيين وغربيين والأجانب الشرقيون هم:

١- المسلمون: الأتراك ـ الفرس ـ المغاربة ـ البرابرة... إلخ.

٢- المسيحيون: اليونانيون ـ اللفانتان (أهل شرق المتوســط) الــسريان ـ الأرمن... إلخ.

٣- اليهود.

والأجانب الغربيون هم على الأخص إيطاليون وفرنسيون ونمساويون وألمان وإنجليز ومالطيون رعايا بريطانيون.

وينحدر المصريون من جنس نبيل وذكى، ويــستمتع بــأخلاق طيبــة تــم ترويضها، ولكن لم يخضعهم الاستبداد أو يفسدهم. والمجتمــع المــصرى مجتمــع متحضر، وبتدهور أوضاعه ظلَّ بلا حراك مجتمعا بدائيا.

ويتكون السكان الأجانب من عناصر مؤذية للمصريين: ١ـ أتراك مميزون

(*) خاتمة. (المحقق)

قمعوا المصريين وعاشوا على حسابهم، ٢ــ فرس ويونانيون ومسيحيون شـــرقيون وأوروبيون استنزفوهم ومصوا دماءهم حتى بدون الحمايـــة القنـــصلية. وهـــؤلاء الأجانب المؤذون أقل خلقا من المصريين ولا يفوقونهم ذكاء ولكنهم يهزمونهم فـــى الكفاح من أجل البقاء وبالضراوة فى الكسب والمكر والمهـــارة ونقـــص الـــضمير وعبقرية التجارة والمالية والنشاط المحموم والعقلية التجارية. أما الـــشرقيون فهـــم أكثر مهارة ومكرا، والأوروبيون أكثر فاعلية وأكثر جراءة، وجميعهم مقبلون على الكسب بضراوة ومحرومون من الضمير.

وتسيطر أوروبا على مصر، فتسرق القنصليات بالامتيازات وتغتصب حقوق الرعايا المحليين. ونشرت قوانينها بالظلم والحماية فى كل الحالات التى يكون فيها أحد رعاياها مدّعى عليه مدنيا أو جنائيا. وبسطت حمايتها على غير المسلمين مـــن الذين طلبوها أو إذا رغبت هى فى منحها لهم حتى إنها منحـــت الحمايـــة لرعايـــا الخديوى. لقد فرضت حماية سامية مبالغا فيها، وأصبح الأوروبيون وتبعهم فى ذلك اليونانيون والرعايا من الأجانب الشرقيين طبقة مسيطرة فى مـــصر. فهـــم فـــوق القانون ولا يدفعون الضرائب وتشكل الهيمنة القنصلية قاعدة الاســـتغلال الأجنبـــى للشعب المصرى والحكومة المصرية ويمارس هذا الاستغلال القناصل العامون، بل وأيضا الرعايا والتجار الأجانب والصيارفة والعملاء القنصليون ويتم الاستغلال فى التجارة والتموين والمشروعات وبالقروض والسلف وعن طريق المطالبات بالطرق الدبلوماسية وبالربا الوقح الذى يتم تحت ستار الإقراض أو شراء المنتجات.

لقد كان الاتصال بأوروبا وبالا على مصر من الناحية الاقتصاديـــة أو حتى من الناحية الأخلاقية، ولم يكن مفيدا من الناحية الثقافية. وحدث التأثير الأوروبـــى الضار بسبب ممارسات الخديوى إسماعيل.

إن تاريخ المالية الأوروبى ــ المصرى تحت حكم إسماعيل يعد فـــضيحـــة لقد كان الاستغلال المنظم للخديو وللبلد وللفـــلاح بـــالقروض والـــسلف وأذونـــات الخزانة والجباية لصالح الأوروبيين وأتباعهم. وأخيـــرا انفجـــر الإفـــلاس وبلـــغ

الاستغلال مداه ١ــ فى استبدال المجموعة الفرنسية للـديون بواسـطة مجموعـة جوشن ٢ــ وفى حكومة الاثنين ولسون ــ نوبار، وفى قرض روتشيلد.

وتُقدّم قناة السويس صفحة خاصة فى تـاريخ اسـتغلال أوروبـا لمـصر والمحاكم المختلطة هى من أعمال السيطرة الأوروبية على مصر وأداة مـن أدوات الاستغلال الأجنبى، إنها محاكم أجنبية تقيم العدالة بلغة أجنبية، وتطبق قانونا أجنبيا ولقد قدَّمت هذه المحاكم خيرا قليلا، وشرًا كثيرا للشعب المصرى، وبخاصة ذلـك الذى تعرَّض له الفلاحون لقد اعتدت على سيادة الدولة والخديوى وقدَّمت عـدالتها الخدمة المدهشة للتحالف الأجنبى المستغل للبلد. وكان نزع الملكية والرهن بصفة خاصة وبالا كبيرًا ولقد فشلت المحاكم المختلطة ولا سيما محاكم أول درجـة فـى مهمتها التى كان من إلصعب أداؤها، ولم تنصف الضعيف فى مواجهة القوى، ولم تقاوم هذا التأثير ضد التضافر الأجنبى، وضد الضغط الذى كانت تمارسـه علـى النظريات الأخلاقية والقضائية.

وفى المجمل فإنه حتى الآن قدمت أوروبا لمصر القليل من الخير والكثيـر من الشر.

ومع ذلك فإن المصريين أبعد من أن يكونوا أنـصاف متوحـشين، فـإنهم ينحدرون من أصل نبيل لا يقل عن الساميين والآريين. وهم شعب أقدم من اليهـود واليونانيين والرومان شعب قاوم بعظمة هموم القرون، ويظل دائمـا قـادرا علـى الصحوة والارتقاء والسير وفقا لعبقريته، ويـستطيع أن يجـارى الأمـم اللاتينيـة التيوتينية والسير فى طريق الحضارة والتقدم. ولا تـستطيع أوروبـا أن تتحمـل مسئولية أن يظل هذا الشعب مكبوتا وأن يُبيده الأوروبيون أكثر فـأكثر وتـابعوهم الشرقيون، ولا يمكن أن يستمر المصريون زرّاعـا مرتزقـة بؤسـاء بغيـضين، يحتاجهم أسيادهم لاستغلال الأرض لصـالحهم.

وتدين أوروبا لمصر بضرورة الإصلاح والحماية ضد الأوروبيين والأجانب بصفة عامة، وذلك بعد أن أساءت لمصر كثيرا. ولقد خرجت مصر حاليا وبفـضل

أوروبا عن طورها، وليس من المسموح به أن تتركها أوروبا لمصيرها ويجب عليها أن تكمل العمل الذى بدأ فيه السير دى بلنيير وهو تخفيف حمل الدين الأجنبى وإصلاح الشئون المالية، وكذلك نظام تحصيل الضرائب، وعلاوة على ذلك عمل كل ما هو ممكن لتحسين الأرض والشعب.

ومن أجل ذلك يجب أن تحل الحماية الأوروبية الخمسية محل الحماية الإنجليزية ـ الفرنسية الحالية، وتكون مهمتها العمل على خلاص مصر وحماية المصريين من الأجانب ومن الاستبداد. ويمكن لهذه الحماية أن تلغى النظام القنصلى وتخفض الدين وتلغى الجزية وتفرض وفرا اقتصاديا وإصلاحات مهمة. وتسمح للمصريين أن يحكموا أنفسهم، وأن تجابه فقدان المصريين لهويتهم فى عهد إسماعيل ويجب أن نضع أمام عينيها أن تصبح هذه الحماية غير ذات قيمة، ولكن لا يجب أن تنسحب قبل الموعد المناسب لكى ترضى وطنية متعطشة عديمة البصيرة.

ومن المستحيل الاحتفاظ بالمحاكم المختلطة الحالية، وعلينا أن نختار بين نظامين، نظام القضاء الثنائى للأهالى والأوروبيين، وقضاء موحد فى الجنائى والمدنى ولإقامة النظام الثنائى يجب تحويل المحاكم المختلطة إلى محاكم أوروبية تعاقب جنائيا الأوروبيين ومن يشبههم، وتقيم العدل مدنيا بين الأوروبيين، وبين المصرين والأوروبيين ويصبح من الضرورى تصحيح القانون المختلط ليتمشى مع هذه المحاكم. ويجب إقامة عدالة وطنية معدّلة، تطبق القانون الإسلامى (بعد صياغته فى شكل قوانين) ولا تطبق القانون الأوروبى. ولإقامة النظام الموحّد الذى يتمتع بمزايا تفوق النظام الثنائى، يجب تعديل النظام القضائى وجميع قوانين المحاكم المختلطة وأن يُعد قانون مدنى جديد غير أوروبى وغير إسلامى، قانون بسيط يكون مشروعاً أولياً للقانون العالمى المستقبلى المتعلق بالقانون الاقتصادى أو المالى.

المصادر
وهى منقولة عن الأصل وفقًا لتسجيل المؤلف

- O.Peschel, Völkerkunde, 1876.
- Rob. Hartmann, Nigritier, 1876.
- H. Brugsch, histoire d'Egypte, 1859.
- G. Maspéro, histoire ancienne des peuples de L'orient, 3éd, 1878.
- J. Gardner Wilkinson, Manners and customs of the ancient egyptians, 1878.
- S. Brich, Egypt, ancient history from the monuments, 1879.
- G. Rawlinson, history of ancient Egypt, 1881.
- G. Weber, Weltgeschichte (passim).
- Encyclopedia britannica, Egypt (vol 7, 1877).
- G. Weil, Geschichte der Chalifen, 1846-62.
- F. Wüstenfeld, die Statthalter von Aegypten, zur Zeit der Chalifen, 1875 (Abhandlungen der Kön Gesellschaft der Wissenschaften zu Göttingen).

- Makrizi, histoire des sultans Mamelouks (traduction Quatremère, 1837).
- Makrizi, (traduction allemande de Wüstenfeld), histoire des coptes sur les arabes vivant en égypte.
- E. W. Lane, Manners and customs of the modern egyptians, 5 ed By E Stanley Poole, 1871.
- A. von Kremer, Aegypten, 1863.
- H. Stephan, das heutige Aegypten, 1872.
- M. Lüttke, Aegyptens neue Zeit, 1873.
- J. C. Mc Coan, Egypt as it is (sans date, mais écrit en 1877).
- E. Dicey, England and Egypt, 1881.
- F. Amici, statistique générale de L'égypt, (1873-77), 2 volumes publiés en 1879 par le ministère de L'intérieur.
- D. Gatteschi, diritto publico e privato ottomano, Alessandria di egitto, 1865.
- Bulletin des lois et décrets, 8 avril à fin décembre 1879 et janvier à juillet 1880,Caire, 1880, Delbos-Jablin.
- Commission supérieure d'enquête:
- A- rapport préliminaire, Alexandrie, 1878, Mourès (cité comme "premier rapport").
- B- rapport concernant le reèglement provisoire de la situation financière, Caire, 1879, Delbos (cité comme "second rapport").

- La Phare d'Alexandrie du 5 Juin 1879 (contentant la convention de l'emprunt Rothschild et l'acte constitutif de l'hypothèque Rothschild).
- Notes explicatives pour la commission de liquidation, Caire, 1880, Delbos-Jablin (communiquées par les contrôleurs généraux).
- Rapport annuel des contrôleurs généraux, année 1880, Caire, 1881, Jablin.
- Compte rendu des travaux de la commission de la dette publiqe en 1880, Caire, 1881, Jablin.
- Actes constitutifs de la compagnie universelle du canal maritime de Suez (publié par M F de Lesseps), Paris, 1866, H. Plon.
- Procès-verbaux de la commission internationale (pour la réform judiciaire) ayant siégé au Caire en 1869/70, Alexandrie, 1870, Mourès.
- Codes égyptiens, Précedés du règlement d'organisation judiciaire, Alexandrie, 1875, Mourès (original français).
- Regolamento generale giudiziario, Alexandria, 1877, Tipographia del commercio (original italien).
- Projet de l'extension de la juridiction de la réforme judiciaire en égypte (imprimé en 1878, non édité).

- Le droit, gazette des tribunaux égyptiens, 1877-79 (publié au Caire, chez Barbier, par les soins de M. Vidal, avocat et professur de droit).

* Jugements mixtes égyptiens, 1876/77, Leiden, 1878, E J Brill (non mis en vente)

* Supplément du droit (gazette des tribunaux mixtes égyptiens). Caire, 1878-80; contenant outre deux séries de jugements et de notes, les procès Laniado et Papadopoulo (jugements et pièces).

واختتم المؤلف قائمة المصادر بالفقرتين التاليتين:

كان يجب على الكاتب أن يذكر عدة مرات هذين المجلدين الأخيرين(**) اللذين لا يحتويان إلا على أحكام وملاحظات بخط يده وتوجد منهما بعض النسخ التى يمكن الحصول عليها مجاناً من ناشر هذا الكتاب (بريل، ليدن، هولندا).

وتتبقى لدى الناشر نفسه بعض نسخ منفصلة عن قضايا لانيادو وبابادوبولو، وهى فى متناول يد الجمهور وتتضمن تحقيقات صغيرة، لا يمكنها أن تكذب فيما يختص بالاستغلال والقمع الأجنبيين.

المؤلّف فى سطور

هو القاضى فان بملن Van Bemmelen الذى عمل فى المحاكم المختلطة لمدة خمس سنوات، منذ أن فتحت أبوابها لممارسة قضائها فى فبراير ١٨٧٦ لتحد من الفوضى القضائية القنصلية حينئذ. وقد آثر ألا يسجل اسمه على هذا المؤلَّف، ويجعله مجهولاً حتى يحين الوقت للإعلان عنه، بهدف أن يمنح قلمه الحرية لما يسطره من خلال تجربته إبّان تلك الفترة من ناحية، وأن يدوّن آراؤه ورؤيته عن مصر والمصريين دون حذر من ناحية أخرى. وفى عام ١٨٨٤، وعندما أصدر الجزء الثانى من مؤلفه سجّل فى مقدمته اسمه الحقيقى.

المترجم في سطور

- د. عادل صبحي تكلا
- أستاذ الأدب الفرنسي بكلية الآداب ــ جامعة بنها
- أهم المؤلفات المنشورة:

- Le Théme de La femme dans l' oeuvre d'Ahmed Rassim.
- La part de L' humour dans les Chants de Maldoror.
- La mort: Une interrogation lancinante dans Heloïse D' anne Hébert.
- L' Afrique Déracinement au chaos culturel et politique.

المراجع والمحقّق والمقدم في سطور

- د. لطيفة محمد سالم
- أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة بنها.
- حائزة على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الاجتماعية (تاريخ) عام ١٩٨٤.
- حائزة على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية (تاريخ) ٢٠٠٠.
- حائزة على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى.
- عضو بكل من لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة، ولجنة الثقافة بالمجلس القومي للمرأة، واللجان العلمية الاستشارية لمكتبة الإسكندرية، واللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر بدار الكتب، والجمعية المصرية للدراسات التاريخية.
- لها الكثير من المؤلفات التي تُعد مراجع أساسية في تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١- اللغة العليا	چون كوين	أحمد درويش
٢- الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣- التراث المسروق	چورج چيمس	شوقى جلال
٤- كيف تتم كتابة السيناريو	إنجا كاريتنيكوڤا	أحمد الحضرى
٥- ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦- اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إڤيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧- العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨- مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩- التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠- خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١- مختارات شعرية	ڤيسواڤا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢- طريق الحرير	ديڤيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣- ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤- التحليل النفسى للأدب	چان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥- الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦- أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧- مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨- الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩- الأعمال الشعرية الكاملة	چورچ سفيريس	نعيم عطية
٢٠- قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١- خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢- مذكرات رحالة عن المصريين	چون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣- تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤- ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥- مثنوى (٦ أجزاء)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦- دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧- التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨- رسالة فى التسامح	چون لوك	منى أبو سنة
٢٩- الموت والوجود	چيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠- الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١- مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	چان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢- الانقراض	ديڤيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣- التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوپكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤- الرواية العربية	روچر ألن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥- الأسطورة والحداثة	پول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦- نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريچيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨-	نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنچامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	چوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	ڤالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانغ رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى

٧٥- فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦- جاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧- تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨- العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩- شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكي	سعيد الغانمي وناصر حلاوي
٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمري
٨١- الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوي
٨٢- مسرح ميجيل	ميجيل دي أونامونو	محمود السيد علي
٨٣- مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالي
٨٤- موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥- منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكي أقطاي	عبد الرازق بركات
٨٦- طول الليل (رواية)	جمال مير صادقي	أحمد فتحي يوسف شتا
٨٧- نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العناني
٨٨- الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩- الطريق الثالث	أنتوني جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيي الدين
٩٠- وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢- أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكي المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣- محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤- مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوي
٩٥- مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو باييخو	سري محمد عبد اللطيف
٩٦- ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧- هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعي
٩٨- الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩- تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠- مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحي
١٠١- النص الروائي: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢- السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبي	عز الدين الكتاني الإدريسي
١٠٣- قبر ابن عربي يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤- أوبرا ماهوجني (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوي
١٠٥- مدخل إلى النص الجامع	جيرار جينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦- الأدب الأندلسي	ماريا خيسوس روبييرا متى	أشرف علي دعدور
١٠٧- صورة الفدائي في الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر	نخبـة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدي
١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من المؤلفين	محمود علي مكي
١٠٩- حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠- النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١- المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢- الاحتجاج الهادئ	أرلين علوي ماكليود	إكرام يوسف

١١٣-	راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦-	امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧-	المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨-	النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩-	النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠-	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١-	الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢-	نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	چوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣-	الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنيتل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤-	الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥-	التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦-	فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧-	إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨-	الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩-	الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠-	الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١-	مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢-	ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣-	الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤-	تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥-	المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦-	فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧-	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨-	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩-	پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد ڤاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠-	حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١-	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢-	الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣-	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤-	صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥-	موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦-	الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف اليمبى
١٤٧-	مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨-	القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩-	النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠-	التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢-	عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣-	غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤-	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥-	الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦-	المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	مى التلمسانى
١٥٧-	خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩-	الأيديولوچية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠-	آلة الطبيعة	پول إيرليش	حسين بيومى
١٦١-	مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢-	تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣-	موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤-	شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥-	حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦-	العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧-	فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨-	دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩-	إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠-	الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١-	وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢-	حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣-	معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤-	صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥-	التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦-	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧-	أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨-	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩-	حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠-	قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١-	النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢-	العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣-	چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤-	القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥-	أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦-	معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧-	الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨-	موت الأدب	ألڤين كرنان	بدر الديب

١٨٩-	العمى والبصيرة: مقالات في بلاغة النقد المعاصر	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣-	عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة (رواية)	ڤالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨-	الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١-	الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧-	ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كللر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨-	لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثان	على إبراهيم منوفى
٢١٩-	بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١-	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣-	العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديڤيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	آرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل شودكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١- فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤- الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦- مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩- لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠- علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	حسن بيومى
٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦- أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨- الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١- رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن	جون جريبن	على يوسف على
٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	چوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جايجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الچينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرءوف البمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديڤيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	چورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روچر آلن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	چوزيف كامبل وبيل مورين	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	چين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فنجنشتين	چون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣- أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكى
٣٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٣١٠- أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٣١١- مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢- روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٣١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥- جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٣١٦- محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧- بلا غد	س. شير لايموڤا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨- الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩- صور دريدا	جايترى سبيڤاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليڤى برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢- وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو بوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣- فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٣٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٣٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦- المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠- كل شىء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣- الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤- لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧- فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٣٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٣٤١-	قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا ريلكه	حسن حلمى
٣٤٢-	سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٤٣-	العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤-	الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٣٤٥-	الركض خلف الزمان (شعر)	يونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧-	الصبية الطائشون (رواية)	چان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٣٥٠-	بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٣٥١-	مبادئ المنطق	چوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢-	قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣-	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٤-	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٥-	التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حچت مرتچى	محمود علاوى
٣٥٦-	الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧-	متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٣٥٨-	أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩-	محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠-	أنثروبولوجيا اللغة	أندريه چاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١-	التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢-	تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣-	حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد چيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤-	حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥-	سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦-	نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧-	القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البراق عبدالهادى رضا
٣٦٨-	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	چيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩-	المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠-	الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢-	عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣-	كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤-	اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥-	الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦-	الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	چان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٣٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨-	المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٢٧٩-	ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٢٨٠-	حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٢٨١-	أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٢٨٢-	تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد اسفنديار	أحمد محمد نادى
٢٨٣-	هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨٤-	القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٢٨٥-	مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٢٨٦-	دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٢٨٧-	أغنيات وسوناتات (شعر)	چون دن	بهاء چاهين
٢٨٨-	مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٢٨٩-	تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٩٠-	الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٢٩١-	الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٢٩٢-	مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٩٣-	فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٢٩٤-	القوى الأربع الأساسية فى الكون	پول ديڤيز	هاشم أحمد محمد
٢٩٥-	آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٢٩٦-	السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٢٩٧-	أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٢٩٨-	أقدم لك: سارتر	فيليپ تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٢٩٩-	أقدم لك: كامى	ديڤيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠-	مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١-	أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢-	أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣-	ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	توبور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤-	تعويذة الحسى	ديڤيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥-	إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦-	المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧-	الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨-	معجم تاريخ مصر	چوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩-	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠-	خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١-	همس من الماضى	چينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليڤى بروڤنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣-	أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤-	الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوڤا	أمل الصبان
٤١٥-	صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦-	مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	چين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	چون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	ڤولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سپنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكياڤللى	پاتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديڤيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وچودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	ملحمة السِّيد	تراث شعبى إسبانى	الطاهر أحمد مكى
٤٤٨-	الفلاحون (ميراث الترجمة)	الأب عيروط	محى الدين اللبان ووليم داوود مرقس
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	چان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عامًا من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦- لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧- النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠- أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١- أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣- الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤- ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥- قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦- حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧- التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨- روح الفلسفة الحديثة	چوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩- جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠- الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النتة
٤٧١- رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢- دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣- دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤- الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥- صوت مصر: أم كلثوم	ڤرچينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦- أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧- تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨- الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩- المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠- تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١- بردة النبى	رؤى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢- موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير چاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣- النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	أحمد الشامى
٤٨٤- جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥- التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦- الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧- الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨- الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩- هُسرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسرل	محمود رجب
٤٩٠- أسمار البيغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١- نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢- محمد على مؤسس مصر الحديثة	چى ڤارچيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوانو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديسًا (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	أدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جوناثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١- ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢- المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣- تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوى
٥٣٤- الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥- مخزن الأسرار (شعر)	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦- الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقى جلال
٥٣٧- للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨- النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩- خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠- توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١- هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢- قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣- أقدم لك: السياسة الأمريكية	پاتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤- أقدم لك: ميلانى كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدى الجابرى
٥٤٥- يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦- ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧- أقدم لك: بارت	فيليب تودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨- أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩- أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠- أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١- الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢- قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الرءوف البمبى
٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤- مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦- أقدم لك: چان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧- أقدم لك: الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨- أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩- الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠- صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١- جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢- بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣- ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤- عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦- تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧- الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨- الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩- موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤- مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥- الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكى	چون ماهر وچودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج١)	چون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨- أمنحوتب الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩- تمبكت العجيبة	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول ڤاليرى	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠- الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان ڤوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢- ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	أرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج١)	پاتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦- قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩١٧ إلى ١٩١٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- رباعيات الخيام (ميراث الترجمة)	عمر الخيام	محمد السباعى
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- شعر المرأة الأفريقية	نخبة	غادة الحلوانى
٦٢٥- الجرح السرى	چان چينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن وارين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أناكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراند رسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	چوناثان ميلر وبورين ڤان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلي ويوچين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سپهر ذبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	چون نينيه	فتحي العشري
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	چي دي موياسان	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط	روچر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	ديليسبس الذي لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطغاة (مسرحية)	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسي
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠-	نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢-	رحلة إلى الجنور	داسو سالديبار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	پول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	وولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولمة	فريدريك چيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بِكر	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	چيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	المدينة الفاضلة (ميراث الترجمة)	كارل ل. بيكر	محمد شفيق غربال
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

٦٨٣-	سكين واحد لكل رجل (رواية)	تى. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤-	الأعمال القصصية الكاملة (أنا كندا) (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥-	الأعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦-	امرأة محاربة (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧-	محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨-	الانفجارات الثلاثة العظمى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩-	الملف (مسرحية)	تادوِش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠-	محاكم التفتيش فى فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١-	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢-	أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣-	أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	حاثيم برشيت وآخرون	جمال الجزيرى
٦٩٤-	أقدم لك: دريدا	جيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥-	أقدم لك: رسل	ديڤ روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦-	أقدم لك: روسو	ديڤ روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧-	أقدم لك: أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨-	أقدم لك: عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩-	أقدم لك: التحليل النفسى	إيڤان وارد وأوسكار زارايت	جمال الجزيرى
٧٠٠-	الكاتب وواقعه	ماريو بارجاس يوسا	بسمة عبدالرحمن
٧٠١-	الذاكرة والحداثة	وليم رود ڤيڤيان	منى البرنس
٧٠٢-	مدونة جوستنيان فى الفقه الرومانى (ميراث الترجمة)	جوستنيان	عبد العزيز فهمى
٧٠٣-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانڤيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤-	فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخرون
٧٠٥-	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦-	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧-	أقدم لك: ڤالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨-	فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩-	معنى الحياة	ألفريد أدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠-	الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	إيان هاتشباى وجوموران - إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١-	درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢-	الإلياذة (جـ١) (ميراث الترجمة)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣-	الإلياذة (جـ٢) (ميراث الترجمة)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤-	حديث القلوب (ميراث الترجمة)	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥-	سر تقدم الإنكليز السكسونيين (ميراث الترجمة)	إدمون ديمولان	أحمد فتحى زغلول
٧١٦-	جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧-	جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨-	جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩-	مسرح الأطفال: فلسفة وطريقة	م. جولدبرج	جميلة كامل
٧٢٠-	مداخل إلى البحث فى تعلم اللغة الثانية	دونام جونسون	على شعبان وأحمد الخطيب

٧٢١-	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢-	الصفيحة وقصص أخرى	بشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣-	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤-	اليسار الفرويدى	پول روبنسون	عبده الريس
٧٢٥-	الاضطراب النفسى	چون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦-	الموريسكيون فى المغرب	غيرمو غوثاليس بوستو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧-	حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨-	العولمة: تدمير العمالة والنمو	موريس آليه	أميرة جمعة
٧٢٩-	الثورة الإسلامية فى إيران	صادق زيباكلام	هويدا عزت
٧٣٠-	حكايات من السهول الأفريقية	أن جاتى	عزت عامر
٧٣١-	النوع: الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف	مجموعة من المؤلفين	محمد قدرى عمارة
٧٣٢-	قصص بسيطة (رواية)	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣-	مأساة عطيل (مسرحية)	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
٧٣٤-	بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥-	فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكى
٧٣٦-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧-	الكوارث الطبيعية (مج٢)	پاتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٧٣٨-	دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية	چيرار دى چورج	محمد عواد
٧٣٩-	دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر	چيرار دى چورج	محمد عواد
٧٤٠-	خطابات السلطة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١-	الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢-	أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣-	الثقافة: منظور داروينى	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤-	ديوان الأسرار والرموز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥-	المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	چوزيف أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧-	الاستعارة فى لغة السينما	تريڤور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨-	تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩-	إيكولوچيا لغات العالم	ل.ج. كالڤيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠-	الإلياذة	هوميروس	بإشراف: أحمد عتمان
٧٥١-	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢-	ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عاروری
٧٥٣-	التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤-	الشرق والغرب	أنّا مارى شيمل	عبدالسلام حيدر
٧٥٥-	تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين	أندرو ب. دبيكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦-	ذات العيون الساحرة	إنريكى خارديل پونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧-	تجارة مكة	پاتريشيا كرون	آمال الروبى
٧٥٨-	الإحساس بالعولمة	بروس روبنز	عاطف عبدالحميد

٧٥٩- النثر الأردى	مولوى سيد محمد	جلال الحفناوى
٧٦٠- الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١- جيوب مثقلة بالحجارة (رواية)	فيرچينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢- المسلم عدواً و صديقًا	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣- الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤- ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥- ديوان خواجه الدهلوى (شعر تصوف)	خواجه مير درد الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦- الشرق المتخيل	تييرى هنتش	غازى برو وخليل أحمد خليل
٧٦٧- الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسينى	غازى برو
٧٦٨- حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩- أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠- السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
٧٧١- السيد سيجوندو سومبرا	ريكاردو جويرالديس	صبرى التهامى
٧٧٢- بريخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣- دائرة المعارف الدولية (جـ٢)	چون فيزر وپول ستيرجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤- الديموقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات	مجموعة من المؤلفين	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥- مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦- منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧- الانفجار الأعظم	چيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨- صفوة المديح	مولانا محمد أحمد ورضا القادرى	حازم محفوظ
٧٧٩- خيوط العنكبوت وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم وسارة تاكاهاشى
٧٨٠- من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٢٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١- الطريق إلى بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢- المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جمال عبد المقصود
٧٨٣- العولمة والرعاية الإنسانية	ڤيك چورج وپول ويلدنج	طلعت السروجى
٧٨٤- الإساءة للطفل	ديڤيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥- تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل ساجان	سمير حنا صادق
٧٨٦- المذنبة (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧- العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	إيناس صادق
٧٨٨- سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجى
٧٨٩- الانتظار (رواية)	هاچين	منى الدروبى
٧٩٠- الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوى
٧٩١- العطور ومعامل العطور فى مصر القديمة	محمد الشيمى	ماهر جويجاتى
٧٩٢- دراسات حول القصص القصيرة لإدريس ومحفوظ	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣- ثلاث رؤى للمستقبل	چون جريڤيس	رءوف وصفى
٧٩٤- التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ٢)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٩٥- مختارات من الشعر الإسبانى (جـ١)	نخبة	على عبد الرءوف البمبى
٧٩٦- آفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن	نعوم تشومسكى	حمزة المزينى

٧٩٧- الرؤية فى ليلة معتمة (شعر)	نخبة	طلعت شاهين
٧٩٨- الإرشاد النفسى للأطفال	كاترين جيلدرد ودافيد جيلدرد	سميرة أبو الحسن
٧٩٩- سلم السنوات	أن تيلر	عبد الحميد فهمى الجمال
٨٠٠- قضايا فى علم اللغة التطبيقى	ميشيل ماكارثى	عبد الجواد توفيق
٨٠١- نحو مستقبل أفضل	تقرير دولى	بإشراف: محسن يوسف
٨٠٢- مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية	ماريا سوليداد	شرين محمود الرفاعى
٨٠٣- التغيير والتنمية فى القرن العشرين	توماس باترسون	عزة الخميسى
٨٠٤- سوسيولوجيا الدين	دانييل ميرفيه-ليجيه وجان بول ويلام	درويش الحلوجى
٨٠٥- من لا عزاء لهم (رواية)	كازو إيشيجورو	طاهر البربرى
٨٠٦- الطبقة العليا المتوسطة	ماجدة بركة	محمود ماجد
٨٠٧- يحى حقى: تشريح مفكر مصرى	ميريام كوك	خيرى دومة
٨٠٨- الشرق الأوسط والولايات المتحدة	ديفيد دابليو ليش	أحمد محمود
٨٠٩- تاريخ الفلسفة السياسية (جـ١)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسى	محمود سيد أحمد
٨١٠- تاريخ الفلسفة السياسية (جـ٢)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسى	محمود سيد أحمد
٨١١- تاريخ التحليل الاقتصادى (مج٢)	جوزيف أ.شومبيتر	حسن النعيمى
٨١٢- تأمل العالم: الصورة والأسلوب فى الحياة الاجتماعية	ميشيل مافيزولى	فريد الزاهى
٨١٣- لم أخرج من ليلى (رواية)	أنى إرنو	نورا أمين
٨١٤- الحياة اليومية فى مصر الرومانية	نافتال لويس	آمال الروبى
٨١٥- فلسفة المتكلمين (مج٢)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبدالغنى
٨١٦- العدو الأمريكى	فيليب روجيه	بدر الدين عرودكى
٨١٧- مائدة أفلاطون: كلام فى الحب	أفلاطون	محمد لطفى جمعة
٨١٨- الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ١)	أندريه ريمون	ناصر أحمد وباتسى جمال الدين
٨١٩- الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ٢)	أندريه ريمون	ناصر أحمد وباتسى جمال الدين
٨٢٠- هملت (مسرحية) (ميراث الترجمة)	وليم شكسبير	طانيوس أفندى
٨٢١- هفت بيكر (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٨٢٢- فن الرباعى (شعر)	نخبة	محمد نور الدين عبد المنعم
٨٢٣- وجه أمريكا الأسود (شعر)	نخبة	أحمد شافعى
٨٢٤- لغة الدراما	دافيد برتش	ربيع مفتاح
٨٢٥- عصر النهضة فى إيطاليا (جـ١) (ميراث الترجمة)	ياكوب بوكهارت	عبد العزيز توفيق جاويد
٨٢٦- عصر النهضة فى إيطاليا (جـ١) (ميراث الترجمة)	ياكوب بوكهارت	عبد العزيز توفيق جاويد
٨٢٧- أهل مطروح: البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات	دونالد پ.كول وثريا تركى	محمد على فرج
٨٢٨- النظرية النسبية (ميراث الترجمة)	ألبرت أينشتين	رمسيس شحاتة
٨٢٩- مناظرة حول الإسلام والعلم	إرنست رينان وجمال الدين الأفغانى	مجدى عبد الحافظ
٨٣٠- رق العشق	حسن كريم بور	محمد علاء الدين منصور
٨٣١- تطور علم الطبيعة (ميراث الترجمة)	ألبرت أينشتين وليوپولد إنفلد	محمد النادى وعطية عاشور
٨٣٢- تاريخ التحليل الاقتصادى (جـ٣)	جوزيف أ.شومبيتر	حسن النعيمى
٨٣٣- الفلسفة الألمانية	فرنر شميدرس	محسن الدمرداش
٨٣٤- كنز الشعر	ذبيح الله صفا	محمد علاء الدين منصور

٨٣٥- تشيخوف: حياة فى صور	بيتر أوربان	علاء عزمى
٨٣٦- بين الإسلام والغرب	مرثيدس غارثيا	ممدوح البستاوى
٨٣٧- عناكب فى المصيدة	ناتاليا ڤيكو	على فهمى عبدالسلام
٨٣٨- فى تفسير مذهب بوش ومقالات أخرى	نعوم تشومسكى	لبنى صبرى
٨٣٩- أقدم لك: النظرية النقدية	ستيوارت سين ويوررين ڤان لون	جمال الجزيرى
٨٤٠- الخواتم الثلاثة	جوتهولد ليسينج	فوزية حسن
٨٤١- هملت: أمير الدانمارك	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٨٤٢- منظومة مصيبت نامه (مج٢)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٨٤٣- من روائع القصيد الفارسى	نخبة	محمد علاء الدين منصور
٨٤٤- دراسات فى الفقر والعولمة	كريمة كريم	سمير كريم
٨٤٥- غياب السلام	نيكولاس جويات	طلعت الشايب
٨٤٦- الطبيعة البشرية	ألفريد أدلر	عادل نجيب بشرى
٨٤٧- الحياة بعد الرأسمالية	مايكل ألبرت	أحمد محمود
٨٤٨- تاريخ الدولة العربية (ميراث الترجمة)	يوليوس فلهاوزن	عبد الهادى أبو ريدة
٨٤٩- سونيتات شكسبير	وليم شكسبير	بدر توفيق
٨٥٠- الخيال، الأسلوب، الحداثة	مقالات مختارة	جابر عصفور
٨٥١- الطب التجريبى (ميراث الترجمة)	كلود برنار	يوسف مراد
٨٥٢- العلم والحقيقة	ريتشارد دوكنز	مصطفى إبراهيم فهمى
٨٥٣- العمارة فى الأندلس: عمارة المدن والحصون (مج١)	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٨٥٤- العمارة فى الأندلس: عمارة المدن والحصون (مج٢)	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٨٥٥- فهم الاستعارة فى الأدب	جيرارد ستيم	محمد أحمد حمد
٨٥٦- القضية الموريسكية من وجهة نظر أخرى	فرانثيسكو ماركيث يانو بيانويا	عائشة سويلم
٨٥٧- نادجا (رواية)	أندريه بريتون	كامل عويد العامرى
٨٥٨- جوهر الترجمة: عبور الحدود الثقافية	ثيو هرمانز	بيومى قنديل
٨٥٩- السياسة فى الشرق القديم	إيف شيمل	مصطفى ماهر
٨٦٠- مصر وأوروبا	ڤان بملن	عادل صبحى تكلا

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٢٣٧٨٤ / ٢٠٠٥